

رئيس مجلس الإدارة:

د. سمير سرسوكا

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



القرية المصرية

في عصر الاطيين الماليك

(٦٤٨-٥٩٢٣هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م)

تأليف

محمدي عبدالرشيد محرم

رقم الكتاب	٩٦٢. ٥٢
تاريخ النشر	٢٠١٦



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٩

الإشراف الفني

محمود الجزار

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب عن « القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك » الذي أعده الباحث مجدى عبد الرشيد بحر للحصول على درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة المنوفية ، وفيها يكشف عن طبقة اجتماعية مهمة من طبقات الشعب المصرى ، وهى طبقة الفلاحين .

والكتاب يحتوى على مقدمة وست فصول ، تحدث فى المقدمة عن مصادر الدراسة ، التى قسمها الى سبع مجموعات . وخصص الفصل الأول للكلام عن التقسيم الإدارى لمصر فى عصر سلاطين المماليك ، فتحدث عن الإدارة المركزية ، ثم الإدارة المحلية فى القرية . أما الفصل الثانى فقد تناول فيه حياة الأراضى الزراعية ، فتحدث عن أراضى الدواوين ، والاقطاعات ، والأوقاف ، والرزق . كما تعرض لأراضى التملك ، وأكد أن مصر الإسلامية لم تعرف ملكية الأرض كما عرفت فى العصر المملوكى .

أما الفصل الثالث ، فتحدث فيه عن علاقة المقطع بالأرض والفلاح . وتحدث عن الخراج والمكوس والمغارم ، وسلطات صاحب الاقطاع على الفلاحين .

أما الفصل الرابع ، فقد تناول فيه الحياة الاقتصادية ، وقد تعرض لأنواع الأراضى ، والثروة الحيوانية ، والنشاط الحرفى ،

والتبادل التجارى . والأزمات الاقتصادية ، والمجاعات والأوبئة وتأثيرها على الاقتصاد الريفى .

وقد خصص الفصل الخامس للحياة الاجتماعية ، فتحدث عن سكان القرية ، وطعامهم وملبسهم ومسكنهم ، وعاداتهم وتقاليدهم ، كما تحدث عن وسائل الترفيه ، والاحتفالات الاجتماعية ، وعلاقة العربان بأهل القرى .

أما الفصل السادس ، فتحدث فيه عن الحياة الدينية والثقافية ، وقد تناول فيه علماء الدين ، وانتشار التصوف ، والاحتفالات الدينية ، والتعليم .

واختتم الدراسة بخاتمة تناولت النتائج التى استخلصها من دراسته . وألحق بها ملحقات .

والدراسة على هذا النحو ترسم صورة تفصيلية للريف المصرى فى عصر المماليك من واقع المصادر الأصلية . وهى بذلك جديرة بالقراءة .

رئيس التحرير
د . عبد العظيم رمضان

المقدمة

يعتبر موضوع « القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك » من الموضوعات المهمة ، التي لم تدرس دراسة متكاملة حتى الآن على الرغم من كثرة الموضوعات التي درست في الدولة المملوكية ، فمعظم هذه الدراسات انصبّت على ما يتعلق بالمماليك وسلاطينهم « جلبهم ، وتربيتهم ، وتعليمهم ، وحياتهم ، ونظمهم ، وأساليبهم في الحرب ، ... وما الى ذلك » .

أما بحثنا هذا فإنه يتناول موضوعا مخالفا تماما لهما الموضوعات ، اذ أنه يهتم في المقام الأول بالشعب المصري ، فعلى الرغم من أن هناك بعض الموضوعات القليلة اهتمت بالشعب المصري في ذلك العصر ، سواء من قريب أو من بعيد ، فإن تلك الدراسات تناولته في الحضر لا في الريف الذي هو موضوع هذه الدراسة ، مما يزيد من أهمية هذا الموضوع .

ويهدف الباحث من وراء هذه الدراسة كشف النقاب عن صفحة جديدة من صفحات فئة من فئات الشعب المصري ، وهم أهل القرى في عصر سلاطين المماليك ، لنظهر بوضوح كيف لعبت القرية المصرية دورا مهما في الاقتصاد والسياسة المصرية في ذلك العصر .

التقافى ذى الفرية الذى يقتصر فى الغالب على تعليم
« المكاتب » الكتابية .

وقد اعتمدت هذه الدراسة، على كم كبير من الوثائق
الى اهم مصادر العصر المطبوعة والمخطوطة ، فضلا عن به
الحديثة ، سواء العربية أو الأجنبية ، بما تحمله من
وتحليل وآراء . وقد استخدمت فى الحصول على مادة
وعرض فصولها ، المنهج العلمى التحليلي ، القائم على
والاستنباط والنقد .

وبعد ، فاننى أرى أن من واجبى أن أتوجه بالشكر
عاونى على اخراج هذا العمل أو نشره . وهم : الأستاذ
قاسم عبده قاسم ، والأستاذ الدكتور / عبد العظي
والأستاذ الدكتور / محمد عبد الرحمن برج ، والدكتور
أبو الخير سليم .

والله ولى التوفيق .

دراسة تحليلية موجزة لأهم المصادر

تتقسم مصادر الدراسة الى سبع مجموعات هي :

أولا - كتب التاريخ :

ويأتى فى مقدمة هذه المجموعة كتاب « السلوك لمعرفة دول الملوك » ، وهو كتاب ضخيم يتناول فيه مؤلفه « المقرئى » تاريخ الأيوبيين والمماليك ، بطريقة الحوليات ، حتى سنة ٨٤٤ هـ (١٤٤١ م) ، وتتمثل أهمية هذا الكتاب فى أن مؤلفه لم يترك فرعاً من فروع التاريخ الا ودونه فيه على نحو ما ، سواء السياسى ، أو الحربى ، أو الاقتصادى ، أو الاجتماعى ، أو غير ذلك من فروع التاريخ التى لم يهتم بها كثير من المؤرخين المعاصرين .

والكتاب على هذا النحو مفيد جدا لهذه الدراسة ، نظرا لأن موضوعها يعتمد على المادة التى لم يهتم بها الكثير من مؤرخى ذلك العصر - الذين انصببت اهتماماتهم على التاريخ السياسى والحربى - ، أما المقرئى فقد اهتم بأن يورد حالة البلاد الاقتصادية ، وأخبار التجارة الداخلية ، وأسعار السلع والحبوب ، كما اهتم بإيراد أخبار الأزمات الاقتصادية والأوبئة والطواعين ، وتأثيرها على

الزراعة والسكان ، كما اهتم بذكر الكثير من الاشارات عن عادات المصريين وتقاليدهم ، بالاضافة الى احتفالاتهم الدينية ، وغير ذلك من الأمور التي تبرز فيها الكثير من المعلومات عن الريف والفلاحين .

والكتاب بذلك يعد من أهم مصادر هذه الدراسة ، وان كان يؤخذ على مؤلفه - الذى يأتى فى مقدمة مؤرخى ذلك العصر ان لم يكن فى مقدمة المؤرخين المسلمين قاطبة - أنه كرر فيه كثيرا من الأحداث التي أوردتها فى كتاب « المواعظ والاعتبار » والذي سنتحدث عنه بعد قليل .

ويأتى فى الرتيب والأهمية بعد كتاب السلوك ، كتاب عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان لـ « بدر الدين العيني » ، وهو كتاب طويل يبدأ فيه مؤلفه من بدء الخليقة حتى سنة ٨٥٠ هـ (١٤٤٦ م) ، وما يهمنا هنا هى الأجزاء الخاصة بعصر سلاطين المماليك ، والتي تحوى تاريخا لدولة المماليك منذ تأسيسها حتى منتصف القرن التاسع الهجرى (١٥ م) ، وهو تاريخ ينصب على الأحداث السياسية والحربية ، وان اهتم بالأمور الاقتصادية فى بعض المواضع ، وذلك راجع بالطبع الى أن مؤلفه عمل بالحسبة عدة مرات . وعلى الرغم من أهمية الكتاب فان مؤلفه لم يصل الى درجة الشمولية التي وصل اليها المقرئى ، كما يؤخذ على العيني كثرة تكرار الحدث عن كل من نقل عنهم ، ومع ما يقال من أن هذه الطريقة مهمة فى توثيق الحدث ، الا أن العيني خرج بها الى حد ملل القارئ ، وكان يكفيه أن يذكر المصادر التي نقل عنها . ومع ذلك فان كتاب عقد الجمان ، من أهم المصادر التي أفادت البحث ، فيما يختص بالسياسة الداخلية ، ومقارنة أحوال البلاد فى الدولتين الأولى والثانية .

ومن أهم مصادر الدراسة كتاب « النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة » لابن تغرى بردى (ت ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩ م) ، وهو كتاب حولى يتناول تاريخ مصر وأخبار حكامها منذ الفتح العربى الاسلامى سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) حتى سنة وفاة المؤلف ، ويبدأ ابن تغرى بردى فى التاريخ لدولة المماليك من الجزء السابع من الكتاب ، معتمدا على كتابات المقرئى والعينى وغيرهما حتى عاصر الأحداث (فى نهاية حكم السلطان فرج بن برقوق) ، وفى الأجزاء الأخيرة من الكتاب يبدأ ابن تغرى بردى فى التركيز على الأحداث السياسية الدولية والخارجية ، وأخبار الحياة العسكرية ، مما ينم عن خبرة واسعة بتلك الأمور وان كان ذلك راجعا بالطبع الى اتصاله بالطبقة الحاكمة . ولكن ذلك لم يمنعه من الإشارة كلما تطلب الأمر الى مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، مثل تتبع حركة الأسعار ، وأخبار الفيضانات والأزمات الاقتصادية والأوبئة وحوادث المجاعات ، كما اهتم بأخبار العربان وحركاتهم فى البلاد . مما أفادنا فى هذا البحث كثيرا .

ولكن ابن تغرى بردى فى ذلك كان ينقصه منهج أستاذه المقرئى ، الذى يقدم التحليلات التى تكتشف عن العلاقة بين الحدث التاريخى وأسبابه . فبالرغم من أن ابن تغرى بردى ، حاول أن يقلد المقرئى ويقتفى أثره خصوصا عندما ألف كتابه « حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور » ليكون ذىلا لكتاب السلوك ، منذ وفاة المقرئى حتى سنة ٨٧٢ هـ (١٤٦٨ م) ، فإنه لم يرق الى درجة أستاذه على الرغم من أنه كان أفضل من حاول ذلك .

أما كتاب « بدائع الزهور فى وقائع الدهور »
إياس (ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٣ م) ، فهو بشهادة
الذى جاء ليكمل سلسلة كتب التاريخ الثلاثة التى
لتاريخ الممالك ، وهى « السلوك » « النجوم الزاهرة
الزهور » ، وهذا الكتاب يبدأ فيه المؤلف بذكر الآ
والأحاديث النبوية التى وردت عن مصر ، ثم يتحدث عن
ومحاسنها وفضائلها ، ثم ينتقل الى الحديث عن
القديمة وملوكها حتى المقوقس ، باختصار شديد
يبدأ فى الحديث عن فتح العرب لمصر معتمدا على روايات
ثم يذكر ولاية مصر فى خلافة بنى أمية ، ثم العباسيين
الطولونيين والافشينيين ، ثم الفاطميين والأيوبيين
لحكم دولة الممالك ، وهنا يتخذ الكتاب سمته الأس
الرئيسى فى التاريخ لدولة الممالك .

والكتاب ينقسم الى قسمين . الأول : وهو ما نة
عن الفترة التى لم يعاصرها ، والتى يذكر أخبارها ؛
أن يأتى بجديد . أما القسم الثانى : فهو الأهم ويت
الفترة التى عايشها وهى الفترة التى عاصرت بداي
الممالك حتى الفتح العثمانى لمصر ، التى يكاد ينفر
بين المعاصرين بالتاريخ لها ، ويتخذ الكتاب كلما قار
شكل يوميات يعثرها الكثير من الخلط وسوء الترتيب
هذا لا يمنع من أن ابن إياس أورد معلومات غاية فى
تدهور أحوال البلاد الاقتصادية ، والتفسيخ الاجتماع
النظام الاقطاعى ، واقتتال طوائف الممالك فيما عرف
الشوازع ، وكذلك أخبار العربان وهجماتهم على الب
أخبار المجاعات والأوبئة وأثر كل ذلك على الأوصاف

والاقتصادية على المصريين بصفة عامة ، والفلاحين بصفة خاصة الذين فروا من قراهم والكتاب بذلك يقدم مادة مهمة للبحث خصوصا في نهاية العصر . وان كان يؤخذ على ابن اياس ، أنه لم يخضع مصادر مادته التاريخية - خصوصا في الفترة التي اعتمد فيها على كتابات السابقين - للنقد ، كما أنه لم يحاول أن يتتبع جذور الظواهر التاريخية .

ومن المصادر المهمة كتاب « نهاية الأرب في فنون الأدب » للنويري (ت ٧٣٣ هـ / ١٣٣٣ م) وهو كتاب موسوعي يشتمل على خمسة فنون من فنون الكتابة ، آخرها فن التاريخ ، وقد اقتصت الأجزاء الأخيرة من الكتاب بالتأريخ لدولة المماليك حتى سنة ٧٢٠ هـ (١٣٣٠ م) ، وتتمثل أهمية الكتاب في أن مؤلفه من المؤرخين القلائل الذين عاصروا بداية عصر المماليك ، على العكس من معظم مؤرخي العصر الذين وجدوا في القرن التاسع الهجري (١٥٠٠ م) ، لذلك كان هذا الكتاب أساسا لكل مصادر التاريخ المملوكي التي أتت بعده . كما تتمثل أهمية الكتاب في اهتمام مؤلفه ، بتسجيل نصوص الوثائق المتعلقة بالأحداث التي أرخ لها ، ومنها حجج الوقف التي أفادتنا كثيرا في بحثنا هذا ، ولكن يؤخذ على الكتاب أن مؤلفه اهتم كثيرا بالأحداث السياسية والحربية دون غيرها من الأمور الأخرى ، وان كان ذلك راجعا الى أن الدولة كانت ما تزال حتى زمن المؤلف في طور التأسيس ، بالاضافة الى وجود بقايا للصليبيين في الشام ، وتكرار هجمات المغول على الشام حتى عصر الباصر « محمد بن قلاوون » مما جعل الأحداث السياسية والحربية تتصدر اهتمامات المؤرخين في تلك الفترة ، فضلا عن ميلهم الطبيعي الى التأريخ لهذه الأمور .

ومن مصادر الدراسة كتاب « نزهة النفوس والأبدان في
تواريخ الزمان » للمؤرخ على بن داود الصيرفي (ت ٩٠٠ هـ /
١٤٩٥ م) ، وهذا الكتاب يؤرخ صاحبه فيه للدولة المملوكية
الجركسية منذ تأسيسها على يد السلطان « برقوق » (٧٨٤ هـ /
١٣٨٢ م) ، حتى ذى القعدة من سنة ٨٤٩ هـ (١٤٤٥ م) ، وهو
كتاب حول شأنه شأن كتب التاريخ في ذلك العصر ، يذكر فيه
المؤلف الأحداث مرتبة على حسب السنين الهجرية ويلحق بأحداث
كل سنة أهم من توفى فيها من المشاهير . وقد حاول الصيرفي في
هذا الكتاب أن ينهج نهج المقرئ في الاهتمام بأحوال البلاد
الاقتصادية والاجتماعية ، الى جانب رصد الأحداث السياسية
والعسكرية ، مما يبين أهمية هذا الكتاب للدراسة ، بيد أن الصيرفي
الذي حاول تقليد أقرانه ومعاصريه تقليدا أعمى وصل الى درجة
النقل الحرفي عن المقرئ في بعض المواضع ، بالرغم من أنه عاصر
الأحداث التي أرخ لها ، كما أنه لم يواصل بكتابه هذا حتى وفاته
أو قبيل ذلك ، وان كان أحد المحدثين يرجح أن للكتاب بقية
ضائعة ، أو أن الصيرفي أكمل تاريخه في كتب أخرى بعناوين
مختلفة ، مثل كتاب « أنباء الهصر بأبناء العصر » (انظر الصيرفي .
نزهة النفوس ، ج ١ ، مقدمة المحقق ص ٩) . الذي يكرر فيه
الصيرفي الخطأ نفسه ، فينقل معظم الأحداث التي وردت فيه عن
كتابات ابن تغري بردي ، ومع ذلك فإن هذا الكتاب الذي يبدأ
بالتأريخ الحول منذ سنة ٨٧٣ هـ (١٤٦٨ م) ، وانتهى نهاية
مضطربة ومبتورة بضياح باقى المخطوطة ، يحمل معلومات مهمة
عن الأحوال الداخلية للبلاد في عهد السلطان الأشرف « قايتباي » ،
وما شهدته البلاد من انهيار في الإدارة وإهمال الوسائل الزراعية
من ترع وجسور وسدود وحفر خلجان ، سواء فيما نقله عن ابن
تغري بردي أو في القليل الذي كتبه معتمدا على نفسه .

وكتاب « انباء الغمر بأبناء العمر » لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ ١٤٤٩ م) ، من كتب التاريخ المهمة التي أرخت لعصر سلاطين المماليك ، وهذا الكتاب يحتوى على الحقبة التي عاشها ابن حجر من العصر المملوكي ، منذ مولده سنة ٧٧٣ هـ (١٣٧٢ م) حتى سنة ٨٥٠ هـ (١٤٤٦ م) ، مرتبة ترتيباً حولياً تنتهي أحداث كل سنة بالوفيات فيها ، وإلى جانب الأحداث السياسية والعسكرية التي اهتم بها ابن حجر في حولياته ، مثله مثل غيره من مؤرخي عصره ، نجد بعض الأخبار ذات الصبغة الاجتماعية والاقتصادية ، وأخبار النيل والفيضانات ، والأزمات الاقتصادية ، والأوبئة والمجاعات ، وغيرها من المعلومات المفيدة للدراسة . وإن كانت بصورة مقتضية ، بخلاف تفصيله لأخبار الحياة الفكرية وأخبار الوظائف الدينية . في حياته فضلاً عن الاهتمام الفائق الذي أولاه للوفيات والتراجم ، لذلك لا عجب أن كتاب « انباء الغمر » في التاريخ لابن حجر ، كان هو الأساس الذي وضع عليه السخاوي كتاب « الضوء اللامع » وفي التراجم .

ومن مصادر البحث المهمة كتاب « التبر المسبوك في ذيل السلوك » للسخاوي (ت ٩٠٢ هـ / ١٤٩٧ م) ، الذي يعطى انطباعاً لأول وهلة بأنه ذيل حقيقي لكتاب السلوك ، إلا أن السخاوي لم يحقق ذلك ، فلم يستطع أن يؤرخ لكل الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما كان يفعل المقرئزي ، ولم يستخدم منهجه السببي النقدي ، وإنما جاء هذا الكتاب الذي أرخ فيه السخاوي للأحداث منذ سنة ٨٤٥ هـ (١٤٤١ م) وانتهى بأحداثه إلى سنة ٨٥٧ هـ (١٤٥٣ م) على الرغم من أن السخاوي عاش حتى بداية القرن العاشر الهجري (١٦ م) - جاء على نمط كتاب « انباء الغمر » لأستاذ ابن حجر ، من حيث اهتمامه بالتراجم

والوفيات ، ولا يعنى هذا أننا لم نستفد من كتابه
خصوصا فيما يتعلق بالحركة الفكرية فى زمنه .
السخاوى أن يتتبع أخبارها فى الأقاليم . وان
السخاوى فى هذا الكتاب ، أنه يشير الى بعض الأشخا
على أنها أشياء معروفة للجميع .

أما كتاب « حسن المحاضرة فى اخبار مصر
للسيوطى (ت ٩١٢ هـ / ١٥٠٧ م) ، فهو من كتبه
الطابع المحلى ، التى تبدأ بذكر فتح العرب لمصر
القرآن والأحاديث النبوية عن فضائلها ، ثم يتطرق
الاسلامى منذ الفتح وحتى زمن المؤلف . وما يهمنا
يتضمن تاريخ المماليك ، والذي أوجز السيوطى فى
ذلك فان افادة الكتاب تكمن فى أن صاحبه من
عاصروا أواخر العصر المملوكى ، مما اعطاه فرصة
الأحداث ويصدر أحكامه على العصر كله حتى قبيل
لم يكن السيوطى فى ذلك صاحب منهج علمى جاد ،
الحقيقى من التاريخ عند معاصريه والذي يتمثل فى
الأوائل والاتعاظ والاعتبار بسيرتهم ، والاستعداد
يختفى عنه ، وذلك حين يصرح بأن هدفه من هذا
« مؤنس لكل جليس وممتع لكل سامع » أى أنه
لمجرد التسلية والسمو .

ومن مصادر ذلك العصر التى رجعنا اليها أيضا
النبية فى أيام المنصور وبنيه « لابن حبيب (ت ٧٧٩
الذى يعالج أخبار وتراجم الفترة من سنة ٦٧٨ هـ

حتى سنة ٧٧٠ هـ (١٣٦٩ م) بطريقة الحوليات ، وتتمثل أهمية الكتاب فى أن مؤلفه عاش ومات فى الشام ، مما يعطينا فرصة للاطلاع على رأى واحد ممن عاصروا الأحداث بعيدا عن مركزها فى القاهرة ، وان كان هذا السبب هو نفسه الذى جعل المؤلف يورد المعلومات التاريخية بطريقة سطحية فى أغلب الأحيان ، ثم ينخرط فى ذكر الوفيات ، حتى أنه يبدأ أحداث بعض السنوات بالوفيات مباشرة ، مما يجعل الكتاب الى كتب الوفيات أقرب منه الى كتب التاريخ .

ثانيا - كتب الخطط والاحصاء والرسوم والنظم الادارية :

ويأتى فى مقدمة كتب الخطط فى ذلك العصر . كتاب « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » (المعروف بالخطط المقريرية) للمقريرى ، ومع أن عنوان الكتاب يوحي بأنه يبحث فى طبوغرافية مصر ، فانه حوى بجانب ما ورد فيه عن خطط مصر والقاهرة وأحيائها وحاراتها ، ومساجدها ، وخوانقها وزواياها ، ومدارسها ، وكنائسها وأديرتها ، وأسواقها ، وترعها وخلقجانها وجسورها ، حوى الى جانب ذلك أعمال ملوك مصر فى العصور الفرعونية والبطلمية والرومانية (من وجهة نظر أسطورية) ، ثم تحدث عن فتح العرب لمصر ، وبعد ذلك انتقل الى الحديث عن فضائل مصر ومحاسنها ، ثم ضمن الكتاب بعد ذلك معلومات شتى فى التاريخ ، والأدب ، والجغرافيا ، والاجتماع ، والهندسة ، والرى والزراعة ، بالاضافة الى المشهور من المدن والقرى ، وأنواع الأموال والخراج ، ثم استعرض ثقافته عن الفلك والديانات ، فضلا عن الاشارات القيمة التى تحفل بها صفحات الكتاب عن مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية والدينية فى مصر منذ فتحها عمرو بن العاص ، حتى زمن تأليف الكتاب .

ولم يتبع المقرري في ذلك منهج الترتيب الزمني ، لا على
السنين ولا على ترتيب الخلفاء والحكام والسلاطين ، بل وضع كل
ما يستطاع الوصول اليه من أخبار مصر . ضمن جديته عن خطط
مصر والقاهرة . ومع ذلك فإن هذا الكتاب من أهم الكتب التي
أقامت البحث ، نظرا لما تضمنته من معلومات عن حياة المصريين ،
ونشاطهم الاقتصادي خصوصا الزراعة وتقواها وأوقات الزراعة
والرى ونظمه ، والخصاذا وأنواع المحاصيل الصيفية والشتوية ،
وذكر أخبار النيل وفيضانه ومقاييسه ، بالإضافة الى الأزمات
الاقتصادية والمجاعات ، والأوبئة والطواعين ، وأثر ذلك على هجر
الفلاحين لقراهم ، فضلا عن اهتمامه بحياة المصريين الاجتماعية
وعاداتهم واحتفالاتهم الدينية والاجتماعية ، وغير ذلك مما أثرى هذا
البحث .

ومن كتب الخطط المهمة أيضا كتاب « زبدة كشف الممالك
وبیان الطرق والمسالك » لابن شاهين الطاهري (ت ٨٧٣ هـ
١٤٦٨ م) أحد أمراء المماليك ، الذي أهتم بالوصف الجغرافي
لدولة المماليك كلها ، وديار مصر على وجه الخصوص ، وما يحدث
فيها من رسوم ونظم وأعمال ومشروعات عامة ، وتقدير عدد الجيش
الملوكي ، كما أهتم أيضا بموظفي الأقاليم وأعمالهم ، بالإضافة
الى اهتمامه بالموازنات العامة لدواوين الدولة . وغير ذلك من
الاشارات الحضارية المهمة . وان كان يؤخذ على ابن شاهين ،
أنه لم يعترف بخراب البلاد في الفترة التي كتب فيها هذا الكتاب ،
بل نحس منه أحيانا أنه يحاول أن يثبت أن البلاد مازالت عامرة
مثلا كانت من قبل ، وذلك يرجع بالطبع الى أنه كان من رجال
الدولة المسئولين ، مما دفعه الى عدم الاعتراف بالفشل الإداري ،
وسوء الأحوال الاقتصادية للبلاد .

ويأتى في أهمية كتب الخطط نفسها ، الكتب التي اهتمت بإحصاء قرى مصر وتوزيعها في الأقاليم ، وتقدير مساحاتها ، ونوع حيازاتها ، ومعدار خراجها ، وما هو مرتب عليها من التزامات ، وغير ذلك من المعلومات المهمة عن القرى ، التي لم نجدها في نوعيات أخرى من المصادر . ومن كتب الإحصاء تلك ، كتاب « قوانين الدواوين » لابن مماتي (ت ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م) (الجزء الخاص بالأعمال والنواحي) ، الذي اهتم فيه بإحصاء قرى مصر في زمنه ، فأوردها مرتبة على حروف المعجم في الأقاليم التابعة لها ، وإن كان عدم ذكر ما هو مرتب على كل منها - لأسباب سياسية وأمنية كما يذكر المؤلف - ، يجعل الكتاب يأتي في الأهمية بعد الكتب المماثلة ، ولكن أهمية الكتاب تتمثل في اتخاذه أساسا في معرفة البلاد التي اندثرت أو استجذت في العصر المملوكي .

ومن المصادر المهمة في هذا المجال ، كتاب « تاريخ الفيوم وبلاده » للنابلسي (الذي تم عمله في نهاية العصر الأيوبي) ، الذي جمع فيه مؤلفه كل المعلومات عن قرى منخفض الفيوم في زمنه ، من حيث ما بكل منها من نوع السكان ، وجوامع ومساجد وزوايا ، وكنائس وأديرة ، وأسواق ، ونوع الري وحصصتها من الماء ، وما تزرع من المحاصيل وكمياتها . كما أورد ما على كل قرية من التزامات تجاه الديوان السلطاني ، وتجاه موظفي القرية المحليين ، وكذلك أصحاب الحرف في كل قرية .

لذلك فإن هذا الكتاب مهم جدا بما يعكسه عن نشاط القرى الاقتصادية سواء الزراعي أو الحرفي ، وحياتها الاجتماعية والدينية ، ونظام الإدارة المحلية فيها .

أما كتاب « التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية » الذى كتبه ابن الجيعان سنة ٨٨٣ هـ (١٤٣٠ م) ، وقدم فيه احصاءا لجميع قرى مصر فى العصر المملوكى بحسب ترتيب الأقاليم ، وقارن بين حال كل قرية من هذه القرى فيما كانت عليه منذ الروك الناصرى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) حتى نهاية عهد الأشرف « شعبان ابن حسين » سنة ٧٨٨ هـ (١٣٧٧ م) ، وما أصبحت عليه بعد ذلك حتى زمن المؤلف ، من حيث طبيعة حيازة الأرض الزراعية بها سواء كانت لأحد الدواوين ، أو لأحد الأمراء المقطعين ، أو الأجناد ، أو وقف أو رزقة ، كما يورد نوع التربة فى بعض القرى ، وغير ذلك من المعلومات التى أفادت البحث من حيث رصد التغير فى طبيعة حيازة الأراضى ، خصوصا طبيعتها التى وجدت عليها وقت تأليف الكتاب ، التى مكنتنا من عمل بعض الاحصائيات بعدد القرى التى تحوزها الدواوين . وكذلك رصد الحالة الاقتصادية للبلاد بمقارنة ما كانت تخرجه القرى من خراج فى الروك ، وما صارت تخرجه زمن المؤلف .

ومن كتب الرسوم والنظم الادارية . نذكر كتاب « صبح الأعشى فى صناعة الانشا » للقلقشندي (ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) ، وهو كتاب موسوعى ضخيم ، يمثل سجلا للحياة السياسية ، والعسكرية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والادارية فى مصر منذ الفتح العربى الاسلامى حتى عصر سلاطين المماليك ، بالاضافة الى الكثير من المعلومات عن العالم الاسلامى منها المكاتبات التى كانت تخرج من الدول الاسلامية والتى ترد اليها ، مثل مكاتبات الرسول ﷺ الى حكام فارس وبيزنطة وقبائل العرب . كما يحوى هذا السفر معلومات جغرافية مهمة ، وذلك عندما يتحدث عن الأرض المعروفة فى ذلك العصر ، ويقسمها الى الأقاليم الستة

المعروفة آنذاك ، وما يقع بهذه الأقاليم من الدول ، وحكامها ، وملتها ، وما يوجد فيها من نبات وطيور وحيوان ، وما بها من عجائب ، وغير ذلك من المعلومات المهمة .

وقد استفدنا في بحثنا من كل ما ذكره القلقشندي عن الجوانب السياسية والاقتصادية ، والفكرية ، ونظم الحكم والادارة ، والدواوين وموظفيها ، في عصر سلاطين المماليك ، بالإضافة الى المعلومات القيمة التي أوردها عن الزراعة والرى ، ومناسيب النيل ، والمالية العامة للدولة ، فضلا عن التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ، وأنواع النقود والمكايل والمقاييس المتعامل بها ، وقد حرص القلقشندي على أن يدعم كتابه بنماذج من الوثائق عما يتحدث عنه في كل ضرب من ضروب الحياة ، الى جانب الوثائق المهمة التي سجلها عن الاقطاعات وأنواعها ، والتقاليد والتواقيع والمراسيم التي تخرج بتعيين موظفين عسكريين واداريين وقضائيين في الحاضرة والأقاليم ، وكذلك التي تخرج الى مشايخ العربان ، وغير ذلك من المعلومات المهمة التي غطت جوانب الدراسة .

ثالثا - كتب الأزمات والاصلاح :

ونقصد بها الكتب التي ألقت خصيصا في أثناء الأزمات الاقتصادية ، والتدهور الادارى والاجتماعى والتي كان الهدف منها اصلاح حال البلاد ينقذهم النصائح والحلول المناسبة . وهذا النوع من الكتابات من أهم المصادر التي رجعنا اليها وبدونها نشك أن الصورة كانت ستكتمل . وذلك لما كتبه أصحاب هذه الكتب عن أوجه القصور في المجتمع ، وتدهور حال البلاد ، وأسباب ذلك ، وأهم هذه الأسباب - كما ذكروا - كان اهمال الفلاحين الزراعية .

وأهم هذه الكتب كتاب « اغاثة الأمة بكشف الغمة » للمقريزى الذى ألف هذا الكتاب بسبب الازمة الاقتصادية التى حدثت بسبب تقصير الفيضانات من سنة ٨٠٠ هـ (١٣٩٨ م) الى سنة ٨٠٨ هـ (١٤٠٥ م) ، وما تبع ذلك من غلاء وقحط ومجاعات ، وأوبئة وطواعين ، اجتاحت البلاد ، والمقريزى هنا كعادته لم يقتصر على رصد ما حدث فى عصره ، وما اصاب مصر خلال تلك الفترة كلها من أزمات ، وأثرها على المصريين عامة ، والفلاحين أصحاب الزروع خاصة ، وأثر ذلك على الزراعة خصوصا فى السنوات التى تتبّع التقصير ، وفى خلال ذلك يصف أحوال المصريين فى أثناء الغلاء وأثره على حركة التجارة ، وعدم وجود ما يؤكل ، وتكالب الجموع على الأفران للحصول على لبابة رغيف ، ونزولهم الى الحقول لأكل الزروع خضراء ، ومع ذلك يموت الكثيرون ويطرحون فى الطرقات فتجيف الجثث وتنتشر الأوبئة .

والمقريزى - كعادته - لم يقتصر على سرد الحدث ، بل يتبع المنهج السببى فى البحث عن جذور الظاهرة ، فيبرز أن سبب هذه الأزمات ليس تقصير الفيضان فقط كما يرى البعض ، بل يثبت أنها بسبب سوء الادارة ، وعدم التفات رجال الحكومة لأهمية التقاوى وتخزينها ، واتباعهم الطرق غير الشرعية فى الخروج من الأزمات بغش العملة ، وأثر هذا الغش على المدى البعيد . ويعتمد المقريزى فى وصفه لأحداث الأزمات والأوبئة التى لم يعاصرها على كتابات المتقدمين والتى يخضعها للنقد والتفسير ، الى أن يصل الى ما رآه بعينه فى عصره - الذى هو عصر موضوع بحثنا - فيصف أحداثا عاصرها ولمسها بنفسه ، مما يزيد من أهمية الكتاب الذى يصف فيه حياة الفلاحين وأساليبهم فى تدبير أمورهم فى أثناء هذه المجاعات ، وأثر الأوبئة على الاقتصاد الريفى بخلو القرى من

أهلها ، وعلى أساليب الفلاحين فى التبادل التجارى الذى يعود فى
خلال هذه الأزمات الى نظام المقايضة البدائى ، وكلها معلومات
مهمة لا غنى عنها لهذا البحث .

ويلحق بكتاب اغاثة الأمة ، كتاب آخر لا يقل عنه أهمية هو
كتاب « التيسير والاعتبار والتحرير والاختيار » للأسدى ، نظرا
لأن مؤلفه أورد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الفاسدة فى
الدولة المملوكية الثانية ، وتأثير هذه الأوضاع على عامة الشعب ،
بسبب الغلاء الفاحش والغش فى العملة ، وكثرة الضرائب ،
بجوار ما هو واقع بالفعل على كاهل الفلاحين بصفة خاصة ، من
جرائم « الحمايات » و « المغارم » ، وفساد العربان ، ونهب نظار
الأوقاف والمقطعين لخيرات الأرض الزراعية ، بل وتملكها بطرق
غير شرعية ، يضاف الى ذلك تدهور التجارة الداخلية والخارجية ،
واحتكار الغلال وغيرها من السلع ، ثم يتحدث المؤلف عن فساد
رجال الإدارة الحكومية خصوصا فى الأقاليم ، وغير ذلك من الأمور
التي أضرت بحال البلاد عامة ، وبحال الزراعة - التي هى عماد
الثروة - خاصة حتى هجر الفلاحون قراهم . وهدف المؤلف من
ذلك هو تعريف أولى الأمر بحال البلاد السيئة ، ولم ينس وهو
يعدد أسباب هذا التدهور ، أن يقدم علاجا لكل سبب .

والكتاب على هذا النحو مهم ومفيد ، بما يورده عن الأوضاع
الاقتصادية والانهيار الاجتماعى ، اذ يعكس صورة المجتمع المصرى
- وخصوصا الفلاحين - فى ذلك العصر فى أخرج فترات حياتهم ،
مما يعكس صورة حية لمأساة الفلاحين فى الدولة الثانية . وما يزيد
من أهمية الكتاب ، أن المؤلف لم يكتف بتقديم النصائح والحلول ،
بل طعم علاجه للأوضاع السيئة فى الفترة التى ألف فيها الكتاب ،

أى سنة ٨٥٤ هـ (١٤٠٥ م) ، بأمنلة من الحكم السليم القائم على العدل والخبرة فى عهد سلاطين مثل الناصر « محمد ابن قلاوون » ، مما يعطينا فرصة أيضا لمقارنة الأوضاع فى الدولتين المملوكيتين الأولى والثانية ، وإن أخذ على المؤلف أنه لم يذكر المصادر ، التى استقى منها مادته ، فى الأخبار التى نقلها .

ومن أهم كتب المصلحين فى العصر المملوكى ، كتاب « معيد النعم ومبيد النقم » للسبكي (ت ٧٧١ هـ / ١٣٠٧ م) ، الذى لم يترك وظيفة فى المجتمع بدءا بالسلطان ، وانتهاء بالمتسولين فى الطرقات ، الا وتقدم لأصحابها بالنصائح وأمرهم بالتقوى وحسن معاملة المتصلين بهم ، بعدما أحس أن الخلل بدأ يتطرق الى أفراد المجتمع . وبذلك فإن هذا الكتاب الاصلاحى الاجتماعى مهم جدا لبحثنا ، نظرا لما يعطيه من صورة صادقة لجميع فئات المجتمع فى ذلك العصر ، بما فيهم من الفلاحين فى القرى ، ومن له علاقة بهم من أفراد الحكومة ، وأصحاب الاقطاعات وموظفيهم ، وكذلك التجار ، والعربان ، وأرباب الوظائف الدينية وغيرهم ، ولا شك أنها معلومات مهمة تفيد البحث فى جوانبه الادارية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والدينية . ولكن السبكي عالج هذه الأمور من منظور دينى بحث ، ولم يسع الى تتبع الجذور التاريخية والاجتماعية للخلل الموجود فى المجتمع .

ومن كتب المصلحين أيضا ، كتاب « المدخل الى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبية على البدع والعوائد التى انتحلت وبيان شناعتها » (المعروف بكتاب المدخل) لابن الحاج (ت ٧٣٧ هـ / ١٣٣٧ م) ، وهو كتاب من كتب الفقه المالكى ، الا أن مؤلفه ، أورد فى معرض المسائل الفقهية الكثير من عادات وتقاليد المجتمع المصرى

في العصر المملوكي . وكيفية الاحتفالات بالمناسبات الدينية والاجتماعية ، بالإضافة الى نصائح لأرباب بعض الوظائف في المجتمع ، على اعتبار أن هذه العادات والاحتفالات والوظائف ، داخلها الكثير من البدع والخروج عن الشرع ، وبذلك عكس ابن الحاج عن غير قصد - أو عن قصد - كثيرا من مظاهر الحياة الاجتماعية والدينية للمصريين في ذلك العصر ، ومن ذلك استفاد الباحث كثيرا فيما يخص الدراسة من الناحيتين الاجتماعية والدينية .

رابعاً - الكتب الاجتماعية :

وهذه الكتب من المصادر الأساسية ، التي للأسف لم تكن كثيرة في ذلك العصر . ويأتي في مقدمتها - كما هو الشأن في المصادر الأخرى - كتاب المقرئ « البيان والاعراب عما بأرض مصر من الأعراب » الذي يتضمن معلومات مهمة عن نزول الأعراب مصر ، وقبائلهم وبطونهم وأفعاذها وعشائرها ، وانتشارهم في البلاد ، وكيفية اتخاذ بعض قبائل منهم الفلاحة معاشا لها ، ودخول جماعات منهم في الطاعة ، وظهور مشايخ وخولة للبلاد منهم ، واشتغال أفراد منهم بالعلم حتى ظهر منهم قضاة وأئمة في الكثير من القرى في ذلك العصر . كما يتضمن الكتاب معلومات مهمة عن علاقة من بقي من العربان على البداوة بالفلاحين في القرى . ومع أهمية الكتاب التي تنطق بها مادته ، فإنه يعتريه بعض الخلط وعدم الترتيب والاختصار الذي لا نعرفه عند المقرئ ، علما بأن موضوعه كان يحتاج الى أن يعالج بأسهاب أكثر من ذلك .

أما كتاب « هن القحوف في شرح قصيد أبي شادوف » للمشريني ، فلا يوجد خلاف على أنه أهم المصادر الخاصة بمجتمع القرية في عصر سلاطين المماليك وما بعده ، نظرا لما تضمنه من

أخبار مباشرة عن حياة الفلاحين اليومية ، ونشاطهم الزراعى والرعى ، ومعاملاتهم التجارية والنقدية ، وكذلك عن أركان الحياة الأساسية من مأكلا وملبس ومسكن ، بالإضافة الى الأخبار التى تضمونها الكتاب عن عادات الفلاحين واحتفالاتهم الاجتماعيه ، وبعض الاحتفالات الدينية ، وغير ذلك من المعلومات المفيدة التى تصف مجتمع القرية وصفا صادقا لا تكاد نجده فى موضع آخر ، وذلك على الرغم من أن المؤلف كتب هذا الكتاب بصيغة النقد والتجريح والسخرية ، واصفا الفلاحين بالجهل ، وخشونة الطبع ، وقذارة المظهر ، تاركاً كل من يأتى بعده لا يدري سبباً لهذا التحامل على الفلاح . ولكن هذا لا يقلل من قيمة المعلومات التى وردت فى الكتاب .

خامساً - كتب الرحالة :

من أهم كتب الرحالة التى أفادتنا ، كتاب « تحفة النظائر فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار » (المعروف برحلة ابن بطوطة) الذى زار مصر خلال الربع الأول من القرن الثامن الهجرى (١٤ م) خلال رحلته للحج . فمر بمصر صاعداً من الاسكندرية فى أقصى الشمال الى أسوان فى أقصى الجنوب ، ليسافر الى بلاد الحجاز عن طريق ثغر عيذاب على البحر الأحمر ، ولما لم ينتهياً له السفر عاد الى القاهرة ، ليحج فى السنة التالية عن طريق الشام ، ثم عاد ليمر بمصر بعد خمس وأربعين سنة من الرحلة الى آسيا وشرق أفريقيا فى أثناء عودته الى مسقط رأسه فى مدينة طنجة فى بلاد المغرب وفى أثناء تجول ابن بطوطة فى مصر فى رحلته للحج ، رأى بعين الغريب وسجل ، ما لم تلاحظه أعين المقيمين بالبلاد ، وما لم تسجله أقلام المعاصرين .

وتلك صفة كتابات الرحالة ، نظرا لما يسترعى انتباههم من أمور تستحق التسجيل ، مثل بعض العادات والظواهر الاجتماعية في البلاد التي يزورونها ، وخير مثال لذلك انفrazد ابن بطوطة بوصف الاحتفال برؤية هلال رمضان في احدى مدن الأقاليم في أثناء زيارته لمصر ، كذلك اهتمامه بأن يسجل ما لفت نظره من كثرة السفن في النهر وحركة التجارة الدائبة به ، وهذه أشياء لم نجدها في المصادر التي كتبها أبناء البلد أنفسهم * ولكن منح أهمية هذا المصدر ، فأننا نجد أن ابن بطوطة يورد المعلومات عن المدن التي زارها فقط دون القرى التي لا شك أنه زار الكثير منها في أثناء زيارته لمصر كما أن المعلومات التي سجلها عن مصر كانت بصفة عامة قليلة ، وإن كان له بعض العذر نظرا لقصر مدة إقامته بها .

ولا يقل أهمية عن كتاب رحلة ابن بطوطة ، كتاب « رحلة طافور في عالم القرن الخامس عشر الميلادي » وهو الكتاب الذي سجل فيه الرحالة الإيطالي بيرو طافور تفاصيل زيارته لعدة بلاد في القرن التاسع الهجري ، من بينها مصر ، في أثناء سلطنة الأشرف « برسباي » لسبب دبلوماسي ، وقد ورد في هذا الكتاب معلومات مهمة عن زيارته لمصر التي امتدت من الاسكندرية الى القاهرة ، وذلك بوصفه للمواصلات النهرية ، ووصفه لمدينة دمياط وواليها ودار الحكم بها ، كما صادفت زيارته لمصر وقت الفيضان فأتيحت له رؤية القرى في أثناء الفيضان وتنقل الفلاحين بينها على ظهور « الجواميس » * وذلك فضلا عن وصفه لبعض شوارع القاهرة ومبانيها ، وعادات أهلها ، وأزيائهم ، ووسائل تنقلهم ، وغير ذلك من الظواهر الأنثروبولوجية التي تسترعى انتباه الرحالة كما ذكرنا - والتي تفيد مثل هذا البحث ، خصوصا وأنه رحلة

أوربي ، وصف ما رآه بعين تختلف عن أعين المقيمين والرحالة المسلمين .

سادسا - كتب الزراعة :

ومن المصادر التي أفادت البحث الكتب التي تتخذ صفة زراعية ، وأهمها بالطبع كتاب « قوانين الدواوين » لابن مماتي (٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م) الذي ضمن الكتاب الكثير من المعلومات عن فن الكتابة وفضائلها ، ثم ذكر مساحة مصر وموقعها الجغرافي وما جاء في القرآن والأحاديث عن فضائلها ، ثم ينتقل الى الحديث عن نيلها ومميزاته ومناسيبه وعجائبه ، ثم ينتقل الى فتح مصر وهل فتحت صلحا أم عنوة . أما الباب الثالث فيخصصه لذكر أعمال مصر ونواحيها مرتبة على حروف المعجم . وفي الباب الرابع يذكر أنواع التربة من حيث الجودة والخصوبة ، وفي الخامس يتحدث المؤلف عن خلجان مصر وترعها وجسورها وأوقات سدها وفتحها وغير ذلك من المعلومات المهمة عن الجسور ونظام الري الحوضي . أما الباب السادس فيتحدث فيه المؤلف عن أصناف المزروعات والثمار ، وأوان زراعتها وأوقات ريها وحصادها ، وتفصيل المحاصيل الصيفي منها والشتوي ومقدار خراج ما على كل نوع من المحاصيل . وفي الباب السابع يتحدث المؤلف عن فن المساحة وكيفية حساب مساحة الأراضى وغيرها من المعلومات التي تفيد القياس والقائمين على تقدير الخراج . وفي الباب الثامن يذكر المؤلف أسماء موظفي الديوان في زمنه وترتيبهم ، واختصاص كل موظف منهم وعلاقته بالموظفين الآخرين . أما الفصل التاسع والأخير فيتحدث فيه المؤلف عن أموان البلاد ، أي عن جميع أنواع

الأموال التي تدخل خزانة السلطان ، وأوان تحصييلها وكيفية ذلك ، وأهمها بالطبع خراج الأراضي الزراعية . ولا شك أن هذا الكتاب ذا الطابع الزراعى من المصادر المهمة للبحث ، التي تعكس صورة معاصرة للزراعة فى ذلك العصر ، وما يتصل بها من الفلاحين والموظفين ، وما يتعلق بها من المسامحات والخراج ، وغير ذلك من المعلومات الزراعية المهمة التي أفادت البحث .

ومن المصادر التي أفادتنا أيضا فى هذا المجال ، كتاب « نهاية الأرب فى فنون الأدب » بما أورده النويرى فى الجزء الثامن من هذا الكتاب الموسوعى ، من معلومات مهمة عن أنواع الأرض والزروع والفلاحة والرعى ، والخراج وطرق استخراجها ومقاديره ، وكذلك عن المكوس ، وعلاقة المقطع بالأرض والفلاح ، والاستفادة نفسها كانت من الموضوع التي خصصها القلقشندى للزراعة وما يتعلق بها من خراج ومكوس وغير ذلك ، فى كتابه الشامل « صبيح الأعشى فى صناعة الانشا » خصوصا فى الجزء الثالث ولم يترك المقرئ فى هذا المجال دون أن يشارك فيه بما كتبه فى كتابه « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » من معلومات مهمة عن الزراعة - كما ذكرنا - وإن كان يؤخذ على هذه الكتب الثلاثة أنها كررت فقط ما كتبه ابن ممتى .

سابعا - كتب التراجم :

والنوع الأخير من المصادر التي رجعنا إليها ، هى كتب التراجم وهى كثيرة فى عصر سلاطين المماليك ، على أن أهم الكتب التي أفادتنا فى بحث من هذا النوع ، كان كتاب « الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد » للأدفوى (ت ٧٤٨ هـ / ١٣٤٨ م) ،

وذلك بما أورده من تراجم الكثير من المشاهير والعلماء وقضاة القرى
وخطبائها في إقليم الصعيد الأعلى من أسنا إلى أسوان ، ودورهم
الديني والتعليمي هناك وغير ذلك من المعلومات التي غطت جانباً
كثيراً من هذه الدراسة عن الحياة الدينية والثقافية في القرى .
وإن كان يؤخذ على الألفوي تحيزه الشديد ، لكل من ترجم لهم
في هذا الكتاب ، ودفاعه عنهم ، وعدم تعرضه بالنقد لأي منهم
حتى ولو أخطأ .

الفصل الأول

الادارة

- الادارة المركزية . (الوالى . كاشف الجسور .
- الناظر . القاضى . المحتسب) - الادارة والقضاء
- فى القرى (شيخ البلد . الخولى . الدلاة .
- القياس . قاضى القرية - العدول - الخفير)

أولاً - الادارة المركزية :

انقسمت مصر فى العصر المملوكى ، كما كانت فى العصر
الايوبى الى قسمين كبيرين (١) وهما : الوجه القبلى الذى يبدأ من
جنوب مصر (الفسطاط) وينتهى الى جنوب أسوان ، وهو ما عرف
باسم « الصعيد » . والقسم الثانى وهو : الوجه البحرى ويبدأ
من شمال القاهرة وينتهى الى سواحل مصر على البحر المتوسط .

وقد انقسم كل وجه من الوجهين الى عدة أقسام أصغر (٢) ،
أطلق على كل قسم منها « ولاية » أو « عمل » أو « اقليم » . فانقسم
الوجه القبلى الى تسع ولايات هى : الجيزة ، وأطفيح ، والبهنسا ،

والفيوم والأشمونيين ، والطحاوية ، ومنفلوط ، وأخميم ، وأخيرا
قوص وتضم ثغر أسوان . فى حين انقسم الوجه البحرى الى :
الضواحي (٣) (وهى تابعة لوالى القاهرة) والقلبوية ، والشرقية ،
والمنوفية وتضم عمل أبيار المسمى بجزيرة بنى نصر ، وأشمووم
أو أشمون (وهى الدقهلية وكانت تعرف أحيانا باسم ولاية فوة
والزاحميتين) ، و ثغر دمياط وهى مدينة لا عمل لها (أى لا قرى
لها) ، وأخيرا البحيرة على أن هذا التقسيم الذى أورده « ابن
فضل الله العمرى » ثم من بعده القلقشندى ، لم يلبث أن أدخلت
عليه تطورات ادارية منذ النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى
(الخامس عشر الميلادى) حيث أصبح الوجه القبلى سبع ولايات
فقط (٤) ومن المؤكد أن ذلك راجع الى خراب البلاد واندماج بعض
الولايات بسبب ذلك فى الدولة المملوكية الثانية .

وفى الدولة المملوكية كان يأتى على رأس كل وجه من الوجهين
القبلى والبحرى موظف كبير من أمراء « الطبلخاناه » (٥) ، عرف
باسم « والى الولاة » أو « الكاشف » على أنه منذ أواخر الدولة
المملوكية الأولى ، تمكن الأمير « برقوق » (٦) سنة ٧٨٠ هـ
(١٣٧٩ م) من جعل كشف الوجه القبلى نيابة بامرة مائة وتقدمة
ألف (٧) ، على نحو بعض مدن الشام مثل نيابة « غزه » ، وجعل
مقر النائب الجديد مدينة « أسيوط » ، وحكمه على جميع بلاد
الصعيد بأسرها من الجيزة حتى الجنادل فى جنوب أسوان . وكما
فعل « برقوق » بكاشف الوجه القبلى ، فعل بكاشف الوجه البحرى
سنة ٧٨٢ هـ (١٣٨١ م) ، وجعل مقر نيابته « دمنهور » من
البحيره ، ولذلك كان يطلق عليه « نائب البحيره » (٨) أحيانا .

وبعد أن استقر الوجهان القبلي والبحري نيايتين ، جعل
للموجه البحري كاشف من أمراء « الطبلخانا » على النحو المتقدم ،
وان كان فى الحقيقة يلى نائب الوجه ويأتمر بأمره ، كما جعل
« برقوق » كاشفا آخر لولايتى الفيوم والبهنسا ، بعد أن ألغيت
وظيفة الوالى من ولاية الفيوم ، كما جعل للجزيرة كاشفا منفردا
يتحدث فى جسورها وسائر أمورها نظرا لأهميتها فهى أهم بلاد
« الديوان السلطانى » وان كنا سوف نرى بعد قليل ان الفيوم
والبهنسا وأطفيح كثيرا ما جمعوا لكاشف واحد (٩) .

ولعل الذى دفع « برقوق » الى ذلك رغبته فى تشديد قبضة
السلطان المركزية على البلاد ، فعمل على النهوض بوظيفة « والى
الولاة » التى بدأ يتطرق اليها الضعف ، خصوصا منذ تحكم كبار
الأمراء فى سلاطين بنى قلاوون من أبناء السلطان الناصر « محمد »
وحفدته نظرا لتولى معظمهم السلطنة وهم أطفال .

وعلى العكس من ولاه الولاة ، لم يكن للنواب حق تعيين ولاه
للولايات ، فيقول « القلقشندى » : « اعلم أن نواب السلطنة
بالديار المصرية لا يصدر عنهم ولاية فى جليل ولا حقير ، بل التولية
والعزل منوطان بالسلطان ، والكتابة فى ذلك منوطة به ، سواء
فى ذلك النائب الكافل . ونائب الاسكندرية ، ونائب الوجهين :
القبلي والبحري » (١٠) ، الا أننا وجدناهما يخولان مثل هذا الحق .
وان كان ذلك فى فترات الفتن الداخلية ، والاضطرابات
السياسية (١١) .

ومهام نائب الوجه كانت هى مهام والى الولاة نفسها من قبل .
فقد كان عليه أن يحفظ البلاد ، ويردع العربان العصاة ، ويؤمن
البلاد من خطرهم الدائم ويتصدى لشوراتهم المستمرة (١٢) ، فضلا

عن تتبع أهل الفساد ، بالإضافة الى عمله الأساسي وهو التفتيش على الولاية ومتابعه اعمالهم ومرافقه بحاله الاقتصادية في الأقاليم من رخص وغلاء (١٣) . فقد خرجت « المناشير » تخص النائب على كسرة تفقده للأقاليم على حين غفلة ، ومحاربة ما هم عليه من الفواحش ، ويقوم في البلاد عيوننا تخبره بذلك أولا بأول ، كما كان عليه الاهتمام بالزراعة واقامة الجسور وصيانتها وتسبيل المياه الى الحقول (١٤) .

على ان هذه الوظيفة بدأ يتطرف اليها الضعف وقلت حرمتها ، خصوصا حينما فتح ولاه السوء في الدولة الثانية باب السعي والبذل (الرشوة) فتولاهما النواب بالرشوة سواء في الدولة المملوكية الأولى أو الثانية (١٥) . ولذلك فاننا نجد أن سيرة الكثير من هؤلاء النواب كانت سيئة ، وهذا أمر طبيعي فالرشوة تجعل صاحبها يحس بأنه لا يوجد عليه التزامات تجاه ولي الأمر ، كما تقل حرمة في نظره نظرا لأن الراشي يحس بأنه اشترى المنصب بماله بالإضافة الى الخطر الثاني الذي ينتج عن الرشوة وهو محاولة كل من تولى وظيفة بالرشوة أن يعوض المال الذي بذله من أي وجه كان ، بل ومحاولة الربح الذي من أجله دفع الرشوة والا ما انقائدة ، فقد كان من الأفضل أن يحتفظ بأمواله كما هي أو يوفر على نفسه مثونة المغامرة .

ولهذا وغيره فاننا نجد أن النواب كانوا يعملون على تحصيل ما لهم وما ليس لهم من الفلاحين بالطرق المشروعة وغير المشروعة (١٦) بل اننا نجد بعض النواب يتعدى طوره في بعض الأحيان ولا يعتدى فقط على أموال الفلاحين ، بل وعلى أعراضهم أيضا ، فلقد ساءت سيرة أحد النواب حتى « أشيع انه افترض مائة

بكر غصبها الى غير ذلك » (١٧) ، وربما يؤكد أن الأمور وصلت الى مدى خطير أن نجد فى الكتب نصائح الى النواب والولاة ، وحضهم على السير فى الرعية بالعدل والرحمة (١٨) .

وقد كان من الطبيعى أن يشور الفلاحون لأعراضهم قبل أموالهم ، ولكن حسب امكاناتهم التى لم تتعد الشكوى من النواب ، وهى الشكوى التى استمرت طوال العصر المملوكى (١٩) ، فنجد أن بعض السلاطين يطلبون النواب ويطالبونهم بأموال الناس ويعاقبونهم عليها ، وكذلك على سوء سيرتهم فى الفلاحين وظلمهم لهم وسفك دمائهم بغير حق ، ولذلك نجد أن حالات ضرب النواب بحضرة السلطان تتكرر ، وربما نالوا عقابا أشد من ذلك (٢٠) ، الى درجة أن أحد النواب لبس زى « الفقراء وحمل إبريقا فى يده (وهى صفة المتصوفة ممن زهدوا فى الدنيا آنذاك) ومضى نحو الجبل فلم يعرف أين ذهب ، بمجرد أنه عام أن الفلاحين شكوه للسلطان (٢١) .

لكن الرشوة لم تكن هى العامل الوحيد وراء تدهور هذه الوظيفة ، فاننا نرى أن تكرار جمع نيابة الوجهين لنائب واحد ، كان من بين الأسباب التى أدت الى تدهورها ، خصوصا اذا كان ذلك بالرشوة . بالاضافة الى افتتات جماعة من رجال القلم على هذه الوظيفة ، ذات المهام الحربية فى وجود العربان ، كما أنه منذ بداية الدولة الثانية ، وبالتحديد منذ سلطنة الناصر « فرج ابن برقوق » (٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م) بدأ يتولى وظيفة نيابة الوجه أناس ممن لهم وظيفة أخرى (٢٢) ، كما احترف كل من تولى أستاذارية (٢٣) السلطان منذ سنة ٨١٢ هـ (١٤٠٩ م) شراء هذه الوظيفة بالمال (٢٤) ، فيكون الضرر هنا مزدوجا وهو عدم تفرغ الأستادار

لإدارة البلاد مع ما هو معه من مسئولية الأستنادارية ، وقد يكون
الخطر أعظم اذا جمع الأستادار بين النيابتين ، وكثيرا ما حدث
ذلك .

كذلك أدى الى ازدياد فساد هذه الوظيفة وطحن الفلاحين
تحت رحاها على النحو المتقدم ، ازدياد عدد هؤلاء النواب فى الوجه
الواحد الى ثلاثة ، مما أدى الى ضياع الأمور « ٠٠٠ وليس ذلك
من الطرائق ، فانه يصير عدم نفاذ كلمة الكشاف بالاقليم ، وتضييع
حقوق الرعية ، والأصوب ما كانوا عليه أولا ، فانهم كانوا فى غاية
الآبهة » (٢٥) .

ولقد كانت هذه العوامل جميعها - بالاضافة الى التدهور
العام للدولة - النتيجة الحتمية لانحياز هذه الوظيفة ، الى درجة
أن السلطان الظاهر « خشقدم » (٨٦٥ - ٨٧٢ هـ / ١٤٦١ -
١٤٦٧ م) أنعم بوظيفة نيابة الوجه القبلى سنة ٨٧١ هـ (١٤٦٦ م)
على أحد أمراء العشرات من مثيرى الفتن ، لشغله بها وابعاده عنه ،
ولا عجب فقد أصبحت هذه الوظيفة « التى لا يليها من له بقية فى
الدين » (٢٦) يتولاها فيما بعد من هو دون أمير عشرة ، مثلما حدث
مع « قانصوه الغورى » (السلطان فيما بعد) سنة ٨٨٦ هـ
(١٤٨١ م) (٢٧) .

١ - الوالى :

أما الوالى فهو الممثل المحلى الحقيقى للمسلطة المركزية فى
العمل أو الولاية ، حيث كان يشرف على كل عمل من أعمال الوجهين
البحرى والقبلى فئة من الموظفين الكبار ، يأتى فى مقدمتهم والى
الاقليم أو « متولى الحرب » وتكون اقامته فى حاضرة الولاية (٢٨) ،

فقد كان لكل ولاية حاضرة يستقر بها ولاة الأمور ، مثل بلبيس من الشرقية ، ومنوف من المنوفية ، وأسيوط من الأسيوطية ، ومنفلوط من المنفلوطية ٠٠٠ وهكذا (٢٩) ، ومع ذلك فلم يكن وجود والى فى عاصمة احدى الولايات عقبة أمام تولية ولاية أخرى ، فقد وجدنا فى ذلك العصر من الولاة من يجمع بين ولايتين وثلاث وربما وجد من أحل له أربع (٣٠) .

وكان للوالى فى عاصمة الولاية دار يحل بها تكون مركز حكمه وإقامته ، وهى فى الغالب جميلة وأفخم مما حولها عرفت باسم « دار الولاية » (٣١) كما ألحق بها بيت مال للولاية (٣٢) ، يجمع فيه الوالى ما يكلف بجمعه من الأموال ، بالإضافة الى ضرورة وجود سجن يعتقل فيه المجرمون والمارقون عن القانون (٣٣) . أما الوالى نفسه فقد كان يعين من الأمراء المماليك ، وان تفاوتت امرتهم حسب أهمية الولاية واتساعها وعظم الخطر الموجود بها . فمثلا كانت ولايتنا الشرقية والبحيرة من الولايات التى يسكنها العربان - وهم الخطر الذى هدد الأمن الداخلى طوال العصر - ، كما كانت ولايتنا الغربية والمنوفية من الولايات الكبيرة الغنية ذات الزروع والغلال الوفيرة ، التى كان يخاف عليها من السلب والنهب . ولذلك كان يتولى كل منها وال من أمراء الطبلخانة ، وكذلك كان يتولى ولايات البهنسا والأشمونين والأخميمية وقوص ولاة فى الرتبة نفسها ، لأسباب نفسها أو لأسباب مشابهة . على العكس من الولايات الأخرى مثل القليوبية وأشموم (الدقهلية) ، ودمياط ، والجيزة - التى كان لها وال وكاشف - وآطفيح ، ومنفلوط التى كان يتولى ادارة كل منها وال من أمراء العشرات وهم أقل مرتبة من أمراء الطبلخانة (٣٤) أما الفيوم والبهنسا (وكثيرا ما أضيف اليهما الأطفاحية) فقد قرروا كشوفية منفصلة عن نائب

الوجه القبلى - كما مر بنا - ، مثل ولاية الجيزة التي تحولت الى كشوفية أيضا ، كما قرر للوجه البحرى أيضا كاشف لا يتولى ولاية ، ويكون أعلى من الوالى ودون النائب ، وان كان هذا الكاشف اختص فيما بعد بولاية الشرقية وأصبح يعرف باسم « كاشف الوجه الشرقى » ، وكانت رتبة هؤلاء الكشاف جميعا من أمراء الطبلخانة (٣٥) .

هذا وان كان من الثابت أن هذه الرتب لم تدم على ما هى عليه طوال العصر ، فقد تدهورت هذه الوظيفة تبعا لتدهور كل شىء ابتداء من الدولة المملوكية الثانية ، فوجدنا ممن يتولى ولاية الشرقية التي هى من أهم وأكثر ولايات الوجه البحرى أمير من أمراء العشرات (٣٦) ، ولعل الأسوأ من ذلك أننا وجدنا من الأعراب من يتولى الولاية فى ذلك العصر خصوصا فى ولايتى الشرقية والبحيرة (٣٧) ، حقيقة ربما كان هذا خلا لتسلط العربان على البلاد ، ومحاولة من الحكومة لاتقاء شرهم ، ولكن الحكومة بذلك جعلت الفلاحين كالغنم تحت حراسة الذئب .

ويبدو أن الغناء وظيفة كاشف الكشاف فى الوجه القبلى سنة ٧٨٠ هـ (١٣٧٩ م) ، ثم فى الوجه البحرى سنة ٧٨٢ هـ (١٣٨١ م) على النحو المتقدم ، ووجود كاشفين فى الفيوم والجيزة من الوجه القبلى ، وكاشف آخر فى الوجه البحرى (كاشف الشرقية) ، أدى الى الخلط بين لقبى الوالى والكاشف وبدأ لفظ الكاشف يلتصق بالولاية أكثر من اللفظ الرسمى (أى الوالى) وذلك نظرا لوجود كشاف يتولون الولايات ، بالإضافة الى عادة ضعف النفوس فى اعطاء بعض أولى الأمر أكثر من حقهم ، واصرارهم على نعتهم بالألقاب الفخمة التى تفوق حجمهم ، ويبدو أن

هذه العدوى انتقلت الى المؤرخين أنفسهم فأطلقوا هذا اللفظ على الولاية ، مما جعل العثمانيين حينما فتحوا مصر (٦٢٣ هـ / ١٥١٧ م) يقسمونها الى ولايات أطلق على كل واحدة منها « كاشفية » أو « كشوفية » وعلى رأس كل منها احد المماليك برتبة كاشف (٣٨) .

واذا انتقلنا الى رواتب هؤلاء الكشاف والولاية ، فاننا سنجد انه قد تقرر سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) حينما قام السلطان الناصر « محمد بن قلاوون » باجراء « الروك » (٣٩) ، أن يكون مرتب الكاشف عشرين ألف دينار كل دينار بثمانية دراهم ، كما جعل مرتب الولاية من الطبلخانة خمسة عشر ألف دينار كل دينار بثمانية دراهم ، في حين جعل مرتب الولاية من العشرات خمسة آلاف دينار ، كل دينار بسبعة دراهم (٤٠) ، واذا اعتبرنا أن هذه العبرة التي قررت كانت قيمة خراج الأرض التي كانت تقطع للأمراء ، علمنا أن البلاد التي كانت مقررة لولاية الولايات (٤١) كانت هي المرتبة لهذه الرواتب ، وان كانت هذه البلاد التي كانت ثابتة للولايات ولا تتغير بتغير الولاية ، قد فقدت هذه الخصوصية في الدولة الثانية ، وأصبح كل من يتولى ولاية من الأمراء يتولاها على مرتب اقطاعه .

ولم يكن الوالى فى الولاية بدون أعوان وحاشية ، فقد وجد مع الوالى حاشية مكونة من غلمان ومباشرين (٤٢) (أى موظفين واداريين) ، كما كانت حاشيته تضم « خازندار » (٤٣) ، وكذلك نائب عرف باسم « نائب الوالى » أو « مقدم الوالى » ، الذى كانت وظيفته فى المقام الاول أعمال الشرطة والحراسة والاشراف على الخفراء وأرباب الإدراك ، ولذلك قد عرف باسم « نائب الدم » (٤٤) .

هذا بالإضافة الى وجود حامية للولاية من الجند عرفوا باسم « أجناد المراكز » أو « جند الولايات » (٤٥) ، وذلك لتمييزهم عن مماليك الأمير نفسه ، وكانت هذه الحامية هي التي تساعد الوالى على اقرار الأمن والتصدي لخطر العربان ، وان كان من الثابت أن هذه الحامية لم تكن كافية فى كل الأحوال ، وذلك لقلة عددها حيث لم يكن السلاطين ليسمحوا بوجود حاميات كبيرة فى الأقاليم ، فى عصر عرف بأن البقاء فيه للأقوى ، ولذلك كثيرا ما نقرأ عن ارداف السلاطين للولاة بالأجناد والحملات (٤٦) .

كما وجد من أجناد الوالى من كانت وظيفته ادارية ، وهى جمع الأموال والمغارم المفروضة على الفلاحين وهم من عرفوا بالأجناد « البلاصية » (٤٧) الذين كانوا يعينون من أوباش الأجناد وأراذلهم .

وبهذه الحاشية وبهؤلاء الأعوان والجنود كانت هيئة الوالى فى ولايته ، خصوصا اذا خرج رسميا للتفتيش على القرى مرتديا الزى الرسمي والطبول تفرع أمامه (٤٨) .

وقد تنوعت مهام الوالى فى الولاية ، فمنها المهام الأمنية التى تمثلت فى : العمل على استتباب الأمن والنظام ، وبث الطمأنينة فى النفوس ، والمحافظة على أموال الناس وأرواحهم ، ولعله لذلك سمي « كاشف السم » (٤٩) . أيضا كان عليه أن يتصدى للخطر الأكبر الذى ظل يهدد المماليك والرعية طول العصر ، ولا يقل أهمية عن الأخطار الخارجية ، وهو خطر العربان العصاة ، بحيث نستطيع أن نتتبع هذا الصراع الذى دام حتى سقوط دولة المماليك من خلال تتبع أخبار الولاة ، الذين كثيرا ما دفعوا أرواحهم ثمنا لمحاولة تأديب هؤلاء العربان (٥٠) . كما كان على الوالى العمل

على التحقيق فى حوادث القتل وغيرها من الجرائم التى تحدث فى
قرى ولايته ، والبحث عن مرتكبيها وتقديمهم للمعدالة (٥١) .

كما كان للوالى مهام ادارية تمثلت فى المشاركة فى الأعمال
العامة ، مثل اقامة السدود والجسور . وحفر الخليجان وتطهير
الترع ، وتقديم الخدمات اللازمة للأمراء الذين خرجوا بفلاحهم
وأجنادهم للمشاركة فى مثل هذه الأعمال ، فى مناطق اختصاص
هؤلاء الولاة (٥٢) . كذلك كان على الولاة أن ينفذوا أوامر السلاطين
يجمع العربان المواليين (عربان الطاعة) ، واخراج الأجناد الموجودين
فى اقطاعاتهم ، وقت الحرب (٥٣) . كما كان على الولاة أيضا أن
يطالعوا السلاطين بأخبار ولاياتهم وما يستجد فيها أولا بأول ،
وايقاع الحوطة على ممتلكات من يعتقل وتصادر أملاكه فى القاهرة .

وأخيرا كان على الوالى مساعدة القضاة فى تنفيذ الشرع ،
نظرا لماله من سلطات قضائية ، فمجلس الأمير للحكم فى الولاية ،
عبارة عن صورة مصغرة لمجلس السلطان للحكم فى القلعة (٥٤) .
كل هذا فضلا عن مهامه المالية التى تمثلت فى تحصيل المغارم
التي تفرضها الحكومة ، بالاضافة الى تحصيلهم للأموال
الديوانية (٥٥) .

وقد خضع هؤلاء الولاة لاشراف صورى ، بنزول السلطان
أو أحد أفراد الحكومة من الأمراء الكبار أو الوزير الى الأقاليم ،
كان الهدف منه هو ، أخذ « تقادم الولاة » وهى عبارة عن هدايا من
خيل وسلاح وملابس وأطعمة وأغنام وطيور داجنة ، كان على
الولاة أن يقدموها لأول الأمر (٥٦) ، حتى ولو لم ينزلوا الى
الولايات . ويبدو أن هذه التقادم كانت مصادرات هادئة للولاة ،

بـخلاف المصادر الظاهرة التى كانت تحل بهم بين الحين والحين ،
وان كان الولاية فى آخر الأمر ينزعون هذه وتلك من دم ولحم
الفلاحين (٥٧) .

ولكن قد يعجز الولاية عن ايراد مثل هذه الأموال والهدايا ،
خصوصا فى الدولة الثانية نظرا لخراب البلاد وافتقار الفلاحين
فلذلك كثيرا ما نجد الولاية يطلبون الاعفاء من هذه المهمة ، ولتن
قد لا يقبل هذا الطلب فيقوم الوالى بقتل نفسه (٥٨) . على ان
المنصب نفسه لم يكن مستقرا ، فكثيرا ما كان يقوم السلاطين
بتغيير الولاية فى فترات وجيزة ، واذا علمنا أنه كان يفرض على
أهل الولاية عند تولية وال جديد شىء يعرف باسم « القدوم »
وهى أموال تجمع للوالى الجديد بلا شفقة ولا رحمة من أهالى
القرى (٥٩) ، أدركنا مدى ما كان يحيق بالفلاحين من ظلم خاصة
عند سرعة تغيير الولاية التى تصل الى حد عزل الوالى فى يوم توليه
نفسه ، ويتولى وال جديد (٦٠) .

وكان هؤلاء الولاية نقمة على الفلاحين فقد ازداد فسادهم
وظلمهم وجورهم على الرعية الى حد جعل « المقريزى » يصفهم فى
حوادث سنة ٨٢٠ هـ (١٤١٧ م) بقوله : ٠٠٠ ، وأما والى
القاهرة ووالى مصر وغيرهما من سائر ولاة النواحي ، فان جميع
ما يسرق من الناس يأخذونه من السراق ، اذا ظفروا بهم فلا يأتون
بسارق معه سرقة الا أخذوها منه ، فان لم تكن السرقة معه ألزموه
مالا ، ويتركوه لسبيله ، وقد تيقن انه متى عثر عليه صانع عن
نفسه وتخلص ، ٠٠٠ ويزيد ولاة البر (ولاة الأقاليم) عن والى
مصر والقاهرة بأخذ من وجدوا معه غنما أو ابلا ورقيقا من
الفلاحين أو العربان ، فاذا صار أحد ممن ذكرنا فى أيديهم ،

قتلوه واستهلكوا ماله . ومع هذا فلأعوان الولاية فى أخذ الأموال من الناس أخبار لم يسمع قط بمثل شناعتهما ، حتى انه اذا أخذ شارب خمر غرم المال الكثير . وكذلك من ساقه سوء اليحظ اليهم من المتخاصمين ، فيغرم الشاكى والمشكو المال الكثير بقدر جرمه ، بحيث تبلغ الغرامة آلافا كثيرة وكثير مما يجمعه الولاية كلهم من هذه الوجوه لا يصرف الا فى أحد وجهين ، أما للسلطنة مصانعة على اقامتهم فى ولايتهم ، او فيما تهواه أنفسهم من الكبائر والموبقات . . . » (٦١) .

كذلك نجد أن « ابن تغرى بردى » حينما يترجم لأحد الولاية الظلمة وهو « عبد الله الكاشف » فى وفیات سنة ٨٦٣ هـ (١٤٥٩ م) يقول : (. . . الى أن اتصل بخدمة الملك الظاهر جقمق ، قبل سلطنته ، فلما تسلطن ولاه كشف الشرقية ، فلما ولى ما كفى عن قبيح ولا عفى عن حرام الا فعلها ، فبسات سيرته فى ولايته وحصل للناس منه شذائد ، ولا سيما أهل بلبيس وفلاحى الشرقية ، فانه كان عليهم أشد من ابليس ، وشكاه غير واحد مرات عديدة الى الملك الظاهر (جقمق) فلم يسمع فيه كلاما وبالجمله كان من أوحاش الظلمة — ألا لعنة الله على الظالمين » (٦٢) ، ويزيد « ابن تغرى بردى » على ذلك فيقول : « . . . فعل فى ولايته لكشف الشرقية ما لا يفعله الا من ليس له حظ فى الاسلام ، من أخذ الأموال وسفك الدماء ، فلم أدر ما جواب الملك الظاهر جقمق عند الله — تعالى — بسبب ولايته لهذا الظالم الغاشم المريق بالدم ؟! » (٦٣) .

على إن هذه الصورة المظلمة فى الدولة المملوكية الثانية لم تكن موجودة فى الدولة الأولى — على الأقل بهذا السفور — نظرا

لوجود العظماء من السلاطين أمثال الظاهر « بيبرس » (٦٥٨ - ٦٧٦ هـ / ١٢٦٠ - ١٢٧٧ م) ، الذى كان ينزل الولايات متخفيا ليتفقد الولاة ويسأل عن سيرهم (٦٤) على العكس تماما مما حدث فى الدلة الثانية ، التى بدأ نجمها بأفل فى كل شىء بسبب المفسدين من أولى الأمر ، ولم لا والناس فى هذه الدولة احترفوا أن يتولوا كل شىء بالرشوة ، خصوصا الولاة بعد أن تفشيت الرشوة وانتشرت منذ أن تأسست الدولة الثانية على يد « برقوق » سنة ٧٨٤ هـ (١٣٨٢ م) ، فقد كانت « ٠٠٠ أعمال مصر منذ ابتداء الدولة الظاهرية برقوق ، لا يولى بها وال الا بمال يقوم به ، أو يلتزم به » (٦٥) ، تلك الرشوة التى كان يدفعها الولاة للسلطان وأولى الأمر ، ثم ينزلون الى النواحي لكى يجمعوها غير العادة أضعافا ، نظرا لأن الولاة ، كانوا يضعون نصب أعينهم عند نزولهم لولايتهم أن يحصلوا ما دفعوه من الرشاوى قبل التولية ، ولذلك يكثر طمعهم فيما بأيدي الناس من الأموال (٦٦) .

ومما أدى الى ازدياد سوء سيرة هؤلاء الولاة وكثرة ظلمهم ، أن هذه الوظيفة وتوليبتها أصبحت فى الدولة الثانية من اختصاصات أستاذار السلطان ، الذى كان له السلطة العليا على « الديوان المفرد » الذى كان له أراضى منتشرة فى معظم الولايات ، فصار الأستاذار لا يولى الا من من بذل له المال ، ولا يقنع بذلك بل يؤجر للولاة بلاد الديوان بأعلى ايجار ويحصله منهم شهريا ، فصار دأب الولاة سداد ما عليهم من أى وجه كان ، فشرعوا فى الظلم وحماية المنسر وقطاع الطريق ، ونهبوا أموال الفلاحين بكل ما تصل اليه قدرتهم (٦٧) . ولكن هذا لا ينفى وجود بعض النماذج الحسنة من الولاة - وان كان فى حكم العدم - الذين

اهتموا بشئون ولاياتهم . وعملوا على صيانة ما بها من جسور
ووسائل الزراعة (٦٨) ، التى هى أهم موارد الدولة والسبب
الرئيسى (بالاضافة الى عوائد التجارة) فى نراء المماليك الباهظ .

وهؤلاء كانوا على العدس تماما من الولاة الذين تفننوا فى
اذاقة الفلاحين انواع العذاب التى تعددت على الفلاحين . فمنها
ما ابتكره أحد الولاة من تشبيت « خوازيق » فى الأرض ورفع
الفلاح ببكرة على صارى ، ثم يترك الجبل فجأة ليسقط الفلاح على
أحد تلك « الخوازيق » فيخرج من جسده حيث يقع (٦٩) ومنها
أن يعلق الرجل منكسا ويرمى عليه بالسهم حتى يموت . وربما
نفخ فى دبر الفرد بالكبر « حتى تندر عيناه وينفلق
دماغه » (٧٠) ، وقد يلف على أصابع الرجل الخرق المغموسة فى
القطران ويشعل فيها النار . كما وجد من الولاة من ينعل الرجل
فى قدميه كما ينعل الفرس ولا بد من مشيه عليها . وقد يعلق
الرجل بخطاف حديد من فكه ويترك حتى يموت . بل ان بعض
ولاة المنوفية أوقف رجلا بين خشبتين ونشره من رأسه ، كما صلب
رجل ثان ، وسلخ آخر وهو حى (٧١) . ويبدو أن الولاة اشتطوا
فى حوادث الضرب والقتل الى درجة جعلت السلاطين يلتفتون الى
مثل هذه الأمور، ويخرجون الأوامر بمنع ضرب الفلاحين وتعذيبهم،
وعند إصدار الأوامر بالاعدام الا بعد الرجوع للسلطان
نفسه (٧٢) .

ومع ذلك فان مصادر العصر تحفل بصور ونماذج من شكوى
مرة الأسلوب من الفلاحين ، للسلاطين ومعاونيهم من سوء المعاملة
والتعدي على حقوقهم من قبل الولاة ، فقد وحد من الفلاحين من
حافق أحد الولاة بحضرة السلطان على أخذ نسيائهم وبناتهم

وأولادهم وفجوره بهم (٧٣) ، ولذلك نجد السلاطين يتورون على
عمالهم - وقليل ما يفعلون ذلك - لرؤيتهم مدى نعدى هؤلاء الولاة
وظلمهم - حتى نرى الدولة الثانية وسلاطينها المرتشين - فكتيرا
ما نجد صورا لمعاقبة الولاة . من نعى وعزل جماعى وسجن واعتقال
تؤذيهم لاستخذاص حقوق الفلاحين وأموالهم منهم ، وقد يصل
الأمر الى سحب فضل رتبة الوالى عن جسده (٧٤) ، وان كانت
القضض التى تحفل بها مصادر العصر المملوكى عن تكرار عقاب
السلاطين لولاتهم بسبب تعذيب الفلاحين وتعديهم عليهم ،
لا تشير الى عدالة الحكيم المملوكى بقدر ما تشير الى ما يتعرض اليه
الفلاحون من ظلم وتعدى (٧٥) .

وقد يتعدى الوالى على الفلاحين بطريقة يستفز بها شعورهم
خطووضا دينى - ولا يجد الفلاحون متسعا من الوقت لارسال
شكاوهم الى الاعتبار السلطانية ، فيهب الفلاحون ويتجرءون على
عمل لم يكن يتوقع منهم ، وهو الثورة على الوالى ، وقد يصل
الأمر الى حد قتله مع بعض أعوانه (٧٦) .

٣ - كاشف الجسور :

كذلك كان من موظفى الادارة المركزية فى الولاية « كاشف
الجسور » الذى عرّف ايضا باسم « كاشف الثراب » وكانت
مهمته هى الاشراف على الجسور السلطانية ، وهى الجسور
السلطانية العامة النفع الجامعة للبلاد الكثيرة ، وهى التى تعمر
من الديوان السلطانى وقد جرت العادة أن يجهز فى كل سنة
لكل عمل من أعمال مصر أمير بسبب عمارة جسوره (٧٧) ، وكان
كشافو الجسور هؤلاء يعينون من الأمراء مقدمى الألف ، ويخرج
كل منهم الى الاقليم الذى عين له فى فصل الربيع ، لاستخراج

ما يتقرر على البلاد من « الحفير » و « الجرافة » والحفير هو ما يحضر لجربان الماء ، أما الجرافة أو الجرارييف فهي الآلات التي يجرف بها التراب لاقامة الجسور ، ويستخرج عن ذلك من جميع البلاد مبلغ من المال « ورجالة » (٧٨) . حيث كان هناك كاتب منفرد لهذه الجسور مقرر في ديوانه ما على كل بلد من الجرارييف والأبقار (٧٩) .

وعلى الرغم من أن « ابن شساهين » ذكر أن الأمراء الذين كانوا يخرجون لعمل هذه الجسور ، من أمراء المائة ، فإن القاعدة لم تكن ثابتة ، حيث وجدنا ممن يتولى أمر كشف الجسور من هم دون ذلك ، من أمراء الطبليخانة ومن أمراء العشرات (٨٠) ، وقد يتدهور الأمر الى أن يتولى كشف الجسور ما بين مشايخ العربان ورجال القلم ، وربما الى حد تعيين أحد العامة كشف جسور إحدى الولايات (٨١) ، مما كان يؤدي الى أن يخرج الأمر على ما لا يستحب ، كذلك فأننا نرى أن تكليف ولاية الولايات بكشف الجسور (٨٢) ، كان من أهم الأسباب التي أدت الى فساد عمل الجسور ، وبذلك أصبح والى الولاية هو كاشف الجسور بها ، وفي ولايته يسهل عليه التدليس على أولى الأمر نظرا لخبرته باقليمه .

وكان يساعد كاشف الجسور في عمله بالاضافة الى الفلاحين ، مجموعة من الأعوان يأتي في مقدمتهم « المهندسون » وهم الذين يعلمون بمواضع قطع الجسور للرى وسدها ، بالاضافة الى خبرتهم بالأماكن التي يقام عليها الجسور (٨٣) « وخولة الجسور » الذين نرجح أنهم هم أنفسهم خولة البلاد ، أو على الأقل وجد من خولة البلاد من عمل خولى جسور ، وقد كانت أعمالهم مشابهة

تماما لعمل المهندسين من الناحية الفنية ، وإن كان عليهم مباشرة العمل الفعلي ، نظرا لما كان لهم من « صبيان » عليهم جمع الأبقار والجراريف من الفلاحين (٨٤) .

كما كان من الضروري أن يقام « حراس » على الجسور لمراقبتها ، حتى لا تقطعها المياه على حين غفلة فتغرق البلاد المنخفضة ، وتشرق البلاد المرتفعة « وتصير البلاد كلها باثرة » ، كذلك نرجح أن وجود الحراس على الجسور وقت الفيضان ، كان حفاظا عليها من عبث العربان الذين ربما قطعوها نكاية في لماليك ، نظرا لعلمهم بأهمية الزراعة بالنسبة لهم للثروة والحرب ، ولذلك فأننا نجد السلطان « قانصوه الغوري » (٩٠٦ - ٩٢٢ هـ / ١٥٠١ - ١٥١٦ م) ، يعتقل أحد موظفي الدولة ، ويقرر عليه مالا يبيع بسببه كل ما يملك ، ويقاسى شذائد ومحننا عظيمة ، نظرا لأنه رفض أن يمثل لأوامر أحد الأمراء بحراسة بعض الجسور أيام الفيضان (٨٥) .

ويقرر « ابن شاهين الظاهري » أنه كان على الكاشف أن يبدأ ممارسة عمله في اليوم السادس من شهر كهيك (ديسمبر) ، بعد أن يحمل معه كشوفا بما هو مقرر على البلاد من جرازيف وأبقار ورجال ، ثم يوزعها على خولة الجسور بمجرد وصوله الى عاصمة الولاية ، ليستخرجوها من بلاد ونواحي الاقليم ، وعلى الكاشف عدم السماح لأولى الجاه بحماية أى قرية من القرى من الالتزامات المقررة عليها ، وقد لا يكتفى السلطان بما يقوم به هذا الكاشف فيأمر بإرسال أمير آخر اليه ، وبعد أن يصل الفيضان الى حد الوفاء تقطع مقاطع رى البلاد باذن كاشف الجسور ، وقد تتسع هذه المقاطع اتساعا زائدا ، حتى تحتاج الى خمسين رأسا

من البقر بمحاريث كبار وجراريف ، ونحو مائة رجل يعملون على شدها بغد هبوط النيل ، لمدة تزيد على خمسة أشهر في كل عام ، ومن ثم يجب الاهتمام بهذه المقاطع في السنة القادمة أكثر من بقية الجسر (٨٦) .

ولم يكن هذا هو العمل الوحيد لكاشف الجسور ، فربما استغل أحد السلاطين نزول مثل هذا الأمير الكبير الى النواحي ليرسل صحبته عددا من الأمراء الصغار ، وعددا من الجند لقمع المفسدين من العربان (٨٧) .

وعلى الرغم من أهمية هذا العمل وحيويته ، فان كاشفة الجسور - خصوصا في الدولة الثانية كانوا من الظلمة المفسدين فقد تفشى فسادهم وساءت سيرتهم ، الى درجة شكوى الفلاح والمقطعين منهم على حد سواء (٨٨) ، ويكفى للدلالة على سوء سير كاشفي الجسور وتعديهم على الفلاحين وتحميلهم ما لا يطيقون أو الأمير « برسباي » (السلطان فيما بعد) الذي كان كاشفا لجسور ولاية الغربية ، حينما نزل على قرية « ديسط » (٨٩) لعمل الجسور بها ، ترك أهلها البلد وفروا الى قرية « شرمساح » (٩٠) . على الضفة الغربية من فرع دمياط لاحساسهم بالظلم ومدى المخارم التي ستفرض عليهم (٩١) .

والحقيقة أن الأمر لم يكن يتوقف عند حد سوء سيرة كشاف التراب وتعديهم على الفلاحين ، بل أصبح دأب الكاشفين الذين يخرجون - خصوصا في الدولة المملوكية الثانية - لصيانة هذه الجسور ، جمع مال النواحي لأنفسهم وأعوانهم دون فعل شيء ولذلك كثرت حوادث تقطع الجسور في أثناء الفيضانات وغرق البلاد

ومحزونها من الغلال ، فضلا عن غرق الزراعات الصيفية ، وقد
بوانرت أخبار تقطع الجسور في الدولة الثانية ، الى حد يجعلنا
نؤكد أن أحد الأسباب الأساسية في خراب البلاد . كان من
فساد عمل الجسور وعدم صيانتها ويكفى ان ننتجع تكرار حدوث
نقطع الجسور وغرق البلاد في عهد السلطان الأشرف « برسيباى »
(٨٢٥ - ٨٤١ هـ / ١٤٢٢ - ١٤٣٨ م) - الذى كان كاشفا
للجسور في يوم من الايام - لبرى تسرة بقرار هذا الحدث في عهد
سلطان واحد من سلاطين الدولة الثانية (٩٢) ، الذين تعودوا
أيضا اخراج المغضوب عليهم من الأمراء لكشف جسور
الولايات (٩٣) ، مما كان يؤدي الى عدم اخلاص هؤلاء الامراء في
عملهم ، وما يتبع ذلك من فساد عمل الجسور ، وتقطعها .

وعلى الرغم من كثرة كاشفى الجسور الذين لم يخلصوا في
عملهم ، فاننا نجد في بعض الأحيان من يخرج عن هذه القاعدة
ليتقن عمله ، حيث وجدنا من هؤلاء المخلصين من يتقن عمل الجسور
الموكل بها دون أن يقبل من أحد شيئا من المأكول ، فضلا عن
المال ، وربما كان هذا هو السبب في أن يظل كاشفا لجسور
احدى الولايات لعدة سنوات متتالية (٩٤) .

٣ - الناظر :

الذى يعرف باسم « ناظر الولاية » أو « ناظر الاقليم » ،
وهو الذى ينوب عن « ناظر المال » أو « ناظر الدولة » أو « ناظر
ديوان النظر » في القاهرة . هذا الديوان الذى نشأ في الدولة
الأيوبية وأصبح يشرف على جميع الشئون المالية من إيراد
ومنصرف ، نظرا لتغير طبيعة المعاملة وتحويل النظام الاقتصادي
من النظام النقدي الى النظام الاقطاعي ، وما يتبع ذلك من تدهور

دور بيت المال ، الذى كان يؤديه فى الدول الاسلامية غير
الاقطاعية (٩٥) .

وكان يرأس هذا الديوان فى الدولة المملوكية موظفان :
الأول يشرف على الوجه القبلى ، والثانى له الولاية على الوجه
البحرى ثم جمعت هاتان الوظيفتان لموظف واحد (٩٦) ، ولا نعرف
بالضبط متى حدث ذلك ، إلا أنه من المؤكد أن ذلك لم يحدث قبل
وفاة « القلقشندى » (٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) الذى لم يورد فى
الوظائف الديوانية هذه الوظيفة لموظف واحد بل لاثنين (٩٧) .

أما عن مهام هذا الديوان - وهو أهم دواوين الحكومه
آنذاك - فقد كان يشبه وزارة المالية يرجع اليه سائر دواوين
المال - التى هى فروع له - فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالمتحصل
والمصرف من أموال الدولة ، فقد كان ناظر الدولة له « أمر
تحصيل المال وصرف المصروف » (٩٨) ، كما نجد لناظر الدولة
مشاركة فى تحصيل الخراج (٩٩) الخاص بالبلاد المقررة لدواوين
الدولة ، كذلك كان لناظر الاشراف على حسابات الدولة ورواتب
أرباب القلم وعلماء الدين ، التى كانوا يتقاضونها سنويا أو شهريا
ومنهم من يتقاضاها يوميا (١٠٠) ، كما كان يرجع الى الناظر
أمر « المواريث الحشرية » (١٠١) ، التى كان لها ناظر ومباشرين
فى النواحي .

وهذه المسئولية هى نفسها التى كان يقوم بها نظار الولايات
الذين تواترت أخبار تعيينهم وعزلهم فى جميع ولايات مصر شمالا
وجنوبا (١٠٢) ، إذا أن ديوان الناظر كان له الاشراف على جميع
الأحوال المالية فى كل الولايات (١٠٣) ، ولذلك كانت مهمة هؤلاء
النظار فى الولايات هى . تحصيل المال وصرفه فى جهاته المقررة .

سبب وجد في كل ولاية من الولايات « بيت مال » ، كان النظار يجمعون فيها موارد الدولة ، من الخراج الزائد عن المقرر للمقطعين ، بالإضافة الى العنبر التي كانت تفرض على الفلاحين غير الخراج (١٠٤) ، كما كان الفلاحون الذين يغفون من دفع الخراج لأسباب خاصة ، لابد أن ينبت لهم ذلك « بديوان العمل » ، بعد أن يحصل ناظر الولاية على موافقة الوزير (١٠٥) . هذا فضلا عن اختصاص النظار بتحصيل الزكاة المفروضة على الأغنام والزروع وأشجار الكروم والنخيل .

وأخيرا كان على نظار الولايات دفع مرتبات رجال القلم من الكتاب والمباشرين الموجودين في الولاية ، وكذلك « المعممين » من علماء الدين ، من القضاة ، والفقهاء ، والخطباء ، والأئمة ، والمؤذنين من لا أوقاف عليهم .

٤ - القاضي :

عمل صلاح الدين الأيوبي منذ تولى الوزارة بتشكيل من يعاضد آخر الخلفاء الفاطميين في مصر على القضاء على المذهب الشيعي . وكن من بين الاجراءات التي قام بها ، إلغاء القضاء الشيعي بعزل جميع القضاة الشيعة سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١ م) وتعيين قاضي القضاة الشافعي « صدر الدين بن درباس » الذي نشأ عنه في جميع أنحاء مصر الا من كان شافعي المذهب (١٠٦) .

واستقر الحال على ذلك طوال العصر الأيوبي في مصر ٥٦٧ - ٦٤٨ هـ / ١١٧١ - ١٢٥٠ م) ، ثم في الدولة المملوكية حتى سنة ٦٦٠ هـ (١٢٦٢ م) حين كلف الظاهر « بيبرس » بـ دعى القضاة الشافعي بتعيين ثلاثة نواب عنه من المذاهب الثلاثة

الآخرى . الحنفى ، والمالكى ، والحنبل (١٠٧) . ، بالإضافة الى نوابه الشافعية فى العاصمة والأقاليم . وقد كان هذا العمل هو الخطوة الأولى نحو تعيين قضاة لقضاة هذه المذاهب الثلاثة ففى سنة ٦٦٣ هـ (١٢٦٥ م) قام الظاهر « بيبرس » بتعيين قاضى قضاة حنفى ، وقاضى قضاة مالكى ، وآخر حنبلى ، لىحاجة فى بفسن بيبرس من جهة قاضى القضاة الشافعى قضاها ، وأصبح من حق هؤلاء القضاة الثلاثة أن يولوا نوابا عنهم فى القاهرة ومصر (الفسطاط) وسائر الأقاليم والنواحي ، متساويين فى ذلك مع قاضى القضاة الشافعى ، مع بعض الامتيازات التى حفظت له (٨٠٨) .

وقد سارع قضاة المذاهب الثلاثة الى تعيين نواب عنهم فى الولايات ، وفى المدن ، بل وفى القرى نفسها (١٠٩) . ولكن السلطان المنصور « قلاوون » (٦٧٨ - ٦٨٩ هـ / ١٢٧٩ - ١٢٩٠ م) ، أمر بإلغاء هذه الامتيازات فى شوال سنة ٦٧٨ هـ (١٢٧٩ م) ، ورد كل شىء الى أصله ، وخصص لقضاة قضاة المذاهب الثلاثة أن يولوا نوابا عنهم فى القاهرة ومصر فقط ، وجعل من حق قاضى قضاة الشافعية وحده حق تعيين نواب عنه فى جميع الأقاليم والنواحي وهو الأمر الذى استمر طوال العصر المملوكى (١١٠) .

وفى العصر المملوكى ظل تقسيم مصر القضائى ، كما كان طوال العصر الاسلامى ، بحيث يكون لمصر (الفسطاط) قاضى وله السيطرة على الوجه القبلى ، وللقاهرة قاضى وله الولاية على الوجه البحرى ، على أن هاتين الولايتين كثيرا ما جمعتا فى العصر المملوكى لقاض واحد (١١١) بل اختفى هذا التقسيم منذ بداية

انفرن الثامن الهجرى الرابع عشر الميلادى) بحيث لا نجد بعد
هذا تشريع قاضيين لدوجهين .

ولم يكن تفرد قاضى القضاة الشافعى بالتولييه فى الأقاليم
بسبب نمذهب جميع الشعب المصرى آنذاك بالمذهب الشافعى .
فقد رأينا من قبل حق تعيين قضاة المذاهب الأخرى نوابا عنهم
فى الأقاليم .

كما وجدنا العديد من المدارس فى الأقاليم على مذاهب غير
الشافعى ، وخروج متعلمين من القرى تفقهوا على المذهبين الحنفى
والمالكى (١١٢) ، لكن الأمر لم يتعد تشريف قاضى قضاة المذهب
الشافعى الذى هو مذهب غالبية الشعب المصرى . ولذلك فلم
يكن يمنع قاضى القضاة الشافعى كونه شافعى المذهب أن يولى فى
القرى أو المدن بل فى الولايات نفسها قضاة من المذاهب الثلاثة
الأخرى (١١٣) ، وما المشكلة فى تعيين قاضى القضاة الشافعى
لقضاة من المذاهب الأخرى ، إذ أن اختلاف المذاهب لم يوجد
الا للتخفيف عن المسلمين ، لذلك فقد وجدنا قاضيا مالكيًا نائبًا
لقاضى ولاية لغربية الشافعى (١١٤) .

٥ - المحتسب :

وجد فى العصر المملوكى - كما كان من قبل - محتسبان
بالعاصمة ، الأول : وهو أجلهما وأرفعهما شأنًا وهو محتسب
القاهرة ، وله التحدث فى الوجه البحرى كله بالولاية والعزل ،
عدا الاسكندرية التى لها محتسب خاص بها . والثانى : محتسب
مصر (الفسطاط) الذى يشرف على نواب الوجه القبلى
بكماله (١١٥) ، وفى بعض الأحيان سما فى أواخر العصر

المملوكى ، كان من الممكن أن يجمع شخص واحد بين حسبة مصر
والقاهرة (١١٦) .

ومن استقراء سلطة هذين المحتسبين يتضح لنا ، وجود
نواب لئل منهما فى سائر ولايات الوجهين القبلى والبحرى ، وهو
ما تؤكده الاشارات القليلة التى وردت فى مصادر العصر ، عن
وجود محتسبين بالولايات (١١٧) . ولعل ما ذكره « ابن حجر »
عن وجود محتسب فى احدى المدن (١١٨) ، وما ورد فى كتب
الحسبة - التى ألفها المحتسبون أنفسهم - من معلومات عن
مكاييل وموازين أقاليم مصر ومدنها (١١٩) ، يؤكد بالدليل
القاطع صلة المحتسبين فى العاصمة بنوابهم وأعوانهم فى
الأقاليم .

والراجح أن المحتسب فى الولاية لم تكن له مهام المحتسب
فى المدن الكبيرة نفسها (١٢٠) ، فربما اقتصر عمله على عاصمة
الولاية ، والأسواق الكبيرة التى كانت تعقد فى الأقليم على أيام
معلومه من الأسبوع .

ولم يترك الفساد الذى تفشى فى كل شىء فى الدولة
المملوكية الثانية هذه الوظيفة ، فتولاها أراذل الناس وأجهلهم
بأمور الدنيا وأكثرهم اعراضا عن الدين ، سيما وأن معظمهم كان
يتولاها بالرشوة (١٢١) ، مما كان له أسوأ الأثر على سائر
الأحوال الاقتصادية . وما يتبع ذلك من خراب البلاد ، نظرا
لما يتبع فساد الحسبة من الغش وفساد النقود المتعامل بها ،
وارتفاع أسعار كل شىء حتى ايجارات الأراضى وأثمان الثقاوى
والمواشى (١٢٢) .

ثانيا : الادارة والقضاء فى القرى :

وكان بجوار ممثلى الادارة المركزية فى الولايات مجموعة من أرباب الأعمال فى القرى ، مسئولون عن تنفيذ الأعمال الادارية والفنية والأمور الشرعية ، ولم يكن عملهم تطوعيا فهم مسئولون عن أعمالهم هذه أمام السلطة المركزية فى القاهرة ، وممثليها فى الأقاليم . وأول هذه الوظائف وظيفة شيخ البلد .

١ - شيخ البلد :

« شيخ البلد » تلك الوظيفة العتيقة التى ظلت موجودة من العصر الفرعونى ، واستمرت لا تتغير بتغير العصور والدول والنظم الادارية، حتى وصلت الى أوج نضجها فى العصر العثمانى (١٢٣) .

وكان معظم من يتولى هذه الوظيفة فى ذلك العصر ، من العربان الذين استقلحوا واستوطنوا القرى (١٢٤) ، ولم يكن يشترط أن يتولى تلك الوظيفة شيخ واحد فقط ، فكثيرا ما كان يتولاها فى القرية الواحدة عدد من المشايخ (١٢٥) ، وهذا هو الأكثر شيوعا آنذاك ، فهذه الوظيفة تعتمد على شخصية صاحبها ومقدرته على تنفيذ الأوامر فلا بأس اذا وجد أكثر من شيخ توجد به هذه الشروط ، زيادة فى تحمل المسؤولية والضمان تنفيذ الأوامر ، سيما اذا كان من يتولاها ميسور الحال ، حيث كان معظم من تولى هذه المسؤولية فى ذلك العصر من الأثرياء ، أمثال الشيخ « على النوسانى » (ت ٧٩٩ هـ / ١٣٨٨ م) شيخ ناحية « صندفا » (١٢٦) احدى قرى الغربية .

ولا توجد معلومات عن طريقة تعيين هؤلاء المشايخ ، هل كان من قبل الحكومة ؟ ، أم كان بإختيار الأهالي وهذا ما نشك فيه . والاعلى على الظن أن تولى هذه الوظيفة كان بالوراثة (١٢٧) ، شأنها شأن مشيخة العربان . ومما ورد في مصادر العصر نجد أن سلطة شيخ البلد على أهل القرية ، كانت سلطة صارمة ، وأن كان منيع ذلك هو الاحترام الأدبي لشيخ القرية (١٢٨) .

وتتلخص مهام شيخ البلد في أنه كان المسئول الأول في القرية عن الأمن وأعمال الحراسة وتنفيذ أوامر الوالى وتقدير المجرمين والخارجين عن القانون في القرية إلى السلطان أو من ينوب عنه في الأقاليم (١٢٩) ، كما كان على شيخ البلد أن يقسم الضرائب والمغارم المفروضة على أهالى القرية كل حسب طاقته ، وربما استدعى أحد الأمراء أو أحد موظفى الدولة الكبار ، هؤلاء المشايخ ليفرض عليهم المغارم جملة ، فيجمعونها ويسلمونها له حيث هو لا يكلف نفسه مؤنة المرور على القرى (١٣٠) .

هذا بالإضافة إلى أعمال شيخ البلد الفنية ، فهو بحكم كبر سنه - فى الغالب - وخبرته ببلده وأهلها ، وأعمال الفلاحة ، كان يعرف مساحة أراضى قريته ، ومقدار ما يتحصل منها من خراج وغيره (١٣١) ، ولذلك كان شيخ البلد يشترك مع موظفى القرية الآخرين فى تقدير مساحة الأراضى التى شملها الفيضان . بالرى ، ليرفعوا ذلك إلى « مباشر الخراج » ، ثم يوقع شيخ البلد على ما يسجله المباشر من مساحة (١٣٢) .

كما كان لشيخ البلد بالإشتراك مع موظفى القرية الآخرين أيضا مهمة فنية خطيرة ، وذلك حين كان السلطان ينوى إجراء الروك (١٣٣) - وهى العملية التى تمت فى العصر المملوكى

مرتين - ، فقد كان من الضروري لمن يقوم بهذا العمل من قبل السلطان أن يلم بالمنبأحة الزراعية في كل قرية ، وما بها من الأفدنة البور والصالحة للزراعة ، وقيمة الخراج الذي تخرجه كل قرية من نقد وغلة ، وما هو مقرر على الفلاحين من « ضيافة » للمقطعين من الدجاج والأوز والأغنام والكشك والعدس والكعك ، الى غير ذلك مما كان يعرفه جيدا شيخ القرية ومن يساعده (١٣٤) ، وكذلك كان على شيخ البلد أن يعرف الأماكن التي تفتح منها الجسور المحيطة بالناحية لصرف المياه في أوقات محددة ، بعد أن تأخذ الأرض قسطها من الري . أيضا وجدنا السلطان حين يغضب على بعض موظفيه من الكتاب وغيرهم بسبب اختلاسهم أموال النواحي ، يعزلهم ويحضر مشايخ البلاد ليخول لهم أمر تحصيل خراج هذه النواحي (١٣٥) .

ولا يوجد في مصادر العصر المملوكي ما يشير الى مرتبة شيخ البلد . الذي لم يكن في حاجة اليه في الغالب نظرا لثرائه - ولكننا نجد أنه كان مقررا لشيخة البلد في نهاية العصر الأيوبي في مصر ، سواء كان شيخا واحدا أو عدة مشايخ ، عدة أفدنة يرزقون منها ، تراوحت ما بين أربعة أفدنة الى عشرين فدانا (١٣٦) .

ويبدو أن هؤلاء المشايخ كانوا مسئولين أمام السلطان مباشرة ، وذلك لكثرة ما نجده من عقاب السلاطين لهؤلاء المشايخ بالضرب ، وقد يصل الأمر الى حد الاعدام (١٣٧) ، كما حدث في سنة ٨٧١ هـ (١٤٦٦ م) ، حين سلخ السلطان « خشقدم » (٨٦٥ - ٨٧٢ هـ / ١٤٦١ - ١٤٦٧ م) جلد « عبد الرحمن بن التاجر » شيخ ناحية « سفت أبي تراب » (١٣٨) ، وابنه « اسماعيل » لقتلهما « جمال الدين عبد الله » شيخ قرية « ابشية الملق » (١٣٩) .

٢ - الخولى *

ومن أهم الوظائف المحلية التى وجدت فى القرية فى العصر المملوكى وظيفة « الخولى » ، فلم تكن تخلو قرية من قرى مصر آنذاك من وجود عدة « خولة » . أو خولى واحد على أقل تقدير (١٤٠) ، والذى كانت مهمته فى المقام الأول فنية أكثر منها إدارية ، فقد كان الخولى خبيرا بأنواع الأراضى ، عارفا بأنواع المحاصيل وأوقات زراعتها (١٤١) ، أيضا كان الخولة على دراية تامة بأماكن إقامة الجسور التى تحفظ البلاد وتصون الماء (١٤٢) .

كذلك فقد كان على هؤلاء الخولة أن يقوموا بمسح الأراضى التى غمرتها مياه الفيضان وتسجيل ذلك ، ورفعته بمشاركة شيخ البلد الى « مباشر الخراج » ، اذ أن « الذى يحتاج اليه مباشر الخراج بمصر ويعتمد عليه فى مباشرته ، أنه اذا شمل الرى أرض الجهة التى يباشرها أن يبدأ بالزام خولة البلاد ومشايخها برفع قوانين الرى ، وصورتها أن يكتب فى صدر القانون ماثاله : قانون رفعه كل من فلان وفلان الخولة بالناحية الفلانية ، بما شمله الرى وعلاه النيل المبارك من أراضى الناحية لسنة كذا وكذا الخراجية » (١٤٣) ويبدو أن اشتغال خولة البلاد ومشايخها بالأمور المتعلقة بالخراج وتقديره ، كان يدر عليهم الأموال الوفيرة ، الأمر الذى كان يدعوهم الى رشوة أعوان الوالى لكى لا يستبعدوا عن مثل هذه الأعمال (١٤٤) .

ولعل انهماك الخولة فى أعمال الزراعة وما يتعلق بها ، بالإضافة الى تأثير البيئة على طباعهم ، وعدم اهتمامهم بأنواع المعرفة والذوق ، أدى فى النهاية الى اتصافهم بفضاظة الطبع وعدم الذوق

فكتب بعض الشعراء في أحد خولة البلاد الذي يسمى « كستبان »
يصفه بأنه خروف » فيقول : (١٤٥)

أبى كستبان الرجل أن يحمل الظرفا
لقد عدم الحسن كما عدم الظرفا
يسمونه الخولى وهو مصحف
ألا انه الخولى الذى يأكل الحلفا

٣ - الدلاء .

« الدلاء » فى المصطلح المملوكى جمع « دليل » وهو عامل من
عمال القرية الخبراء ، يقوم بتفصيل بقاع الأرض الزراعية حسب
نصيبها من الزى ، ويحدد نوع المحصول الذى يزرع فيها ، ويعين
أسماء المزارعين لهذه الأرض التى مسحها موظفو السلطان ، من
المساحين والقياسين ، ثم يقدر قطيعتها (١٤٦) (أى الخراج المفروض
عليها) .

ولذلك فمن هؤلاء الدلاء من يقومون بعمل الدفاتر المتضمنة
لتلك المعلومات عن الأرض والمزارعين وهى الدفاتر التى تعرف باسم
« القناديق » أو « القوانين » أو « السجلات » ثم « يكتب خطه
بالتزام الدرك فيه » (١٤٧) ، أى يتعهد بصحة هذه المعلومات ، كما
أن مندوبى الحكومة حين ينزلون القرى لاجراء الرك ويريدون أن
موا بكل المعلومات التى تعينهم كانوا يقصصون هؤلاء الدلاء
باشرة (١٤٨) .

٤ - القياس .

« القياس » جمع « قياس » ، وهم أناس على علم بمهارة قياس الأرض ، وحساب مساحتها ، ومعرفة حدودها ، لذلك فانه كان على موظفي الحكومة الذين يندبون لروك البلاد ، أن يحضروا هؤلاء القياس ليقيموا بمساحة الأرض أمام أعينهم (١٤٩) ، ونفس الشيء كان يفعلونه عند تقدير الخراج كل سنة مرة بعد هبوط مياه النيل ومرة بعد نماء الزرع .

٥ - قاضي القرية .

ووظيفة قاضي القرية من أهم وأرفع الوظائف المحلية قدرا في قرى مصر التي لم تكن تخلوا قرية منها من وجود قاضي في ذلك العصر (١٥٠) ، بل اننا وجدنا قاضيين في القرية الواحدة يتوليان الحكم بالتبادل (١٥١) ، وربما جمع الواحد أكثر من قرية ، ولذلك كان يطلق على معظم قضاة القرى قاضي الناحية « (١٥٢) » .

وكانت وظيفة القاضي في القرية كما في غيرها ، الفصل بين الأهالي من المتخاصمين بسبب الدين ، أو الزراعة على وجه الخصوص نظرا لاختصاص قضاة الريف عن غيرهم بالفصل في المنازعات القائمة على الزراعة (١٥٣) ، كذلك كان على قاضي القرية أن يعقد عقود الزواج ، والعمل على تزويج الأيتام ، وأيضا اثبات وتوثيق عقود البيع والإيجار وهي ما عرفت باسم « سجلات الأراضي » ، كما كان على قاضي القرية أو الناحية توثيق الإجراءات الإدارية التي تحدث في ناحيته ، فقد كان عليه أن يوافق على مساحة الأراضي التي قيست لتقدير الخراج ، واثبات « المشاريح » التي تشيخ للسلطان أو المقطع ما حدث في القرية من كوارث ، مثل تعدى الفئران على المحصول ، أو ابتلاع النهر لبعض الأراضي الزراعية (١٤٥) ، وعليه

أيضا اثبات رؤية الهلال بشهادة عدول ، وكذلك كتابة المحاضر على من ارتد عن الاسلام ، أو من تعدى على الدين الاسلامي بالسب (١٥٥) ، أو ما شابه ذلك .

ومن أهم أعمال قضاة الريف أيضا ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهي التعليمات التي كان يرسلها قضاة القضاة اليهم بين الحين والآخر (١٥٦) ، كما كان من مهام القاضي في القرية تبليغ أوامر السلاطين ، والقاء خطابات النصر التي تسمى « البشائر » على فروق المنابر (١٥٧) ، هذا فضلا عن ان الأوقاف والصدقات ابرصيدة بالنواحي لأبناء السبيل وعمل الخير كانت بأيدي هؤلاء القضاة (١٥٨) .

وإذا انتقلنا الى كيفية تطبيق القضاة لأحكامهم ، فسنجد أنه كان للقاضي سجن عرف باسم « سجن القاضي » أو « سجن الحاكم » ، ولكن قد لا يوجد في كل قرية سجن ينفذ فيه حكم القضاة ، لذلك فإن الأحكام التي كانت تنقض بالسجن كانت تنفذ في سجن قاضي الولاية ، أو في سجون القاهرة ، سيما أن القضايا الكبرى التي كانت تحتاج الى افتاء واصدار الحكم بالعقوبات الشديدة أو القصاص ، كانت ترفع الى قاضي الولاية وقد ترفع الى قضاة القضاة في العاصمة (١٥٩) .

وعن مرتب القاضي في القرية ، فقد كان القضاة مثلهم مثل رجال القلم ، الذين يتقاضون مرتبا ثابتا ، ومع عدم وجود اشارات عن مقدار مرتبات قضاة الريف ، الا انه من المؤكد أنها كانت أقل بكثير عن خمسين دينارا التي هي مرتب قاضي القضاة في كل شهر (١٦٠) ، بالإضافة الى ما يعود على قضاة النواحي من الأوقاف والأخباس المرصدة للجوامع وعلماء الدين في النواحي .

ولانعرف هل كانت هذه المرتبات والعوائد كافية لكي يتولى هؤلاء القضاة هذه الوظيفة بالرشوة ؟ ، أم انهم كانوا يعرضون هذه الرشوة من عظام الفلاحين ؟ . فقد نفست الرشوة فى هذه الوظيفة الجذيلة . انتهى نحتاج الى نزاهة فى التولية ، لينعكس ذلك على احكام القضاة ومصائر الناس . فقد وجدنا فى فترات كثيرة ان قضاة الأقاليم جميعهم - حتى فى الدولة الأولى - يتولون الحكم بالرشوة (١٦١) ، لذلك نجد أن بعض الأمناء من القضاة حينما يتولون منصب قاضى القضاة يقومون بعزل القضاة جميعا من العرش الى أسوان دفعة واحدة (١٦٢) ، فقد وجدنا من قضاة القرى من يخترق الرشوة حتى يبقى فى قضاء قريته لمدة ثلاثين سنة مع تغير رؤسائه ، كل ذلك « لكثرة بدله ، ومزيد سخائه » (١٦٣) . ولذلك نجد أن بعض من يختاره السلطان لتولى القضاء دون رغبته ، يشترط على السلطان عدة شروط ، أهمها أنه لا يولى قضاة الريف (١٦٤) ، وذلك لأن سيرتهم ساءت ، حتى أصبح يتولى القضاء فى القرى فى أواخر العصر ، بعض الجهلاء ممن لا يفقهون مبادئ الدين (١٦٥) .

وقد استغل أمراء الدولة من المماليك اختلاط أمر القضاة والقضاء ، وبدءوا يتدخلون فى عزل وتولية القضاة فى الولايات والقرى ، تبعا لفساد منصب قاضى القضاة بسبب الرشوة ، وتبعا لفساد جميع أجهزة الدولة منذ حكم الجراكسة ، وبدأ هؤلاء يسعون لدى القضاة ليولوا من يختارونه ، أو يعزلوا من يغضبون عليه ، وعلى الرغم من اشتراط بعض من تولى قضاء القضاة على السلطان عدم قبول شفاعة الأمراء فى عزل وتولية القضاة فى النواحي ، ونجدناه بعزل نفسه لمعارضتهم له فى تولية قضاة الأعمال (١٦٦) ، وهذا بالطبع كان لتحقيق مصالحهم الشخصية ، نظرا لأن هؤلاء القضاة يحكمون فى مناطق اقطاعاتهم ، وهم لا يريدون لصوت

المظلوم من الفلاحين أن يعلو ، ولا أن يجد الفلاح من ينصفه
من الظالم .

٦ - العدول

« العدول » : أو « الشهود العدول » جمع « شاهد عدل » ، وهم
مجموعة من الأمناء يحيط القضية بهم أنفسهم في كل مكان ، وكذلك
كان قضاة الأعمال والريف (١٦٧) ، ولعلمهم هم الذين عرفوا باسم
« شهود المراكز » . وكان على هؤلاء العدول مهمة إقامة البينة ،
بأثباتهم صحة عقود المعاملات بين الناس من بيع وشراء وإيجار
وتنازل وغيرها ، بالتوقيع عليها والشهادة بصحة خطوطهم أمام
القاضي كلما استدعى الأمر ، وذلك بمثابة إقامة البينة ، وإعطاء
حجة الحكم بصحة العقد أو عدمه . فقد كانوا يقومون بدور مصلحة
الشهر العقاري في الوقت الحالي .

كما كان للعدول أعمال فنية أخرى متعلقة بالأمانة وشهادة
الحق ، وهي التوقيع على السجلات التي كان يسجلها مباشرة
الخراج في حضورهم ، بأنواع الأرض، وما سجل عليها من خراج .
ومن تقبل زراعتها من الفلاحين (١٦٨) . كذلك كان الموظفون الذين
ينزلون إلى أقاليم مصر لأجراء الروك ، يحضرون هؤلاء العدول
ليعرفوا منهم جميع المعلومات المتعلقة بالأرض والفلاحين في
نواحيهم (١٦٩) ، ثم يوفعون على هذه المعلومات ليكسبوها الصفة
الشرعية . هذا فضلا عن شهادتهم في المحاضر التي تشبت على قاضي
الناحية مثل خروج أحد الولاة عن جادة الصواب (١٧٠) ، أو إثبات
أن قطعة من أرض القرية ابتلعها (جرفها) النهر (١٧١) ، إلى غير
ذلك من الأمور التي تحتاج إلى شهود وإثبات .

ومع أن الشاهد كان يتقاضى مبلغا من المال أجرا لشهادته على العقود ، فإن هذا لم يمنع من أن يكون لهؤلاء الشهود أعمال أخرى ، فقد وجدنا الكثيرين من الشهود العدول في القرى يعملون بوظائف دينية وتعليمية ، كذلك وجدنا منهم من يتكسب من بيع العطور (١٧٢) .

٧ - الخفراء .

ولم تكن تخلو قرية من قرى مصر في العصر المملوكي من « الخفراء » ، وهؤلاء غير أرباب الأدراك الذين يقومون بحراسة الطرقات الرئيسية ، وأطراف البلاد ومدخلها (١٧٣) . وقد كان وجود الخفراء في القرية شيئا مهما للغاية ، نظرا لما يترتب على وجودهم من الحفاظ على الأمن ، وتنفيذ أوامر الحكومة لذلك نجد أن التعليمات التي كانت تصدر عن السلاطين ، كانت تؤكد دائما على ضرورة ترتيب الخفراء في البلاد ، بل وترتيبهم من بلد إلى بلد ليحرسوا الطرقات حفاظا على سلامة الرائج والغادي (١٧٤) . وعلى العكس كان إهمال تلك التعليمات وعدم الاكتراث بوجود الخفراء في البلاد ، يؤدي إلى أخافة السبل وعبث المفسدين بالطرقات ، مما كان يؤدي إلى توقف التجارة الداخلية والخارجية وما يتبع ذلك من خراب البلاد (١٧٥) .

ومهمة خفارة القرى في ذلك العصر كانت من اختصاص العربان (١٧٦) ، وذلك نظرا لأنهم أصلح بطبيعة الحال للقيام بهذا العمل دون الفلاحين ، نظرا لطبيعة العربان الحربية واستعانة المماليك بهم في بعض حروبهم . وإن كان هذا لا يعني أنه لم يوجد من الفلاحين من عمل بالخفارة ، فقد وجد منهم من عمل بها ثم تقلبت به الأحوال ليصبح وزيرا (١٧٧) .

وواجبات الخفراء في ذلك العصر هي واجباتهم في كل
وهي الحفاظ على الامن ومطاردة المجرمين والبحث عن القتله والح
على العائون ، وتسليمهم للعدالة (١٧٨) ، وكذلك كان من وا
الخفراء آنذاك حراسة الحقول والحفاظ على الزروع (٧٦)
خصوصا في أوقات المجاعات ونزول الجوعى الى الحقول جم
ليالوا الزرع وهو قائم على عوده ٠٠ وهم مسئولون في ذلك
امام نائب الوالى الذى يساعده فى انزال العقو
بالمجرمين (١٨٠) .

وعلى الرغم من عدم ذكر مصادر العصر المملوكى شي
مرتب الخفراء فان مصادر العصر الأيوبي أوردت أن خفارة «
الواحدة في نهاية ذلك العصر في مصر كانت تقدر بخمسة
درهما في السنة (١٨١) ، وان كانت هذه القاعدة ليست ثابتة
كل القرى ، نظرا لوجود قطعة أرض مفردة للخفراء في بعض الة
يرتزقون منها عوضا عن المرتب (١٨٢) ؛ وهذا الأمر مشابهة لل
نفسها الوحيدة التي وردت من العصر المملوكى ، عن بلدة
مفردة لخفراء احدى قبائل العربان (١٨٣) ، الذين يبدو أنه
لهم خفارة عدة قرى .

الهوامش

- (١) حسنين محمد ربيع : النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين . (القاهرة) . ١٩٩٠ م ، ص ٨٨ ، ٨٩ .
- (٢) ابن فضل الله العمرى : التعريف بالمصطلح الشريف ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، (بيروت) ١٩٨٨ م ، ص ٢١٩ - ٢٢٣ : القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الانشا ، (القاهرة) ١٩١٩ - ١٩٢٢ م ، ج ٣ . ص ٣٩٣ - ٣٩٦ .
- (٣) ذلك انه كان يوجد خارج القاهرة فى العصر المملوكى العديد من القرى التى كان يطلق على مجموعها « الضواحي » ونظرا لقربها الشديد من المدينة ، فكثيرا ما اختلط الأمر على البعض الذين اعتبروا هذه القرى جزءا من القاهرة نفسها (لودو فيكودى فارتىما : رحلات فارتىما ، ترجمة د . عبد الرحمن عبد الله الشيخ « القاهرة ، ١٩٩٤ م ، ص ٢٣ .
- (٤) ابن شاهين الظاهرى : زبدة كشف الممالك . وبيان الطرق والمسالك تحقيق بولس راويس ، (باريس) ١٨٩٤ م ، ص ٣٢ .
- (٥) أمير « الطيلخانة » : مرتبة حربية من مراتب أرباب السيف . ويطلق عليه أيضا أمير أربعين ، نظرا لموجود أربعين مملوكا فى خدمته ، وسمى أمير طيلخانة لأحققيته فى دق الطبول أمام بابه ، كما يفعل للسلطان وأمراء المائة (سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ، ط ٢ (القاهرة) ١٩٧٦ م ، ص ٤١٤) .
- (٦) يذكر القلقشندى : أن هذه الأعمال تمت فى سلطنة برقوق (صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٤) ، وهذا خطأ بين ، فمن المعروف أن برقوق لم يتول السلطنة

للمرة الأولى الا فى سنة ٧٨٤ هـ (١٢٨٢ م) وان كان برقوق فى اثناء هذه
الاجراءات « أتبك العسكر » (القائد العام) ومدير المملكة ووصى السلطان المنصور
على بن شعبان (٧٧٨ - ٧٨٣ هـ / ١٣٧٧ - ١٣٨١ م) .

(٧) أمير مائة مقدم ألف أعلى رتبة من مراتب رجال السيف فى العصر المملوكى
وهو الأمير الذى من حقه أن يكون فى خدمته مائة مملوك ، كما من حقه أن يقود
ألف جندى وقت الحرب من مماليكه وأجناد الحلقة (سعيد عاشور : العصر
المماليكى ، ص ٤١٥) .

(٨) الصيرفى : نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان ، تحقيق د . حسن
حبشى ، (القاهرة) ، ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، م ٣ ج ٤ ، ص ١٩٠ .

(٩) القلقشندى : صبح الأعشى . ج ٤ ، ص ٦٥ .

(١٠) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ١٨٠ .

(١١) المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، الجزء الأول والجزء الثانى ،
تحقيق د . محمد مصطفى زيادة ، (القاهرة) ١٩٣٦ - ١٩٥٨ م ، الجزء الثالث والجزء
الرابع ، تحقيق د . سعيد عبد الفتاح عاشور ، (القاهرة) ١٩٧٠ - ١٩٧٣ م

ج ٣ ، ق ٣ ، ص ١٠٠٣ ابن اياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور .
تحقيق ، محمد مصطفى ، (القاهرة) ١٩٨٢ - ١٩٨٤ ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٧٢ .

(١٢) العينى : عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان ، (أربعة أجزاء مطبوعة)
تحقيق د . محمد محمد أمين ، القاهرة ، القاهرة ١٩٨٧ - ١٩٩٢ م ، ج ٣ ،
ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(١٣) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٣٤٢ .

(١٤) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٤٣٠ - ٤٤١ .

(١٥) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٧١ .

(١٦) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٣٥٤ .

(١٧) نفسه ، ق ٢ ، ص ٥٩٢ .

(١٨) السبكى : معيد النعم ومبيد النقم ، ط ٢ (القاهرة) ١٩٩٣ م
ص ٢١ : الأسدى التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار (القاهرة)
١٩٦٨ م ، ص ١٤٧ وما بعدها .

(١٩) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

- (٢٠) العيني : عقد الجمان ، ج ٢٤ ، ق ٢ . ص ٢٧٤ (مخطوط) .
- (٢١) المقریزی . السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٨٣ ، ٨٣١ .
- (٢٢) المقریزی . السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ١٥٢ : ١٩٣ .
- (٢٣) « الأستاذار » . من وظائف أرباب السيف يتولى صاحبها الاشراف على بيوت السلطان من مطابخ وشراب وحاشية وغلمان وله حرية التصرف في استدعاء ما يحتاجه كل من في بيت السلطان من النفقات والكساوى . وكذلك المماليك (سيعد عاشور . العصر المالكي ، ص ٤١١) .
- (٢٤) المقریزی . السلوك . ج ٤ ، ق ١ . ص ٩٠ .
- (٢٥) ابن شاهين : زبدة كشف المالك ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ .
- (٢٦) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ، تحقيق . وليام ببر ، (كاليفورنيا) ، ١٩٣٠ - ١٩٣٣ م . ج ٣ ، ص ٥٢٧ .
- (٢٧) ابن اياس : بدائع الزهور : ج ٤ ، ص ٢ .
- (٢٨) ابن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، الجزء الرابع والخامس (القاهرة) ١٣٠٩ هـ ، ١٣١٠ هـ ، ج ٥ ، ص ١٥ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٤٧ .
- (٢٩) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ٣٩٢ - ٤٠٦ .
- (٣٠) ابن حجر : انباء الغمر بأبناء العمر ، (الهند) ١٩٦٧ - ١٩٧٦ م . ج ٧ ، ص ١٨٨ .
- (٣١) ابن حجر : أنباء الغمر . ج ٤ ، ص ١٢٩ : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، (القاهرة) ، ١٩٢٩ - ١٩٧٢ م . ج ١٦ ، ص ٨٤ : بيرو طافور : رحلة طافور في عالم القرن الخامس عشر ، ترجمة د . حسن حبشي ، (القاهرة) ١٩٦٨ م ، ص ٦٠ .
- (٣٢) النويري : نهاية الأرب في فنون الأدب ، ٣١ جزء مطبوع (القاهرة) ١٩٢٨ - ١٩٩٢ م ، ج ٣١ ، ص ١٦٢ .
- (٣٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ٧٨ .
- (٣٤) الحلبي : تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف ، تحقيق . رودلف فسلى ، (القاهرة) ١٩٨٧ م ، ص ١١٢ .
- Steto : Iqta policy of sultan Baybars 1. orient. volum XX'I (Tokyo 1986), p. 88.

- (٣٥) القلقسندى : صبيح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٦٥ .
- (٣٦) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، الجزء الأول والثانى تحقيق د. محمد كمال الدين عز الدين على ، (بيروت) ١٩٩٠ ، ج ٢ ، ص ٢٤٢٨ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ١٢٣ .
- (٣٧) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٩١ : الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ١٧٨ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٩٢ .
- (٣٨) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، (القاهرة) ١٩٨٦ م ، ص ٣١ ، وحاشية رقم ٣ من الصفحة نفسها .
- (٣٩) « الروك » . مصدر للفعل الثلاثى رأك ، وهى كلمة قبطية اصلها « روتس » ومعناها الحبل ، ثم استعملت للدلالة على قياس الارض وحصرها فى سجلات وتثمينها لتقدير الخراج المستحق عليها لمبيت المال ، وفقا لدرجة خصوبتها ، ويقابل الروك فى العصر الحديث عملية فك الزمام واعادة تقدير الضرائب من جديد (ابراهيم طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٩٦ : قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٥ حاشية رقم ٢١) .
- (٤٠) المقرئى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، نشر دار التحرير فى ثلاثة أجزاء عن طبعة بولاق ، (القاهرة) ١٩٦٨ م ، ج ٣ ، ص ٥٧ ، ٥٨ .
- (٤١) ابن الجيعان : التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، (بولاق) ١٨٩٨ ، ص ٢٢ ، ٢٧ ، ٤٢ ، ٥٢ ، ١٠١ ، ١٢١ ، ١٥٣ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ١٩٣ .
- (٤٢) السخاوى : التبر المسبوك فى ذيل السلوك ، (بولاق) ١٨٩٦ م ، ص ٤٩ - ٥٠ .
- (٤٣) الأندوى : الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، تحقيق سعيد محمد حسن ، (القاهرة) ١٩٦٦ م ، ص ٢٧٧ ؛ ووظيفة « الخازندار » هى الاشراف على الخزائن وما بها من نقد ومتاع (سعيد عاشور : العصر المماليكى ، ص ٤٣٢) .
- (٤٤) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٧١٣ (نشر يوبير) .
- (٤٥) العيني : عقد الجمان ، ج ٤ ، ص ٣٤٧ .

- (٤٦) ابن حجر : أبناء الغمر ، ج ٧ ، ص ٣١٣ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٤٧ .
- (٤٧) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٥ ، ص ١٨٧ ؛ وحاشية رقم من الصفحة نفسها .
- (٤٨) الشربيني : هنز القحوف في شرح قصيد أبي شادوف . (بولاق) ١٢٧٤ هـ ، ص ١٢٣ .
- (٤٩) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٧١٣ (نشر بوبر) .
- (٥٠) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٤١٤ ، ٩١٢ ، ٩١٦ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٣١٤ .
- (٥١) ابن حجر : ابناء الغمر ، ج ٨ ، ص ١٧ ، ١٨ ؛ الصيرفى : ابناء العصر بآباء العصر ، تحقيق د . حسن حبشى ، (القاهرة) ، ١٩٧٠ ، ص ٤٢٤ .
- (٥٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٩٦ (نشر دار التحرير) .
- (٥٣) المقرئى . السلوك ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٤٢٩ .
- (٥٤) ابراهيم على طرخان : النظم الاقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، (القاهرة « ١٩٦٨ م ، ص ٣٣٤ .
- (٥٥) القلقشندى : ج ١٣ ، ص ٩٦ .
- (٥٦) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٣٢٩ ، ٤٢٥ ؛ العينى : عقد الجمان ، حوادث سنة ٨٢٠ هـ ، ص ٣٠٤ (نشر القرموط) .
- (٥٧) الأسدى . التيسير والاعتبار ، ص ٣٣١ ، ج ٥ ، ص ١٣ ، ٩٣٢ .
- (٥٨) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٧٨٤ .
- (٥٩) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٥١ .
- (٦٠) المقرئى : السلوك ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٣٣٠ .
- (٦١) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٣٨٨ ، ٣٨٩ .
- (٦٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ٢١٢ .
- (٦٣) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٤٢١ (نشر محمد كمال الدين) .

- (٦٤) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٠٥ .
- (٦٥) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ق ١ : انظر أيضا الصيرفى : انباء الهصر ، ص ٣٦٥ : أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك ، (القاهرة) ١٩٧٩ م ، ص ٢٥ ، ٣١ ، ٦١ .
- (٦٦) قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، (القاهرة) ، ١٩٧٨ م ، ص ٦٢ .
- (٦٧) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٦٩١ ، ٦٩٢ (نشر بوبر) .
- (٦٨) المقرئى . السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٩٤٦ .
- (٦٩) العيى « عقد الجمان » ، ج ٤ « ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .
- (٧٠) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٨ ، ص ٢٥٠ .
- (٧١) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٣٠٢ ، ق ٢ ، ص ٣٨٢ ، ٤٠٩ .
- (٧٢) ابن دقماق : الجواهر الثمين فى سير الملوك والسلاطين ، تحقيق د. محمد كمال الدين عز الدين على ، (بيروت) ١٩٨٥ م ، ج ٢ ، ص ١٦١ .
- (٧٣) الصيرفى : « نزمة النفوس » ، ج ١ ، ص ٣٥٩ : انباء الهصر ، ص ٢٦٧ .
- (٧٤) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٨٣ ، ٤٥ : ج ٦ ، ص ٥٦ ، ج ٧ ، ص ٤٦٥ .
- (٧٥) سعيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، (القاهرة) ١٩٩٢ م ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .
- (٧٦) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٧ ، ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ : العيى : عقد الجمان ، حوادث سنة ٨٢٠ هـ ، ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ (نشر القرموط) : قاسم عبده قاسم : أهل الذمة فى مصر فى العصور الوسطى ، (القاهرة) ١٩٩٧ م ، ص ١٥٤ .
- (٧٧) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٤ .
- (٧٨) ابن شاهين : زبدة كشف المماليك ، ص ١٢٩ .
- (٧٩) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٤ .

- (٨٠) المصدر نفسه ، ج ٧ ، ص ١٥٨ .
- (٨١) السخاوى : القبر المسبوك : ص ٢١٥ ، ١٣٦ .
- (٨٢) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٤ : المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ٣ ، ص ١٠٠ .
- (٨٣) المقرئى : المواعظ والأعقاب ، ج ٢ ، ص ٥٨٩ ، ٥٩٠ (نشر دار التحرير) .
- (٨٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٨٦ .
- (٨٥) المصدر نفسه ، ص ٩٨ .
- (٨٦) عبد العال عبد المنعم الشامى : نظم الرى والزراعة فى مصر الاسلامية ، (القاهرة) ١٩٩٠ م . ص ٤١ ، ٤٢ .
- (٨٧) الصيرفى : أنباء الهجر ، ص ١٤٥ .
- (٨٨) ابن تغر بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ، ص ٣١٩ ، ٣٢٠ ؛ الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ .
- (٨٩) هى نفسها قرية « دجسطه » : التى وردت فى قوانين الدواوين من أعمال السمنودية ، وهى نفسها « دجسطه » . التى وردت فى التحفة السنوية من أعمال الغربية ووردت فى القاموس الجغرافى « ديسط » مركز طلخا محافظة الغربية (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٣٥ : ابن الجيعان . التحفة السنوية ، ص ٧٦ : محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، ج ٢ ، ص ٨٧) .
- (٩٠) وردت هذه القرية فى قوانين الدواوين باسم « شارمساح » : من أعمال الدقهلية ، وردت بالاسم نفسه أيضا فى التحفة السنوية من أعمال الدقهلية ، وهى الآن بهذا الاسم « شارمساح » التابعة لمركز فارسكور محافظة الدقهلية (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٥٣ : ابن الجيعان : التحفة السنوية ، ص ٥٤ : محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، ج ١ ، ص ٢٤٣) .
- (٩١) السخاوى : القبر المسبوك ، ص ٨٩٢ .
- (٩٢) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٦١٨ ، ٦٤٦ ، ٦٧٨ ، ٨٠٦ .
- ٨٠٩ ، ٨٣٤ ، ٨٧٤ .
- (٩٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٨٣٩ .

(٩٤) المقریزی : السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٨٧٨ ؛ ابن ایاس : بدائع
الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٥ ، ٣٧٤ .

(٩٥) حسنین محمد ربیع : النظم المالية ، ص ٤٠ .

(٩٦) المقریزی : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٦٨ (نشر دار التحرير) .

(٩٧) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٩٨) السيوطي : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، (بولاق)
١٣٢٧ هـ ، ج ٢ ، ص ١٩ .

(٩٩) المقریزی : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٥٧ ؛ ابن ایاس . بدائع
الزهور ، ج ٤ ، ص ١٠٥ .

(١٠٠) المقریزی : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٦٨ ؛ علي إبراهيم
حسن : دراسات في تاريخ الممالك البحرية ، ط ٣ (القاهرة) ١٩٦٧ م ،
ص ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(١٠١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٣ ، ٣٤ ؛ والمواريث الحشرية
هي مال من يموت وليس له وارث أو له وارث لا يستحق جميع الميراث
(القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٤٦٠) .

(١٠٢) النويري : نهاية الأرب ، ج ٣٠ . ص ٣٠ ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ ؛ المقریزی :
السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٧٤٥ ؛ العيني : عقد الحمان ، ج ٣ ، ص ٤٤١ ؛
الصيرفي : نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ٤٤١ ؛ الادفوي : الطالع السعيد . ص ٩٧

(١٠٣) حسنین محمد ربیع : النظم المالية ، ص ٨٠ ، ٨١ .

(١٠٤) إبراهيم علي طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٤٩ .

(١٠٥) النويري : نهاية الأرب ج ٨ ، ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(١٠٦) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٩ .

(١٠٧) النويري : نهاية الأرب . ج ٣٠ ، ص ٦٥ ، ٦٦ .

(١٠٨) المصدر نفسه ، ج ٣٠ ، ص ١١٧ - ١١٩ .

(١٠٩) الادفوي : الطالع السعيد ، ص ١٠٣ - ١٠٥ .

(١١٠) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ١٧٤ ؛ المقریزی : السلوك ،
ج ١ ، ق ٣ ، ص ٦٦٨ .

- (١١١) ابن حبيب : تذكرة النبي في أيام المنصور وبنيه ، تحقيق د. محمد أمين ، (القاهرة) ١٩٧٦ - ١٩٨٦ م ، ج ١ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .
- (١١٢) الادفوى : المطالع السعيد ، ص ٢٢٣ .
- (١١٣) ابن بطوطة : تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (المشهور برحلة ابن بطوطة) ، (القاهرة) ١٩٦٦ م ، ص ٢٨ : ابن اياس . بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ : عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر ، ط ٢ (القاهرة) ١٩٧٩ - ١٩٨٣ م ، ج ١ ، ص ٨٧ .
- (١١٤) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٢٩ .
- (١١٥) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢٧ .
- (١١٦) قاسم عبده قاسم . دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي - عصر سلاطين المماليك - (القاهرة) ١٩٩٤ م ، ص ٦٦ .
- (١١٧) يذكر المقرئ في حوادث سنة ٧٢٧ هـ (١٢٢٧ م) أنه كان لعمل البهنساوية محتسب ، وبنه الدكتور محمد مصطفى زيادة إلى أهمية هذه المعلومة التي وردت عن محتسب الولاية نظرا لقلّة المعلومات الموجودة عن الحسبة في الأقاليم ، ويعتبر ذلك شيئا جديدا ، ويدعو إلى الاعتقاد بأنه كان لكل ولاية في ذلك العصر محتسب ، وهذا مما يجدر الالتفات إليه (المقرئ : السلوك ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٠٨ ، وحاشية رقم ٥) .
- (١١٨) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٦ ، ص ٢٦١ .
- (١١٩) ابن الاخوة . معالم القرية في أحكام الحسبة ، (كمبريدج) ١٩٢٧ م ص ٨٠ ، ٨١ .
- (١٢٠) انظر عن هذه المهام بالتفصيل « الشيزى : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق د. السيد الباز العرينى : (القاهرة) ١٩٤٦ م . ص ١١ وما بعدها .
- (١٢١) أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة ، ص ١١٧ وما بعدها .
- (١٢٢) السيد الباز العرينى : الحسبة والمحتسبون في مصر المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثالث ، (١٩٥٠ م) ، ص ١٥٧ .
- (١٢٣) محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ م ، (القاهرة) ١٩٩٤ م ، المقدمة بقلم : أحمد رامى وأحمد لطفى السيد ، ق ١ ، ص ٥ .

- (١٢٤) المقرئى : البيان والاعراب عما بأرض مصر من الأعراب ، تحقيق
 د. عبد المجيد عابدين ، (الاسكندرية) ١٩٨٩ م ، ص ٢٠ ، ٢١ ، ٦١١ .
- (١٢٥) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٢ ، ص ٢٧٩ .
- (١٢٦) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٨٨٤ . و « سندفا » كانت
 قرية مقابلة لمدينة المحلة الكبرى وردت فى قوانين الدواوين باسم « سندفا » ،
 الاسم نفسه فى التحفة السنوية ، وقد اندثرت هذه القرية وأضيف زمامها الى
 مدينة المحلة الكبرى سنة ١٢٦٠ هـ (ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ١٤٨ ،
 ابن الجيعان : التحفة السنوية ، ص ٨١ ، محمد رمزى : القاموس الجغرافى ،
 ق ٢ ، ج ٢ ، ص ١٧) .
- (١٢٧) الشربينى : هز القحوف ، ص ٩٤ - ٩٦ .
- (١٢٨) الشربينى : هز القحوف ، ص ٢١ ، ٢٥ .
- (١٢٩) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٦١ : الشربينى : هز
 القحوف ، ص ١٢٣ .
- (١٣٠) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٢٨٢ .
- (١٣١) النابلسى : تاريخ الفيوم وبلاده ، (بيروت ١٩٧٤ م ، ص ٢٣ .
- (١٣٢) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٤٧ : ابراهيم طرخان : النظم
 الاقطاعية ، ص ١٠ .
- (١٣٣) Sato : the Evolution of the Iqata system under the
 Mamluk - An Analysis of al-Rowk al-Husami and Al-riwk
 al-Nasiri, Memoirs of the research Deepartment of tuyo
 Banko, No 37. Tokyo, 1979), p. 110.
- (١٣٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة : ج ٩ ، ص ٤٣ .
- (١٣٥) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ١١٣ .
- (١٣٦) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ٨٣ ، ١٤٢ .
- (١٣٧) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ١ ، ص ١٨٨ : ابن اياس : بدائع
 الزهور ، ج ٣ ، ص ١٠٦ .
- (١٣٨) وردت هذه القرية فى ترانين الدواوين باسم « سقط تراب » من
 أعمال السمنودية ، وفى التحفة السنوية باسم « سقط أبى تراب » من أعمال
 الغربية ، وهى حاليا تعرف باسم « سقط تراب » تابعة لمركز المحلة الكبرى محافظة

الغربية (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٤٨ : ابن الجيعان . التحفة
السنية ، ص ٨٠ : محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ . ج ٢ .
ص ٢١ - ٢٣) .

(١٣٩) ابن تغرى بردى : منتحبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٥٤٠ :
و « أبشية الملق » هى قرية « أبشاوى الملق » الحالية التابعة لمركز طنطا محافظة
الغربية وقد وردت هذه القرية فى قوانين الدواوين باسم « أبشوية » من الأعمال
الغربية ، ووردت فى التحفة السنية باسم « أبشوية الملق » من الأعمال الغربية
أيضا (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٩٠ : ابن الجيعان ك التحفة
السنية ، ص ٤٦ : محمد رمزى . القاموس الجغرافى . ق ٢ ، ج ٢
ص ٩٥) .

(١٤٠) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٣٠ .

(١٤١) ابن مماتى : قوانين الدواوين . تحقيق ، عزيز سوريال عطية .
(القاهرة) ١٩٩١ م ، ص ٢٧٨ .

(١٤٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٩٥٤ ، ٩٩٥ (نشر
دار التحرير) .

(١٤٣) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٤٧ .

(١٤٤) الصيرفى : انباء الهجر ، ص ١٢٩ .

(١٤٥) الادوى : الطالع السعيد ، ص ٦٨٤ .

(١٤٦) ابراهيم طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٩١ ، ١٠٠ .

(١٤٧) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٣٠٥ .

(١٤٨) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٦٢ (نشر دار
التحرير) :

Sato : the Evolution of the Iqta .. , p. 110.

(١٤٩) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٤٩ : ابن تغرى بردى :
النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٤٣ :

Sato : the Evolution of the igta ... , p. 110.

(١٥٠) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٣٠ .

(١٥١) السخاوى : التبر المسبوك ، ١١٠ ، ١١١ .

- ١٥٢) الأسدي : التيسير والاعتبار ، ص ٧٤ ؛ وقد ترجم «الادفوى» للكثير من مشاهير ائليم الصعيد الأعلى (من اخميم الى اسوان) ممن تولوا قضاء القرى ، ونستطيع من خلال هذه التراجم ان نتبع أخبار قضاة القرى الذين وجدنا أن عملهم لم يقتصر فقط على القضاء ، بل وجدنا منهم من يسأجر أراضي المقطعين لزراعتها (الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٦٠) .
- ١٥٣) ابن حجر : انباء الغمر . ج ٤ ، ص ٥٧ ، ٥٨ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٤٤ ؛ الشربيني : هز القحوف ، ص ٣٠ .
- ١٥٤) النويرى . نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٥٤ .
- ١٥٥) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٨٦ .
- ١٥٦) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٤٢٤ (نشر بوير) .
- ١٥٧) عبد المنعم ماجد . نظم دولة سلاطين المماليك ، ج ١ ، ص ١٨٧ .
- ١٥٨) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٤٠ ، ٤١ .
- ١٥٩) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ١ ، ص ٢٢١ (نشر محمد كمال الدين) .
- ١٦٠) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٦٨ (نشر دار التحرير) .
- ١٦١) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٤٣ .
- ١٦٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١١ ، ص ٤٤٧ ، ٤٤٨ .
- ١٦٣) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٢٦ ، ٢٧ .
- ١٦٤) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ١ ، ص ٢١١ (نشر محمد كمال الدين) .
- ١٦٥) الشربيني : هز القحوف ، ص ٤٠ ، ٤١ .
- ١٦٦) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ؛ ج ١٤ ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
- ١٦٧) عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ، ج ١ ، ص ١٠٠ .
- ١٦٨) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .
- ١٦٩) Sato : the Evolution of the Igta ..., p. 110.

- (١٧٠) المقرئزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ .
- (١٧١) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٧٤ .
- (١٧٢) السخاوى : التبر المسبوت ، ص ١٣٩ .
- (١٧٣) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٢ .
- (١٧٤) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٩٥ .
- (١٧٥) الأسدى ، التيسير والاعتبار ، ص ٨٣ ، ٨٤ .
- (١٧٦) النابلسى . تاريخ الفيوم ، ص ٤٦ . المقرئزى . البيان والاعراب
ص ٢٠ ، ٢١ .
- (١٧٧) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ٣٤٠ - ٣٤٢ .
- (١٧٨) المقرئزى ، السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٥٣٥ .
- (١٧٩) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٤٦٦ : المقرئزى اغاة اذى ،
يكشف الغمة ، تحقيق د . محمد مصطفى زيادة ود . جمال الدين السيل
(القاهرة) ، ١٩٤ م ، ص ٣٦ .
- (١٨٠) المقرئزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٩٢ .
- (١٨١) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ٣١ وما بعدها .
- (١٨٢) المصدر نفسه : ص ٧١ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١٤٠ ، ١٥٩ .
- (١٨٣) ابن الجيعان . التحفة السنية ، ص ٧ .

الفصل الثانى

حيازة الأراضى الزراعية

أراضى الدواوين (أراضى فى حيازة ديوان الوزارة -
أراضى فى حيازة ديوان الخاص • أراضى فى حيازة ديوان
المفرد • أراضى فى حيازة ديوان الذخيرة) - أراضى
الاقطاعات (اقطاع أمراء المائة • اقطاع أمراء الطبليخاناه
اقطاع أمراء العشرات • اقطاع أمراء الخمسمات - اقطاع
أجناد الحلقة • اقطاع ممالك الأمراء • اقطاع
العربان) - أراضى الأوقاف (الأوقاف الحكيمية •
الأوقاف الشخصية) - أراضى الرزق (الرزق
الأحباسية • الرزق الجيشية) - أراضى فى حيازة
فئات أخرى - أراضى التملك •

يفهم مما أورده « المقريزى » و « ابن اياس » (١) ،
وغيرهما مما هو متداول نى مصادر العصر المملوكى أن أراضى مصر
الزراعية قسمت من حيث الحيازة الى ستة أقسام هى :

- أراضى فى حيازة الدواوين •

- - اراضى الاقطاعات .
- - اراضى الأوقاف .
- - اراضى الرزق .
- - اراضى فى حيازة فئات أخرى .
- - اراضى التمليك .

ولم يكن هذا التقسيم نظاما جامدا لا يتغير ، أو أن هناك حددوا فاصلة بين كل نوع وآخر ، فكثيرا ماتكون الأرض بيد مقطوع ثم تتحول الى ملك حر أو وقف ، أو يحدث العكس . فعلى سبيل المثال كانت بلدة « شمبرى تنى » من أعمال الغريبة للمقطعين ثم تحولت الى ملك ووقف (٢) . هذا بالاضافة الى أنه لم يكن هناك حد فاصل بين أى نوع من أنواع الحيازات ونوع آخر ، بل أن أكثر من نوع وجد مع بعض البعض فى قرية واحدة ، فنجد كل - أو معظم - أنواع الحيازات توجد داخل بلدة « ديسة بنى عبيد » من أعمال الدقهلية والتي كانت باسم المقطعين والعربان وأوقاف ورزق جيشية وأحباسية وأملاك فى وقت واحد (٣) .

على أنه الصفة الغالبة على حيازة الأرض فى العصر المملوكى حتى النصف الأول من القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى ، كانت الصيغة الاقطاعية والتي شملت اراضى الدواوين واقطاعات الممالك والعربان ، مع وجود أنواع الحيازات الأخرى ولكن بسبب قليلة (٤) ، وإن كانت هذه النسب لم تعد تعبر عن الواقع فيما بعد (٥) .

ولم يكن الاقطاع الذى صبغ الحياة الاقتصادية فى العصر المملوكى من ابتكار العصر نفسه ، بل مر بعدة مراحل الى أن وصل

الى الشكل الذى عرف فى الدولة المملوكية ، التى نضج فيها نظام
الاقطاع حتى أصبحت أشهر دولة اقطاعية فى العصور الوسطى (٦) ،
والمعروف ان الاقطاع سواء كان أرضا أم غيرها ، كان يمنح بظير
خدمة يؤديها المقطع للدولة ، وأجل هذه الخدمات هى الخدمة الحربية
التي كانت أساس الاقطاع فى ذلك العصر (٧) ، وكان أساس
الاقطاعات آنذاك هو الأرض الزراعية ، فيقول « القلقشندي » :
« . . . والاقطاعات فى هذه المملكة تجرى على الأمراء والجند ، وعامة
اقطاعاتهم بلادا وأرضها » (٨) ، حقيقة شهدت مصر أنواعا أخرى من
الاقطاعات فى عصر المماليك مثل اقطاع الضرائب وغيرها ، إلا أن
الناصر « محمد بن قلاوون » فى سلطنته الثالثة والأخيرة
(٧٠٩ - ٧٤١ هـ / ١٣١٠ - ١٣٤١ م) قام بإلغاء ذلك حين رآه
البلاد سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) ، واقتصرت الاقطاعات على
الأراضي الزراعية .

وكانت القرية هى وحدة التوزيع الاقطاعي ، حيث بلغ متوسط
إقطاع الأمير ما بين قرية وعشر قرى ، فى حين يتراوح اقطاع المملوك
السلطاني ما بين قرية ونصف قرية وربما أقل ، ثم يليهم أجناس
البحلقة الذين يشترك الجماعة منهم فى القرية الواحدة بحسب
مقدارها وحال مقطعيها (٩) ، ويشبه أجناس الحلقة فى نصيبهم من
حيازة الأراضي ، المقطعون من العربان أرباب الأدارك وملتزمى خيل
البريد (١٠) . أما أنواع الحيازة فكانت على النحو التالى :

أولا : أراضي الدواوين .

١ - أراض فى حيازة ديوان الوزارة .

وأول هذه الدواوين وأقدمها هو ديوان الوزارة ، الذى كان
يتبع الوزير ، الذى كانت اختصاصاته فى العصر المملوكي حتى

الغاء الوزارة على يد الناصر « محمد بن قلاوون » سنة ٧٢٧ هـ
(١٣٢٧ م) ، هي تحصيل الأموال وصرف النفقات المرتبة على
الدولة ، بالإضافة الى بعض مهام إدارية أخرى (١١) .

لذلك كان بحوزة ديوان الوزارة مساحات كبيرة من الأراضي
الزراعية فوجدنا عمليين كاملين من أعمال ديار مصر في حيازة هذا
الديوان ، أولهما : عمل الجيزة ، والثاني : عمل منفوط ، بالإضافة
الى العديد من البلاد التي كانت موزعة في أعمال الوجهين القبلي
والبحري ، وان كانت في الوجه القبلي أكثر (١٢) . وكان للوزارة
من هذه الأراضي التي كان يطلق عليها أيضا « أراضي الدولة »
متحصل ما بين نقد يحمل لبیت المال ، وغلة من قمح وشعير تحمل
الى الأهرام السلطانية في القاهرة ومصر (الفسطاط)
والاسكندرية (١٣) .

أما الالتزامات التي كانت مقررة على متحصل هذه الأراضي --
بالإضافة الى موارد الوزارة من « المكوس » (الضرائب غير
الشرعية) وبعض جهات الدخل الأخرى التي اختص بها الوزير --
فقد تمثلت في النفقة على احتياجات الدولة ، كما كان على الوزير
أن يطلق « الاطلاقات » وهي عبارة عن حصص من البرسيم توزع
على الأمراء ، وذلك لمدة ثلاثة أشهر عوضا عن العليقة التي تلتزم
بها الوزارة طوال السنة . بالإضافة الى الرواتب المقررة على الوزارة
لأرباب القلم ، والكثير من الفقراء والأيتام وغيرهم من المستحقين
للصدقات التي يتناولونها شهريا ، هذا غير ما هو مقرر على ديوان
الوزارة من اللحم يوميا لمن يعمل في العاصمة من موظفي الدولة ،
فضلا عن اللحم الذي يصرف كل يوم للماليك السلطانية ، والذي
قدر سنة ٨٥٩ هـ (١٤٥٥ م) بثمانية عشر ألف رطل ، غير النقود
التي تعطى لبعض المالिक عوضا عن المرتب لهم من اللحم (١٤) .

ولكن منذ أن ألغيت الوزارة ، وأنشئ ديوان الخاص الذى يرأسه ناظر الخاص ، والذى حل محل الوزير ، بدأ الخلل يتطوّر الى ديوان الوزارة تبعاً لنقص مساحة الأراضى الزراعية التى يحوزها ، وهو الأمر الذى ازداد عن الحد فى الدولة المملوكية الثانية ، حتى أصبح انقاص أراضى الوزارة سنة من سنن الدولة (١٥٠) ، وذلك بسبب الاهتمام بزيادة مساحة أراضى الدواوين المستجدة - التى سنتكلم عنها بعد قليل - هذا بالإضافة الى ما حدث من تكالب الأمراء على البقية الباقية من بلاد الوزارة ليحموها (١٦) . ويستأجرونها لأنفسهم بأقل من النصف مما هو مستحق عليها من الخراج .

وكان من أثر هذا كله أن قل حوصل ديوان الوزارة التى أعيدت مرة أخرى بعد وفاة الناصر « محمد بن قلاوون » ، مما كان يدفع الوزراء الى توفير الالتزامات - التى ظلت مفروضة على ديوانهم - بالأساليب المشروعة وغير المشروعة . فنجد كثيراً من الوزراء يقطعون العديد من المرتبات المقررة على ديوانهم ، بما فى ذلك اللحم المرتب للمماليك السلطانية ، مما كان يعرض الوزراء الى الضرب وكثير من الاذى من قبل المماليك ، وهو الأمر الذى فاق الحد فى أواخر الدولة (١٧) .

غير أن ديوان الوزارة شهد حالات قليلة تمت فيها إضافة بلدة أو بعض الأراضى الزراعية من المحلولات (وهى الأراضى التى بدون مقطع) ، تقوية للوزارة على كلفة الدولة (١٨) . ومع ذلك وجدنا بعض من يكلفهم السلطان بمنصب الوزارة يشترط عليه - بعد تمنعه عن القبول - أن يعيد الأراضى التى خرجت عن الوزارة لثقله متحصلها ، وخراب البلاد المتبقية لها (١٩) . لكن ذلك لم ينفع الوزارة فى شئ ، ولم يمنع ذلك من تناقص البلاد التى فى حيازتها

تناقضا دفع « القلقشندى » الى القول عن بلاد الوزارة : . . .
ولكنها تناقضت في هذا الزس حتى لم يبق فيها الا بعض بلاد بالوجه
القبلى » ، وهذا القول ينطبق تماما على الواقع ، فلم نجد من قرى
مصر المفررة للوزارة في عهد السلطان الأشرف « قايتباى » (٨٧٣ هـ -
٩٠١ هـ / ١٤٦٨ - ١٤٩٦ م) سوى خمسن وعشرين قرية بعضها
بحكم النصف وربما أقل (٢٠) .

وعن الادارة الاقطاعية لهذه الاراضى ، فقد خضعت لاشراف
الوزير مباشرة ، الذى كان له العديد من المباشرين المتحدثين في
هذه الجهات يتولون ادارتها نيابة عنه (٢١) .

٢ - اراض فى حيازة ديوان الخاص

أنشأ الناصر « محمد بن قلاوون » ، « ديوان الخاص » فى
سنة ٧٢٧ هـ (١٣٢٧ م) - كما ذكرنا - بعد أن ألغى الوزارة ،
وأفرد للديوان الجديد ناظرا عرف باسم « ناظر الخاص » (٢٢) ،
له أن يعين بنفسه موظفين لمعاونته فى ادارة الديوان ، من « شادين
ومستوفين ومباشرين بالجيئات » ، ونحو ذلك مما لايسبغ
استيعابه (٢٣) .

وأراضى الخاص السلطانى . هى الاقطاع الذى يحوزة السلطان
بوصفه سلطانا ، وهو اقطاع استغلال مثل باقى الاقطاعات ينسلمه
السلطان الجديد بمجرد زوال السلطان الذى قبله . وقد توزع
الخاص السلطانى فى أقاليم مصر المختلفة ، وان كانت العادة أن
السلطان يختار لنفسه أجود الاراضى (٢٤) ، كما فعل السلطان
المنصور « حسام الدين لاجين » (٦٩٦ - ٦٩٨ هـ / ١٢٩٧ -
١٢٩٩ م) فى الروك الذى اجراه سنة ٦٩٧ هـ (١٢٩٨ م) ، وكما
فعل الناصر « محمد بن قلاوون » فى الروك الذى أجراه سنة ٧١٥ هـ .

(١٣١٥ م) ، وان كان قد زاد ديوان الخاص الكثير من البلاد ليصبح الخاص السلطاني في هذا الروك الأخير ، عشرة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا هي جميع أراضي مصر الزراعية ، خارجا بذلك عن القاعدة القديمة التي سار عليها جميع من رآك البلاد (٢٥) وهي أن خاص السلطان يكون $\frac{1}{4}$ خراج أراضي مصر ، بمعنى أن الأراضي التي يخوزها لا تزيد على أربعة قراريط .

وقد تكون الخاص السلطاني في العصر المملوكي من أراضي أعمال إخميم ومنفلوط والجيزة ، وهذين العاملين الأخيرين كانا كما ذكرنا ضمن أراضي ديوان الوزارة ، ولكنهما نقلا الى حيازة ديوان الخاص حينما ألغى الناصر « محمد » الوزارة (٢٦) ، كذلك حاز ديوان الخاص مجموعة كبيرة من القرى في الوجهين القبلي والبحري ، حتى أن عمل منفلوط كان ملحقا به للخاص السلطاني نيف وثلاثون قرية من أعمال الأسيوطية ، وهي القرى التي عرفت باسم « القرى السلطانية » (٢٧) .

وكان متحصل بلاد الخاص السلطاني من مال وغلال يذهب الى الأمراء السلطانية وخزانة السلطان ، للنفقة على الرواتب المقررة على ديوان الخاص ، بالإضافة الى نفقة الممالك السلطانية ، وما يقدم لهم من الأضحيات والكسوة في العيدين - وذلك قبل انشاء الديوان المفرد في عهد برقوق - ، وأيضا الكساوى والخلع التي كانت تخلع على الأمراء ، بالإضافة الى كساوى حريم السلطان وما يجرى مجرى ذلك (٢٨) .

وفي الحقيقة لم تكن أراضي الخاص قطعة ثابتة لم تتغير طوال العصر ففي بعض الأحيان كان السلطان يضيف الى خاصه قطع من أراضي الأمراء الذين يستكثر عليهم اقطاعهم ، كما نجد أن بعض

السلطين يننهزون فرصة وجود اقطاعات محلولة ليضموها الى ديوان الخاص (٢٩) .

لكن يجب ألا نفهم أن أراضى ديوان الخاص كانت فى ازدياد ، فالواقع ان أراضى هذا الديوان كانت فى نقصان دائم ، فكثيرا من قرى هذا الديوان توزعت ما بين أملاك ووقف ، واقطاعات خصوصا للماليك السلطانية الذين حازوها عوضا عن الرواتب ، كما حاول سلاطين الدولة الثانية ارضاء كبار الأمراء بمنحهم الأراضى الواسعة زيادة على اقطاعهم بدليل ما نجده من تحول ثلاث قرى من بلاد الخاص السلطاني - وهو الديوان الذى يستطيع السلطان أن يتصرف فيه بحرية - فى عهد السلطان الأشرف « قابتبای » الى حيازة الأمير « يشبك الدوادر » (٣٠) الرجل الثانى فى الدولة آنذاك . كذلك كان لتأثير الديوان المفرد فى بداية الدولة المملوكية الثانية ، أثر كبير فى نقص الأراضى التى يحوزها ديوان الخاص . هذا فضلا عن تناقص قرى هذا الديوان ضمن التناقص العام فى عدد قرى مصر فى الدولة المملوكية الثانية تبعا للخراب الذى شهده البلاد (٣١) كل ذلك أدى الى تقلص حجم بلاد الخاص السلطاني على خريطة الأراضى المصرية فى أواخر العصر المملوكى حتى صارت القرى الموجودة فى حيازة هذا الديوان لا تتجاوز خمس عشرة قرية (٣٢) .

٣ - أراضى فى حيازة الديوان المفرد .

أنشئ « ديوان المفرد » سنة ٧٨٨ هـ (١٣٨٦ م) . حينما أفرد السلطان الظاهر « برقوق » (٧٨٤ - ٧٩١ هـ / ١٣٨٢ - ١٣٨٩ م ثم ٧٩٢ - ٨٠١ هـ / ١٣٩٠ - ١٣٩٩ م) اقطاعه قبل أن يتسلطن ، للنفقة على الماليك السلطانية (٣٣) ، ثم أضاف اليه العديد من البلاد ، وجعل مرجعه الى « الأستاذار » الذى صار له

التصرف فى جميع بلاد الديوان ، ثم زادت سلطته فيما بعد حتى أصبح له التصرف فى غارب أقاليم الديار المصرية (٣٤) ، وكان أعوان الاستادار فى إدارة بلاد الديوان هم ، « ناظر الفرد الشريف » ، بالإضافة الى العديد من النظار والشادين والشهود والكتاب والمباشرين بجهات المفرد (٣٥) .

وكان ما يتحصل من البلدان الجارية بديوان المفرد ، وغيرها من جهات الرسوم المقررة على الكشف والولاة - كما مر بنا - ينفق على الممالك السلطانية الذين يشكلون أحد أضلاع مثلث عسكر الجيش المصرى ، المكون منهم ومن أجناد الحلقة بالإضافة الى ممالك الأمراء . فقد كان للممالك السلطانية « جوامك » (٣٦) من نفقة زندية وعليق وكسوة تصرف شهريا (٣٧) ، قدرت فى سنة ٨٦٩ هـ (١٤٦٥ م) بأربعين ألف دينار ، هذا بخلاف ما هو مرتب على الديوان لمعامل السكر والطواحين السلطانية ، بالإضافة الى جوامك كتاب الديوان (٣٨) ، فضلا عن نفقة شهرية كانت تصرف للكثير ممن تسللوا الى هذا الديوان من الأيتام .

ولما كان الممالك السلطانية موجودين منذ قيام الدولة المملوكية ، بل ومن قبلها ، فلنا أن نجيب عن السؤال القائل : من أين كان ينفق على الممالك السلطانية قبل انشاء الديوان المفرد ؟ ، بالقول : بأن ذلك كان من ديوان الخاص السلطاني (٣٩) . وهذا الأمر يطرح سؤالا آخر : ما هو الدافع وراء استحداث « برقوق » للديوان المفرد ، مادام أن ديوان الخاص يتكفل بالنفقة على الممالك السلطانية ؟ لذلك فائنا نرجح أن الذى دفع « برقوق » الى هذا العمل هو تحمل ديوان الخاص النفقة على جهات أخرى غير الممالك السلطانية - كما مر بنا - وهو ما جعله يفرد ديوانا خاصا مسؤولا عن توفير الأموال للنفقة على الممالك السلطانية فقط . بعد ما رأى

من خطورة تمردهم على السلاطين وكبار الأمراء في نهاية الدولة المملوكية الأولى . أو أنه أراد أن يفصل جهة النفقة على الممالك السلطانية ، عن جهة النفقة على احتياجات السلطان ، الخاصة ! ومع أن الممالك السلطانية كانوا في الأساس أرباب جوامك ، إلا أن هذا لم يمنعهم من حيازة الاقطاعات سواء في الدولة الأولى أو الثانية (٤٠) . ولم يكن في ذلك ضرر مادامت أراضي المفرد ذهبت للممالك السلطانية أنفسهم ، ولكن في بعض الأحيان كان السلطان ينعم على بعض المقربين ممن لا يستحقون بالاقطاعات الكبيرة من ديوان المفرد (٤١) .

وبالرغم من ذلك كان الديوان المفرد على العكس من ديواني الوزارة والخاص ، فقد كان جادبا للأراضي وليس طاردا حيث أضاف السلاطين الاقطاعات المحلولة لهذا الديوان بشكل أكبر مما حدث في الدواوين الأخرى (٤٢) ، وذلك تمشيا مع سياستهم في الاهتمام بالديوان المسنجد على حساب الدواوين الأخرى . وكذلك نظرا للزيادة المستمرة لمقدار جوامك الممالك السلطانية تبعا لغبش المعاملات النقدية ، وما تبعه من غلاء الأسعار بالاضافة الى شرم الممالك السلطانية للمال ، وبخاصة « الممالك الجلبان » (٤٣) . كما كان يدفع السلاطين الى العمل المستمر على توفير جوامك الممالك وغيرهم من المرتبين على الديوان ، بادخال المزيد من البلاد الى ديوان المفرد .

ولكن هل أدى ذلك الى حل المشكلة ؟! فالواقع أن ديوان المفرد منذ أن أنشئ وهو في عجز دائم عن سد ما عليه من التزامات ، ولم تنجح دائما الحلول التي قدمت لسير الأمور كما ينبغي ، مثل مساعدة السلاطين المستمرة بمد الديوان بمبالغ من مال الخزنة ، بالاضافة الى السلف القروض من « ديوان الذخيرة » ، فمع ذلك

ظننت الميزانيات التي تعمل للديوان المفرد ، يعمل فيها المنحصل عن المنصرف يقدر هائل (٤٤) ، وظل الأستاذار لا يستطيع سد جوامك الممالك السلطانية ، مما كان يعرض الاستادارية لأذى الممالك (٤٥) . على أن أهم الأسباب التي أدت الى عجز الديوان المفرد عن سد متطلباته ، نان سوء تدير الاستادارية ، الذين اعتقدوا أن فرض المغارم الكثيرة على الفلاخين في بلاد الدواوين ، سوف يعوض عجز الميزانية ، لكن النتيجة كانت عكسية عندما أتت بالمزيد من خراب بلاد الديوان (٤٦) ، ولذلك كان بعض رجال الدولة يضعون بعض الحلول للنهوض ببلاد المفرد ، بأن توزع على مباشرى الديوان وغيرهم ليعمروها ، كما حدث سنة ٨٣٥ هـ (١٤٣٢ م) . ولكن ياترى هل نجحت الدولة ؟ ، أم أن الوقت كان قد فات ؟!

٤ - أراضى فى حيازة ديوان الذخيرة •

أما « ديوان الذخيرة » وهو أجل الدواوين ، فكان يحوز البلاد مثل الدواوين السابقة (٤٧) ، وله متحصل من مال وغلال توضع فى « شون » خاصة به (٤٨) ، وهذا الديوان الموروث عن الدولة الأيوبية ، كان مختصا بتسليح الممالك السلطانية وأجناد الحلقة فى الجيش المملوكى ، بالإضافة الى الهدايا الحربية التى كان يخرجها السلطان لأمرائه •

وكان المختص بإدارة هذا الديوان « أستاذار الذخيرة » (٤٩) ، بالإضافة الى وجود ناظر للديوان يعاونه العديد من المباشرين (٥٠) •

ومثل الدواوين الأخرى تعرضت أراضى ديوان الذخيرة للانقاص بمنح الاقطاعات منها (٥١) ، كما تعرضت أيضا لزيادة باضائه المحلولات اليها (٥٢) ، ومع ذلك ظل حال ديوان الذخيرة أفضل بكثير من غيره من الدواوين الأخرى حتى نهاية الدولة • حيث وجدنا

الديوان المفرد دأئم السلف والقروض من ديوان الذخيرة ، كما كان مرتبا للمفرد على الذخيرة مبلغا معيناً من المال شهريا مساعدة له للنفقة على الممالك السلطانية (٥٤) ، ولعل السبب فى ذلك هو اقتصار مهمة ديوان الذخيرة ، على شراء السلاح وتوفيره للجيش ، وإمكانية تأجيل ذلك خاصة فى أوقات السلم ، مما جعل به متوفرا يمكن أن يقرض لصالح الديوان المفرد ، كما أن اختصاص الديوان المفرد بجوامك الممالك ، واختصاص ديوان الذخيرة بتوفير الأسلحة لهم ، قرب المسافة بينهما وجعلهما يتحملان معا مسئولية النفقة على الممالك السلطانية .

ثانيا : أراضى الاقطاعات .

والنوع الثانى من أنواع حيازة الأرض فى العصر المملوكى ، هو حيازة الاقطاعات الحربية ، وهو النظام الذى ، ورثه الممالك عن ساداتهم الأيوبيين ثم طوروه ، ومؤاده أن يمنح الأمير اقطاعا بتعيش من ريعه بمثابة دخل ثابت بالإضافة الى تجهيز نفسه ومماليكه وقت الحرب ، وبمعنى آخر بدلا من أن تجمع الدولة الخراج من الأراضى الزراعية ، ثم تدفع المرتبات للجنود من بيت المال ، وزعت تلك الأراضى على الأمراء والجنود حسب خراجها بمقدار مرتباتهم ، وهذا ما يؤكد أن الاقطاع فى ذلك العصر لم يكن « اقطاع رقبة » أى أن يكون لصاحبه حق امتلاكه ، وإنما كان اقطاع استغلال بمعنى أن يستغله المقطع مادام يؤدى الواجبات المفروضة عليه ، أو بمدة معينة متفق عليها ، أو مدى الحياة ، ثم يثول للدولة مرة أخرى ، وهو ما عرف باقطاع « الارتفاق » ، الذى كان هو السائد آنذاك . وعلى ذلك لم يكن لأولاد المقطع حق ارث الاقطاعات ، فاذا حدث وورث الجندي أباه ، فإنه لا يرث غير حق استغلال ، وليس له أن يملك الرقبة .

ومع ان المماليك أقطعوا موارد أخرى بجوار الأراضي الزراعية ،
مشبل المكوس (الضرائب غير الشرعية) ، الا أن الناصر
« محمد بن قلاوون » ألغى ذلك ، حينما رآك البلاد ، وجعل الاقطاعات
في مصر مقتصرة على الأراضي دون سواها « فصارت الاقطاعات
كلها بلادا » (٥٥) ، مما زاد من دور الأراضي الزراعية على مسرح
أحداث العصر ، وبالتالي دور القرية .

وعن نسب توزيع الأرض بين السلطان وأمرائه والمماليك .
فالعادة أن يختص السلطان بأربعة قراريط من مجموع أربعة وعشرين
قيراطا للكلف والرواتب وغيرها ، على حين جعل عشرة قراريط
للأمراء ومماليكهم بالاضافة الى المنح والزيادات وأما العشرة الباقية
فهى للتوزيع بين الأجناد (٥٦) ، وان كنا نعلم أن الناصر خصص
للسلطان فى الروك عشرة قراريط من الأربعة والعشرين .

١ - اقطاع أمراء المائة .

« أمير مائة » وجمعها « أمراء المئات » . هى أعلى رتب أمراء
الجيش فى العصر المملوكي ، وكان هؤلاء ينقسمون الى « خاصكية »
أى المقربين من السلطان والمختصين به ، وعكسهم « الخرجية » ،
وهى بداية اللولة كانت « عبرة » خراج اقطاعات الخرجية
ثمانين ألف دينار وما حولها (٥٧) .

ولكن فى الروك الناصر سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) تقرر أن
تكون « عبرة » اقطاع أمير المائة من الخاصكية مائة ألف دينار
جيشية عنها ألف ألف درهم فى السنة ، بما فى ذلك ثمن الغلال التى
يشتاؤها عينا من الاقطاع ، على أن يحسب له كل اردب من القمح
بعشرين درهما ، وباقى الحبوب بعشرة دراهم . كما تقرر أن يكون
محصّل اقطاع أمراء الخرجية خمسة وثمانين ألف دينار سنويا ،

عنها ثمانمائة وخمسون ألف درهم ، وقوم عليهم الفصح والحبوب
بالتنمين المتقدم (٥٨) ، على أن هذه المقادير لم تكن ثابتة طوال
العصر ، فمن الثابت أن هذه العيبرات كانت آخذة في النقصان لما
كان عمر الدولة آخذاً في الزيادة .

ولم يكن محددًا لكل أمير من أمراء المئات عدداً معيناً من القرى ،
فمتوسط اقطاع الأمير تراوح بين قرية وعشر قرى ، فليست العبرة
بعدد القرى التي يحوزها ، وإنما العبرة بمتحصلها ، فنجد مثلاً أن
اقطاع أحد أمراء المئات ، تكون من قريتين فقط هما « ناي »
و « طنان » (٥٩) . فهي حينئذ نجد أن اقطاع أمير آخر ينقص ثلاث
قرى دفعة واحدة (٦٠) . وذلك نظراً إلى أن خراج الاقطاعات مع أنه
كان محددًا بحد أدنى ، إلا أنه تفاوت ما بين الأمراء أنفسهم (٦١) ،
ولعل زيادة بعض السلاطين لأمراء المئات قرية أو قريتين أو انقاص
اقطاعاتهم قرية أو قريتين (٦٢) ، هو الذي يفسر هذا التفاوت
في اقطاعات الإمرة الواحدة .

والذي استقر عليه الأمر في الديار المصرية منذ الروك
الناصرى ، هو أن يكون عدد أمراء المائة أربعة وعشرين أميراً ،
وظل الحال كذلك إلى آخر عهد السلطان الأشرف «شعبان بن حسين»
(٧٨٣ هـ / ١٣٨١ م) ثم تناقص هذا العدد وصار ما بين
الثمانية عشرة والعشرين - بل قل عن ذلك فيما بعد - ويرجع
« القلقشندي » السبب في ذلك إلى استجداد الظاهر « برقوق »
للديوان المفرد ، وما خصصه له من الأراضى ، مما أدى إلى نقصان
عدد أمراء المئات (٦٣) ، وهذا القول ينطبق على سياسة « برقوق »
التي اتبعها في توفير اقطاعات أمراء المئات ليضمها للديوان
المفرد (٦٤) . وإذا كان عدد أمراء المئات زادت في نهاية الدولة
ليتخطى العدد الرسمي ويصبح سبعة وعشرين أميراً (٦٥) ، فإن

السبب فى ذلك ، هو الاجراءات التى اتخذها السلطان الأشرف « قانصوه الغورى » (٩٠٦ - ٩٢٢ هـ / ١٥٠١ - ١٥١٦ م) ، لمواجهة الغزو العثماني وليس بسبب استصلاح المزيد من الأراضى الزراعية ، التى بدأت تلبس اللون الأصفر الشاحب بدلا من اللون الأخضر القشيب .

٢ - اقطاع أمراء الطبلخاناه :

والمرتبة الثانية من أمراء الجيش المملوكى ، الذين يحوزون الاقطاعات « أمراء الطبلخاناه » أو أمراء الأربعين ، وهذه الطبقة لاضابط لعدد أمرائها ، اذ يتفاوت فى النقصان والزيادة من عشرين الى خمسة وسبعين أميرا ، ولعل السبب فى ذلك هو امكانية ضم امرتى عشرين أو أربع امرات عشرات لتكون امرة طبلخاناه (٦٦) ، وقد انقسم أمراء هذه الطبقة الى « خاصكية » و « خرجيه » شأنهم شأن أمراء المئات أما « عبره » اقطاعاتهم فقد تحدد فى الروك الناصرى أن يحوز كل أمير طبلخاناه خاصكى اقطاعا يغل فى السنة أربعمائه ألف درهم ، وتقوم عليه الغلال التى يتناولها من الاقطاع بالسعر نفسه الذى قوم على أمراء المئات ، كما تقرر أن يكون متحصل الأمراء الخرجية مائتين وأربعين ألف درهم بما فى ذلك ثمن الغلال على ما شرح (٦٧) . وأيضا شأن أمراء المئات كانت عبرة هذه الفئة تقل ، تبعا لسوء استخدام الاقطاعات ، وإهمال الدولة لمراقب الزراعة ، وخراب البلاد خصوصا فى الدولة النانية .

وقد تولى ادارة اقطاع كل من أمراء المائة وأمراء الطبلخاناه ديوان به مجموعة من الموظفين ، لهم صلة بالفلاحين فى القرى . وأول موظفى الديوان « الاستادار » ومهمته قبض المال حسب أوامر الأمير ، ويتولى علاقة الاقطاع بالدواوين السلطانية ، فضلا عن النظر فى أحوال الفلاحين (٦٨) . كذلك كان الاستادار مسئولا عن جمع

فلاحى الاقطاع والخروج بهم صحبة « المشد » للمشاركة فى المشروعات العامة (٦٩) .

ومن موظفى ديوان الاقطاع أيضا « الناظر » ، وهو المسئول عن الأعمال الادارية والكتابية فى الاقطاع ، فهو رئيس ديوان الأمير والمشرف على سير العمل فيه ومراقبة الموظفين الآخرين (٧٠) .
والناظر يتصفح ما يرد اليه من الحسابات الصادرة عن باقى موظفى الديوان (٧١) ، وله أيضا النظر فى أموال الديوان ، ومراجعة ما يتحصل من الاقطاع من خراج ثابت ، وما يضاف اليه من حقوق وبواقي وفائض ومتأخر ، كذلك كان له دور فى تقدير الخراج المفروض على الفلاحين ، وتحديد نوع المعاملات التى يقبل الفلاحون على أساسها زراعة الأرض ، فهو المكلف بعمارة الاقطاع ورعاية الفلاحين (٧٢) .

أما « المشد » أو « الشات » ، فهو الموظف المسئول عن ادارة الجانب العملى فى اقطاع الأمير ، فله الاشراف على الفلاحين ومراقبتهم ، والاتصال اليومى بهم ، كذلك كان على المشد العمل على استخراج الخراج ، والباقى ، والفائض ، والمتأخر ، وأيضا العمل على تعمير الاقطاع ، واستجلاب الفلاحين الذين نزحوا منه . كما كانت للمشد سلطات أمنية وتنفيذية ، فكان عليه أن يعمل على تسهيل السبل ، وإقامة النخماء عليها ، ومساعدة القاضى فى تنفيذ أوامر الشرع الشريف ، والبحث عن ارباب الجرائم والجنائيات من الفلاحين لتأديبهم (٧٣) . فهو المكلف باظهار مهابة الأمير وحرمته فى المصاحف . وإن كان هذا الأمر لا يخلو من بعض القسوة والجور على الفلاحين (٧٤) والمشد على العكس من موظفى الأمير الآخرين ، يقيم فى الاقطاع (٧٥) .

ولم يكن يخلو ديوان من دواوين الامراء وغيرهم من المعطعين من « كاتب » او عدة كتاب (٧٦) ، ومهمتهم فى المقام الاول القيام بالاعمال الحسابية ، حتى أن كلمة « كاتب » فى العصر المملوكى ، كان يراد بها كاتب المال . ومهمة الكاتب آنذاك هى تنظيم حسابات اقطاع الأمير ، وعمل خطة مالية للدخل والمنصرف ، كما كان عليه ضرورة معرفة ما يتأخر على الفلاحين فى البلاد من مال وغلال ، بمقارنة ما يتحصل منهم على أصل الخراج (٧٧) ، نظرا لمسئوليته عن تسوية الحسابات مع الفلاحين والدخول معهم فى مفاوضات لتقدير الخراج النهائى ، وان كان ذلك يتم فى الغالب باهانة الفلاحين وضربهم ، وقد يصل الأمر الى حد تقييد الفلاح بالحديد (٧٨) .

وبجوار هؤلاء الموظفين فى ادارة الاقطاع وجد « المستوفى » وعمل المستوفى فى الديوان مهم جدا ، اذ له المراجعة على جميع العاملين فيه ، والمشاركة فى أعمالهم ، وكذلك له قبول ما يرفعونه اليه أو رده ، بالإضافة الى مهمة عمل حساب جامع لتحصيل الاقطاع ومقارنته بالتقارير التى يقدمونها اليه بما جمع من الفلاحين من مال وغلال ومواشى ، ثم يسجل فى هذا الحساب الجامع ما على الفلاحين من باقى وفائض ومتأخر (٧٩) . وللمستوفى فى الاقطاع نفوذ وسطوة كبيرة ، فهو يستطيع أن يؤجل تحصيل الخراج من الفلاحين ، بل والغائه اذا ثبت له أن أحدهم معذما لا يستطيع دفع الخراج (٨٠) .

وأخيرا وجد « الشاهد » الذى يشهد بمتعلقات الديوان نفي واثباتا ، وعليه ضبط كل شئ يشهد فيه ويكتب حسابه يوميا . ولا بد له من « جريدة » دفتر يفصل فيه أصول الاقطاع ، والخصوم (٨١) .

٢ - اقطاع أمراء العشرات •

والطبقة الثالثة من الأمراء ، هم أمراء « العشرات »
أو « العشروات » وهؤلاء يملك كل منهم عشرة ممالك وربما كان
منهم من له عشرون ومع ذلك لا يعد إلا من أمراء العشرات ، وهذه
الطبقة من الأمراء لأضابط أعددتها أيضا ، بل يزيد وينقص كما تقدم
في التنازم على أمراء الطبلخاناه (٨٢) •

وقد تقرر في الروك الناصري أن تكون عبره خراج الأرض التي
تورثها الخاصكية من أمراء العشرات ، مائة ألف درهم وتضمن عليهم
النازل بالسعر نفسه الذي ثمن على أمراء المئات والطبلخاناه ، أما أمراء
العشرات الخرجية ، فكان متحصلا اقطاع كل منهم كما تقرر في
الروك ، سبعين ألف درهم في السنة ، وتضمن عليه الغلال كما سبق •
غير أن هذه العشرات كانت تتضاءل خصوصا في الدولة الثانية ،
حتى أصبح الخمسة من أمراء العشرات فما فوقهم يشتركون في
حمازة القرية الواحدة (٨٣) •

٤ - اقطاع أمراء الخمسات •

أمراء « الخمسات » هم الطبقة الرابعة من طبقات الأمراء في
عصر ، وإن كانوا في الحقيقة كأكابر الأجناد (٨٤) ، وأكثر هؤلاء
من أولاد الأمراء المتوفين ، فيمنحون رعاية لسلفهم ، اقطاعا يكفي
لأعاشيتهم والنفقة على خمسة ممالك ، وكان هؤلاء الأمراء في الواقع
أقل من القليل ، حيث بلغ أقصى عدد وصلوا إليه ثلاثين أميرا (٨٥) •
ولم يكن أمراء الخمسات ، ومن قبلهم أمراء العشرات في حاجة إلى
حياز إداري معقد مثل أمراء الألاف والطبلخاناه ، نظرا لصغر حجم
اقطاعاتهم •

٥ - اقطاع أجناد الحلقة •

« أجناد الحلقة » أو « جند الحلقة » هم الفرقة النابية من عساكر الجيش المملوكى ، بعد المماليك السلطانية ، وقد ظهرت هذه الفرقة فى الجيش منذ عهد « صلاح الدين الأيوبي » ، حيث اعتبروا قلب الجيش ، ولذلك فهم الأصل فى حيازة الاقطاع الحربى •

ولم يكن عدد اجناد الحلقة نابتا شأنهم شأن جميع فروع الجيش المملوكى من أمراء وجند ، فكان عددهم فى بداية الدولة أربعة وعشرين ألف جندى ، ولعل كثرة هذا العدد كانت راجعه الى وجود الخطر المغولى فى الشرق والخطر الصليبي فى الشمال ، الذى خف وتلاشى فى عهد الناصر « محمد ابن قلاوون » ، فأصبح عدد أجناد الحلقة فى الروك ثمانية آلاف وتسعمائة واثنين وثلاثين جنديا (٨٦) ، وحتى هذا العدد لم يثبت فتضاءل فيما بعد •

واذا انتقلنا الى الاقطاعات التى حازها أجناد الحلقة ، فسنجد أن العادة كانت أنه تجتمع الجماعة منهم فى حيازة البلدة الواحدة (٨٧) وان كان هذا لا يمنع أن منهم من حاز قرية كاملة (٨٨) • وقد أدى اشتراك العديد من أجناد الحلقة فى البلدة الواحدة ، الى حدوث الكثير من النزاع بسبب اعتداءات بعضهم على حقوق بعض (٨٩) ، مما كان يؤثر سلبا على الفلاحين الموجودين فى مثل هذا الاقطاع •

أما عبره اقطاعات أجناد الحلقة ، فانها تقرر فى الروك الناصرى حسب الفئات التى قسمت اليها الأجناد ، ما بين ألف دينار عنها عشرة آلاف درهم ، ومائتين وخمسين دينارا عنها ألفين وخمسمائة درهما فى السنة ، وهذا القدر كان أقل مما يتقاضاه

الجندى من قبل (٩٠) ، وذلك تبعا لسنة الدولة فى تقليل اقطاعات
اجناد الحلقة ، مما كان يضر بالأجناد الذين كثيرا ماتقدموا الى
السلطين بالشكاوى من قلة المتحصل (٩١) ، أما عبره « مقدمى
الحلقة » حيث كان لكل أربعين جنديا من الحلقة مقدما عليهم ،
له الحكم عليهم وقت القتال فقط ، فقد تراوحت ما بين ألف الى
خمسة آلاف دينار سنويا .

ولم يقتصر حق حيازة الأراضى فى الحلقة على الأجناد القادرين
فقط ، حيث وجدنا ممن يحوزون الاقطاعات فى الحلقة ، الكثير من
كبار السن والمكفوفين والأطفال والعاجزين (٩٢) ، مما كان يؤثر
على الجيش وموارد الدولة ، وعلى العكس فقد وجدنا من أجناد الحلقة
الصالحين للخدمة من لا يحوز اقطاعا ، وانما يحصل على جامكيه (٩٣)
وذلك نظرا لعدم وجود منوفر من الأراضى الزراعية .

كما حدث فى حيازة أراضى الحلقة تدهور آخر بعد وفاة الناصر
« محمد بن قلاوون » سنة ٧٤١ هـ (١٣٤١ م) نظرا لما حدث من
حركة التنازلات عن الاقطاعات مقابل مبلغ من المال . وبلغ الأمر حد
التقنين حينما أنشأ الأمير ، شجاع الدين أغرلو « (ت ٧٤٨ هـ /
١٣٤٧ م) أحد كبار أمراء الدولة ، ديوانا خاصا بالتنازل والبدل
سمى « ديوان البدل » وذلك فى سنة ٧٤٦ هـ (١٣٤٥ م) ، ثم
ظهر تبعا لذلك طائفة عرفوا باسم « المهيسون » وهم مجموعة من
السماسرة كانت مهمتهم الطواف على الأجناد يرغبونهم فى بيع حق
استغلال اقطاعاتهم والنزول عنها والمقايضة بها ، مقابل عشرة بالمائة
مما يتحصل للجندى من أموال هذه الصفقة ، ولكن لما وجد الأمير
« شيخو العمرى » (ت ٧٥٨ هـ / ١٣٥٧ م) نائب السلطنة فى
سلطنة الناصر « حسن » الثانية (٧٥٥ - ٧٦٢ هـ / ١٣٥٤ -
١٣٦١ م) ، أن الحالة ساءت فى البلاد من جراء هذا الاسراف المعيب

فى تغيير نظام حيازة الأراضى ، أصدر أوامره بالغاء التنازلات والمقايضات ، وأن يحتفظ كل جنسى باقطاعه ولا يعمد الى بيعه (٩٤) .

وأخيرا لم يكن أجناد الحلقة فى حاجة الى ديوان ومباشرين نظرا لصغر حجم الاقطاع ، بالاضافة الى تواجدهم فيه باستمرار ، عدا أوقات النفير العام ، بل وقد يضطر أجناد الحلقة الى العمل فى حقول اقطاعاتهم بأنفسهم وغلمانهم ، خصوصا أوقات الأوبئة والطواعين (٩٥) ، وما يتبع ذلك من أن يذوق الممالك طعام شفاء الفلاح الذى احتقروه ، ليعرفوا قيمته .

٦ - اقطاع ممالك الأمراء .

والضلع الثالث من أضلاع مثلث عسكر الجيش المملوكى هو « ممالك الأمراء » أو « أجناد الأمراء » وهذه الفئة مثلها مثل باقى فئات الجيش تخدم مقابل حصّة من الأراضى الزراعية ، ولكن حيازتهم للأراضى كانت مخالفة للممالك السلطانية الذين كان لهم ديوان يحوز الأراضى باسمهم - وهو ديوان المفرد - وينفق عليهم ، وكذلك بخلاف أجناد الحلقة الذين كانت اقطاعاتهم بأيديهم أما ممالك الأمراء فقد وجدت اقطاعاتهم مضافة الى اقطاع الأمير الذى يخدمونه ، حيث كان « يعتد بطائفة من اقطاع الأمير للعدة (أى عدد مملكته) المقررة له منهم » (٩٦) .

ولم تكن هذه الطائفة من اقطاع الأمير مطلقة دون تحديد ، فقد جرت العادة أن يكون للأمير ثلث الاقطاع ولأجناده الثلثان (٩٧) وفى هذه الحالة لم يكن من حق الأمير أن يقتطع من المعين لمملكته ليضيفه لخاصه ، وان كان هذا لا يمنع أن يقطع من خاصة زيادة لمن يخصه من مملكته ، وانقاص من يرى انقاصه بحسب ما يراه ،

على أن يظل متوسط عبءه اقطاع المملوك تتراوح ما بين عشرة آلاف وثلاثة آلاف درهم في السنة (٩٨) أما الادارة ، فقد كانت حصة ممالك الأمير تدار ضمن ادارة الاقطاع ككل .

وأخيرا يجدر بنا أن نشير الى أن جميع فئات الجيش التي مرت بنا من أمراء وأجناد ، ضمت بين أفرادها ، المقطعين من « أولاد الناس » (٩٩) ، وأولاد الناس هؤلاء في المصطلح المملوكي . هم أبناء وحفدة الممالك من السلاطين والأمراء والأجناد ، وعلى الرغم من أن هؤلاء ولدوا أحرارا بدون رق ، فانهم ظلوا طوال العصر يأتون في المرتبة الثانية بعد الممالك .

٧ - اقطاع العربان .

« العربان » أو « الأعراب » هم القبائل التي دخلت مصر مع الفتح العربي ، ولم تندمج بين طيات الشعب ، وتناثرت شمالا وجنوبا ، وهذه القبائل تنشط الى بطون وأفخاذ وعشائر عديدة (١٠٠) وحازت الكثير من الاقطاعات في معظم أقاليم مصر في العصر المملوكي (١٠١) . وكان الداعي لاقطاع العربان في ذلك العصر عدة أسباب ، منها اقامة مراكز البريد وتقديم الخيل اللازمة لنقله . كذلك قاموا بنقل الغلال نظرا لمقدرتهم أكثر من غيرهم على حمايتها ، ومن السلاطين من منحهم الاقطاعات لكف آذاهم عن المسلمين ، على أن أهم عمل قاموا به واستحقوا عليه الاقطاعات هو حراسة المسالك والدروب ، خصوصا الموصلة بالحدود الخارجية (١٠٢) ، ولذلك سموا « أرباب الأدراك » هذا بالإضافة الى السبب الرئيسي لمنح الاقطاع في الدول الحربية وهو الخدمة العسكرية (١٠٣) ، ولذلك فقد كان العربان يعدون دائما ضمن صفوف الجيش المملوكي (١٠٤) .

ولم يكن المماليك هم أول من استخدم العربان في الجيش ، فقد سبقهم في استخدامهم واقطاعهم في مصر ، الأيوبيون ومن قبلهم الفاطميون (١٠٥) ، وكان لهؤلاء العربان مناشير تخرج عن السلاطين المماليك من ديوان الانشاء ، بالاقتاعات التي يحصلون عليها ، مثلهم مثل سائر الأمراء والجند (١٠٦) ، ولذلك فكثيرا ما كانت تخرج أوامر السلاطين الى عربان الطاعة في مصر بالاستعداد للحرب كلما اضطرتهم الظروف الى ذلك ، أو قامت فتنة في الشام (١٠٧) .

واقطاعات العربان كانت عبارة عن اقطاعات جماعية ، أى أنها كانت تمنح للقبيلة باسم زعيمها ، فان توفى أو خرج عن الطاعة أعطيت باسم المرشح بعده للقبيلة كلها (١٠٨) ، ومع ذلك فقد وجدنا أشخاصا من العربان يقطعون اقطاعات شخصية ، بل ويؤمرون مثل أمراء المماليك (١٠٩) ، وان كانت هذه الاقطاعات تقل في جودة الأراضي عن اقطاعات المماليك ، وذلك تبعا لطبيعة الأماكن التي تواجدوا فيها ، فمثلا تركز العربان المقطعين في الشرقية لحماية بوابة مصر الشرقية ، وحراسة الدروب الموصلة الى الشام ، ونقل البريد ، كما تركزوا في ولاية البحيرة لحمايتها من عربان « برقة » العصاة . ولما كانت هذه الأماكن متواجده على حواف الدلتا بعيدا عن الخصب ومياه النيل ، لذلك وجدنا اقطاعات العربان هناك من أراضي « الخفوج » و « السبخ » وأراض « ليس بها زرع ولا ثبات » (١١٠) ، وهى أراض سيئة تأتي في مرتبة متأخرة من مراتب جودة الأرض في مصر .

ثالثا : أراضي الأوقاف .

١ - أراضي الأوقاف الحكومية .

انقسمت الأوقاف في مصر في العصر المملوكي الى نوعين ، الأول : وهى الأوقاف الحكومية أو الخيرية ، والثانى : وهى الأوقاف

النسبوية ، كما نسميها . أما الأوقاف الحكومية فقد انقسمت الى ثلاث جهات (١١١) ، الجهة الأولى : ويطلق عليها « الأحباس » وأكثر ما فى ديوان الأحباس « الرزق الأحباسية » وهى أراض من أعمال مصر موقوفه على المساجد والزوايا والربط (جمع رباط وهى أماكن إقامة المتصوفة) ، وعلى غير ذلك من الجهات للقيام بمصالحها ، ويتحدث فيها السلطان بنفسه ، وتارة يشرف عليها النائب ، ثم استقر الحال على أن يشرف عليها « دوا دار » السلطان (١١٢) ويساعده ناظر للأحباس ، ولهذه الجهة ديوان ومدير وعدة كتاب (١١٣) .

الجهة الثانية : وتعرف باسم « الأوقاف الحكومية » ويلى هذه الجهة قاضى القضاة الشافعى ، وعلى الرغم من أن معظم أوقافها « رباع » أى دور ومبان ، فإننا وجدنا فيها أراضى توقف من أقاليم مصر ، وينوب عن القاضى الشافعى فيها أحد نوابه ، وربما ناب عنه اثنان الأول للقاهرة وما يتبعها من بلاد الوجه البحرى ، والثانى لمصر (الفسطاط) وما يتبعها من بلاد الوجه القبلى . ولكل من أوقاف البلدين ديوان فيه كتاب وجباة .

الجهة الثالثة : الأوقاف الأهلية : وهى الأوقاف التى لها ناظر من أولاد الواقف نفسه ، أو من ولاية السلطان أو القاضى ، ويوجد فى هذه الجهة أوقاف الخوانق (جمع خانقاه وهى أماكن للمتصوفة أيضا) والمدارس والجوامع و « الترب » .

ومع أن الأوقاف على هذه الجهات شملت الكثير من الموارد غير الأراضى الزراعية ، مثل المباني والطواحين والمعاصر والأفران ، فإن الصدارة فى هذه الأوقاف كانت للأراضى الزراعية ، التى كانت تزداد مع مرور الزمن ، حتى وجد أن مساحة الموقوف منها

عند سقوط الدولة المملوكية ودخول العثمانيين مصر (٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م) شملت عشرة قراريط من مجموع أربعة وعشرين قراطا هي جميع مساحة أراضي مصر الزراعية (١١٤) .

وهذه النسبة متناسبة مع ما حدث من كثرة وقف الأراضي في العصر المملوكي ، حيث نجد أن الأراضي الزراعية الموقوفة على الأقباس تزداد حتى تصل في سنة ٧٤٠ هـ (١٣٤٠ م) الى مائة وتلاثين ألف فدان ، أكثرها بأيدي أناس من فقهاء الريف (١١٥) .

كذلك تسابق السلاطين ورجال الدولة على وقف الأراضي على الحرمين الشريفين ، وهي ما عرفت بالأوقاف الحكمية ، فنجد السلطان الصالح « اسماعيل بن محمد بن قلاوون » (٧٤٣ - ٧٤٦ هـ / ١٣٤٢ - ١٣٤٥ م) يقف ضيعة « بيسوس » (١١٦) ، ويجعلها مرصدة على كسوة الكعبة الشريفة ، كما يقف ثلثي ناحية « سنديس » (١١٧) على ستة عشر خادما لخدمة الضريح النبوي الشريف ، هذا بالإضافة الى وجود بلدتي « نقاده » (١١٨) . « وقباله » (١١٩) من أعمال الصعيد الموقوفتين على مجاوري المدينة النبوية منذ أيام « صلاح الدين الأيوبي » كما نجد أن « خوند شيرين ابنة عبد الله » والدة السلطان « فرج بن برقوق » تقف ثلث ناحية « الاخصاص » وكفورها الثلاثة من ضواحي القاهرة ، على الحرمين الشريفين بعد وفاتها (١٢٠) .

أما الأوقاف الأهلية فقد ازدادت بكترة الى حدلفت نظر المؤرخين المعاصرين ، « ١١ » كان متحصليها قد خرج عن الحد في الكثرة لما حدث في الدولة التركية من بناء المدارس والجوامع والتسرب وغيرها ، وصاروا يفردون أراضي من أعمال مصر والشامات وفيها بلاد مقرر « (١٢١) » .

ولما كانت الغاية من الأوقاف الخيرية هي التقرب الى الله ،
لذلك فأننا نضيف الى هذه الأوقاف « أوقاف الأشراف » التي
تناثرت في اقاليم مصر ، وقفاً على آل البيت وأقارب الخليفة ، تقرباً
الى الله باكرام آل بيت رسول الله (ﷺ) ، وربما قارب من
اوقاف الأشراف ، الأوقاف على الأضرحة مثل ضريح السيد
« أحمد البدوي » وضريح سيدي « ابراهيم الدسوقي »
وغيرهما (١٢٢) .

ولما كنا نتحدث عن الأوقاف ذات الصفة الدينية ، لايفوتنا
في هذا المجال أن نذكر أوقاف أهل الذمة من النصاري ، الموقوفة
على الكنائس والأديرة والرهبان (١٢٣) التي وصلت في سنة ٧٥٥ هـ
(١٣٥٤ م) الى ماينيف على خمسة وعشرين ألف فدان تناثرت في
أنحاء البلاد (١٢٤) .

ومع أن الأراضي الوقف كانت ذات صفة مقدسة لاتمس ولا تقطع
ولأسباع (١٢٥) ، فانها تعرضت لكثير من اعتداءات السلاطين
بغرض حلها واقطاعها (١٢٦) ، ولكن قليلا ما كان ينجح السلاطين
في تدبيرهم لحل الأوقاف ، وكثيرا ما يفشلون في ذلك ، وينتهي
الأمر بفرض بعض المغارم على الأوقاف التي لايتجحون في حلها
بسبب معارضة الفقهاء وعلماء الدين ، على العكس من أوقاف أهل
الذمة التي نادى الفقهاء والأئمة باستمرار ، بحلها وربما حصلوا
على نصيب منها (١٢٧) .

وقد خضعت جميع بلاد الأوقاف الى ادارة مباشرة على غرار
دواوين الأمراء المقطعين ، من حيث وجود ناظر ومباشرين وكاتب
وشاد ومشارف وجابي وصيرفي وشاهد (١٢٨) ، ومرجعهم الى ناظر
الأوقاف التي يتعون بها سواء كانت أحباسا أو أوقافا حكومية

أو أوقافا أهلية ، والتي جمعت كلها فى كثير من الأوقات لناظر واحد « على جميع الأوقاف قاطبة » (١٢٩) ، باستثناء أوقاف السلطان التى كان يديرها أستاذ دار الذخيرة ، كما كان لها ديوان خاص له ناظر ومباشرون (١٣٠) .

٢ - أراضي الأوقاف الشخصية .

الأوقاف الشخصية ، هى الأوقاف الموقوفة على أشخاص بعينهم دون جهات خيرية أخرى ، وقد عرفت هذه الأوقاف فى ذلك العصر بأوقاف « عويشة و فطيمة » والحقيقة أنها كانت عبارة عن أملاك خاصة حاول أصحابها أن يغلوها يد الدولة عن اغتصابها ومصادرتها ، والتدخل فى شئونها لهذا حولوها الى أوقاف عليهم مدى الحياة ، وعلى ذريتهم من بعدهم ، مستغلين الثغرات الشرعية بعدم حل الوقف ، مع أنها ظلت فى ظل هذا الوقف أملاكاً بكل معنى الكلمة ، من ادارتها ، والحصول على ريعها ، بل وبيعها ، وكثيرا ما كان الواقفون لا يقنعون بتحسين أراضيهم عن طريق هذا الوقف الشخصى ، فعمدوا الى اخفائه على أنفسهم وذريتهم من بعدهم ، خلف الوقف الخيرى على جامع أو مدرسة ، لذلك فكثيرا ما أطلق على الأوقاف الشخصية « أوقاف أهلية » (١٣١) .

وعلى الرغم من أن أراضي مصر التى فتحت صلحا كليا - أو معظمها على الأقل - انتقلت ملكيتها الى بيت مال المسلمين ، وظلت هكذا لى جميع الدول الاسلامية التى توالى على مصر ، فأننا وجدنا مثل هذا الوقف الشخصى فى عصر سلاطين المماليك ! . والذى كان لابد من امتلاكه قبل وقفه ، ولذلك فقد كان لابد من شرائه أولا من بيت المال ، وهو ما تكشفه وثائق ذلك العصر (١٣٢) . الذى ازداد فيه الفساد الى درجة بيع أملاك المسلمين ، الى فئة قليلة بمرارات واهية ، كما سنرى فى حديثنا عن أراضي الأملاك .

فعلى سبيل المثال نجد السلطان الناصر « محمد بن قلاوون »
ينفق عشرين سهما من اراضى ناحية « سرياقوس » (١٣٣) على نفسه
وعلى ذريته وبعض جهات أخرى سنة ٧٢٤ هـ (١٣٢٤ م) (١٣٤) ،
ونجد هذا الامراء حذو السلاطين فى هذا الوقف الشخصى الذى
صرحت المصادر أنه وقف بالبيع من بيت المال (١٣٥) ، فنجد أن
الأمير « أحمد » بن الأمير « بردبك » سبط السلطان الأنشرف
« أينال » يشتري قطعة أرض عبارة عن احدى عشر قيراطا وربع
قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطا من ناحية « جميزة برغوث »
بالدقهلية ، بمبلغ ثمانمائة وثمانين دينارا ، وذلك فى عهد
السلطان « قانصوة الغورى » ثم يوقف المشتري العين على نفسه أيام
حياته ، ثم بعد وفاته على أولاده وأولاد أولاده ، ثم على ذريته ونسله
وعقبه الى حين انقراضهم (١٣٦) ومثل هذا كثير مما تكشفه لنا
الوثائق التى اكتشفت حديثا ، ثم يضاف الى هذا ، أن كثيرا من
الامراء خلفوا لماليتهم الكثر من الأملاك الموقوفة رعاية لهم
بعدهم (١٣٧) .

ولاشك أن مثل هذه الأوقاف كانت تضعف الجيش المملوكى
الذى كان يعتمد على الثروة الزراعية فى المقام الأول هذا بالاضافة
الى الخراب الذى كان يحل ببلاد الوقف الشخصية بسبب اهمال
المتفعين منيا ، مما جعل أحد مصلحي العصر يعتبر أن الأوقاف
الشخصية سبب رئيسى من أسباب خراب البلاد (١٣٨) ، سيما وقد
كثرت هذه الأوقاف فى ذلك العصر وزادت عن الحد (١٣٩) .

ولذلك فأننا نجد أن ائمة وفقهاء العصر كانوا أخف معارضة
فى حل هذه الأوقاف ، بل ويفتون بعدم جواز وقفها ، سيما اذا
كانت قد أخذت على سبيل الاقطاع (١٤٠) ، بخلاف معارضة
الانصارمة فى حل الأوقاف الخيرية ، فنجد أنه حينما عقد الأمير
« برفوق » مدير السلطنة مجلسا سنة ٧٨٠ هـ (١٣٧٨ م)

بسبب حل أراضى الأوقاف التى أخذت بالحيلة من بيت المال وجعلت أوقافا ، مما أدى الى ضيق بيت المال وضعف الجند كما ، ذكرنا ، فكان رد شيخ الاسلام «سراج الدين عمر البلقينى» : «٠٠ أما ما وقف على خديجة وعويشة وفطيمة ، فنعمهم ، وأما ما وقف على المدارس والعلماء والطلبة فلا سبيل الى نقصه لأن لهم فى الخمس أكثر من ذلك » فانفض المجلس على مقالة البلقينى (١٤١) . ولعل مثل هذه الفتاوى هى التى كانت تعطى السلاطين المسوغ الشرعى للانقضاء على مثل هذه الأوقاف الشخصية واقطاعها للمماليك سيما أوقات الحروب والحاجة (١٤٢) .

• رابعا : أراضى الرزق •

• أراضى الرزق الأحباسية •

انقسمت أراضى الرزق فى العصر المملوكى الى « رزق أحباسيه » و « رزق جيشيه » ونحن نتحدث هنا عن « الرزق الأحباسيه » وهى الأراضى التى يمنحها الخلفاء والسلاطين والملوك الى بعض الناس على سبيل الاحسان ، ومن تلك الأراضى ، ما هو موقوف صرف ريعه على المساجد والزوايا وغيرها من المؤسسات الدينية كما ذكرنا عند الحديث عن الأحباس ، ولذلك فأننا نعتبر هذه الرزق الموقوفة على المؤسسات الدينية أوقافا ، وليست « رزق أحباسيه » ، فمن أهم صفات الرزق الأحباسيه أنها أراض يمنحها الحاكم لأحد الرعايا مكافأة على خدمة أداها أو يؤديها ، مثل رعاية مسجد أو جامع (١٤٣) ، أو لمجرد الاحسان اليه وليس مقابل عمل يقوم به ، وتنحل هذه الرزق بانقراض المستحقين وتعود الى الديوان الذى خرجت منه ، سواء كان ديوان الجيش أو الوزارة أو الخاص (١٤٤) .

وقد كانت أراضي الرزق الأحباسية تلك والتي كانت تخرج للخطباء أو لآناس معينين على سبيل البر والصدقة (١٤٥) ، كثيرة ومنتشرة في معظم قرى مصر ، حيث وجد في كل قرية قطعة أرض رزقه ، خارجه عن الاقطاع والوقف والرزق الجيشية ، وربما صرح باسم صاحب هذه الزرقة أو ذريته اذا ورثوا عنه حق استغلالها (١٤٦) ، ومثل الأوقاف كانت أراضي الرزق الأحباسية سواء كانت على المؤسسات ، أو على الأفراد - وهذا ما يهمنا - كانت تستثنى في حالات الاقطاع أو البيع (١٤٧) .

ومع ان أراضي الرزق الاحباسية كانت تمنح للأفراد وتسترد منهم بعد وفاتهم ، وقد يتجاوز عن ذلك لتمنح الرزقة لأولادهم من بعدهم ، الا أننا وجدنا بعض من بيدهم هذه الرزق يقومون بشرائها من بيت المال كما حدث سنة ٨٦٧ هـ (١٤٦٣ م) حين اشترى « أبو الحسن على الاينالى » ناظر ديوان الانشاء الشريف ، قطعة الأرض التي كانت بيده على سبيل الرزقة ، وهي خمسة وخمسون فدانا وثلاثا فدان بناحية سمرباي « من الغربية » بمبلغ أربعمائة وعشرين ديناراً (١٤٨) ، بل أكثر من ذلك أننا وجدنا بعض من بأيديهم هذه الرزق يقومون ببيعها دون أن تكون ملكاً لهم ، كما حدث سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م) حين باع آخر الخلفاء العباسيين في مصر « المتوكل على الله » الرزقة التي كانت بيده ، وهي قطعة أرض من الطين السواد بناحية « دهشور » من الجيزة لابنته « فاطمة » (١٤٩) .

ولعل هذا الاستغلال السيئ لأراضي الرزق الأحباسية ، بالإضافة الى حنق السلاطين الحدد على السلاطين السابقين بسبب منحهم مثل هذه الرزق لمن لا يستحق - مما كان يؤثر على قوة الجيش المملوكي وضعف موارد الدولة - كان يدفع السلاطين الى حل هذه

الرّزق واستردادها ممن همى بأيديهم ، كما كان يحدث مع أراضي الأوقاف (١٥٠) ، وان كان السلاطين قد وجدوا معارضة شديدة فى حل الرّزق ، من العلماء والأئمة من المذاهب الأربعة ، الذين ظلوا يدافعون عن هذه الرّزق ويفتون ويستفتون بعدم جواز حلها ، حتى نهاية العصر المملوكى (١٥١) ، فكان الأمر ينتهى بأضعف الإيمان ، وهو فرض مزيد من المغارم على هذه الرّزق (١٥٢) ، مما كان يؤثر سلبا على حالة الفلاحين بها .

وعن ادارة هذه الرّزق ، فقد كانت تدار بأيدي أصحابها (١٥٣) ، وان كان هذا لاينفى أن النظر الأعلى عليها كان لديوان الأحباس ، الذى يشرف أيضا على الرّزق الأحباسية الموقوفة على المؤسسات الدينية والاجتماعية (١٥٤) .

٢ - أراضي الرّزق الجيشية .

« الرّزق الجيشية » ، هى أراض تمنح من ديوان الجيش الى الأمراء والأجناد الذين أقعدهم المرض ، أو كبر سنهم وعجزوا عن أداء واجباتهم الحربية (١٥٥) ، وان كانت مجموعة الوثائق التى نشرت حديثا أثبتت بما لايدع مجالا للشك أن بعض تلك الرّزق كانت بأيدي أمراء غير متقاعدين (١٥٦) . كما لم يقتصر منح الرّزق الجيشية على الأمراء المنتقاعدين وغير المتقاعدين فقط ، بل أجراها السلاطين أحيانا على زوجات الأمراء والأجناد وأراملهم وأولاد الناس وذرائى السلاطين السابقين (١٥٧) ، وقد أوردت الوثائق والمصادر الكثير من أراضي الرّزق الجيشية التى تنانرت فى أقاليم مصر (١٥٨) ، وكانت هذه الرّزق تستثنى من الوقف والبيع شأنها شأن الأوقاف والرّزق الجيشية .

ونان من الطبيعي أن نجد مثل هذه الرزق الجيشية التي
كثرت في الدولة المملوكية الثانية ، ملكا لمن كانت في يده ، بالشراء
من بيت المال ، ليوقفها أو يتصرف فيها كيفما شاء (١٥٩) .

ولاشك ان كثرة الأزواى الجيشية على هذا النحو ، وكثرة
انتقالها الى الأشخاص الذين حاولوا استغلالها بكل الطرق مادامت
بأيديهم ، والخلافات التي نشأت بين أصحابها قد أدى الى خراب
البلاد ، كما يصف ذلك أحد المعاصرين فيقول : « والمثال على ذلك
القرية الفلانية لبيت مال المسلمين مشمولة بالنظر من ولى الأمر .
ومن متحصلها ما يكفي عشرة من الجند ، أقطعها ولى الأمر لبعض
الأمراء العشراوات ، وكان لهذا المقطع خصوصية ما على السلطان .
تم ضعف عن القيام بالامرة ، فسأل السلطان أن يكون له هذا
الاقطاع طرخانا (أى أمير متقاعد) يأكله مدة من الزمان ، فأنعم
عليه بذلك ، ثم سأل أن يكون هذا الاقطاع رزقة له ولأولاده من
بعده ، ففعل له ذلك ، ثم نزل فلان لفلان ، وأجر فلان لفلان ،
وصارت القرية المذكورة مقسمة الى حصص لفلان وفلان وفلان ، ثم
أخرب فلان ، وظلم فلان ، ودمر فلان لاختلاف فلان وفلان ، وآل الحال
الى فساد واختلال ، وبعد أن كانت قرية من قرى بيت المال
يستخرج منها ما يقوم بعشرة أجناد فى سبيل الله ، ويكون بها أيضا
قوة للسلطان ، خرجت فى جانب الخسران من أجل فلان
وفلان . . . (١٦٠) . ولا بد أن هذا المثال الصادق عن طبيعة حيازة
مثل هذا النوع من الأراضى ، يعطى لنا صورة واضحة عن حال
الفلانين فى تلك الأراضى ومن الطبيعي أن خروج الأراضى من بيت
مال المسلمين على هذا النحو ، كان يؤدى الى اختلال أحوال الجيش
والدولة ، خصوصا عند كثرتها (١٦١) ، مما كان يدفع السلاطين
الى الاستيلاء على جميع الدف وأخراجها عن أصحابها ، لاقطاعها
للماليك (١٦٢) الذين يحولونهم بدورهم الى رزق جيشية وهكذا .

خامسا : أراض فى حيازة فئات أخرى •

وجدت مسوغات شرعية — على الأقل من الناحية النظرية — لجميع أنواع الحيازات غير الاقطاعية التى مرت بنا ، مثل الأوقاف والرزق الأحباسية الموقوفة على جهات بر ، أو الرزق الجيشية التى هى تكريم أو مكافأة للجند ، مع أنها لم تكن كذلك دائما ، أما الأراضى التى وجدت فى حيازة فئات أخرى غير المماليك والعربان على سبيل الاقطاع ، فإننا لانجد مسوغ لحيازتهم لها ، غير فساد الأمور وتسلطهم على موارد الدولة ، خصوصا اذا علمنا أن معظم هؤلاء من رجال الدولة وموظفيها الكبار الذين يتقاضون رواتب يومية وشهرية (١٦٣) •

ونستطيع أن نتتبع المعلومات عن حيازة رجال القلم — بخاصة الكبار منهم — من خلال تتبع أخبار مصادراتهم ، هنا نجد كيف تصدر جميع أملاكهم وأراضيتهم وزراعاتهم وغلالتهم ، سواء كان رزيرا ، أو ناظرا للجيش ، أو أستاذار السلطان ، أو غيرهم من الموظفين (١٦٤) • فقد ازداد هذا الأمر عن الحد حتى أن أحد الوزراء وجد له عن مصادراته « ٠٠ من الاقطاعات سبعمائة اقطاع كال اقطاع متحصلة خمسة وعشرون ألف درهم فى السنة » (١٦٥) ولم يكن رجال القلم وحدهم الذين حازوا الاقطاعات ، بل وجدنا الكثير من علماء الدين يحوزونها أيضا (١٦٦) ، مما كان يؤثر على اقطاعات الأمراء والجند ، الذين ألحوا على السلاطين فى طامب اقطاعات الفقهاء ورجال القلم (١٦٧) •

كذلك أدت حركة المناقلات والتنازلات التى حدثت بين أجناد الحلقة بعد وفاة الناصر « محمد بن قلاوون » الى تسرب الكثير من

أصحاب الحرف والصناعات والعمامة ، الى حيازة الاقطاعات فى الحلقة (١٦٨) ، كما كانت فترات الأوبئة والطواعين فرصة ثمينة للحصول على الاقطاعات ، فاستغل العامة وأصحاب الحرف موت الجند ، وحازوا الاقطاعات ، فصار الكثير من أراضي الحلقة بأيدي « ٠٠٠ أرباب الصنائع من الخياطين والأساكفة » (١٦٩) .

وقد كان للسلطين دور مهم فى حيازة فئات غير مستحقة للاقطاعات من الأراضي الزراعية ، خصوصاً السلطين من خلفاء الناصر « محمد بن قلاوون » فقد اشتهر السلطان الكامل « شعبان » (٧٤٦ - ٧٤٧ هـ / ١٣٤٥ - ١٣٤٦ م) ببيع الاقطاعات بسبب طمعه وحبسه لجمع المال (١٧٠) بل ان الاقطاعات هانت على هذا السلطان حتى أخرج أحدها الى أحد معلمى لعبة « اللبخة » (١٧١) (هى لعبة التحطيب) ، وهكذا توارث السلطين فى الدولة الأولى والثانية سنة اخراج الاقطاعات لمن لا يستحق ، فنجدهم يغدقون بها على المطربين (١٧٢) . كما كان أهم الأسباب التى ألبت كبار الأمراء على السلطان « حسن » فى سلطنته الثانية (٧٥٥ - ٧٦٢ هـ / ١٣٥٤ - ١٣٦١ م) وما تبع ذلك من اغتياله ، هو ما أخذ عليه من كثرة اعطائه الاقطاعات الهائلة للنساء (١٧٣) .

وهكذا بدأ يلين السياج الحديدى الذى يحيط بحيازة الأراضي ، حتى أصبحت الفئات العديدة غير المستحقة لحيازة الأراضي الزراعية ، تحوزها سواء كانوا من داخل مصر أو من خارجها ، حيث نجد السلطين الذين قاموا بالغاء الرسوم والضرائب العديدة التى كان يفرضها أمراء مكة والمدينة من العلويين على الحججاج ، يعرضونهم عن ذلك بمنحهم بلاداً فى مصر ليستغلوها (١٧٤) .

سادسا - أراضى التملك :

على الرغم من الجدل الدائر حول أن مصر فتحت صلبها أم عنوة ؟ كلها أو بعضها ؟ (١٧٥) ، فإن الثابت أن أراضى مصر منذ الفتح العربى دخلت كلها بيت مال المسلمين ، وظلت الدول الإسلامية التى تعاقبت على مصر تحصل الخراج من المسلمين والجزية من الذميين وظل الأمر هكذا حتى قيام دولة المماليك ، وعلى الرغم من وجود سابقات لشراء الأراضى من بيت المال ، ووجود الملك الحر فى الدول السابقة على الدولة المملوكية (١٧٦) ، فإن مصر الإسلامية لم تعرف ملكية الأرض كما عرفت فى العصر المملوكى . حتى أن وثائق الوقف صرحت بأن الفائض من ريع الأوقاف يشتري بها أراضى زراعية وضىاع لتوقف على الأخرى (١٧٧) ، ولا شك فى أن الذى دعى الى ذلك هو كثرة حالات بيع الأراضى والقرى من بيت المال (١٧٨) .

ولما كان بيع الأراضى الزراعية من بيت المال من الأمور الجسيمة ، نظرا لأن بيع تلك الأراضى معناه حرمان الدولة والجيش من مورد مهم ودائم ، لذلك فقد كثرت الاستفتاءات المقدمة من المعاصرين الى الفقهاء فى الدين وأئمة المذاهب ، حول حرية السلطان فى التصرف فى الأراضى والبلاد (١٧٩) ، فأصدر الفقهاء الفتاوى بالحالات التى يجوز فيها البيع ، مثل أن يصرف ثمن البيع فى تجهيز الجيوش لحماية بلاد الاسلام فى حالة عدم قدرة بيت المال على ذلك ، لذلك فإننا نجد عبارات مبرر البيع ، فى وثائق بيع الأراضى تكاد تتطابق ، فى أن ذلك بسبب النفقة على الغزوات وحراسة ثغور الاسلام (١٨٠) .

الا ان الحقائق اثبتت عكس ذلك ، فكثيرا ما أنعم السلاطين
بمن هذه الأراضى على المستترين ، وقد شاع هذا الفعل حتى أن
المؤرخ « ابن تغرى بردى » ينتفضي لذلك ثائرا بقوله « ...
قلت وشراء الاقطاعات من بيت المال شراء لا يعبأ الله به قديما
وحديثا ، فإنه متى احتاج بيت مال المسلمين الى بيع قرية من
القرى ، وانفاق ثمنها فى مصالح المسلمين ، فهذا لا يقع فى عصر
من الأعصر ، وانما تشتري القرية من بيت المال ، ثم أن السلطان
يهب للمشارى ثمن القرية، فهذا البيع ان جاز فى الظاهر لا يستحل
الورع ولا فعله السلف » (١٨١) .

ولما كانت الأراضى معرضة فى كثير من الأوقات للمصادرة ،
سواء كانت أوقافا أو رزقا ، فما بالنسا بالأراضى المملوكة والتي
تملك عادة بدون شرعية ، لذلك سارع المالكون لاختفاء أملاكهم وراء
الأوقاف ، التى كان يفكر السلاطين أكثر من مرة قبل حلها ، ومع
ذلك فلم تكن كل الأراضى التى تشتري من بيت المال توقف ،
فكثيرا ما وجدنا أشخاصا يشترون أراض من بيت المال ثم
يتصرفون فيها بعد ذلك بالبيع ، مثلما حدث لقطعة الأرض التى
هى إحدى وعشرون قيراطا من العشر بناحية « متبول » من الغربية،
التي انتقلت بالبيع خمس مرات بعد شرائها من بيت المال ، الى
أن وقفها المشتري السادس وهو السلطان الأشرف « قانصوه
الغورى » (١٨٢) .

ولم تكن أراضى الأملاك أقل ضررا - ان لم يكن يزيد - عن
ضرر أراضى الأوقاف والرزق ، ولذلك فقد انبرت أقلام فقهاء
ومصلحي العصر للتنديد بالبيع من بيت المال (١٨٣) ، مما يساعد
السلاطين على مصادرها أراضى الأملاك ، واقطعها . كما فعل الناصر

« محمد بن قلاوون » فى الروك (١٨٤) ، الا أن كثرة بيع الأراضى من بيت المال - خصوصاً فى الدولة الثانية - كما يثبت ذلك الوثائق (١٨٥) ، غلبت تنجاعة السلاطين فى إصدار الكثير من مثل هذه الأوامر .

على كل حال وجدت الأراضى الزراعية المملوكة طوال العصر، وكان أشهرها أملاك السلطان « الأملاك السلطانية الشريفة » التى تختلف عن أراضى « الخاص السلطانى » ، وتبع الكثير من فئات الشعب والأمراء ، السلطان فى امتلاك الأراضى (١٨٦) ، حتى أن أهل الذمة امتلكوا الأراضى الزراعية (١٨٧) ، مع العلم بأن الأراضى كانت تابعة لبيت مال المسلمين .

الهوامش

- (١) المقرئى . المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٧٩ : ابن اياس .
مزمرة الأمم فى العجائب والحكم ، تحقيق د . محمد زينهم محمد عزب ، (القاهرة)
١٩٩٥ م . ص ١٢٥ : ١٢٥ : نسق الأزهار فى عجائب الأقطار . ص ١١٢
(مخطوط) .
- (٢) ابن الجيعان . التحفة السنية . ص ٨٢ .
- (٣) ابن الجيعان . التحفة السنية . ص ٥٣ .
- (٤) القلقشندى . صبح الأعشى . ج ٢ ، ص ٤٥١ : المقرئى : المواعظ
والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٧٩ .
- (٥) محمد محمد أمين : منشور بمنح اقطاع من عصر السلطان الغورى
المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٨ ، ٢٩ ، ١٩٨١ م ، ١٩٨٢ م ، ص ٣ - ٥ .
- (٦) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٥٧ ، السيد الباز العرينى :
الماليك ، (بيروت) ١٩٦٧ م ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ : سعيد عبد الفتاح عاشور :
الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور ، ندوة الجمعية المصرية للمراسلات
التاريخية ، (القاهرة) ، ١٩٧٤ م ، ص ٢١٧ .
- (٧) ابراهيم على طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ١٩٤ .
- (٨) القلقشندى . صبح الأعشى . ج ٤ ، ص ٥٠ .
- (٩) Poliak : some Notes on feudalism system of the
mamlukes (London, 1937). p. 99, sato : the evolution
p. 115.

(١٠) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٢ : سعيد عاشور . الأرض
والفلاح . ص ٢١٨ .

(١١) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

(١٢) نفسه ، ج ٣ ، ص ٤٥١ ، ٤٥٢ .

(١٣) Poliak : feudalism in Egypt, Syria, palestine. and
Lebnon (London, 1939), p. 4.

(١٤) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٢ ص ١٢٣ : ابن تغرى بردى . النجوم
الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ٨٦ ، ٨٧ .

(١٥) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٤١٠ ، ٤١١ .

(١٦) أحدثت هذه الحمایات فى الأصل بسبب تسلط الولاة والكشاف على
القرى والبلاد . وفرض المغارم والمظالم عليها فى كل وقت وحين ، فركن أهل
القرى من الفلاحين ، وكذلك صغار المقطعين من الأجناد ، الى كبار الأمراء
والأعوان وذوى الشوكة ليحموهم ويدفعوا عنهم هذه المغارم والمظالم ، فى
مقابل قدر من المال (الأسدى : النيسير والاعتبار ، ص ٩٥ ، ٩٦ : ١٣٥ -
١٣٨) ؛ وان كان الأمر انقلب فى أواخر العصر ، وأصبح الحماية هم من يفرضون
المغارم ويوقعون الظلم بمن يحمونهم (الصيرفى : انباء العصر ، ص ٤٩٠ ،
ابن اياس : بدائع المهور ، ج ٤ ، ص ٣١٩ ، ج ٥ ، ص ٩١) .

(١٧) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٥ ، ص ١٢٠ : ج ٨ ، ص ١٧٠ ، ١٧١ ،
٣٠٢ ، ٣٨٩ : ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٦٨٢ ،
٦٨٣ : النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ١٤٤ .

(١٨) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٩٤١ : ص ٩٤١ : ابن حجر :
انباء الغمر ، ج ٨ ، ص ٣٠٢ : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ،
ص ٨٧ .

(١٩) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٥٢٢ (نشر محمد
كمال الدين) .

(٢٠) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٠ ، ١٢ ، ٢١ ، ٤٧ ، ٥٤ ،
٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٤ ،
١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٢١) المقرئى (السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٧٤ : الصيرفى اباؤه الهجر ، ص ١٨٩ .

(٢٢) القلقشندى . صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٢ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٠ .

(٢٤) ابراهيم على طرخان . مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة (القاهرة) ١٩٦٠ م . ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٢٥) Sato : The Evolution of the Iqla ... , p. 111.

(٢٦) المقرئى . المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٢٨٧ (نشر دار التحرير) .

(٢٧) ابن شاهين . زبدة كشف الممالك ، ص ٢٢ : المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٢١ .

(٢٨) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٤٤ .

(٢٩) النويرى . نهاية الأرب ، ج ٢١ ، حوادث سنة ٧٠٢ هـ (مخطوط) العيسى عقد الجمان ، ج ٤ ، ص ٢٨١ ، ج ٢٣ ، ق ٢ ، ص ٢٢٤ (مخطوط) .

(٣٠) ابن الجيعان : التحفة السنية . ص ١٩١ ، ١٩٣ : والامير يشبك هو . يسبغ من مهدى الدوادار الظاهرى ، كان من مماليك الظاهر جقمق ، ثم ترقى حتى صار أحد الدادرية الصغار فى دولة الأشراف أيتال ، ثم أرسله الظاهر خشدقدم نائباً للوجه القبلى سنة ٨٧١ هـ (١٤٦٦ م) ، وكان ممن ساعد الأشراف قايتباى فى الوصول الى السلطنة ، فاستقر فى الدوادرية الكبرى ثم فى امرة سلاح . وخرج عدة مرات لمحاربة انركمان كان آخرها سنة ٨٨٥ هـ (١٤٨٠) حين اضطر لحاصرة مدينة (الرها) فى شمال العراق فكان أسره هناك ثم صرب عنقه (السخاوى : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، (بيروت) ب ١٠ ، ج ١٠ ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٣١) الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ : قاسم عبده قاسم . دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٥٧ .

(٣٢) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٦ ، ٧ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ١٠٤ ، ١١٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٣٣) القلقشندى . صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٥٣ : المقرئى . المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٦٧ : السلوك ، ج ٣ ، ق ١ ، ص ٥٥٣ .

- (٣٤) ابن شاهين . زبدة كشف الممالك . ص ١٠٦ .
- (٣٥) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٦٧ : ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .
- (٣٦) « جوامك » : جمع جامكية ، وهى كلمة فارسية تعنى جامكى . وهو لفظ مركب من « حامة » و « كى » وهى أداة النسبية ، ومعناها الراتب المربوط لشهر أو أكثر (ابن تغرى بردى . النجوم الزاهرة ، ج ٨ ، ص ٥٠ ، حاشية رقم ٢) .
- (٣٧) السيد الباز العرينى : الممالك ، ص ١٨٥ .
- (٣٨) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور . ج ٢ ، ص ٤٩١ . ٤٩٢ : الصيرفى : انباء الهصر ، ص ٣٦ .
- (٣٩) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ١٧٣
I'oliak : Feudalism in Egypt ..., p. 5.
- (٤٠) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٦ : ابن الجيعان . التحفة السنية : ص ٦ ، ٩ ، ١٥ ، ٢٠ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٦٠ . ١٨٣ .
- (٤١) ابن تغرى بردى . النجوم الزاهرة . ج ١٢ ، ص ١٢ . ص ٢٩٦ ، الصيرفى . انباء الهصر . ص ٣٤ .
- (٤٢) العينى . عقد الجمان . ج ٢٥ ، ق ٤ ، ص ٦١٠ (مخطوط) : ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٨ ، ص ١٤٨ ، السخاوى : التبر المسبوك . ص ٢١٨ : ابن الجيعان : التحفة السنية . ص ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٩ .
- (٤٣) « الممالك الجلبان » أو « الاجلاب » : هم الممالك الذين اعتاد السلاطين ابتداء من القرن الخامس عشر الميلادى شراءهم كبارا فى سن البلوغ مخالفين بذلك سنة السلاطين الأوائل فى شراء الممالك صغارا ويتعهدون تربيتهم وتنشأتهم نشأة خاصة فيتشربون روح النظام والولاء لاستاذهم ، أما هؤلاء الجلبان فلم يعهدوا شيئا من هذا ، لذلك صاروا خطرا على الدولة وعلى ارواح السلاطين أنفسهم (سعيد عاشور : العصر المالبكى ، ص ١٨١) .
- (٤٤) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ٦٤٤ ، ٦٨٨ .
- (٤٥) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٧٩ : (نشر بوپر) .

- (٤٦) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٨٧٤ ، ابن تغرى بردى :
منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٤٩١ .
- (٤٧) الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٢٤١ .
- (٤٨) ابن الجيعان : التحفة السنوية ، ص ٥ ، ٧ ، ١١ ، ٣١ ، ٤٨ ، ٨٣ ،
١٠٧ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٤٨ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٩٣ .
- (٤٩) المقرئى . السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٤٥٧ .
- (٥٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٨٧ .
- (٥١) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٠٠ .
- (٥٢) الصيرفى : انباء الهمر ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ : السخاوى . التبر
المسبوك ، ص ٤٢٨ .
- (٥٣) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ (نشر
محمد كمال الدين) : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٤٥٢
(نشر بوير) .
- (٥٤) ابراهيم طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٦٤ .
- (٥٥) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٥٦ (نشر دار التحرير) .
- (٥٦) ابراهيم على طرخان : النظم الاقطاعية : ص ٦٤ .
- (٥٧) Sato : The Evolution of the Iqta. p. 105.
- (٥٨) المقرئى . المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٥٧ .
- (٥٩) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٧٠٢ : وقرية « ناي » : هي
ناي الحالية وردت في دواوين القوانين من أعمال الشرقية . ووردت في التحفة
السنوية من أعمال القليوبية وهي الآن تابعة لمركز قليوب محافظة القليوبية
(ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٩٣ : ابن الجيعان : التحفة السنوية ،
ص ١٣ : محمد رمزي : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، ج ١ ، ص ٥٧) : أما
قرية « طنان » : فهي من القرى المصرية القديمة ، وردت في قوانين الدواوين
بالاسم نفسه ، من أعمال الشرقية ، ووردت بالاسم نفسه أيضا في التحفة مقترنة
بقرية ناي ، وهي حاليا تابعة لمركز قليوب محافظة القليوبية (ابن مماتى :
قوانين الدواوين ، ص ٦٠ : ابن الجيعان : التحفة السنوية ص ١٣ : محمد رمزي :
القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، ج ١ ، ص ٥٧) .

- (٦٠) ابن اياس : بدائع الزهرى . ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .
- (٦١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة . ج ١٣ ، ص ٧٤ ، ج ١٥ ، ص ٩٢٢ .
- (٦٢) ابن حجر . انباء الغمر . ج ١٣ ، ص ٣٧٠ : ابن تغرى بردى . حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٤٤٣ (نشر محمد كمال الدين) .
- (٦٣) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٤ .
- (٦٤) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٤٤٥ .
- (٦٥) ابن اياس . بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٣٤ .
- (٦٦) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٥ .
- (٦٧) المقرئى . المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٥٧ (نشر دار التحرير) .
- (٦٨) ابراهيم على طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٤١ .
- (٦٩) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١١١ : العيني عقد الجمان ج ٢٢ ، ق ١ ، ص ٣ (مخطوط) .
- (٧٠) ابن ممتى . قوانين الدواوين . ص ٢٩٨ .
- (٧١) القلقشندى . صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٦٥ .
- (٧٢) النويرى : نهاية الأرب ج ٨ ، ص ٢٩٩ .
- (٧٣) النويرى : نهاية الأرب ج ٨ ، ص ٢٩٨ .
- (٧٤) ابن حجر . انباء الغمر ، ج ٦ ، ص ٢٦١ .
- (٧٥) ابن شاهين : زبدة كشف المالك ، ص ١١٠ .
- (٧٦) Sato : The Evolution The Iqta . p. 121-122. Ibid, p. 121-122.
- (٧٧) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٣٠٣ : وحاشية رقم ١٢ من الصفحة نفسها : النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ .
- (٧٨) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ، ص ٨٢ ، ٨٣ .
- (٧٩) أنثر بالفصيل : النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٣٠١ - ٣٠٣ .
- (٨٠) الأندغوى : الطالع السعيد ، ص ٤٢٩ .

(٨١) ابن ممتنى : قوانين الدواوين ، ص ٣٠٤ ؛ وحاشية رقم ١٢ من الصفحة نفسها : النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٣٠٤ ؛ القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٦٦ .

(٨٢) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٥ .

(٨٣) ابن الجيعان . التحفة السنية ، ص ١٠ ، ٣٠ ، ٤٦ ، ١٠٨ ، ١٦٨ .

(٨٤) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٥ .

(٨٥) ابن شامين . زبدة كشف الممالك ، ص ١١٣ .

(٨٦) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٨ .

(٨٧) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٦ ، ١٨ ، ٤٨ ، ٦٥ ، ١٠٠ .

١١٢ ، ١١٨ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٦٢ ، ١٨١ ، ١٩٢ ، وقد استعمل ابن الجيعان كلمة مقطعين عن أجناد الحلقة .

(٨٨) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٣٩ .

(٨٩) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٦٨ .

(٩٠) Sato : The Evolution The Iqfa w. p. 105 ; Ig.a policy, p. 91.

(٩١) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٤٦١ ، ٤٦٢ .

(٩٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٥ ، ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٩٣) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٤٧٩ .

(٩٤) انظر بالتفصيل ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٥٩ .

(٩٥) ابراهيم طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص ٢٢٨ .

(٩٦) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٤٦٢ .

(٩٧) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٥٣ .

(٩٨) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٩٩) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٥١ . ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ٣١٧ .

(١٠٠) المقرئى : البيان والاعراب ، ص ٧ وما بعدها .

١٠١) المقرئى : البيان والاعراب ، ص ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٥٨ ،
٦٤ : ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٣ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٤١ ، ٥٢ ،
٧٨ ، ١٠١ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٢٨ ، ١٤٧ ، ١٦٧ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ،
١٨٩ .

١٠٢) Sato : Iqta. policy of Sultan Baybars, I, p. 93-94.

١٠٣) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٠٠ ، ٢٠١ : القلقشندى
صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٥٤ ، السبكى : معيد النعم ، ص ٥٤ .

١٠٤) السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٢ .

١٠٥) ابراهيم على طرخان الاقطاع فى الاسلام أصوله وتطوره ، المجلة
التاريخية المصرية ، المجلد السادس ١٩٧٥ م ، ص ٦٦ ، ٦٧ .

١٠٦) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١٢ ، ص ١٥٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ .

١٠٧) Sato : Iqta. policy of Sultan Baybars, I, p. 93.

١٠٨) المقرئى : البيان والاعراب ، ص ٢٥ ، ٥٨ .

١٠٩) الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ١٢١ : السخاوى التبر
المسبوك ، ص ٢٨٥ .

١١٠) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٤ ، ١٧ ، ١٩ .

١١١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ١٩٥ - ١٩٧ . ابن حجر
انباء الغمر ، ج ٩ ، ص ١٧٠ .

١١٢) القلقشندى . صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٨ : و « السدوانار »
معناها ممسك الدواه ، وتسمى هذه الوظيفة الدوادارية الكبرى ويحمل صاحبها
دواة السلطان ، ويقوم بإبلاغ الرسائل عنه ويقدم اليه القصص والرسائل (سعيد
عاشور : العصر المماليكى ، ص ٤٢٨) .

١١٣) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٠٩ .

١١٤) محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر (٦٤٨ -
٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م) ، (القاهرة) ١٩٨٠ م ، ص ٩٨ .

١١٥) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ١٩٦ (نشر دار التحرير) .

١١٦) « بيسوس » من القرى القديمة وردت بنفس الاسم من أعمال الشرج-
فى قوانين الدواوين ، ومن أعمال القليوبية فى التحفة السنية وهى الآن « باسوس » .

تابعة لمركز قليوب ، مديرية القليوبية ، ومن ضواحي القاهرة . (ابن مماتى .
قوانين الدواوين ، ص ١١٠ ؛ ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٩ ؛ محمد
رمزى . القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، ج ١ ، ص ٥٥) .

(١١٧) وردت « سندبیس » فى قوانين الدواوين من أعمال الشرقية ، وفى
التحفة السنية من أعمال القليوبية ، وهى حاليا بالاسم نفسه تابعة لمركز قليوب ،
محافظة القليوبية (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٤٥ ، ابن الجيعان
التحفة السنية ، ص ١١ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى . ق ٢ ، ج ١ .
ص ٥٦) .

(١١٨) « نقاده » وردت بهذا الاسم من أعمال القوصية فى قوانين الدواوين
وكذلك فى التحفة السنية ، وما زالت حتى الآن بالاسم نفسه ، وهى تابعة الآن
لمركز قوص محافظة قنا (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٩٧ ؛ ابن الجيعان
التحفة السنية ، ص ١٩٥ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى : ق ٢ . ج ٤ .
ص ١٨٩) .

(١١٩) وردت بلاد كثيرة باسم « قبالة » بأكثر من جهة من أعمال الصعيد ،
ولكنها كلها اندرست نظرا لأن هذه التبايلات كانت عبارة عن أحواض زراعية ضمت
كلها لقرى محاورة (محمد رمزى . القاموس الجغرافى . ق ١ ، ص ٢٤٥
٢٤٦ .

(١٢٠) وثيقة وقف رقم ٧١ جدي ، أوقاف ، نقلا عن ، عماد بدر الدين محمود
أبو غازى : دراسة دبلوماتية فى وثائق البيع من أملاك بيت المال فى عصر
المماليك الجراكسة ، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة (١٩٩٥ م) ، الملاحق ،
ص ٣٧ - ٥٩ .

(١٢١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ . ص ١٩٧ (نشر دار التحرير)

(١٢٢) ابن الجيعان : التحفة السنية . ص ٧٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٦٦ .

(١٢٣) النابلسى « تاريخ الفيوم » ، ص ١٣٧ ، الصيرفى : نزهة النفوس ،
ج ٤ ، ص ٢٢٦ ، محمد جمال الدين سرور : دولة بنى قلاوون فى مصر ،
(القاهرة) ١٩٤٧ ، ص ٢٨٦ .

(١٢٤) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٥٤٨ (نشر دار التحرير) .

(١٢٥) القلقشندى : صبح الأعشى . ج ٣ ، ص ١٥٦ : السبكى : معيد النعم ،
ص ٦٠ ، ٦١ .

(١٢٦) محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية ، ص ٣٢٢ وما بعدها ؛ منشور بمنح اقطاع من عصر السلطان الغورى ، المجلة التاريخية المصرية ، مج ٢٨ ، ٢٦ ، ص ٥٥ .

(١٢٧) محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية ، ص ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(١٢٨) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٣٦٩ ؛ محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية ، ص ٣٠٣ - ٣١٧ .

(١٢٩) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٣١ .

(١٣٠) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٠٩ .

(١٣١) محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية ، ص ٧٧ .

٨٧ .

(١٣٢) عماد أبو غازى : المرجع السابق ، الملاحق ، ص ٣٧ وما بعدها .

(١٣٣) « سرياقوس » من القرى القديمة ، كانت فى العصر الأيوبي من أعمال الشرقية ، وفى العصر المملوكى ضمت الى الأعمال القليوبية ، وهى الآن تابعة لمركز شبين القناطر ، مديرية القليوبية (ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ١٤٤٥ ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٠ : محمد رمزى القاموس الجغرافى ق ٢ ، ج ١ ، ص ٣٥ .

(١٣٤) وثيقة ٥/٣٠ ، دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) ، نقلا عن كتاب تذكرة النبیه ، ج ٢ ، تحقيق محمد محمد أمين . الملاحق . ص ٣٧١ .

(١٣٥) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٧٤ .

(١٣٦) وثيقة وقف ٧٨٣ ج أوقاف . نقلا عن عماد أبو غازى المرجع السابق الملاحق ، ص ٣٢١ - ٣٤٠ .

(١٣٧) السيد الباز العرينى : المالک ص ١٩٦ . ١٩٧ .

(١٣٨) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

(١٣٩) انظر على سبيل المثال : ابن الجيعان : التحفة السنية . ص ٥ ، ١١ . ٣٦ ، ٤٧ ، ٦٣ ، ٧٥ ، ٩٠ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٤٨ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٩٠ . اعتبرنا أن الأوقاف التى ذكر « ابن الجيعان » اسم صاحبها فقط أوقاف شخصية وليست أوقافا على منشأته الدينية من

- جامع أو مدرسه أو تربة ، والا كان ذكرها كما فعل في مواضع أخرى ، انظر مثلا أوقاف المدارس ، المصدر نفسه ، ص ١٥٢ ، ١٥٦ .
- (١٤٠) ابن نجيم : رسالة التحفة المرضية في الأراضي المصرية ، ص ١٦٢ ب ١٦٢ أ (مخطوط) ؛ رسالة في بيان الاقطاعات ومحلها ومن يستحقها . ص ٢٢٨ ب ، ٢٢٩ أ (مخطوط) .
- (١٤١) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ ؛ السيوطي حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ .
- (١٤٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ٢٥٩ ؛ ابن اياس . بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٠٩ ، ١١٠ .
- (١٤٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٦٨ .
- (١٤٤) محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ، ص ٣٥٦ ، حاشية رقم ٨ .
- (١٤٥) المقرئى : نهاية الارب ، ج ٣١ ، ص ٣٤٨ ، القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢٨ .
- (١٤٦) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٥٨ ، ٧٩ ، ٩٢ ، ١٣٥ .
- (١٤٥) المقرئى : نهاية الارب ، ج ٣١ ، ص ٣٤٨ ؛ القلقشندي : صبح السابق ، الملاحق ، ص ٢٨١ ؛
- SATO : The Evolution of the Iqta ... , p. 105.
- (١٤٨) وثيقة وقف ٦٢١ ج أوقاف نقلا عن عماد أبو غازي : المرجع السابق ، الملاحق ، ص ١٩٤ - ٢١٣ ؛ وانظر كذلك : ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٨ ، ص ٢٢٣ .
- (١٤٩) وثيقة وقف ٧٦١ ج توناف ، نقلا عن محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ، ص ٣٥٦ - ٣٥٩ .
- (١٥٠) ابراهيم طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٦٩ .
- (١٥١) مجهول : رسالة شريفة متعلقة بالجريات والأطيان المرصدة من بيت المال وعليها أجرية أرباب المذاهب الأربعة ، ص ١٠٠ ب - ١١٢ أ (مخطوط) .
- (١٥٢) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ١٠٥٣ ؛ ابن تغرى بردى . النجوم الزاهرة ، ج ٨ ، ص ١٣١ ، ١٣٢ .
- (١٥٣) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٤٠٠ .

- (١٥٤) القلقتندى . صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٨ .
- (١٥٥) ابن تغرى بردى . منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٥٧٧
 (نشر بوبو) .
- (١٥٦) انظر مجموعة الوثائق المنشورة حديثا برسالة الدكتوراة المقدمة من
 الباحث ، عماد بدر الدين محمود أبو غازى ، جامعة القاهرة (١٩٩٥ م) ، بعنوان
 « دراسة دبلوماسيتين فى وثائق البيع من أملاك بيت المال » ، الملاحق ، ص ٢٧
 وما بعدها .
- (١٥٧) السيد الباز العرينى : السالك ، ص ١٩٤ . ١٩٥ :
 F'oliak : Feudalism in Egypt ... , p. 30.
- (١٥٨) عماد أبو غازى المرجع السابق ، الملاحق ص ٧٣ وما بعدها : ابن
 الجيعان : التحفة السنية ، ص ٦٠ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٧ .
- (١٥٩) انظر على سبيل المثال ، وثيقة ١٢/١٣٩ دار الوثائق بالقاهرة
 (مجموعة المحكمة الشرعية) ، نقلا عن محمد محمد أمين : فهرست وثائق
 القاهرة ، ص ٣٦٧ - ٣٨٠ ، وثيقة ٤٤٣ ج أوقاف ، نقلا عن عماد أبو غازى
 المرجع السابق ، الملاحق ، ص ٢٣٧ - ٢٥٥ .
- (١٦٠) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٨١ ، ٨٢ .
- (١٦١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ١٥٦ .
- (١٦٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٣٥٩ .
- (١٦٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٦٨ (نشر دار التحرير) .
- (١٦٤) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١١٥ ، ١١٦ : العينى .
 عقد الجمان ، ج ٣ ، ص ٤١١ : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ .
 ص ٥٧ ، حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٤١٠ : السخاوى : التبر المسبوك .
 ص ٨٢ .
- (١٦٥) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .
- (١٦٦) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ١ ، ص ١٢٤ . ١٢٥ : ابن حجر :
 انباء الغمر ، ج ٥ ، ١٧٨ .
- (١٦٧) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٤١٠ (نشر محمد
 كمال الدين) .

- (١٦٨) محمد جمال الدين سرور : دولة بنى قلاوون ، ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .
- (١٦٩) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ؛
قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٨٦ .
- (١٧٠) ابراهيم طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٧٦ ؛ أحمد عبد الرازق .
البذل والبرطلة ، ص ٢٩ .
- (١٧١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ١٢٨ .
- (١٧٢) عن ذلك فى الدولة الاولى انظر : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة .
ج ١٠ ، ص ١٥٤ ؛ عن ذلك فى الدولة الثانية انظر ابن حجر : انباء الغمر .
ج ١ ، ص ٢٤٦ ؛ ج ٢ ، ص ٨٢ .
- (١٧٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ٣١١ .
- (١٧٤) ابن حبيب : تذكرة النبىء ، ج ٢ ، ص ١٢٥ ، ابن اياس : بدائع
الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٦ ، ١٧ ، ابن الجيعان : التحفة السنية .
ص ١٧٧ .
- (١٧٥) بتلر : فتح العرب لمصر ، ترجمة محمد فريد أبو حديد ، (القاهرة)
١٩٨٦ م ، ج ١ ، ص ٢٤٠ - ٢٤٥ .
- (١٧٦) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٠٠ .
- (١٧٧) وثيقة ١/٤٠ دار الوثائق القومية بالقاهرة (مجموعة المحكمة
الشرعية) نقلا عن كتاب تذكرة النبىء ، تحقيق د. محمد أمين ، ج ٣ ، الملاحق
ص ٤١٨ .
- (١٧٨) على سبيل المثال : وثيقة ١٢/١٣٩ دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة
المحكمة الشرعية) ، نقلا عن محمد محمد أمين . فهرست وثائق القاهرة .
ص ٣٦٧ - ٣٨٠ ؛ النويرى : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢ ، المقرئى
السلوك ، ج ٣ ، ق ٣ ، ص ١٥٦ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ،
ص ٢١٧ ؛ الصيرفى : انباء الهصر ص ٤٧١ ، ٤٧٢ ؛ السخاوى : التبر المسبوك .
ص ٢٨٦ ؛ Sato : The Evolution of the Iqta ، p. 129.
- (١٧٩) مجهول التذكرة فى تصرف السلطان فى الأراضى والبلاد وغير ذلك ،
ص ١٣ - ١٦ (مخطوط) . ابن بحيم . رسالة التحفة المرضية ، ص ١٦٢ .
(مخطوط) .

- (١٨٠) عماد أبو غازي : المرجع السابق ، ص ١١٧ ، ١٨١ ، ٢٠٦ ، ٢٢٨ .
 ٢٦٥ ، ٢٨٠ ، ٣٣٣ ، ٣٥٢ ، ٣٧٩ ، ٤٠٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ .
- (١٨١) ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٥٠ .
- (١٨٢) وثيقة ٤٤٣ أوقاف ، نقل: عن ، عماد أبو غازي : المرجع السابق
 الملاحق ، ض ٢٣٧ - ٢٥٥ .
- (١٨٣) السبكي : معيد النعم ، ص ٦٥ ؛ الأسدي : التيسير والاعتبار .
 ص ٧٩ ، ٨٠ .
- (١٨٤) المقرئزي : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٣ ؛ محمد محمد أمين .
 منشور بمنح اقطاع من عصر السلطان الغوري ، مجلة التاريخية المصرية
 مج ٢٨ ، ٢٩ ، ص ٢٨ ، ٢٩ .
- (١٨٥) عماد أبو غازي ، المرجع السابق ، ص ٣٧ وما بعدها .
- (١٨٦) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٦٠ ، ٩٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ .
 ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٦٤ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٩٤ .
- (١٨٧) قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١١٩ .

الفصل الثالث

علاقة المقطع بالأرض والفلاح

- علاقة المقطع بالأرض (توزيع الاقطاع • الإقامة
- فى الاقطاع • تعمير الاقطاع) - علاقة المقطع
- بالفلاح - العلاقات المالية (الخراج • المكوس •
- المغارم) سلطات صاحب الاقطاع

أولا - علاقة المقطع بالأرض :

١ - توزيع الاقطاع :

فى الواقع لم تكن علاقة المقطع بالأرض فى ظل النظام الاقطاعى المملوكى مستقرة ، فلم يكن اقطاع الأمير عبارة عن ضيعة أو مجموعة قرى مجتمعة فى مكان واحد ، ولها ادارة موحدة ، فمنذ الروك الناصرى على وجه التحديد ، أصبح الاقطاع الواحد موزعا بين أكثر من اقليم ، وهذا ما عده « المقريزى » من مكر الكتاب النصارى الذين باشروا عملية الروك ، فترتب على ذلك أن تفرق الاقطاع الواحد فى عدة جهات « ٠٠٠ فصار بعض الجبى (أى

الخراج) فى الصعيد ، وبعضه فى الشرقية ، وبعضه فى الغربية ،
أعبأا للجندي وتكثيرا للكلفة » (١) .

وهذا بالفعل ما تؤيده الحقائق ، فاننا نجد السلطان
المصور « أبو بكر محمد بن قلاوون » (٧٤١ - ٧٤٢ هـ / ١٣٤١ م)
حينما يغضب على أحد الأمراء ، ينفية ويفرق قرى اقطاعه ، التى
توزعت ما بين الأعمال الآسيوطية ، والمنيا ، وضواحي القاهرة (٢) .

كما أننا اذا تتبعنا اقطاع أحد الأمراء المعاصرين لـ « ابن الجيعان
منل الأمير « ينسبك الدوا دار » (٣) ، سنجد أن اقطاعه كان موزعا
بين الأعمال القليوبية ، والدقهلية والغربية ، والمنوفية ،
والسيوطية ، والأخميمية ، والقوصية (٤) . ليس هذا فحسب
بل ان زمام القرية الواحدة كثيرا ما كان مقسما بين عدة مقطعين ،
مما كان يجعل أهل القرية الواحدة موزعين بين عدة من السادة
المقطعين (٥) .

ولا شك أن الذى دفع السلاطين الى ذلك ، هو رغبتهم فى
عدم التمكين لنفوذ الأمراء اذا ما استقروا فى اقطاعات مترابطة
فترة طويلة (٥) . وذلك على عكس الرأى الشائع القائل : بأن
توزيع الاقطاع كان الهدف منه عدم تقوى الأمير بهذا الاقطاع ،
اذ اننا لا نسمع عن اقطاع اقليم أو حتى نصف اقليم لأمر واحد ،
وانما كان الهدف الأساسى من بعثرة الاقطاع هو زيادة مسئولية
الأمير ، وابعاد تفكيره عن المؤامرات التى كانت القاهرة أصلا
مسرح تمثل عليه هذه المؤامرات ، وأفضل حلبة تنفذ فيها الخطط .

٢ - الإقامة فى الاقطاع :

ولعل أبرز خصائص النظام الاقطاعى المملوكى هو تاسم
إقامة الأمر المقطع فى الاقطاع ، وربما كان ذلك بسبب بعثرة

اقطاع الامير الواحد فى أكثر من جهة ، أو لأن الاقطاع نفسه لم يكن ثابتا ، على كل حال شارك السلاطين الأمراء فى صنع هذا الاتجاه ، وذلك بعدم السماح لهم بالاقامة فى الاقطاع ، الا «بدستور» أى باذن من السلطان نفسه ، ولأسباب معينة تمتلئ فى ربيع الخيل زمن البرسيم ، أو عمل مصالح الاقطاع ، أو محاولة من السلطان الذى يترك البلاد ويسافر ، لابعادهم عن بعضهم البعض ، فيأذن لهم بالسفر الى نواحي اقطاعاتهم (٦) ، وان كان هذا الأمر قد خف فى الدولة الثانية وأصبح للأمراء حرية أكبر فى الاقامة فى اقطاعاتهم (٧) .

ولم يكن خوف السلاطين من اقامة الأمراء فى اقطاعاتهم بسبب قيام الآخرين بحركات انفصالية هناك ، بل كانت خشيتهم من تدبير المؤامرات بعيدا عن أعين السلطان ، ويؤيد هذا الرأى أنه عندما تعرض السلطان الناصر « فرج بن برقوق » (٨٠١ - ٨٠٨ هـ / ١٣٩٩ - ١٤٠٥ م ثم ٨٠٨ - ٨١٥ / ١٤٠٥ - ١٤١٢ م) فى سلطنته الثانية لمحاولة اغتيال ، تبين بعد البحث والتحقيق أن المدبر لها أحد الأمراء الذى يقيم فى إحدى قرى اقطاعه (٨) . على العموم لم يكن الأمراء يرغبون فى الاقامة فى القرى ، ولعل الذى أدى الى ذلك هو استخدام السلاطين للقرى كمنفى للأمراء أحيانا (٩) ، مما كان يقلل من قيمة سكنى القرى فى نظرهم ، على العكس من المقطعين من الأجناد الذين كانوا يفضلون الاقامة فى القرى لمباشرة شئون اقطاعاتهم - كما مر بنا - .

٣ - تعمير الاقطاع :

سبق أن ذكرنا أن توزيع الاقطاع فى أكثر من جهة ، وعدم استقراره فى يد المقطع ، أدى الى عدم رغبة المقطع فى الاقامة فيه

كما كان هذان السببان من أهم العوامل التي أدت الى عدم تعمير المقطعين لاقطاعاتهم نظرا لما ترتب على ذلك من حرص أصحاب .
الاقطاعات على أن يجنوا منها أكبر قدر ممكن من الأموال ، وحرص كل صاحب اقطاع على أن يكون لنفسه بقدر الامكان ثروة قبل تركه ، دون الاهتمام بتعمير الاقطاع وتحسين وسائل انتاجه مثل الجسور ، والخلجان وغيرهما (١٠) ، بل وعدم الاهتمام بحال الفلاح نفسه ، وهكذا فقد انطوى النظام الاقطاعي على عيوب وأخطاء ، أدت بالتالى الى تدهور انتاجية الأرض وتدهور حال الفلاح ، وما تبع ذلك من خراب البلاد .

فمع أن التنظيم الاقطاعي الذي أرسى الأيوبيون قواعده في مصر ، كفيل للمقطع الذي ينتقل عن اقطاعه أن يسترد قيمة ما أنفقه في عمارة الاقطاع (١١) ، الا أننا وجدنا الأمراء المقطعين في العصر المملوكي ، يتدمرون حتى من مجرد تكليف السلاطين لهم بتطهير الخلجان الموجودة في مناطق اقطاعاتهم ، ويخرجون على مضض بعد أن يرفض السلطان أعذارهم (١٢) ، وان كان هذا في الدولة المملوكية الثانية ، على العكس تماما من أمراء الدولة الأولى الذين اهتموا بالأرض الزراعية ، فجادت عليهم وصنعت منهم أمراء أقوياء فخرج منهم سلاطين عظماء ، لم نر لهم مثيلا في الدولة الثانية ، حيث وجدنا السلطان الناصر « محمد بن قلاوون » يكلف جماعة من الأمراء سنة ٧٢٤ هـ (١٢٣٤ م) بحفر خليج تقع لهم عليه بلاد ، فيبالغون في حفره حتى نبع الماء من أرضه (١٣) .

ولعل الحالات النادرة التي وجدناها عن بعض أمراء اهتموا بعمارة اقطاعاتهم في الدولة الثانية ، لدليل قاطع على أن السياسة

العامّة للمقطعين فى استغلال الاقطاعات ، كانت هى الاهتمام بامتصاص دماء الفريسة دون المبالاة بجسدها ، وهذا هو ما لفت نظر المؤرخين المعاصرين ، فاعتبروا الأمراء الذين اهتموا بعمارة اقطاعاتهم وزراعة الخراب منها وغرس البساتين فى القرى (١٤) ، هى حالات نادرة تستحق أن تسجل فى حولياتهم لخروجها عن المؤلف .

ثانيا - علاقة المقطع بالفلاح :

١ - العلاقات المائية :

(أ) الخراج :

يقول « القلقشندى » : « المال الخراجى : وهو ما يؤخذ من أجرة الأرضين » ، وكذلك يقول عند ذكره لأنواع الضرائب غير الشرعية : « . . . ويعبر عنها فى السواوين بالهلالى ، كما يعبر عما يؤخذ من أجرة الأرضين بالخراجى » (١٥) ، والمتفحص لهذا الكلام يدرك أن علاقة المقطع بالأرض لم تكن تمليكا - كما هو شائع عند البعض - فجميع الأراضى كانت ملكا لبيت المال ، أما المقصود بالاقطاع هنا فهو اقطاع الخراج الذى يدفعه الفلاحون الواضعون أيديهم على هذه الأراضى ، للمقطع سواء كان ديوانا ، أو أميرا أو جنديا .

اذن ما يتناوله المقطع من الفلاح هو الخراج ، وليس ايجارا عن استغلال الفلاحين لأراضى ملك المقطعين ، اذ أن الذى حدث فى السولة المملوكية الاقطاعية ، هو أن حل المقطع محل بيت المال - كما ذكرنا فى الفصل الثانى - الذى يجبى الخراج ثم يوزعه على مستحقي الرواتب ، كما ظل الحال طوال الدولة الاسلامية غير

الاقطاعية التي تعاقبت على مصر ، أما في العصر المملوكي فقد منح المقطع قطعة من الأرض تدر خراجا بمقدار راتبه (١٦) ، ولكن الأسباب غامضة ولا نعرف متى أطلق على خراج الأراضي في العصر المملوكي « الايجار » ، وعلى هذا فيكون الخراج هو الايجار في المصطلح المملوكي ، أما الخراج نفسه فهو عبارة عن « ما يؤخذ مسانحه (أى سنويا) من الأراضي التي تزرع حبوبا ونخلا وعنبا وفاكهة ، وما يؤخذ من الفلاحين هدية مثل الغنم والدجاج والكشاك وغيره من طرف الريف » (١٧) .

وهكذا فأول شيء في العلاقة المالية بين المقطع والفلاح ، هو الخراج « الايجار » الذي كان يفرض ويجبى تبعا لطريقة الزراعة الموسمية ، التي كانت تعتمد على مياه الفيضان ، والذي كان يمر (أى الخراج) بعدة مراحل قبل أن يصل الى خزانة المقطع ، ولذلك يجدر بنا أن نتتبع هذه المراحل حتى نتعرف منها على عملية فرض وجباية الخراج بالنسبة لكل من المقطع والفلاح .

وأول مرحلة من مراحل الحصول على الخراج ، هي عملية تقديرية التي نستطيع أن نكون صورة لها من خلال كتابات المعاصرين (١٨) . حيث تبدأ عملية تقدير الخراج بعد هبوط مياه الفيضان مباشرة ، ويشرف على هذه العملية بكل اقليم موظف خاص به ، عرف باسم « مباشر الخراج » أو « كاتب خراج الناحية » ويكون غالبا من الأقباط (١٩) ، فيبدأ بالزام خولة البلاد ، برفع قوانين الري (٢٠) ، أى يرفعون أوراقا يذكر فيها جملة أراضي الناحية ، ويفصلون جملة الأفدنة التي شملها الري ، والأفدنة الشراقي التي لم تصلها مياه الفيضان ، فاذا ما رفع الى مباشر الخراج قانون الناحية أشهد فيه على رافعيه أن الأمر على

ما رفعوه ، ثم ينظر مباشر الخراج الى سنة يكون نيلها مثل هذه السنة ، لكى « يحضر » أى يسجل ، البلد على الفلاحين القرارية والطواريء ، بمعنى أن تسجل الأحواض على المزارعين بفدن مقدرة بخراج نيل سنة مماثل لنيل السنة الحاضرة ، ويشهد على كل مزارع بما تقبله من أراضى ، و « قطعيتها » أى خراجها ، ثم يصرفون لكل مزارع ما جرت به العادة من التقاوى ، فإذا ما تكامل ذلك ، نظم المباشر أوراقا تسمى « المسجل » بجملة ما اشتمل عليه التحضير ، ونحمل صورة منها الى ديوان الاقطاع لتحفظ فيه .

فإذا نبت الزرع خرج مباشرون من قبل صاحب الاقطاع بحضور مندوبى السلطان لمسح الأراضى المزروعة مرة أخرى ، تمهيدا لربط الخراج عليها بصفة نهائية ، ويكون رئيس المباشرين من قبل صاحب الاقطاع هو المشد ومعه عدول من ذوى الخبرة بعلم المساحة ، وكاتب عارف أمين ، وقياسين يمسحون أرض كل « قبالة » ، أى الأحواض التى يتقبلها أصحابها ويضمنونها بمبلغ من المال يؤدونه كل سنة ، ويقابلونها على أسماء من تقبلوا زراعتها ، ويكتب ذلك فى أوراق تسمى « الفنداق » ثم تجمع تلك القبالات المعروفة بالفنداق ، فى أوراق تسمى « تأريخ » أو « تاريخ » ، وكذلك تجمع أسماء المزارعين فى أوراق تسمى « المكلفة » ثم يشهد على صحة المعلومات الواردة فيها الشهود العدول الذين حضروا هذه الاجراءات منذ البداية ، ثم يعتمدها حاكم العمل (القاضى) ، ويعمل من تلك المكلفة نسخا تحمل الى ديوان المقطع .

ولم يكن خروج مندوبى السلطان لمراقبة عملية مسح الاراضى المزروعة (٢١) سوى لضمان حقوق السلطان تجاه المقطعين الذين كان يتم منحهم الاقطاعات بعبرات مقدرة .

وهناك نوع آخر من الخراج يسمى « الخراج الراتب » ، وذلك ان اربابه من الفلاحين كانوا يقاطعون ديوان المقطع على أفدنة معينة بمبلغ معلوم لا يزيد ولا ينقص ، في أوقات معلومة ، رويت الأرض ام شرقت ، زرعت أم لم تزرع ، ويزرعون بتلك الأرض ما أحبوه واختاروه من أصناف المزروعات والخروس ، لا يطالبون عنها بغير الخراج المتفق عليه ، وأكثر زراعة هذه الأراضي بساتين من نمار وفواكه وأعشاب ونخيل ، ويحصل الخراج الراتب عادة على أقساط (٢٢) .

أما قيمة الخراج « الايجار » فالحال فيه مختلف باختلاف البلاد ، فمثلا نجد أن الوجه القبلي كان أكثر خراجة غلال ، أى أن الخراج عينيا ، والغالب أن يؤخذ في ذلك العصر عن خراج كل نوع من المحاصيل ما بين اردبين الى ثلاثة بكيل الناحية ، وعادة ما يؤخذ مع كل أردب درهم أو درهمان أو ثلاثة بحسب الفروق بين المكاييل في الأقاليم ، وربما كان الخراج كله في بعض بلاد الوجه القبلي دراهم (٢٣) ، واذا لم يتيسر لبلد الوفاء بما هو مقرر عليه من المحصول ، فمن الممكن أن يؤخذ عوضا عنه صنف آخر من الحبوب مع مراعاة قيمة هذا الصنف ، وهو ما عرف بقاعدة « البديل » فمثلا اردب القمح يساوى اردبين من الشعير ومن الفول أردبا ونصف ، ومن الحمص أردبا ومن الجلبان (الحلبة) أردبا ونصف ، وتراعى هذه القاعدة في جميع المحاصيل (٢٤) .

وفي الوجه البحرى كان الأمر يختلف ، فغالبا خراج بلاده دراهم ، وليس فيه ما خراج بلاده غلال الا القليل ، وعن قيمة خراج « ايجار » أراضي الوجه البحرى ، فقد كانت تقدر على الفدان حسب درجة خصوبته . فمثلا تراوح خراج الفدان من الباقي (٢٥) .

حتى سنة ٧٩٠ هـ (١٣٨٨ م) ما بين أربعين درهما فما حولها ، ثم ارتفع هذا القدر حتى جاوز المائة درهم ، وأرض « البراييب » كل فدان بثلاثين درهما فما حولها ، ثم ارتفع الى أكثر من ثمانين درهما ، ولكن الأمر تجاوز ذلك حتى صارت قيمة الفدان من البرش نحو المائتين بسبب غلاء الأسعار ، ثم تزايد الأمر فى ذلك بعد سنة ٨١٠ هـ (١٠٤٧ م) ، حتى صار يؤخذ عن كل فدان من الباق أربعمئة درهم ، وربما أخذ ستمائة فى النوع الطيب منه ، وكذلك ارتفعت الأسعار فى باقى أنواع الأراضى الأخرى وان كانت دون الباق (٢٦) * ولمزيد من التفصيل أنظر الجدول الآتى :

نوع الأرض	مقدار خراج الفدان حتى سنة ٧٩٠ هـ	مقدار خراج الفدان حتى سنة ٨٠٠ هـ	قيمة خراج الفدان من سنة ٨٠٠ هـ الى ما بعد ٨١٠ هـ
باق	٤٠ درهما	١٠٠ درهم	٤٠٠ درهم (والنوع الجيد ٦٠٠ درهم)
برايب	٣٠ درهما	٨٠ درهما	دون الباق
برش		٢٠٠ درهم	دون البراييب

ويجدر بنا أن نشير الى أن السبب فى ذلك هو فساد الأمور وخراب البلاد ، والغش فى المعاملات النقدية ابتداء من الدولة المملوكية الثانية وما تبع ذلك من غلاء الأسعار ، مما أدى الى أن يرفع أصحاب الاقطاعات بداية من سنة ٨٠٩ هـ (١٤٠٦ م) قيمة خراج « ايجار » الأراضى الى ستة أمثال ما كان عليه ، حتى

لا يختل من حالهم شيء (٢٧) ، وذلك بتدبير مباشر يهم الذين جعلوا الزيادة « ديدنهم » في كل عام ، فاستمرت الأسعار مرتفعة ، فأدى ذلك الى أن خربت القرى وتعطلت معظم الأراضى من الزراعة . وقامت الغلة ، وذلك لموت أكثر الفلاحين وتشردهم فى البلاد (٢٨) .

كذلك كان استغلال أراضى المقطعين أحيانا يقوم على نظام « المقاسمة » ، والمقاسمة تختلف باختلاف جودة الأرض ونظام ريها ، فتكون تارة مناصفة وتارة مثالثة وتارة مرابعة وتارة مخامسة أو مسادسة (٢٩) ، ويحل نصيب الفلاح من هذه المقاسمة بعد نضج المحصول وحصاده ، فتكون المقاسمة بحسب ما اتفق عليه ، فيأخذ مندوب المقطع ما يخص سيده ، وتكون هذه المقاسمة بحضور شهود نظير أجر يتناولونه من المقطع والفلاح (٣٠) .

هذا عن شروط المقاسمة . أما المقاسمة نفسها وسبب قبول الفلاحين لها ، فيبدو أنها ظهرت بسبب أن الاقطاع عندما كان يمنح كان يقطع بخراج « عبرة » مقدرة ، ولكن تزامن مع خراب البلاد بسبب اهمال السلاطين لوسائل الزراعة - فى الدولة المملوكية الثانية على وجه الخصوص - أن زادت رغبة الأمراء والمقطعين فى زيادة ايجار الأراضى ، بسبب الأزمات الاقتصادية وغلاء الأسعار ، وهو ما لم يكن فى استطاعة الفلاح القيام به ، بسبب خراب البلاد وسوء الأحوال وتزايد كلفة الزراعة ، بالاضافة الى اصرار المقطعين على أن يدفع الفلاح الخراج على الأرض المزروعة وغير المزروعة أيضا ، مما كان يضطر الفلاح فى نهاية الأمر الى طرح - أو قبول - حل زراعة الأرض مقاسمة على نسبة يتفق عليها مع المقطع ، ولما كانت هذه العلاقة جديدة على مضمون الخراج والاقطاع ، خرجت الأسئلة الى الفقهاء بجواز ذلك من عدمه (٣١) .

على أى حال كان للمقطع الذى يتناول خراجة ايجارا أو مقاسمة ثلث التبن ، أما الثلثين الآخرين فكان أحدهما يذهب الى ديوان السلطان ، والآخر للمزارع الذى كان عليه أن يدفع $\frac{1}{4}$ درهم عن كل مائة حمل اذا أراد الحصول على نصيب المقطع من التبن (٣٢) . وأيضا كان المقطع يتناول خراجا سنويا - وان لم يحدد مقداره - عما يصاد من الاسماك فى اقطاعه ، عند هبوط مياه الفيضان واندفاع الماء من فتحات الجسور الى النهر ، فعند ذلك يضع الفلاحون فى هذه الفتحات شبাকা ، فيأتى السمك وقد اندفع مع الماء الجارى فيجده الشباك تحول بينه وبين العودة الى النهر ، فيجتمع فيها ثم يجمع منها (٣٣) .

كما كان على الفلاح أن يرد ما أخذه من التقاوى السلطانية ، اذ كانت فى ذلك العصر ملكا للسلطان ، لذلك كان يطلق عليها « التقاوى السلطانية » ، تميزا لها عن « التقاوى البلدية » وهى قليلة ، حيث كانت التقاوى السلطانية تعطى للأمير أو الجندى عند تسلمه الاقطاع ، فاذا خرج عنه طولب بها ، وقد ظل الحال على ذلك حتى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) حينما خلدت تقاوى كل ناحية بها (٣٤) ، وكان يراعى عند صرف مباشرى المقطع التقاوى للفلاح أن تكون من أطيب الغلال وأفضلها (٣٥) .

ولكن ذلك لم يستمر فى الدولة المملوكية الثانية ، بسبب تعدى أرباب الدولة فى أواخر الدولة المملوكية الأولى وبداية الثانية ، على التقاوى السلطانية فى الضياع خصوصا أوقات الأزمات الاقتصادية والمجاعات (٣٦) ، بالإضافة الى ما حدث من اجراءات فى الروك الناصرى من انعدام الرقابة على التقاوى ، كل ذلك أدى الى أن اختفت التقاوى السلطانية من النواحي ، وأصبح البذر يعتمد على ما يخزنه الفلاح من محصول العام الماضى

أو ما يشتره من التقاوى، وهكذا فقد تعرضت الزراعة لاهتزازات السوق خصوصا اوقات الغلاء ، فضلا عن اعتمادها على محصول العام السابق ، لذلك فأننا نجد فى كثير من السنوات أن النيل يبلغ حد الوفاء أو أكثر ، ولكن الفلاحين فى الدولة الثانية لا يجدون الى الزراعة سبيلا ، بسبب احتياجهم الى التقاوى (٣٧) .

وإذا انقلنا الى عملية تحصيل الخراج أو « قبض المغل » كما يطلق عليه فى المصطلح المملوكى ، فأول ما نتناوله خراج بلاد السلطان أو اراضى الدواوين ، والتي كان يخرج لتحصيله منها أحد الأمراء المماليك (٣٨) الذى كان يخرج عادة بكثير من الأمراء وعدد كبير من الجند والمماليك على هيئة المتجه للحرب (٣٩) ، وذلك بلا شك لما يقابل هذه المهمة من صعاب ، وأهمها خطورة العربان وتعرضهم لحاصل الدولة أو رفضهم دفع الحقوق والخراج .

وبالنسبة لتحصيل خراج الأمراء ، فقد كان ذلك يتم عن طريق من يكلفه الأمير بهذه المهمة ويسمى « قاصد » أو « وكيل » وقد يأتى الفلاحون بأنفسهم لحاسبة الأمير ودفع الخراج لوكيله (٤٠) ، أما أجناد الحلقة ، فكانوا يقومون بتحصيل خراجهم ومغلهم بأنفسهم (٤١) .

وجدير بنا أن نذكر أن التلاعب فى النقود وغشها - ابتداء من قيام الدولة المملوكية الثانية - أدى الى أن احتاج المقطعون ممن يتناولون الخراج نقدا ، الى اللجوء الى الصيارفة (وهم المسئولون عن العمليات المالية ومبادلة النقود المختلفة القيمة والنوع بعضها ببعض واكتشاف المغشوش منها) لتحصيل الخراج ، مع ما اشتهر عنهم من تلاعب وتدليس وتظيف فى الميزان - حيث

كانت النقود تقدر بالعدد وبالوزن - مستغلين سوء حالة المفود آنذاك ، مما لا يجد معه الفلاح سدادا أبدا ، فيثول أمر الفلاح فى النهاية الى الضرب والحبس ، الى أن يضطر الى الاقتراض بفائدة على ذمته ، للسداد ورشوة مباشرة المقطع للخلاص من السجن (٤٢) .

كذلك لم تكن عملية جباية الخراج فى البلاد تتم سلميا وبهدوء ، بل ان طريقة تحصيلها كانت تعسفية الى حد كبير ، فكثيرا ما كان يرتكب المكلف بالجباية من الظلم ما لم يرتكبه أحد من الظلمة المفسدين (٤٣) ، فلم تكن توجد شفقة ولا رحمة فى تحصيل الخراج ، حتى أن الفلاح الذى لا يقدر على السداد كان يقترض بفائدة أو بأخذ سلفا وقروضا على المحصول الجديد بناقص عن ثمنه ، وقد يبيع ماشيته ، أو يرهن حلى زوجته أو يبيعها ليدفع الخراج خشية الضرب والحبس وربما القتل ، فاذا لم يجد من يقرضه أخذ منه ولده أو أخوة أو أحد أقاربه ، ووضع فى السجن حتى يسدد الفلاح ما عليه ، ولذلك كان الفلاح يتحين الفرصة لكى ينجو بنفسه فى حالة عجزه عن السداد ، فيهرب تحت جناح الليل ولا يعود الى بلده أبدا ، تاركا أهله ووطنه بسبب هم الخراج وضيق المعيشة (٤٤) .

وقد تزايد هذا الظلم فى الدولة المملوكية الثانية ، بسبب تسلط الجباة ومن عاونهم من الولاة والكشاف على الفلاحين ، فكثير ضرب الفلاحين وحبسهم حتى أدى ذلك الى خراب البلاد (٤٥) ، ولذلك فقد كان أغلب المتظلمين من عامة مصر من الفلاحين المساكين ، الذين يأتون حفاة عراة من النواحي البعيدة عن القاهرة ، ليشتكوا الى السلطان الاشتطاط فى جمع الأموال بدون وجه حق ، واغتصابها بالقوة من قبل جباة الخراج (٤٦) ،

وبالرغم من ذلك فلم يكن الأمر يخلوا من ضرب السلاطين للفلاحين وسجنهم ، حيث أن سجون العاصمة المملوكية لم تكن تخلو من الفلاحين (٤٧) ، الذين كانوا يسجنون بسبب الخراج ، ويعاملون معاملة أصحاب الجرائم حتى أن السلاطين عندما كانوا ينعمون على المسجونين في المناسبات الدينية كحلول شهر رمضان ، كانوا يطلقون صراح جميع المسجونين عدا أصحاب الجرائم والفلاحين (٤٨) .

وعلى الرغم من ذلك كله لم يكن جامعوا الخراج يحصلون الخراج كله ، لما قد يتبقى من « البواقي » التي تضطرد بسبب عجز الفلاحين ، الى السنة التالية ، وهذا أمر جائز في العرف الخراجي ، فيقوم مباشر الخراج بتسجيل قيمة الباقي أمام اسم الفلاح (٤٩) ولكن قد يحدث ويسامح المقطعون الفلاحين بما عليهم من هذه البواقي ، سيما اذا كانت هناك كارثة طبيعية ليس للفلاحين دخل فيها ، وذلك بالطبع رغبة من المقطعين للتخفيف عن الفلاحين ، خشية هروبهم (٥٠) . وكذلك كان يفعل السلاطين في بلاد الدواوين ، على أن هذا الأمر الذي وجد في الدولة المملوكية الأولى لم نجده في الدولة الثانية .

وهذه « المسامحات » تختلف عن المسامحات السلطانية ، التي يعتبرها البعض مسامحات عن الخراج ، فالمسامحات السلطانية عادة ما تكون « مسامحات ديوانية » خاصة بمسامحة أرباب الاقطاعات بما عليهم من أموال للدواوين ، مثل مالدويان « المرتجع » من تفاوت في الخراج أو غيره (٥١) ، ولكن هذا لا يعنى أن السلطان لم يكن بإمكانه مسامحة فلاحى المقطعين عن الخراج المتبقى لديهم ، ولعل الدليل على ذلك هو استغاثة فلاحى ثمانى وعشرين قرية من

قرى الغربية بالسلطان . لحط الخراج أو تخفيفه عنهم بسبب ما أفسدته الأحوال الجوية السيئة من الزروع ، فأمر السلطان والى الغربية بكشف ذلك وحط الخراج عمن أصابته الكارثة فقط مع أن هذه القرى كانت مقطعة لمجموعة من الأمراء (٥٢) .

وكان يزيد من شقوة الفلاحين فى ذلك العصر أن العلاقة المالية لم تكن مباشرة بين الفلاح وحائز الأرض الأصلي ، وما يترتب على ذلك من فارق الواسطة . حيث وجد فى ذلك العصر ما عرف باسم « المتأجرات » ، أو « المستأجرات » ، وهى الأراضى التى كانت تؤجر من الحائز الرسمى الى شخص آخر ، وقد تنوعت أسماء هذه الأراضى ما بين « الأراضى المفصولة » و « الأراضى المتدركة » وكذلك عرفت فى أواخر العصر باسم « أراضى التقاسيط » (٥٣) ، وذلك لأن أجراها كان يسدد على أقساط .

وقد أرجع « المقرئى » حدوث تأجير الاقطاعات الى عهد الناصر « فرج بن برقوق » (٥٤) ، مع العلم أن ايجار الأراضى وجد فى الدولة المملوكية الأولى (٥٥) وربما يرجع ذلك الى التحامل المعروف عن « المقرئى » على البيت البرقوقى ، ومع ذلك لا ننكر أن ايجار الاقطاعات زاد كثيرا فى الدولة الثانية ، حتى صار فى كل قرية من قرى مصر منذ النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى) أسستادار خاص بالأراضى المستأجرة فيها (٥٦) ، وذلك لكثرة المستأجرين وتنوعهم (٥٧) ، وقد كانت عملية استئجار الأراضى مربحة ، حتى أن كل متدرك لقرية من قرى مصر ، كان « ٠٠٠ يعيش أعظم من ملك من ملوك الشرق » (٥٨) .

ولا شك أن ذلك كان على حساب الفلاحين ، إذ أن المستأجر كان يعطى لصاحب الاقطاع أو مباشر الوقف الخراج المفترض على هذه الاراضى ، وربما نقص قليلا نظرا لدفعه معجلا ومرة واحدة (٥٩) ، ثم يعود ليأخذ المثل أمثال على نحو ما حدث فى نظام الالتزام فى العصر العثمانى ، وقد عبر المعاصرون عن مخاطر هذا النظام ، حتى اعتبروا أن استئجار الأراضى وما يقع على الفلاحين من ظلم المستأجرين ، ومحاولة المستأجر استنزاف الأرض بكل وسيلة فى أثناء فترة الايجار ، ضمن الأسباب التى أدت الى خراب ديار مصر (٦٠) ، على أن المستأجرين أو « المتدركين » كما أطلق عليهم آنذاك ، لم يكونوا بعيدين عن حقد المالكين وظلمهم ، وذلك بتكرار حدوث مصادرة المتدركين (٦١) ، وسجنهم (٦٢) ، مما كان يعود بالضرر على الفلاحين الذين يحملهم المستأجرون مقدار ما خسروه فى مثل هذه المصادرات .

أما الأراضى المستأجرة نفسها فقد شملت جميع أنواع الحيازات ، وان كانت المستأجرات من أراضى الدواوين السلطانية أكثر من غيرها من أنواع الحيازات الأخرى (٦٣) ، كما لعبت أراضى الأوقاف دورا مهما وبارزا فى عملية استئجار الأراضى (٦٤) .

(ب) المكوس :

« المكوس » جمع « مكس » وهى عبارة عن كل ما يتحصل من الأموال لديوان السلطان أو لأصحاب الاقطاعات أو لموظفى الدولة خارجا عن الخراج الشرعى ، وتعرف هذه المكوس باسم « المال الهلالى » وذلك تمييزا لها عن المال الخراجى الذى يجبى مسانئه « (أى سنويا) ، أما المال الهلالى فهو طارئ ويتحصل مشاهرة « (أى شهريا وان كان لا يشترط ذلك) . وكانت

هذه الضرائب غير الشرعية تفرض على الأشياء التي أحلها الله مثل الملح والمصايد والمراعى . ومع أن هذه المكوس كانت موجودة قبل العصر المملوكي ، فإنه جاء وهي ملغاة ، فعادت مع بداية الدولة في سلطنة المعز « عز الدين أيبك » (١٤٨ - ٦٥٥ هـ / ١٢٥٠ - ١٢٥٧ م) ، على يد وزيره « هبة الله بن صاعد الفائزى » (٦٥) ، وسميت « الحقوق السلطانية » ، و « المعاملات الديوانية » (٦٦) .

وقد كانت المكوس كثيرة في العصر المملوكي حتى شملت كل شيء ، وما يهمنا هنا هو ما يخص أهل الريف منها ، أو التي فرضت على الشعب كله بما فيهم أهل القرى . ومن ذلك مكس « ساحل الغلة » الذي كان الناس منه في أنواع من الشدائد لكثرة ما يصيبهم بسببه من المغارم والظلم ، وكان هذا المكس يقدر زمن « المقریزی » (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م) بدرهمين على كل اردب من القمح يباع بساحل بولاق ، ويلحقه نصف درهم سوى ما ينهب من صاحب الغلال ، وقد استمر هذا المكس يلغى ويعاد حتى ألغاه السلطان « قانصوه الغوري » سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م) لاستقطاب قلوب الناس بسبب الظروف السياسية (٦٧) .

هذا بالإضافة الى مكس « متوفر الجرارييف » الذي كان يجبي من سائر النواحي زيادة على ما هو مقرر عليهم لصيانة الجسور . كذلك وجد مكس « مقرر الأقصاب والمعاصر » أو قياس القصب ، وهي أموال كانت تفرض على مزارعي قصب السكر وعلى المعاصر وعمالها ، والشئ نفسه كان يفعل مع مزارعي القلقاس وكان يعرف بمكس « قياس القلقاس » ، ومن المكوس أيضا ما كان يؤخذ من البرسيم والشعير بدون ثمن ويعرف باسم « الرمايات والسلف » . ومن هذه المكوس أيضا ما كان يفرض عند باب النصر خارج

القاهرة على الفلاحين الذين يجلبون الدريس والحلفاء وهو ما عرف باسم « مقرر الأتبان » . بالإضافة الى مكس « الفاكهة » الذى كان يوخذ على الفاكهة البلدية والمجلوبة . هذا فضلا عن المكوس التى فرضت على الجهات المباعة مثل الملح . وأيضا النطرون أو « الأطرون » الذى كان يفرض على الناس شراؤه بالوجهين القبلى والبحرى (٦٨) .

ومن المكوس الظالة التى وجدت فى العصر المملوكى ، مكس « الولايات » وهو مكس متعلق بالولاة ونوابهم ، يعجبونه من جميع الجهات حتى من عرفاء الأسواق ، وبيوت الفواحش ، كما وجد مكس آخر كان يفرض على كل اقليم عند خروج السلطان اليه للصيد والنزهة ، وهو عبارة عن أبقار وأغنام تذبح للسلطان فى أثناء رحلته (٦٩) ، هذا بالإضافة الى ما كان يجبى من جميع القرى ويسمى « مقرر الفرسان » أو « مقرر الخيالة » ، وهى أموال يجبىها الولاة على هيئة هدية ، ولا يجبى درهما منها حتى يغرم صاحبه درهمن آخرين مع ما يقاسيه من أهوال وصعاب ، ولعل مقرر الخيالة لم يكف جشع الولاة فعادوا يفرضون مكسا آخر باسم « زكاة الرجالة » (٧٠) .

وفى بعض الأحيان كانت تشتد معارضة الفقهاء وعلماء الدين ، بسبب تحصيل مثل هذه الأموال الباطلة ، أو يرغب السلطان نفسه فى الغائها ، كما حدث فى الروك الناصرى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) (٧١) . أو أن يريد السلطان الجديد التقرب والتودد الى الرعية ، أو أن يتظاهر بعض السلاطين بالعدل ، خصوصا فى أوقات الفتن والاضطرابات السياسية ، أو فى أوقات

انتشار المجاعات والطواعين فيقومون بالغاء الكثير من تلك الضرائب غير الشرعية (٧٢) .

على أن جميع الحقائق تشير الى أن هذه المكوس ، ما كانت تلغى الا لتعود مرة ثانية ، وربما بصورة أشد ، خصوصا بعد أن تستقر الأمور للسلاطين ، وخير دليل على ذلك أن جميع المكوس — أو معظمها على الأقل — التي قام الناصر « محمد بن قلاوون » بالغاءها في الروك ، قام الظاهر « برقوق » بالغاءها مرة أخرى عندما تولى زمام الأمور (٧٣) ، وحتى هذا الالغاء لم يستمر طويلا حين أمر الأمراء الذين ثاروا على السلطان « برقوق » وخلعوه من سلطنته الأولى، باعادتها جميعا « فأخذ من الناس على العادة » (٧٤)، وغير ذلك مما يوضح مدى التكالب على إعادة المكوس كلما ألغيت .

وقد كانت علاقة المقطع بالفلاح في هذه المكوس قوية جدا نظرا لأنها كانت مقطعة للأمراء والجنود ، وذلك حتى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) حين ألغى الناصر « محمد بن قلاوون » اقطاع المكوس، وجعل الاقطاعات كلها أرضا ، ولكن هذا لم يمنع أن المكوس ظلت موجودة ، وانها كانت في ازدياد يوما بعد يوم حتى تضاعفت وكثرت عن ذي قبل (٧٥) ، ولكنها أصبحت تابعة للوزير الذي صار لا يلبى أمرها غيره (٧٦) . وهذا أيضا لا يعنى أن علاقة المقطع بالفلاح في المكوس ألغيت أو أن الوزير أصبح مسئولا عنها كلها أو في كل البلاد ، فقد ظلت المكوس الموجودة في كل بلد تابعة لمقطعها ، فان كانت تلك البلدة جارية في ديوان من الدواوين السلطانية فتمتحصل مكوسها لذلك الديوان ، وان كانت جارية في اقطاع بعض الأمراء ومن في معنائهم ، فتمتحصلها لصاحب الاقطاع (٧٧) .

(ج) المغارم :

ولما كنا بصدد الالتزامات المالية التى على الفلاح ، فاننا يمكن أن نضيف اليها المغارم ، التى ألقى على كاهل الفلاح فى العصر المملوكى مجموعة كبيرة منها ، فرضت عليه فرضا ظلما وعدوانا بدون وجه حق ، وكان على أهل القرى أن يدفعوها سواء رضوا أو أبوا ، بالاضافة الى الخراج والمكوس « الهلالى » ، فان كانت المكوس مغارم مقننة توارث خلف أسماء أخرى ، فان هذه كانت مغارم مقننة فرضت باسمها الحقيقى جهارا نهارا ، لذلك فقد أسماها المعاصرون بأسماء مختلفة مثل « المغارم » و « الكلف » و « المظالم » مما يعكس رأى الناس فيها (٧٨) .

وقد افتتح المماليك دولتهم فى مصر بفرض هذه المغارم ، حينما انتصروا على بقايا البيت الأيوبى فى الشام سنة ٦٤٨ هـ (١٢٥٠ م) المطالبون بملك مصر ، وأمنوا دولتهم ، فمال المماليك على المصريين قتلا ونهباً ، فنهبوا أموالهم وسلبوا حريمهم ، وفعلوا بالمصريين ما لا يفعل الفرنج بالمسلمين (٧٩) ، كذلك أحدث السلطان المظفر « قطز » (٦٥٧ - ٦٥٨ هـ / ١٢٥٩ - ١٢٦٠ م) سنة ٦٥٨ (١٢٥٩ م) عند خروجه لقتال التتار فى الشام جباية دينار من كل فرد من جميع أهل مصر ، بالاضافة الى مغارم أخرى (٨٠) ، مع علم الجميع بشراء المماليك وأمراثهم .

وهكذا فقد صارت سنة بأن يفرض كل سلطان عند خروجه للحرب ، أموالا تجبى من قوت الشعب ، سيما أهل القرى الذين تحملوا العبء الأكبر فى ذلك ، نظرا لتواجدهم على الأرض الزراعية مصدر النفقة على الجيش آنذاك ، مع العلم أن الفلاحين كانوا يدفعون الخراج الذى أقطع لأفراد الجيش مقابل خدمتهم الحربية .

ومع ذلك كان السلاطين يجبون أموالا زائدة عند كل حركة للحرب . كما حدث عند هزيمة الناصر « محمد بن قلاوون » فى سلطنته الثانية ، أمام « محمود غازان » حفيد « جنكيز خان » بالقرب من دمشق سنة ٦٩٩ هـ (١٢٩٩ م) ، فأخذ يستعد للقائه مرة ثانية ، وكان من بين اجراءات الاستعداد ، طلب الخيل والرماح والسيوف ، - بالإضافة الى دنانير عينية جبيت من سائر مصر خصوصا بلاد الوجهين القبلى والبحرى (٨١) . وكذلك فعل الناصر « فرج بن برقوق » سنة ٨٠٣ هـ (١٤٠١ م) عند هزيمته على يد « تيمور لنك » بالشام (٨٢) .

وبذلك فقد اعتبرت الأراضى الزراعية ومن عليها ، المخزون الدائم للنفقة على الجيش - زيادة عن الخراج - فى أثناء الخروج للحرب أو فى أثناء استعادة الجيش لقواه بعد الهزيمة خصوصا فى الدولة المملوكية الثانية ، نظرا لوجود التركمان الرابضون فى شمال الشام ، على حدود دولة المماليك يتربصون بهم الدوائر ومن ورائهم العثمانيون (٨٣) ، فكثيرا ما تكرر فرض المغارم على جميع القرى من بلاد الوجه القبلى والوجه البحرى ، مثل أن يفرض على كل قرية تجهيز جمل أو فرس وأحيانا فرسين ، أو دفع ثمنه الذى قدر فى سلطنه الأشرف « برسباى » بخمسة آلاف درهم ، وفى بعض الأحيان كان يفرض على كل قرية تجهيز فارس بحصان وعدة كاملة ، أو فارسين وربما أربعة ، مما كان يجعل الفلاحين يفرون ويتركون قراهم للخراب (٨٤) .

وجدير بالذكر أن هذه المغارم كانت تفرض على خراج المقطعين وعلى ريع الأوقاف والرزق ، كما كانت تفرض على أموال الفلاحين ، وهى التى عرفت بالأموال « غير الديوانية » ، ولكن

الذى كان يحدث هو أن الفلاحين كانوا يتحملون هذه وتلك ، إذ لا يعقل أن المقطع فى ظل هذا النظام الاقطاعى كان يدفع شيئا من متحصله ، دون أن يحصل عليه مرة أخرى من الفلاحين ، وكذلك كان يفعل الولاة ومشايخ العربان الذين كانوا يحصلون فى مثل هذه الحركات « ٠٠٠ المثل عشرة أمثال لأنفسهم والأمر فى ذلك لله تعالى » (٨٥) . والواقع أن الأمر لم يتوقف عند حد الاستعداد للحرب وكذلك عند الهزيمة ، ولكن الذى حدث أنه كان يجبى من أفراد الشعب - خصوصا أهل القرى - عند النصر شيء عرف باسم « بشارة النصر » وهى أموال كانت تجبى من الناس على قدر طبقاتهم ومعاشهم لمن يحمل البشرى للنواحي بالانتصار فى غزوه ، أو بأخذ حصن (٨٦) .

وبخلاف المغارم الحربية ، كانت هناك مغارم يفرض على البلاد بسبب الأعمال العامة مثل اقامة جسر أو حفر ترعة أو خليج ، وكانت هذه المغارم تستخرج على نحو مخفف فى الدولة الأولى (٨٧) ، إلا أنها ازدادت منذ بداية الدولة الثانية وبالتحديد منذ تولى الناصر « فرج بن برقوق » ، الذى استحدث استخراج أموال لصيانة الجسور ، التى كان من المفترض أنها تعمر من أموال الديوان السلطانى (٨٨) . ويبدو أنه كان يكفى حدوث الشيء مرة واحدة فى الدولة المملوكية ليصير سنة ، فقد اتبع السلاطين نهج « فرج » ليس فى الجسور فقط بل وفى سائر الأعمال العامة ، لذلك فقد ازدادت المغارم نظرا لفساد الجسور وكثرة تقطعها - كما مر بنا فى الفصل الأول - ، وكذلك طمى الخلجان وارتفاع مجاريها وانسداد فوهاتهما ، ولذلك نجد أن السلاطين كلما هموا بتطهير مثل تلك الخلجان - تطهيرا ليس بذاك - أقدموا على جمع تكاليفها من الفلاحين والمقطعين على حد سواء (٨٩) .

ولم يتوقف الامر عند حد جمع الأموال والرجال والأبقار لعمل مثل هذه الأعمال ، بل اننا وجدنا الأبقار التي جمعت من الفلاحين بدون ثمن لعمل الجسور والخلجان ، « ترمى » مرة أخرى على الفلاحين عند الفراغ من العمل ، بثمن مضاعف لثمنها الحقيقي (٩٠) وبذلك يغرم الفلاح مرتين عند أخذها وعند شرائها ، اذ أنه بذلك كان يدفع ثمن المشية مرتين أو ثلاث مرات بل وأربع ، وربما أكثر .

واذا قلنا انه يكون هناك عذر في فرض المغارم التي مرت بنا ، نظرا لأنها كانت تجمع للحرب ، أو للأعمال ذات المنفعة العامة - مع أنه من المفروض أن يكون الشعب في غنى عن ذلك - فما بالناس بالأموال التي كانت تفرض بدون مسوغ ، مثل الأموال التي كانت تجمع عند خروج السلطان للأقاليم وهي ما عرفت باسم « السرحة » أو « السورة » ، حيث كان للسلطان في سرحاته لتفقد البلاد أو المنزهة ، شيء عرف باسم « التقدام » على الولاة ومشايخ العربان - كما مر بنا - ، وتكون هذه التقدام من الخيول والأبقار والأغنام والسلاح ومبالغ عينية شبه الضيافة (٩١) ، وقد كانت هذه التقدام تجمع ولا شك من قوت الفلاحين ، اذ أن الولاة والكشاف ومشايخ العربان تسلطوا على الفلاحين بدون سبب ، فكيف بنا عندما يتعلمون بضيافة السلطان ، وكان على الولاة أن يقدموا هذه التقدام للسلطان أو من ينوب عنه ، حتى أصبحت عادة لا بد منها يخرج الأمراء لجمعها في حالة عدم فراغ السلطان ، علما بأن هذه السرحات كان يصحبها من المظالم ما يهلك الزرع والنسل (٩٢) ، ويبدو أن مثل تلك السرحات كانت مجزية جدا ، حتى وجدنا السلاطين ينعمون بها على من يخصصونهم من الأمراء بسبب استرضائهم ، أو مكافأة لهم على أعمال أدوها (٩٣) .

ولم يكتف السلاطين - خصوصاً في الدولة المملوكية الثانية - بهذه السرحات لفرض المغارم على الناس تحت اسم التقادم ، بل انهم فرضوا مغارم على الناس تشبیه ما يقوم به المنسر وقطاع الطرق ، فنجد السلطان « فرج » يرسل سنة ٨١٤هـ (١٤١١ م) مجموعة من الأمراء وصحبتهم عدة من المماليك الى عدة جهات من أرض مصر لأخذ الأغنام والخيول والجمال حيث وجدت ، فأخذوا يشنون الغارات على النواحي ، فما عفوا ولا كفوا ، حتى ساقوا الى السلطان عشرات الآلاف من الأغنام التي نهبوها من النواحي غير الأموال والجمال والخيول والمواشي (٩٤) .

ولما كانت بلاد السواحل التي تمارس نشاط صيد الأسماك مثل ، قرى « البرلس » (٩٥) و « شوری » (٩٦) و « بلطيم » (٩٧) بعيدة عن الفلاحة ، وبالتالي بعيدة عن الأراضي الزراعية التي كانت تفرض المغارم فيها على الفلاحين بحجة أنها تفرض على الزراعة وخراجها وليس على الفلاحين ، ومع ذلك فإن ولاية السوء لم يتركوا هذه القرى غير الزراعية دون مغارم ، ففرض عليها في كل سنة أموال كانت تحصل شبيه الجزية ، وعلى الرغم من أن الظاهر « برقوق » أبطلها مع ما أبطل من المكوس ، فانها عادت مرة أخرى سنة ٨٤٧هـ (١٤٤٢ م) ، وكان متحصلها كل سنة ستين ألف درهم (٩٨) .

وبوجه عام كان الفلاحون في ذلك العصر في حالة من المغارم معروفة ، يعرفها الجميع الا من طمس الله على قلوبهم من السلاطين والأمراء ، لذلك فاننا نجد أن علماء الدين والفقهاء ، حينما كان يعرض عليهم مشروع لفرض مغارم جديدة - لكي يكسبوها صفة شرعية - كانوا يعارضونه تماماً ، نظراً لما يعانيه الناس ، وبخاصة

الفلاحين أصحاب الزروع ، من المغارم المفروضة عليهم بالفعل (٩٩) ، بل ان أحد المعاصرين الذى تحامل على الفلاحين ووصفهم بأنواع الموبقات والرزائل ، يرق لحالهم بسبب الأموال المفروضة عليهم . وما يلاقونه حتى يسددونها ، فيقول « . . فالفلاحة على كل حال بآيه أعاذنا الله والمحبين منها » (١٠٠) .

ولما لم تكن الشكاوى التى يتقدم بها الفلاحون للسلطان خلال مروره على القرى فى أثناء رحلاته للنزهة والصيد تجدى (١٠١) . فان الكيل كان يمتلىء واذا امتلأ الكيل لا تنتظر منه الا أن يفيض على جوانبه ، هكذا كان حال الفلاحين الذين خرجوا تحت جناح الليل فرارا من كثرة المغارم ، تاركين خلفهم الأحباب من الأهل والولد ، والأرض التى لم يكن من السهل على الفلاح التفريط فيها ، ليذهبوا الى المدن ويعملوا بأى عمل آخر غير الزراعة ، حتى ولو كان عمل « الفعلة » الذين يعملون بالعمارة (١٠٢) .

ويبدو أن هجرة الفلاحين لقراهم زادت عن الحد - بسبب المغارم - مما جعل السلاطين يكررون الأمر بالمناداة على أهل الريف بالخروج من القاهرة والفسطاط ، والعودة الى بلادهم ، ولكن لم يكن يؤخذ بمثل هذه الأوامر (١٠٣) ، مما كان يجعل السلاطين يحاولون أن يعالجوا المشكلة بشكل آخر ، مثل أن ينادى منادىوا السلطان فى القاهرة على المقطعين بأن كل من له اقطاع خراب ، يذهب اليه ليعمره ويصلح جسوره ويرد فلاحيه الفارين أينما كانوا (١١٤) ، وعلى الرغم من أن مثل هذه الأعمال قد تعكس اهتمام السلاطين بعمارة البلاد ، فانها لا تعكس فى الواقع غير كثرة حالات فرار الفلاحين من كثرة المغارم المفروضة عليهم .

ومع ما حدث من محاولات للتخفيف من قدر المغارم المفروضة على الفلاحين (١٠٥) - وهى كما مر بنا حمل تنوء به الجبال - ، فإن هذه المحاولات لم تكن الا كمثمل ريشة فى مهب الريح ، فقد ظلت المغارم طوال العصر المملوكى كما هى بل وازدادت ، فخربت البلاد ولم يستطع الفلاح أن يلفظ بالشكوى خشية أن يتجدد عليه ما هو أشد وأقسى (١٠٦) . لذلك فقد ظل ساكن الريف فى العصر المملوكى معدوم الذات لما هو فيه من « مغارم » و « كلف » و « مظالم » (١٠٧) .

ولذلك فقد كان برميل البارود الذى وجد فى قلب كل فلاح بسبب هذه المغارم ، لا يسعه الا أن ينفجر حينما وجد الشرارة التى تشغل نار الثورة ، فنجد أنه حدث فى بداية الدولة المملوكية الثانية ، أن ثار أهل الريف ، بسبب ما فرض من المغارم وما ترتب عليها من فرار الفلاحين وخراب البلاد وحدوث المجاعات ، وهى ثورة استهدفت الأوضاع القائمة أكثر مما استهدفت الثورة على رجال الدولة ، فكثرت عدد النصوص وقطاع الطريق ، فأخافوا السبل وتقطعت المسالك ، وأصبح الريف مشتعلا مثل جذوره نار (١٠٨) . ثم امتدت الثورة لتشمل رجال الدولة ومحاولات قتلهم ، نظرا لكثرة ظلمهم وتعرضهم لأقوات الناس فى مثل تلك الأيام اليابسة ، فتحين الفلاحون فرصة نزول أحد رجال الدولة الظلمة ليثورون عليه ويقتلونه شر قتله (١٠٩) .

٢ - سلطات صاحب الاقطاع :

كانت أول سلطات المقطع على الفلاحين ، هى اجبارهم على الفلاحة حيث يقول « السبكى » : « . . ومن قبائح ديوان الجيش الزامهم الفلاحين فى الاقطاعات بالفلاحة ، والفلاح حر لا يد لأدمى عليه . . . » كما أن العادة جرت بأن من فارق الاقطاع ممن تجاوز

سنه ثلاث سنوات أعيد اليه قهرا (١١٠) . على أن ما يلفت نظرنا هنا ، هو أن الفلاح في ظل ذلك الحال لم يكن يريد أن يفارق الاقطاع ، لحبه لأرضه وطينه ، بالرغم من أنه كان في ظل هذا النظام الافطاعى مثل العبد « ٠٠٠٠ » فانه لا يرجو قط أن يباع ولا أن يعتق » ، فهو يأبى أن يكون حرا بعيدا عن الأرض التى رويت من عرقه ، كما أن من ولد له يكون كذلك (١١١) . وهكذا توارث الأبناء عن الآباء حب الأرض وعدم التفريط فيها .

وايضا كان للمقطع على فلاحى اقطاعه سلطات قضائية ، خصوصا فى الخلافات التى كانت تنشعب بينهم ، كما حدث بين فلاحى قرية « برما » (١١٢) . وهى القصة الشهيرة المتداولة فى مصادر العصر المملوكى ومؤداهما أن جماعة ممن أسلموا حديثا بالقرية ، أقاموا عرسا بالمغانى والملاهى على عادة النصارى ، وامتدوا به حتى الفجر ، فلما طلع المؤذن على المئذنة ليسبح الله على العادة قبل الآذان ، سبوه وأهانوه ثم صعدوا وأنزلوه بعد ما ضربوه ، بل انهم سبوا خطيب الجامع وهموا بقتله حينما حاول أن يخلصه من بين أيديهم ، فلما نزل الخطيب وبعض أهالى القرية الى القاهرة، ليشتكوا « المسألة » لنائب السلطان ، أحالهم الى صاحب برما « وهو الأمير « جركس الخليلي » (١١٣) . للفصل بينهم من أجل أن ناحية « برما » من جملة اقطاعه ، فمارس الأمير « جركس » سلطاته وقام بحبس من حسبه مخطئا (١١٤) . وهكذا يتبين من هذه القصة أنه كان للمقطع سلطات قضائية على الفلاحين باعتراف الدولة . وقد سبق أن ذكرنا أن مجلس الأمير للحكم فى الولاية أو الاقطاع ، صورة مصغرة لمجلس السلطان فى القلعة .

الهوامش

- (١) المقرئزى . المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٦٥ (نشر دار التحرير) .
(٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ٨ ، ٩ .
(٣) انظر ص ٣٨ ، حاشية رقم ١ .
(٤) ابن الجيعان : التكملة السنوية ، ص ١٣ ، ٥٩ ، ٧٣ ، ١٠٢ ، ١٤٨ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ .
Poliak : Same notes , p. 104. (٥)
(٥) قاسم عبده قاسم . دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٤ .
(٦) النويرى . نهاية الارب ، ج ٣١ ، ص ٢٦٠ : المقرئزى : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٩٦ ، ١٩٧ : ابراهيم على طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٤ .
(٧) الصيرفى : انباء الهمصر . ص ١٨٨ .
(٨) المقرئزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ١٨٦ .
(٩) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ق ١ ، ص ٣٩٠ : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ، ص ٢٠٤ .
(١٠) قاسم عبده قاسم . دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٦٢ ، ١٩٠ .
(١١) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٣٣ .

- (١٢) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ (نشر محمد كمال الدين) .
- (١٣) العينى : عقد الجمان ، ج ٢٣ ، ق ٣ ، ص ٤٤٨ (مخطوط) .
- (١٤) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٢٣٦ ؛ ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٨٨ ؛ ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٨ ، ص ١٥٩ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٢٤٦ ، منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٢٧٠ .
- (١٥) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ .
- (١٦) ابن نجيم : رسالة فى بيان الاقطاعات ومحلها ومن يستحقها . ص ٢٩ ب (مخطوط) .
- (١٧) المقرئى . المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٩١ (نشر دار التحرير) .
- (١٨) النوبرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٤٧ - ٢٥٣ : القلقشندى صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، وانظر أيضا : .
- Sato : the Evolution of the Iqta ... , p. 110.
- (١٩) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٥٧ ؛ قاسم عبده قاسم أهل الذمة ، ص ٨٦ .
- (٢٠) استعملت كلمة القانون فى ذلك بمعنى المساحة ، انظر ، ابن الجيعان التحفة السنوية ، ص ٢٧ ، بلدة « تل الذهب » .
- (٢١) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٧ ، ص ١٥٨ ؛ ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٤٨٨ ؛ الصيرفى : انباء الهجر ، ص ٢١٨ .
- ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٨٥ ، ٣١٩ ، ٣٤١ .
- (٢٢) النوبرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .
- (٢٣) القلقشندى . صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٩ ، ٤٥٠ .
- (٢٤) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ .
- (٢٥) عن أنواع الأراضى انظر الفصل الرابع ، ص ٨٦ - ٨٨ .
- (٢٦) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٠ ؛ ابراهيم على طرخان النظم الاقطاعية ، ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .
- (٢٧) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٢٨ .
- (٢٨) المقرئى : اغاثة الأمة ، ص ٤٥ - ٤٧ .

- (٢٦) ابن نجيم . التحفة المرصية : ص ١٦٤ ب (مخطوط) .
- (٣٠) ابن حجر . انباء الغمر ، ج ٥ ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ : ابراهيم طرخان .
النظم الاقطاعية ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .
- (٣١) ابراهيم طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
- (٣٢) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٤٤ .
- (٣٣) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .
- (٣٤) Sato : the Evilution of the Iita p. 124.
- (٣٥) النويرى . نهاية الارب . ج ٨ ، ص ٢٢١ .
- (٣٦) المقرئى : اغاثة الأمة . ص ٣٨ .
- (٣٧) نفسه ، ص ٤٢ : ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ٢ ،
ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ (نشر محمد كمال الدين) .
- (٣٨) القلقتمندى : صبح الأعشى ، ج ٧ ، ص ١٥٨ .
- (٣٩) الصيرفى : انباء الهصر ص ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٣١ : ابن اياس :
بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٩٨ .
- (٤٠) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٤٢٧ (نشر دار التحرير) .
- (٤١) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ١٣٩ ابن تغرى بردى :
النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ١٦١ .
- (٤٢) الأسدى : التيسير والاعتبار . ص ١١٨ ، ١٢٢ .
- (٤٣) السخاوى . التبر المسبوك ، ص ١٦٨ ، ١٦٩ ، الشربينى . هن القحوف .
ص ١١٨ ، ١١٩ .
- (٤٤) الشربينى : هن القحوف ، ص ١٢٦ .
- (٤٥) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٩٤ ، ٩٥ .
- (٤٦) الصيرفى : انباء الهصر ، ص ٣٧٨ : عبد المنعم ماجد : نظم دولة
سلاطين المماليك ، ج ١ ، ص ١١٢ .
- (٤٧) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٣٣٨ : العينى ، عقد الجمان ،
ج ٢٤ ، ق ٣ ، ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ (مخطوط) : الصيرفى : انباء الهصر .

ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٦٣ ، ٤٨٤ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٧٥ ،
٨٦ ، ١١٥ ، ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٤٨) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٢٥ ، ١٤٢ .

(٤٩) النويري : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٥٣ .

(٥٠) العيني : عقد الجمان ، ج ٤ ، ص ٤٧١ ؛ الأسدي : التيسير والاعتبار ،
ص ٧٤ .

(٥١) عقد الجمان ، ج ٣٠ ، ص ٩٧ ، ابن حبيب : تذكرة النبیه ، ج ٣ ،
ص ٨٩ .

(٥٢) المقرئزي . السلوك ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

(٥٣) عن هذه الأراضى انظر : النويري (نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٦٠ ،
٢٦١ ؛ ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٣٠ ، ابن اياس : بدائع الزهور ،
الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٥٤) المقرئزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١٠ ، ص ٢٠٧ . (نشر دار التحرير) .

(٥٥) النويري : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٦٠ ، ٢٦١ ؛ العيني : عقد الجمان ،
ج ٤ ، ص ٣١٤ .

(٥٦) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٣٠ .

(٥٧) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٤٥٨ ؛
الصيرفي : انباء الهصر ، ص ١٠٠ ، ١٢١ .

(٥٨) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٣٠ .

(٥٩) الصيرفي : انباء الهصر ، ص ٨٥ .

(٦٠) الأسدي : التيسير والاعتبار ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٦١) المقرئزي : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٣٦٥ ، ق ٢ ، ص ٥٩٥ ،
٦٣١ ، ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٧ ، ص ٢١٨ ، الصيرفي : انباء الهصر ،
ص ١٧٤ .

(٦٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢١٧ .

(٦٣) المقرئى . السلوك ، ج ٥ . ق ٢ ، ص ٧٩٦ : العينى ، عقد الجمان
ج ٤ ، ص ٣٤١ ؛ ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٠٧ ، الصيرفى : انباء
العصر ، ص ٩٨ ، ٥٠١ .

(٦٤) انظر على سبيل المثال ، وناثق الاوقاف ارقام ٢/١٥ ، ٤/٢٥ ، ٥/٣٠ ،
٤/٢٥ بدار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) ، نقلا عن كتاب تذكره
النبية ، تحقيق د . محمد محمد أمين ، الملاحق ، ج ١ ، ص ٢٦١ ، ج ٢ ،
ص ١٦١ ، ٣٨٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ . حيث وردت بهذه الوثائق
معلومات كثيرة عن اباحة الواقفين لايجار اراضى اوقافهم . ومدتها . والشروع
التي وضعت فى صفة المستأجرين .

(٦٥) هو شرف الدين هبة الله بن صاعد الفائزى ، كان نصرانيا واسلم فى
نهاية الدولة الايوبية ، وترقى فى الوظائف من كاتب المصايد باسيوط حتى ولى
الوزارة للسلطنة شجر الدر ، تم السلطان العزيزى ، وكان حظيا عنده ، ومع
ذكائه كان ظالم النفس عسوقا ، وقتله السلطان قطز سنة ٦٥٥ هـ (١٢٥٧ م)
بعد مصادرته واقاع الحوطة على ممتلكاته ، وقد كتب احدهم يسببه بسبب ظلمه :

لعن الله صاعدا واباه فصاعدا

وبنييه فنازلا واحدا ثم واحدا

(النويرى : نهاية الارب ، ج ٢٩ ، ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ : ابن تغرى بردى :
النجوم الزاهرة ، ج ٢٧ ، ص ٥٨ : السيوطى : حسن المحاضرة ج ٢ .
ص ١٢٤) .

(٦٦) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٩١ - ١٩٦ .

(٦٧) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٤ .

(٦٨) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ٦٧ .

(٦٩) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٦١٧ .

(٧٠) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٢ .

(٧١) حيث قام الناصر محمد بن قلاوون ، بالغناء كم كبير من المكوس ،
انظر ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٦٢ ، ١٦٤ : العينى : عقد
الجمان ، ج ٣ ، ق ١ ، ص ٥٥ (مخطوط) : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة
ج ٩ ، ص ٤٦ ، ٤٧ : ابن حبيب . تذكرة النبى ، ج ٢ ، ص ٦٩ : ابن دقماق
الجواهر الثمين ، ج ٢ ، ص ١٥٥ ؛

Sato : The Evolution of the Iqta ..., p. 166.

- (٧٢) قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ، ص ٧٦ .
- (٧٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٩٨ : السلوك ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٥٩٧ ؛ ٦١٦ ، ٦١٧ : العينية : عقد الجمان ج ٢٤ ، ق ٢ ، ص ٢٦١ (مخطوط) : ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ١٦ ، ١٧ : ابن تغرى بردى .
- النجوم الزاهرة ، ج ١٢ ، ص ١١١ : الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ١ . ص ٢١١ .
- (٧٤) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٦٢٤ : وانظر أيضا . ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٣٧ .
- (٧٥) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٢٠٦ (نشر دار التحرير) .
- (٧٦) السبكى : معيد النعم ، ص ٢٧ :
Sato : The Evolution of the Iqta ..., p. 124.
- (٧٧) القلقشندى . صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٦٧ .
- (٧٨) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى . ص ١٢ .
- (٧٩) العينية : عقد الجمان ، ج ١ ، ص ٤٣ .
- (٨٠) المقرئى . السلوك ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ .
- (٨١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٩٧ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ .
- (٨٢) الصيرفى . نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٩٨ ، ٩٩ .
- (٨٣) انظر على سبيل المثال ، ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٦٣٥ : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ، ص ٣٦٨ : ابن اياس بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٥٣ ، ج ٤ ، ص ٤٩ ، ج ٥ ، ص ٢٢ .
- (٨٤) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٨ ، ص ٢٩٧ : ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٣١ . ٢٢ : محمد فتحى الشاعر : الشرقية فى عصرى سلاطين الايوبيين والمماليك ، (بورسعيد) ١٩٩٧ م . ص ٨٩ .
- (٨٥) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٢ .
- (٨٦) ابن دقماق : الجوهر الثمين ، ج ٢ ، ص ١٠٤ .
- (٨٧) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٥٢١ ، ٥٢٢ .
- (٨٨) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٢٢٦ .
- (٨٩) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٢٨ : السيد الباز العرينى .
- المماليك ، ص ٢٠٠ .

- (٩٠) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٢ ، ص ١١٣ .
- (٩١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٥٤ : محمد فتحى الشاعر الشرقية فى عصرى سلاطين الأيوبيين والمماليك ، ص ٨٩ .
- (٩٢) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ، ص ١٢٢٤ ، ابن تغرى بردى : نسخات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٤٨٨ - ٣٥٤ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢١٠ .
- (٩٣) العينى : عقد الجمان ، حوادث سنة ٨١٨ ، ص ٢٣٩ (نشر القرموط) .
- السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٩٣ .
- (٩٤) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ١٩٢ ، ١٩٣ .
- (٩٥) « البرلسى » : كانت قرية قديمة على شاطئ البحر المتوسط ، وردت بهذا الاسم فى قوانين الدواوين من أعمال النستراوية ، وفى التحفة السنية من أعمال نسترواد ، وهى الآن قرية البرج التابعة لمركز بيلا الذى كان تابعا لمحافظة الغربية حتى سنة ١٩٤٥ م (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٩٥ : ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٣٧ : محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، ج ٢ ، ص ٣٣) .
- (٩٦) كانت قرية « شورى » من توابع قرية البرج مركز بيلا ، ثم اندرست (محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ١ ، ص ٣٠٣) .
- (٩٧) « بلطيم » من القرى القديمة تقع بالقرب من بلدة البرج ، وردت فى قوانين الدواوين من أعمال النستراوية ، وفى التحفة السنية من أعمال نسترواد . وهى الآن بالاسم نفسه تابعة لمركز بيلا الذى كان تابعا لمديرية الغربية حتى ١٩٤٥ م (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٩٥ : ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٣٧ : محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، ج ٢ ، ص ٣٦) .
- (٩٨) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٢١١ ، ص ٢٩٠ .
- (٩٩) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٦٣ .
- (١٠٠) الشربينى : هن القحوف ، ص ١٤٨ ، ١٤٩ .
- (١٠١) العينى : عقد الجمان ، ج ٢٢ ، ق ١ ، ص ٤٤ (مخطوط) .
- (١٠٢) الصيرفى : انباء الهجر ، ص ٤٨٣ : ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٠٧ .
- (١٠٣) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٧٢ .

(١٠٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٠٤ .
(١٠٥) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٦٤ ، ٨٦٥ ؛ العيني . عقد
الجمان . ج ١ . ص ٢٧٠ ، ابن تغرى بردى . النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ١٤٨ ،
١٤٩ .

(١٠٦) الاسدى التيسير والاعتبار . ص ٩٤ ، ٩٥ .
(١٠٧) الشربىنى : هن القحوف ، ص ٧ : محمود أبو رية ، حياة القرى .
(القاهرة) ١٩٦٦ م ، ص ٥ .
(١٠٨) المقرئى : اغاثة الامة ، ص ٤٣ - ٤٥ .
(١٠٩) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٣٢٢ .
(١١٠) السبكى : معيد النعم ، ص ٣٤ .
(١١١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٥٧ (نشر دار
التحرير) .

(١١٢) « برما » . قرية قديمة وردت بالاسم نفسه فى قوانين الدواوين من
أعمال الغربية ، ووردت أيضا فى التحفة من أعمال الغربية . ولكن مضاف اليها
كفر « منية أبى الشماس » وهى برما الحالية ببلده متاخمة لمدينة طنطا وتتبع
مركزها ، التابع لمحافظة الغربية (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١١٢ :
ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٧٢ : محمد رمزى : القاموس الجغرافى .
ق ٢ ، ج ٢ ، ص ٩٦) .

(١١٣) هو الأمير « جركس بن عبد الله الخليلى » كان كثير البر وعمل
المعروف ، قتل فى دمشق سنة ٧٩١ هـ (١٣٨٩ م) وله خان يعرف به (خان
الخليلى) (المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٨٥ ، ابن حجر . انباء
الغمر ، ج ٢ ، ص ٣٦) .

(١١٤) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ص ٦٧ - ٦٩ : ابن اياس . بدائع
الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٣٣٠ - ٣٣١ .

الفصل الرابع

الحياة الاقتصادية

النشاط الزراعى (أنواع الأرض • نظم الري •
المحاصيل الزراعية ، أدوات الري والزراعة) - الثروة
الحيوانية - النشاط الحرفى - التبادل التجارى ودور
القرية الاقتصادية - الكوارث الطبيعية (أخطار
الفيضانات العالية والمنخفضة ، فساد الزروع • فناء
الثروة الحيوانية) - الأزمات الاقتصادية (غلاء
الأسعار • المجاعات والأوبئة وأثرها على الاقتصاد
الريفى) •

أولا : النشاط الزراعى والثروة الحيوانية •

١ - النشاط الزراعى •

ان أول ما يتبادر الى الذهن عند الحديث عن نشاط القرية
الاقتصادية • هى الزراعة حيث ظلت الزراعة تمثل عصب الحياة
الاقتصادية فى القرية المصرية منذ أقدم العصور وحتى الآن •
ولما كان النشاط الزراعى من الركائز الأساسية فى دراستنا

هذه ، فيجب علينا أن ندرسها من شتى جوانبها ، التي تمثلت في نوع الأرض الزراعية وجودتها ، وكذلك نظم الري السائدة آنذاك ، ثم أدوات الري والزراعة المتاحة في ذلك العصر ، والتي عليها يترتب دائما مدى راحة الفلاح او شقائه ، ثم نختم بأنواع المحاصيل الشتوي منها والصيفي .

(أ) أنواع الأرض .

كانت قيمة الأرض الزراعية في القرية المصرية آنذاك تختلف باختلاف ما يزرع فيها من المحاصيل التي تؤثر على درجة خصوبتها في العام التالي ، كما كانت الظروف الطبيعية من قرب الأرض من النهر أو بعدها عنه ، واقترابها من المياه المالحة وحواف الصحراء ، تؤثر في جوده الأرض الزراعية ، وتحديد نوع المحصول الذي يزرع فيها ، وعلى هذا الأساس قسم المعاصرون الأرض الزراعية الى درجات (١) .

الباق : وهي أجود أنواع الأراضي ، وهي الأرض التي زرعت برسيما وحبوبا وبقولا في العام الماضي ، وتصالح لزراعة القمح والكتان في العام الجديد ، استغلالا لما أضافته زراعات العام الماضي من خصوبة الى التربة ، ولعل الباق هذا هو « المتمز » الذي خصه « ابن الجيعان » بالذكر (٢) .

ري الشراقي : هي الأرض التي شرقت في العام الماضي ، فلما رويت بعد أن أريحت عاما كاملا ، حصل لها من الري بقدر ما حصل لها من الظما فأنجب زرعها ، وهي تلحق الباق في الجودة .

البروييه أو البراييب : وهى الأرض التى زرعت قمحا أو شعيرا فى السنة الماضية ، فإن زرعت كذلك فى السنة التالية لم تنجب مثل الباقي ، وأصلح ما يزرع فى هذه الأرض البرسيم والبقول لراحة الأرض فتصير باقى فى السنة التالية .

البقهامة أو السقماهىة : وهى الأرض التى زرعت كتانا فإن زرعت قمحا فى السنة الجديدة ، جاء صغير الحب أسود اللون ، نظرا إلى يترتب على زراعة الكتان من اجهاد للتربة .

الشتونية أو الشمتانى : وهى الأرض التى رويت وبارت فى العام الماضى ، وهى أرض جيدة ، ولكن أقل جودة من الشراقى .

شق السلايح : وهى الأرض التى رويت ثم بارت فحرثت وتركت مكشوفة للشمس ، وهى تجرى مجرى الباقي ورى الشراقى ، نظرا لأن زرعها يكون ناجيا .

البرش النقاء : وهى كل أرض خلت من أثر مازرع فيها فى العام الماضى ولم يبق بها شأغل عن قبول ما يزرع من أنواع الزراعات ، فإن لم تزرع نبت فيها الكلا الصالح للرعى .

الوسخ : وهى عبارة عن الأرض التى استحكم وسمخها ، ولم يتمكن المزارعون من إزالتها كله ، بل حرقوها وزرعوها ، فجاء زرعها مختلطا بالحلفاء ونحوها .

الوسخ الغالب : وهى الأرض التى وجد بها نباتات غلبت كثرتها المزارعين وشغلتها عن قبول الزراعة ، فصارت مراعى .

الخرس : وهى الأرض التى فسدت بما استحکم فيها من موانع قبول الزرع وهى أشد من الوسخ الغالب ، ويوجد فى هذه الأرض نبات الحلفاء بكثرة ، وتصلح مراعى مثلها مثل الوسخ الغالب ، وأكثر ما يكون الخرس والغالب ببلاد الصعيد الأعلى (٣) .

الشراقى : وهى الأرض التى لم يصل اليها الماء لقصور مياه النيل ، أو ارتفاعها أو لسد طريق الماء عنها أو غير ذلك .

المستبحر : عبارة عن كل أرض منخفضة اذا سار اليها الماء لا يجد مصرفا له ، حتى يفوت أوان الزرع والماء باق فى الأرض .
السبخ : وهى كل أرض غلب عليها الملح حتى ملحت ، ولم ينتفع بها فى زراعة الحبوب ، وربما زرع فيما لم يستحكم السبخ منها الهليون والبادنجان والقصب الفارسى ، وربما قطع منها ما يسمد به الكتان ، وأكثر هذه الأراضى توجد فى البلاد التى تقترب من البحر والبحيرات المالحة .

وجدير بنا أن نذكر أن مثل هذه الأنواع من الأراضى ، لم يكن يختص كل منها بقرية كاملة أو عدة قرى ، بل كثيرا ما كانت تجمع القرية الواحدة بين أكثر من نوع من هذه الأراضى مثل قرية سرياقوس « (٤) » التى كانت تضم داخل زمامها ، أراضى نماء برايب وخرس ومستبحر (٥) . ولا يفوتنا أن ننبه أن خسراج ايجار « كل نوع من هذه الأنواع كان يقدر صعودا وهبوطا حسب رجة الخصوبة ، كما ذكرنا .

(ب) نظم الري •

واول هذه النظم نظام « الري الحوضى » أو « رى الحياض » ، اذ من المعروف أن مصر لم تستخدم نظام الري الدائم بشكل كلى لأول مرة الا فى القرن التاسع عشر الميلادى • ولذلك اعتمدت الزراعة فى العصر لمملوكى على الفيضان السنوى ، بمعنى أن تزرع الأرض كلها مرة واحدة فى العام ، بعد أن تغمر بمياه الفيضان ، وهو ما عرف بنظام الحقل الواحد أى أن الأرض تزرع جميعها كل سنة ، على العكس من أراضى الشام التى عرفت نظام الحقلين ، بمعنى أن يزرع شطر الأرض عاما ثم يراح فى العام التالى ، وربما عرفت نظام الحقول الثلاثة •

ولكن هل كانت عملية غمر الأراضى الزراعية بمياه الفيضان عملية ثابتة تحدث بطريقة واحدة كل عام ؟ • فالواقع أن كمية المياه المطلوبة لرى البلاد اختلفت من وقت لآخر فى العصر المملوكى ، حسب احكام شبكة الري وعناية الدولة بها فقد كانت البلاد تروى كلها من ستة عشر ذراعا كما لاحظ الرحالة « ابن بطوطة » - الذى زار مصر خلال الثلث الأول من القرن الثامن الهجرى - وهى الغاية القصوى التى يتم • • عندها خراج السلطان فان زاد ذراعا كان الخصب ، فى العام والصلاح التام فان بلغ ثمانى عشرة ذراعا أضر بالضياح ، وأعقب الوباء » (٦) ، وبذلك فيكون الحال مستمرا منذ بداية القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) كما لاحظ « المسعودى » (٧) •

ولكن مع مرور الوقت - خصوصا منذ بداية الدولة الثانية فى أواخر القرن الثامن الهجرى - أصبح هذا القدر (ستة عشر ذراعا) لايكفى اطلاقا ، وبدأت الزراعة فى مصر لاتصح الا من ثمانية عشر ذراعا ، ثم قفز هذا القدر سريعا الى عشرين ذراعا •

ويلخص « المقريزى » المتوفى سنة ٨٢٥ هـ (١٤٥١ م) هذا الأمر بقوله ، « وأدركت الناس يقولون : نعوذ بالله من اصبيح من عشرين ، وكنا نعهد الماء اذا بلغ أصابع من عشرين فاض ماء النيل ، وغرق الضياع والبساتين ، وفارت البلاليع ، وهما نحن فى زمن منذ كانت الحوادث بعد سنة ست وثمانائة ، اذا بلغ الماء فى سنة اصبيحاً من عشرين لا يعم الأرض كلها لما قد فسد من الجسور ، وكان على ما بعد الخمسائة من الهجرة قانون النيل ستة عشر ذراعاً فى مقياس الجزيرة ٠٠ » (٨) .

وهكذا فقد أصبحت العشرون ذراعاً علامة الوفاء ، لا تغرق البلاد ويتم عندها رى جميع الاراضى سهولها وروابيها ، قبلها وبحريها ، شرقيها وغربيها (٩) ، وأصبح وفاء النيل بأقل من هذا يعنى أن يشرق جزء كبير من البلاد (١٠) ، الذى تتبعه المجاعة التى يعقبها الوفاء ، بل ان الأمر تجاوز ذلك وأصبحت البلاد لا تروى بكمالها الا اذا تجاوز النيل العشرين ذراعاً بنصف ذراع على الأقل ، كما حدث سنة ٩٢١ (١٥١٥ م) (١١) .

وقد أرجع المعاصرون والمحدثون هذه الزيادة المستمرة لوفاء النيل الى عدة أسباب (١٢) .

أولاً : الارتفاع المستمر فى منسوب الاراضى الزراعية ، بسبب ما يترسب على وجه الأرض من الطمي المجلوب مع الفيضان السنوى ، بالإضافة الى اطماء قاع المجارى المائية واحتياجها الى ارتفاع منسوب المياه حتى تسخلها .

ثانياً : ضعف الجسور وإهمال صيانتها — سيما فى الدولة المملوكية الثانية — إذ يترتب على تقويتها وإحكامها تقليل نسبة

لنأخذ بالإضافة الى قلة المقدار اللازم للوفاء بحاجة الاراضى الزراعية
بن المياه .

ثالثا : اهمال تطهير الترعى والقناطر والخلجان من الطمي
والنباتات العالقة ، التى تحول دون جريان الماء ، أو تقلل من
سرعته ، اذ عن طريق هذه الشبكة من الترعى والخلجان كانت تروى
الأراضى الزراعية القريبة من مجرى النهر والبعيدة عنه .

ومى رأينا أن العامل الأول ليس له تأثير بدرجة كبيرة ، فالطمي
الذى يترسب على ضفاف النيل على مر آلاف السنين لم يكن له كل
هذا الأثر الكبير فى زيادة أذرع الفيضان ، التى كانت قبل العصر
المملوكى وفى أوائله ستة عشر ذراعا ، فأصبحت فى منتصفه
ثمانية عشرة ، وفى أواخره عشرين ذراعا ، فليس من المعقول أن
الطمي تحدى الممالك ، وأخذ يزداد بهذه الصورة ، التى تطلبت
زيادة أربعة أذرع فى عصرهم وحده ، ونعتقد أن السبب الأكبر فى
ذلك هو العامل الثانى ، وإذا سلمنا بذلك فليس بوسعنا أن نفسر
أن النيل كان يزداد حتى يعوض ما يفقده بسبب الجسور من تلقاء
نفسه بل « بحكمه الله تعالى » على قول « القلقشندى » (١٣) .

وإذا انتقلنا الى مشاهدة عملية الفيضان ، فسنجد أنها كانت
تبدأ فى الخامس من شهر بثونة (حزيران / يونيو) ، ولكن
الزيادة تظهر وتقاس فى الخامس والعشرين منه ، ويستمر الفيضان
طوال شهور أبيب (تموز / يوليو) ، ومصرى (آب / أغسطس) ،
وتوت (أيلول / سبتمبر) ، ثم تبدأ الفيضان فى الانحسار عن وجه
الأرض فى العشرين من شهر بابه (تشرين أول / أكتوبر) ،
بذلك تكون مدة الفيضان ثلاثة أشهر وعشرين يوما تقريبا (١٤) .

وقد كان الري الحوصي يعتمد بشكل رئيسي على شبكة الجسور التي نالت تنظم عملية الري ، سواء في الأحواض الكبيرة التي تشمل أقاليم بأكملها ، أو الأحواض الصغيرة التي تشمل عدة قرى لذلك فقد انقسمت الجسور التي تحيط بكل نوع من هذه الأحواض الى جسور تحيط بالنوع الأول من الأحواض وهي « الجسور السلطانية » وجسور تحيط بالنوع الثاني وهي « الجسور البلدية » ، ويمكن ان نضيف الى تعريف الجسور السلطانية - التي تحدثنا عنها في الفصل الأول - هذا التشبيه الرائع لـ « ابن ممتي » ، اذ يشبها بسور المدينة الذي يجب على السلطان الاهتمام بهما رته ، والنظر في مصلحته ، وكفاية العامة أمر التفكير فيه . أما الجسور البلدية : فهي الجسور الخاصة النفع بناحية دون ناحية ويتولى المقطعون والفلاحون أمر اقامتها من أموالهم ، وليس لكشاف الجسور سلطة عليها ، وهي بمثابة الدور والمساكن داخل سور المدينة ، لكل صاحب دار أن ينظر في مصلحتها ، ويلتزم بتدبير أمره فيها (١٥) .

والجسور عبارة عن سد تراعى يقام على حافة النهر أو النهر . ليحفظ ماء من أن يفيض على الجانبين ويغرق البلاد المحيطة ، وبهذه الجسور كانت تتم عملية حجز مياه الفيضان كي يستفاد منها في عملية ري البلاد بتنظيم سوق وصرف المياه عن الأرض ، بالإضافة الى تأمين البلاد من خطر الفيضانات العالية (١٦) ، ومن هذه الجسور كانت تفتح سدود الترغ والخلجان عند تمام الفيضان ، فتخترق المياه فيها يمينا ويسارا لتروى الأحواض البعيدة عن مجرى النهر ، فاذا تكامل ري ناحية قام أهلها بقطع الجسور المحيطة بها من أماكن معروفة لدى خولة البلاد ومشايخها في أوقات محددة (١٧) .

ومن الطبيعي أن تكون الجسور أكثر انتشارا وتوزعا في قل الأرض (الدلتا) بحكم اتساع المساحة ، وعدم الانحدار

السريع للسطح ، مما يتطلب إقامة العديد من الجسور ، فى حين ان طبيعة أعلى الأرض (الصعيد) كانت أقل مساحة وامتداد ، لذلك فقد افتتحت الجسور هناك على « الطرايد » الممتدة مع حافة النهر ، و « الصلايب » الممتدة بين هوامش الوادى وجسر الطراد (١٨)

والممتدح لمواعيد فتح وسد الجسور والترع والخلجان ، يجب أنها كانت تفتح وتسد بشكل تدريجى من أعلى (الوجه القبلى) الى أسفل (الوجه البحرى) فى أوقات متتالية ، فهذا جسر يفتح ليرى حوضاً أو ناحية ، ثم يسد ليفتح الجسر الذى أسفل منه ليرى منطقته أسفل من التى رويت ، وهكذا . ثم فى النهاية تصرف المياه الزائدة عن حاجة آخر حوض ، الى أرض السبخ أو البحر المتوسط فى شمال الدلتا ، أو تصرف الى النيل اذ كانت الأحواض تطل على البحر الشرقى (فرع دمياط) أو البحر الغربى (فرع رشيد) ، وهذه الحالة تشبه ما يحدث فى الصعيد عند عودة الفائض من المياه الى النهر من جديد (١٩) . ولأهمية هذه العملية وتنظيمها ، كان يقام على الجسور وعند فتحات الخلجان زمن الفيضان جماعات من الحراس ، كل مجموعة منهم تقدر بعشرة فرسان من المماليك كما لاحظ أحد الرحالة الاوربيين ، لكل مجموعة منهم علم متميز ومهمتهم حراسة هذه الفتحات ، والسماح بفتحها فى ميعادها لادخال الماء الى البلاد (٢٠) .

بقى لنا أن نشير الى حال القرى فى أثناء الفيضان ، فانها كانت تصير مثل الجزائر فوق التلال والروابي يحيط بها الماء من كل جانب ، ولا يتوصل اليها الا فى المراكب ، أو فوق ظهور « الجواميس » أو من خلال الجسور اذا كانت قريبة منها (٢١) .

يتضح مما سبق أن نظام الري الحوضى كان هو النمط السائد ، ولكن هذا لايعنى أن مصر لم تكن تعرف نظام الري الدائم

وزراعة المحاصيل الصيفية آنذاك ، وذلك بفضل منابع النيل
الاستوائية التي كانت تحافظ بقدرها الضئيل على استمرار جريان
الماء طوال العام فى مجرى النهر وفرعى الدلتا والخلجان دائمة
الجريان .

وبالرغم من وجود هذه المياه طوال العام ، فإن المناطق التي
استفادت منها ظلت محدودة بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية
الكلية ، وتمثلت فى الأراضى التي ينخفض سطحها عن منسوب
المياه الجارية ، أو الأراضى المتاخمة لمجرى النهر وفرعية ، والتي
استخدمت فيها الدواليب (السواقي) لرفع المياه ، ولما كانت
المحاصيل الصيفية التي تقوم على الرى الدائم ذات عائد اقتصادى
كبير فانها كانت تعوض تكاليف رفع المياه ، بالإضافة الى الاستفادة
الأرض من المحاصيل الصيفية المخصصة (٢٢) .

واذا حاولنا أن نتعرف على مناطق الرى الدائم التي كانت
نسقى بالدواليب فى ذلك العصر ، فسنجد أن أكثر ما يكون ذلك
ببلاد الصعيد (٢٣) ، وكذلك الأراضى الموجودة على جانبيه خليج
المنهى (بحر يوسف) (٢٤) ، كما كانت أراضى جزيرة بنى نصر
(من المنوفية) تزرع بكاملها بمياه الرى الدائم التي كانت ترفع
بألف ساقية ، لتمد القاهرة بما تحتاجه من الخضروات والبقول (٢٥) .
ولما كان خليج المنزلة أعلى من الأرض على جانبيه ، فإن غالب بلاد
الدقهلية كانت تزرع القصب والقلقاس والأرز على الماء
السائح (٢٦) .

وعلى العموم نستطيع أن نستدل على مناطق الزراعات الصيفية
التي تقوم على الرى الدائم ، من خلال تتبع أخبار تقطع الجسور
سبب سوء عملها أو بسبب الفيضانات العالية أو المبكرة ، إذ نعلم

سماء المحاصيل الغارقة ، مثل القلقاس والقصب والبطيخ
أنها ضحايل صيفية (٢٧) .

كما أن معظم قرى الفيوم دخلت نظام الري الدائم ، وأسهمت
ب وافر في الزراعات الصيفية » ٠٠ اذ المياه تنصب إليها
ي (شتاءا وصيفيا على مر الدهور وتعاقب الأيام » (٢٨) وذلك
را لأن منخفض الفيوم جمع بين الخاصيتين السابقتين ، فهو
س عن مجرى النهر كثيرا ، بالإضافة الى تشعب خليج الفيوم
لجان صغيرة انتشرت في أرجاء المنخفض فتمكنت معظم القرى
زراعة بالسواقي (٢٩) .

كذلك أسهمت الأمطار التي كانت تتساقط على أعمال الوجه
ي حتى جنوب القاهرة (٣٠) ، والزرع قائم على سوقه ، في
، بعد أن تكون الأرض قد رويت مرة واحدة في أثناء الفيضان ،
لكي تشير الى دور هذه الأمطار في الزراعة الى الأضرار التي
تصيب البلاد في حالة عدم تساقطها ، فكانت أسعار الغلال
يسبب » ٠٠ قلة المطر في الشتاء ، فمنع من عنده القمح وغيره
بيح » (٣١) ، وذلك أن الخريف مضى ولم يقع مطر بالرجح
ي فلم ينجب الزرع » (٣٢) » ٠٠ وفي هذه الأيام ارتفع سعر
، قليلا لعدم نتاج الزرع بالوجه البحري لفلة المطر بل لبدء
مصر وأعمالها » (٣٣) .

هذا على عكس الحالات التي كان يتساقط فيها المطر على
، كما يثبت ذلك المعاصرون : « وفي هذا الشهر أغاث الله
ع في الوجه البحري ، وأسقاها فأخصبت بعدما كانت جافة
السعر قليلا » (٣٤) ، « وفي المحرم وقع المطر الغزير
البحري فأخصبت الزروع بعد أن كانت جفت » (٣٥) .

٠٠ . ومع هذا البرد وما جمد من المياه ، لم يفع بالقاهرة
من المطر الا النذر لكن امطرت البلاد وسفت الزرع الى
الغاية « (٣٦) .

وهكذا يظهر دور الأمطار فى الري والزراعة ، حقيقة انه
لم يكن رى بالمعنى المفهوم ولكنه كان على كل حال عامل مساعد فى
عملية الزراعة ، على أن هذا كان يحدث كما ذكرنا فى قرى الوجه
البحرى دون الوجه القبلى (٣٧) . وعلى الرغم من ندرة مياه الأمطار
فقد وجدت بعض الزراعات القليلة التى تقوم بشكل رئيسى عليها ،
نظرا لتساقطها بشكل منتظم - الى حد كبير - على أطراف عسرب
الدلتا والساحل الشمالى الغربى لمصر ، فكان يزرع هناك
الشعير (٣٨) .

(٧٠) المحاصيل الزراعية .

واذا انتقلنا الى المحاصيل الزراعية ، فسنجد انها تنقسم الى
نوعين الأول وهو « المحاصيل الشتوية » التى كانت تزرع فى فصل
الخريف والشتاء على مياه الفيضان ، والثانى « المحاصيل الصيفية »
التى كانت تزرع فى فصل الربيع والصيف على الماء الدائم
الجريان .

وأول وأهم المحاصيل الشتوية القمح ، الذى يفضل أن يزرع
فى أرض « الباق » و « الشراقى » ، وتكون زراعته تدريجيا من
الوجه القبلى الى الوجه البحرى بحسب انحسار الماء عن كل جزء ،
كذلك كان هناك الشعير الذى يزرع قبل القمح ويحصد قبله ،
ويفضل زراعته فى الأرض التى زرعت قمحا فى العام الماضى ، ومن
المحاصيل الشتوية أيضا الفول الذى يفضل أن يزرع فى أرض
« البرايب » ويتبع المحاصيل الشتوية العدس والحمص والجلبان

(الحلبة) ، وكذلك الكتان الذى يفضل أن يزرع فى أرض البرش .
ولما كان الكتان يجهد الأرض فإنه كان يحتاج الى أن يسمد ببعض من
أرض السبخ ، أما البرسيم فيفضل أن يزرع فور انحسار ماء
الفيضان ، ولا ينبغي التأخير حتى لا يتعرض لرياح الجنوب المريسية ،
وأخيرا كان من المحاصيل الشتوية الثوم والبصل والتمرس (٣٩) .

ويجب أن نعلم أن الكثير من المحاصيل السنوية كانت تزرع
بطريقة « التلويق » ، وهى مشتقة من أرض الملق (أى الأرض
المبللة بشدة والغارقة بالماء) ، وهذه الطريقة عبارة عن أن يحمل
الرجال الملاوف ، وهى ألواح كبيرة ذات مقابض طويلة ، يقلبون بها
التين على حبوب التقاوى ، حتى تختفى فى التربة بعيدا عن أعين
الطير وحرارة الشمس ، ويقابل هذه الطريقة طريقة الحرث وهى
بذر التقاوى ثم تقلب الأرض بالمحراث ، وكلا النوعين من الزراعة
يقوم على مياه الفيضان ، ولا يتم رى المحصول بعده وضع البذور ،
بل يكتفى بما فى التربة من رطوبة (٤٠) . ويبدو أن ينضج المحصول
وبيبس - خصوصا الحبوب - ويتول أمره للسقوط ، يقوم الفلاح
بحصاده وحمله بسيقانه على ظهور الجمال أو الحمير لنقله الى
الجرن (٤١) . ليدرسه ثم يحزنه .

أما المحاصيل الصيفية فمعظمها خضروات ، مثل البطيخ
واللوبيا والسمسم والقطن ، بالإضافة الى الأرز الذى يحتاج الى
كميات كبيرة من المياه الدائمة ، ولذلك تكثر زراعته فى منخفض
الفيوم وشمال الدلتا ، ومن المحاصيل التى كانت تزرع فى الصيف
أيضا قصب السكر الذى يحتاج الى كميات كبيرة من المياه هو الآخر ،
ثم القلقاس والباذنجان والبامية والملوخيا ، والخس والجزر والكرنب
والقنبيط ، والقرع والخيار والقثاء والكراث والفجل الذى يزرع
طول السنة (٤٢) .

كذلك فقد انتشرت البساتين وأشجار الفاكهة فى أنحاء البلاد ، فانتشر نخيل البلح بشكل خاص فى قرى الوجه القبلى (٤٣) . أما سائر أنواع الأشجار من الفواكه ، مثل العنب والتين والرمون والخوخ والمشمش والبرقوق والتفاح الكمثرى واللوز والنبق والتين والموز ، فقد تواجدت بشكل خاص فى منخفض الفيوم ، بالإضافة الى أشجار الزيتون (٤٤) ، ولكن هذا لا يمنع من انتشار بساتين هذه الأنواع من الفواكه فى أماكن كثيرة أخرى من ديار مصر (٤٥) .

(د) أدوات الرى والزراعة .

ولم يتبقى لنا فى الحديث عن النشاط الزراعى ، الا أن نتعرض الى أدوات الفلاح ووسائله ، التى كان يستخدمها فى عملية الزراعة ككل ، ومن الطبيعى أننا سنتحدث عن وسائل بدائية للغاية ، اذ أننا لانتوقع أن نجد فى هذا العصر أدوات تختلف كثيرا عن أدوات الفلاح المصرى منذ القدم .

ففى الرى اعتمد الفلاح بشكل أساسى - فيما عدا وقت الفيضان - على الساقية المصنوعة من خشب السنط أو ما يشبهه . وكانت تسمى أيضا « المحال » (٤٦) ، كذلك كان هناك « الشادوف » الذى كان منتشرا فى ريف مصر آنذاك (٤٧) . أما فى الزراعة فقد اعتمد الفلاح فى العمل العضلى على الماشية والأبقار بالذات ، سواء فى إدارة السواقي أو حرث الأرض ، لذلك فقد كانت الأبقار مهمة جدا للفلاحين ، ولهذا كانوا يدفعون فيها مبالغ طائلة حينما ينذر وجودها بسبب الأوبئة أو لأسباب أخرى (٤٨) . خصوصا زمن الحرث خشية فوائده ، هذا فضلا عن المألوف سابقة الذكر ، ولا بد أن الفلاح كان يستخدم الفأس ، كما كان يستخدم « الشرشرة » التى ان يضعها دائما فى حزامه (٤٩) .

ولما كنا ندرس النشاط الاقتصادي للقرية المصرية فى العصر المملوكى بشكل عام ، فيجب علينا أن نشير الى أن جميع القرى لم تكن تمارس النشاط الزراعى ، حيث وجدت بعض القرى التى يمارس أهلها حرفة صيد الأسماك ، وهى القرى التى تقع على سواحل البحر المتوسط وخليج السويس والبحيرات الملحة فى شمال الدلتا . ومن هذه القرى على سبيل المثال « البرلس » و « شـورى » و « بلطيم » (٥٠) ، وغيرها من القرى التى « لا زرع فيها ولا نفع ، وليس بها غير صيد السمك ، وهى الغاية القصوى فيما يتحصل من المال » (٥١) .

٢ - الثروة الحيوانية :

وبجانب النشاط الزراعى فى القرية لعبت الثروة الحيوانية دورا مهما فى نشاط القرية الاقتصادية والثروة الحيوانية بالنسبة للفلاح آنذاك ، لم تكن ثروة رعوية بمعنى ما هو متعارف عليه عند العربان البدو الذين كانوا يعيشون على هوامش الريف . فالإقتصاد الحيوانى للفلاح لم يكن يتعدى اقتصادا منزليا ، بمعنى أن عدد الماشية التى يملكها والتى ربما كانت بحكم الشراكة بالنصف أو أقل أو أكثر (٥٢) ، لم تكن أكثر مما يسعها بيته الصغير لتساعده فى العمل الحقلى ويدبر من منتجات ألبانها احتياجاته اليومية ، مع القليل الفائض . فلم يكن الفلاح يعرف - أو أن الحالة المادية لم تكن تمكنه من - استثمار رؤوس الأموال فى تربية الماشية وتسمينها فى ذلك العصر ، اللهم الا القليل النادر ، حيث وجدنا بعض أثرياء الريف ومشايخ الفلاحين يملكون قطعانا من الماشية تتجاوز الألف ، ومن الأغنام ما تتجاوز الآلاف (٥٣) ، وان كانت حالات نادرة جدا .

وبجوار الفلاحين الذين فاموا بتربية أعداد قليلة من الماشية مع ممارسة عملهم الأساسى وهو الزراعة ، وجدنا اناسا من أهالى القرى احترفوا مهنة رعى الماشية دون الزراعة وتفرغوا لذلك تماما (٥٤) ، ومعظمهم من الطواريء الذين كانوا ينتقلون بين القرى لرعى أغنامهم فيها (٥٥) ، ولما كان هؤلاء الرعاة يقضون أوقاتا طويلة فى العراء ، وجدناهم يقيمون لهم أماكن وسط المروج أطلق على الواحدة منها « التايه » وهى عبارة عن أكواخ على شكل نصف دائرة مكونة من الطين الجاف ومسقفة بأعواد الغاب ، لتقيهم الحر والبرد ، ويحفظون فيها أوانى اللبن ومنتجاته ، وقد عرف الخاص منها برعاة البقر والجاموس باسم « تاية الجماسة » ، والخاص منها برعاة الأغنام باسم « تاية الغنامة » (٥٦) .

وتمثلت الثروة الحيوانية آنذاك ، فى الجمال والبغال والخيول - التى كانت قليلة فى القرى - والبقر والجاموس والأغنام (٥٧) ، وان كانت الثروة الحيوانية الحقيقية عند الفلاح فى ذلك العصر تمثلت فى البقر بالذات ، الذى كان عند الفلاح فى مقام أولاده (٥٨) ، ويليه الأغنام التى وجدت بكثرة فى بلاد الصعيد .

وعن رعى هذه الحيوانات واطعامها ، فالواقع أنه لم تكن تزرع زراعات خاصة بها غير البرسيم الذى كان الفلاحون يبيعون معظمه للمماليك لربيع خيلهم ، بالإضافة الى بعض ما يتطفل على الزروع من نباتات ، وما يتخلف عن المحاصيل من الدريس (التبن) . الذى كان يقدم للماشية فى أثناء الفيضان عند كساء جميع الأراضي بالماء ، فاذا تعذر وجود التبن علفت السواب بالنخال قشور القصب (٥٩) . وما عدا ذلك فانه كان على الماشية والأغنام

أن يخرج لترعى فى الأرض حيث وجدت الخضرة فى وادى ، أو فيما
بار من الأراضى التى لم تزرع (٦٠) ، مثل أراضى « الوسيخ
الغالب » أو أراضى « الخرس » التى تنبت فيها من الحشائش
ما يتبغلها عن قبول الزراعة ، تلك الحشائش التى كانت تسمى
« النيف » (٦١) ، وقد تنبت المراعى فى الأرض الصالحة للزراعة
مثل أرض « النقاء » ، ولكنها لا تزرع لسبب أو لآخر ، فينبت
بها الكلال الصالح للرعى الذى كان يسمى فى بلاد الوجه القبلى
« الكتيح » ، وهو نبات تستغنى به الخيل والدواب عن
البرسيم (٦٢) وقد كانت هذه المراعى تتأثر شأنها شأن المحاصيل
الزراعية بمياه الفيضان ومدى انتظامه ، سواء نقص أو زاد عن
الحدد ومكث على الأرض مدة أطول من المفترضة ، وهو ما كانت
عواقبه وخيمة على المراعى والدواب (٦٣) . وأخيرا نشير الى أن
جميع الأراضى الخاصة بالمراعى ، فصلها المقريزى وجعلها القسم
السادس من أقسام أراضى مصر السبعة (٦٤) .

وجدير بالذكر هنا أن عملية رعى الحيوانات لم تكن حرة دون
قيود ، فإن هذه المراعى أقطعت شأنها شأن الأراضى الزراعية (٦٥) .
وكان المقطع يبيع ما ينبت فى الأرض التى تبور من اقطاعه للمفلاح ،
أو يأخذ منه قدرا معيناً على كل رأس ترعى فى هذه الأرض ، ولذلك
فقد أورد المعاصرون هذه الأصول فى باب المكوس « الهلالى » (٦٦) :
ولذلك كان علماء الدين والفقهاء يعارضون فكرة فرض الزكاة على
الابل والبقر والأغنام على اعتبار أنها ليست سائمة وإنما تعلف
بالمال (٦٧) .

ومع أن المراعى أقطعت فى مصر فى الدول الإسلامية السابقة
على دولة المماليك ، فإن عصرهم جاء وهى ملغاة فأعادوا

اقتصادها (٦٨) ، ولكن هذا الأمر نلاشى فى الدولة المملوكية الثانية (٦٩) ، وأن كنا نرجح أن ذلك لم يكن بسبب عدول الدولة عن اقطاع المراعى ، وإنما بسبب اختلال حال البلاد ، وعدم وجود المراعى وما يرفعى فيها ، مما كان يضر بحال الفلاحين خصوصاً وأنهم اعتمدوا على منتجاتها من اللبن والجبن للمساعدة فى دفع الخراج (٧٠) .

ولا ننسى ونحن نتحدث عن الثروة الحيوانية ، أن نذكر الطيور الداجنة ، التى كان لابد للفلاح من تربيتها ، مثل الدجاج ، والأوز ، والبط ، والحمام الذى لم تكن تخلو القرى من أبراج له (٧١) ، بالإضافة الى نحل العسل الذى كان منتشر فى قرى مصر (٧٢) .

ثانياً النشاط الحرفى :

والى جانب النشاط الاقتصادى الأساسى فى القرية وهو الزراعة الذى تصطبغ به القرية المصرية حتى وقتنا الحالى ، وجدت بعض الحرف اليدوية البسيطة التى اعتمد عليها الفلاح فى توفير احتياجاته الأساسية ، وربما قام ببيع الفائض عن الحاجة منها ، كذلك وجدت فى القرى بعض الصناعات الصغيرة التى تعتمد على بعض المحاصيل الزراعية القابلة للتحويل ، فى معامل أو مصانع صغيرة أطلق عليها « الدواليب » (٧٣) .

وأول هذه الصناعات • الصناعات القائمة على قصب السكر ، بل السكر والحلويات والعسل الأسود (٧٤) ، التى كانت تشر على وجه الخصوص فى قرى الصعيد ومدنه ، بالإضافة الى نرى منخفض الفيوم (٧٥) ، حيث كانت تنتشر هذه المعاصر ونشط

جفول القصب أو بالقرب منها ، كما هو موجود الآن توفيراً في تكلفة النقل وحفاظاً على ما يفقده القصب بالبحر والجفاف في أثناء النقل ، وقد كانت هذه المعاصر كثيرة جداً ، حتى كان لجميع الأمراء - أو معظمهم - من المقطعين ومن شابههم من رجال الدولة معاصر قصب خاصة بهم (٧٦) .

ولم يكن العمل في هذه المعاصر يستمر طول العام ، وذلك تبعاً لطبيعة المحصول الموسمية ، فكان العمل بها يستمر منذ وقت نزوح القصب ، حتى « النوروز » أي وقت تمام الفيضان ، وكان يحضل من فدان القصب ما بين أربعين أبلوجة (قمع) قند (سكر) إلى ثمانين أبلوجة ، والأبلوجة قنطاراً فما حولها (٧٧) .

كذلك انتشرت صناعة المنسوجات في ذلك العصر ، في أقاليم مصر وقراها بصورة كبيرة ، ولعل أهم هذه المناطق منخفض الفيوم وبلاد الوجه القبلي ، نظراً لزراعة الكتان هناك بكميات كبيرة (٧٨) وبعد الحصاد يقوم « الكتانية » بعطن الكتان وتجفيفه ثم فصل أليافه عن السيقان بالمحار وهو ما عرف بعملية « محر الكتان » ، ثم يقومون بنسجها على أنوال صغيرة ، كما وجد « البرازون » في القرى وهم عمال صناعة المنسوجات القطنية ، و « القزازون » أصحاب أنوال نسيج الحرير ، تلك الصناعات التي انتشرت في معظم نواحي مصر وقراها آنذاك (٧٩) ، بما فيها بلاد الفيوم التي اشتهرت بصناعة الخيش والسناثر (٨٠) .

أما المنسوجات والملابس الصوفية ، فقد تمتعت بلاد الوجه القبلي بالصدارة فصناعتها (٨١) ، ولا بد أن نشير إلى أن النساء أسهمن في هذه الحرفة نفي منازلهن ، وقد أطلقت كتب الحسبة اسم « الحائك » على كل ما يقوم بعملية الغزل أو النسيج (٨٢) .

كذلك كانت هناك حرفة منتشرة فى سائر قرى مصر وهى « معامل البيض » . التى كان يوقد فيها على البيض بنار تحاكي حرارة الطبيعة فى حضانة الدجاجة لبيضها ، ومن تلك المعامل كان يخرج معظم دجاج مصر (٨٣) . أيضا كان هناك صناعة استخراج الزيت ، خصوصا الزيت الحار من بذر الكتان (٨٤) ، هذا بخلاف عملية اعتصار الخمر التى انتشرت فى عدد كبير من قرى مصر خصوصا اذا كان سكانها أو معظمهم من النصارى (٨٥) .

ومن أهم الحرف اليدوية التى وجدت فى القرى فى عصر المماليك ، الصناعات التى قامت على ألياف النخيل وجريده (٨٦) . فكان يصنع من ليف النخيل الحبال التى كانت تصنع أيضا من ألياف الكتان ، تلك الحبال التى كان يحتاجها الفلاح ويبيع منها فى القاهرة لشدة الاحتياج اليها . كما كان يصنع من الجريد أقفاص للطيور وغيرها ، وكذلك كان يصنع من أوراق الجريد القفاف ، والمراوح التى كانت الحاجة شديدة اليها فى بلاد الصعيد (٨٧) . كذلك انتشرت صناعة الحصر فى قرى مصر ، وان اشتهرت بها قرى بالفيوم بالذات (٨٨) ، وذلك نظرا لما هو معروف من كثرة زراعة الأرز هناك ومن أهم الحرف القروية أيضا ، صناعة الفخار ، التى تكونت منه معظم الأواني المنزلية فى الريف ، وانتشرت هذه الصناعة على وجه الخصوص فى بلاد الصعيد الأعلى الذى كانت تتركز فيه ، بسبب وجود الطمى المناسب من أسوان حتى قنا التى وجد بها « معدن البرام » (٨٩) ، ولعله يلحق بصناعة الفخار أقمنة الطوب المحروق (٩٠) .

وأخيرا فانه وجد فى القرى ، وان كان على نحو ضئيل صناعة الجلود حيث وجدت المدايح فى بعض القرى (٩١) ، كما وجدت المصايغ (٩٢) .

كما لم تكن القرية تخلو من الافراد اصحاب الحرف الأساسية، مثل النجار للعناية بالسوافى على وجه الخصوص (٩٣)، بالإضافة الى عمل المحاريت وبعض قطع الأساس المنزلى البسيطة . كما كانت القرية فى حاجة الى حداد وجزار ، والحلاق الذى كان يقوم فى كثير من الأحيان بأعمال « الجرائحي » والطبيب الذى كان يزور القرى فى أيام الأسواق (٩٤) ، وايضا وجد بكل قرية خياط (٩٥) .

ثالثا - التبادل التجارى ودور القرية الاقتصادية :

تمثلت الحركة التجارية فى الريف فى الأساس فى الأسواق . وقد تانت الأسواق بالنسبة للقرى مهمة جدا ، اذ اعتبرها الرحالة والمؤرخون من المرافق الأساسية لعمارة لقرية واساعها (٩٦) ، بل ان « القلقشندي » عندما يتكلم عن أحد مراكز البريد يعتبره وكأنه قرية لوجود بعض المرافق به أهمها السوق فيقول : « . . . وقد استجد به أبنية وأسواق وبساتين حتى صار كأنه قرية » (٩٧) ، ونحن نرجح أن هذه الأسواق ، لم تكن أسواقا غذائية استهلاكية بالدرجة الأولى ، فهي على خلاف أسواق القاهرة والمدن ، حيث لا يحتاج الفلاح الى هذا القدر الكبير الذى يشتمليه أهل المدن من المواد الغذائية ، فلهذه من منتجات الحقل والماشية من المواد الغذائية الأساسية ، ما لا يحتاج الى غيره فى الغالب ، ولذلك فاننا نرى أن هذه الأسواق كانت أسواقا تجارية تبادلية بالدرجة الأولى ، تباع فيها الأقمشة والملبسية (٩٨) ، وبعض المصنوعات . الى جانب المقادير البسيطة من السلع الغذائية .

هذا على العكس من أسواق المدن بالأقاليم ، التى كانت تباع فيها جميع السلع بكثرة ، بما فيها المحاصيل والمنتجات،

الغذائية ، نظرا لأنها بخلاف أسواق القرى كانت تجذب أعدادا أكبر من السلع والناس ، فقد سجل الرحالة والمؤرخون أعدادا كبيرة من الأسواق التي كانت تقام بالمدن (٩٩) ، تلك المدن التي كانت تنشأ باستمرار في مواقع مركزية بحيث تسهل عليها عمليات الاتصال بينها وبين مواقع الانتاج في القرى المحيطة (١٠٠) ، مما يسهل على أهل المناطق الريفية المجاورة للمدن أن يقدوا الى أسواقها ببعضائهم من منتجات الريف ، التي يحملونها على رؤوسهم ، أو فوق ظهور دوابهم ، ثم يعودون الى قراهم بعد بيعها (١٠١) .

وعلى الرغم من أننا نرجح بشكل كبير أن أسواق القرى قامت بشكل عشوائي ، فإن إحدى الوثائق تطالعنا بشكل شارع تجارى فى إحدى القرى ، تتصاف فيه الحوانيت بجانب بعضها البعض ، ومقابلة لبعض الآخر (١٠٢) . وعلى العكس من أسواق القاهرة ، فمن الواضح أن أسواق الريف لم تكن تعرف التخصص فى نوع السلع ، إنما كانت جميع السلع تباع فى السوق الواحدة . وتدل مصادر ذلك العصر أن الأسواق كانت تعقد فى الريف بشكل دورى ، بمعنى أنها كانت تقام فى يوم معين من كل أسبوع (١٠٣) ، هذا النوع من الأسواق الذى ما يزال معروفا فى الريف المصرى ، وبعض مدن الأقاليم حتى الآن (١٠٤) .

على كل حال انتشرت الأسواق فى أنحاء البلاد بشكل متصل تبعا لطبيعة توزيع التجمعات السكانية ، فقد رأى « ابن بطوطة » أن راكب النيل لا يضطر الى حمل الزاد معه وذلك « ... لأنه مهما أراد النزول للشاطئ نزل للموضوء والصلاة وشراء الزاد وغير ذلك ، والأسواق من مدينة الاسكندرية الى مصر ، ومن مصر الى مدينة أسوان من الصعيد » (١٠٥) ، وان كان ذلك فى الدولة المملوكية الأولى ! .

وبجوار الأسواق عرفت القرى أيضا الحوانيت (١٠٦) ،
ومع أن هذه الحوانيت لم يكن لها أهمية تذكر في المجتمعات
الزراعية ، والقرى على وجه الخصوص ، نظرا لتوفر أسباب الطعام
والكساء داخل القرية (١٠٧) ، لذلك فإن من المرجح أنها كانت
حوانيت للحرفيين من النساجين وغيرهم ، أو أنها كانت حوانيت
تباع فيها السلع المجلوبة مثل التوابل وغيرها من أنواع
العطارة (١٠٨) .

كذلك وجدت في القرى في ذلك العصر أسواق موسمية تقام
في أيام معينة من السنة ، وهى الأسواق التى كانت تقام في أثناء
موالد المشايخ والأولياء ، فتتحول الموالد الى أسواق كبرى تروج
فيها البضائع وتنشط حركة البيع والشراء (١٠٩) ، سيما وأنه
كان يتم في هذه الأسواق شراء السلع المهمة ، مثل السلع الخاصة
بالزواج من أثاث وأواني ومفروشات ، رغبة في التماس بركة هذا
الشيخ في اتمام عملية الزواج ، وكانت مثل هذه الأسواق تقام
في الموالد الخاصة بالشهداء المسيحيين أيضا (١١٠) ، مثلما كانت
تقام في موالد أولياء الله الصالحين ، التى كانت تنصب فيها
الأسواق الكبرى بالخيام و « الدكاكين » (١١١) . وربما شابه
هذه الأسواق ، الأسواق التى كانت تعقد موسميا بين الفلاحين
وبدو الصحراء ، حيث كان العربان يأتون الى القرى للمقايضة على
الغلال والحبوب وغيرها ، بسلع لابد أن الفلاحين كانوا يفتقرون
اليها (١١٢) .

على أن أهم نشاط تجارى شهدته القرية المصرية آنذاك ،
كان ذلك النشاط الذى نشأ بينها وبين المدن الكبرى ، وبخاصة
القاهرة التى كانت تعتبر السوق الرئيسية لمنتجات الريف ، فقد

كان على جميع القرى أن تملأ أسواق العاصمة . بسائر المنتجات .
والغلال والحبوب والخضروات والبرودة الحيوانية وغيرها ، وأهم
هذه السلع بالطبع القمح السلعة الغذائية والاستراتيجية الأولى
حتى الآن ثم يأتى بعده الشعير والبقول ، وكانت هذه الغلال تاتى
الى القاهرة فى مكان خاص لا تباع الا فيه ، وهذا المكان يشبه
« الجمرى » فميه توزن تلك الغلال وتؤخذ « المكوس » الضرائب
المقررة ، وهذا المكان هو ساحل بولاق من على النهر ، وهو ما عرفه
باسم « ساحل الغلة » .

وكان يأتى بهذه الغلال تجار عرفوا باسم « الجلابية » ،
يشترونها من الأقاليم ، ثم يقومون بشحنها فى مراكب ، وبعد
أن يبيعوها ، كان عليهم دفع أجرة المراكب ، والضرائب ، ثم
يحصلوا على الربح الفائض (١١٣) . ومن دلائل هذا النشاط
التجارى أن المدن والقرى التى كانت تطل على شاطئ النيل
وفرعيه - وسيلة المواصلات الأولى آنذاك - ، كان لها فى عصر
السلطين المماليك موانئ - ولو من نوع بدائى بسيط - ترسو
عندها السفن المتزاحمة فى النيل ، كما لاحظ الرحالة الذين
زاروا مصر فى ذلك العصر « . . . أن بنيلها من المراكب سبعة
وثلاثين ألفا للسلطان والرعية . تمر صاعدة الى الصعيد ومنحدرة
الى دمياط بأنواع الخيرات والمرافق » (١١٤) .

ولكن لم تكن الغلال تاتى الى القاهرة فى كل الأحوال مع
الجلابية أو من خلال النهر ، فأننا نجد أن بعض الفلاحين الذين
يفضلون المغامرة بأنفسهم وغلالهم للحصول على سعر ،
يتجهون الى القاهرة مباشرة بغلالهم وخضرواتهم على ظهور
ابلهم (١١٥) ، وكذلك كان يفعل العربان أصحاب الزراعات ،

الذين كانوا يفضلون دائما بيع غلالهم بأنفسهم فى القاهرة نظرا لكثرتها، وان كان ذلك يعرضهم لمضايقات الأمراء المماليك (١١٦) . كما كان أهالى العاصمة يخرجون بأنفسهم الى الريف لشراء الغلال سيما وقت الغلاء والأزمات الاقتصادية (١١٧) . ومع ذلك فقد ظلت حركة التجارة بين القرى والقاهرة بأيدي التجار الجلاية ، الذين كان يزداد دورهم وربحهم ، اذا قاموا بتصدير منتجات الأرياف مثل الجبن واللبن والكتان والزيت الحار والخضروات والبقول ، وغير ذلك من الأنواع التى لا توجد الا بمصر الى جانب الغلال ، الى الشام ودول أوروبا ، مما كان يحدث الأزمات داخل مصر (١١٨) ، ولعل هذا لا يجعلنا نشفق على تجار الأقاليم وأرباب المعاش ، حينما نجد العربان وقطاع الطريق يفرضون عليهم اتاوات يجبرونها شبه الجالية ، أو حالات مصادرة السلاطين لأموال تجار الأرياف (١١٩) .

ولم تكن الغلال والخضروات هى كل حجم المعاملات التجارية بين القرى والمدن خاصة القاهرة - فقد دخل فى هذه العملية سلعة مهمة جدا من سلع الريف ، وهى الثروة الحيوانية من البقر والجاموس والأغنام ، التى كانت تتأثر أسواق القاهرة بشدة فى حالة عدم وجودها ، سواء بسبب فنائها أو سوء أحوالها من جراء قلة المراعى فى الريف ، أو بسبب تسلط المماليك الجلبان على الفلاحين الذين يخضرونها ، مما كان يؤدى الى ارتفاع الأسعار خصوصا فى مواسم الذبح مثل عيد الأضحى (١٢٠) .

والى جانب هذه السلع كان هناك العديد من السلع الخفيفة التى تدخل القاهرة يوميا من ضواحيها والقرى المجاورة والبعيدة ، على حسب نوع السلعة ومدى تحملها لمسافة النقل .

وزمنه ، مثل اللبن ومنتجاته ، والدجاج والبيض الذى كان اشترى
يحملة فى الفجر مسابقا الشمس حتى يبيعه هناك ويشترى
ما يلزمه (١٢١) . وقد كانت هذه السلع مهمة وضرورية لسكان
الحضر ، حتى أن السلطان الأشرف « شعبان بن حسين » عندما
افند الدجاج فى القاهرة سنة ٧٧٦ هـ (١٣٧٥ م) أرسل يشتريه
من نواحي الشرقية والغربية ، وربما خرج البريد يبحث عنه فيما
أبعد من ذلك من الأعمال (١٢٢) .

كذلك كانت القرى تورد الى القاهرة والفسطاط الكثير من
السلع الاستهلاكية ، مثل التمر والحلوى المصنوعة من قصب
السكر ، والعسل الأسود ، والقلقاس والجلبان (الحلبة) وغيرها
من الخضروات والفواكه ، كما كان يجلب اليها الزيتون
الفيومي (١٢٣) ، وأيضا الحطب الذى كان يحمل الى القاهرة من
أحراش الصعيد ، بالإضافة الى أحمال التبن والحلفاء التى كانت
تدخل القاهرة كل يوم ، كذلك كانت مصانع النسيج فى القاهرة
فى احتياج شديد الى الكتان الذى يحمل اليها على ظهور جمال
الفلاحين ، أو فى المراكب القادمة من الصعيد (١٢٤) .

ولا شك أن هذه الحركة التجارية النشطة التى شهدتها
القاهرة وسائر القرى ، كانت موجودة بين المدن الإقليمية ،
وما حولها من القرى ، وان كانت بحجم أقل نظرا لأن المدن فى
الأقاليم كانت فى الواقع عبارة عن قرى كبيرة تميزت بكونها مقرا
لوظفى الحكومة فى الأقاليم ، وتواجد بعض المؤسسات الاجتماعية
بها على العكس من القرى . وان كانت هذه الحركة كثيرا
ما يعتريها الخمول فى فترات الاضطرابات السياسية ، فيحجم
الفلاحون عن الحضور بمنتجات حقولهم سواء الى المدن الإقليمية

أو القاهرة ، خوفا من أن يستولى عليها المماليك أو الأعراب.
أو قطاع الطريق (١٢٥) .

ولعل من الصواب قبل أن نترك عملية التبادل التجارى فى القرية ، أن نتحدث عن أنواع المعاملات . المادية هناك من النقد والموازن والمكاويل والمقاييس . فمن ناحية المعاملات النقدية ، فإن عملية التبادل التجارى بين الفلاحين فى القرى لم تكن فى حاجة الى وحدات نقدية ، نظرا لاكتفاء الفلاح الذاتى نسبيا ، وهذا ما جعل نظام المقايضة يستمر حتى نهاية القرن الثامن الهجرى . (الرابع عشر الميلادى) ، حيث أدرك « المقريزى » ريف مصر وأهله يشترون الكثير من احتياجاتهم والمأكولات ببعض الدجاج وبنخال الدقيق (١٢٦) .

أما منذ بداية القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى) فإن الفلاحين بدءوا يتعاملون بـ « الفلوس » المصنوعة من النحاس والبرونز ، ويبدو أنها انتشرت فى الريف بشكل كبير ، بدليل أنه عندما أصبحت الفلوس النحاسية قاعدة أساسية لنظام التسعير بسبب تدهور الأحوال « فصارت هى قيم الأعمال وثمان المبيعات كلها » ، كانت الحكومة ترسل الكميات الكبيرة من الدينانير الذهبية والدرهم الفضية لتستبدل بالفلوس فى الريف (١٢٧) . ومع ذلك فإن الفلاحين لم يتخلو عن نظام المقايضة حتى نهاية العصر (١٢٨) ، كما كان يزداد التعامل به (أى نظام المقايضة) فى أوقات الأزمات وجمع الأموال بسبب المغارم ، فيضطر الفلاحون من فقرهم وسوء أحوالهم الى التبايع بالغلال وبيض الدجاج وما يشبهه (١٢٩) .

أما الموازين والمكاييل ، فإن جميع الدلائل تشير الى أنه كان لكل ناحية أو اقليم موازين خاصة بها ويكفى أن نشير الى قول « ابن الأخوة » : « ٠٠٠ ولم أسمع أن بلدة وافق رطلها لبلدة أخرى أو قرية لقرية لا يؤبه بهما » (١٣٠) ، والشئ نفسه كان في المكاييل التي لم يكن كيل اقليم منها يتفق مع كيل اقليم آخر ولا حتى مع كيل القاهرة (١٣١) ، وهذه المكاييل هي القدح ، والبوبة (ستة عشر قدحا) والأردب . وعلى الرغم من أن المصادر لم تعطينا مقدار هذه الاختلافات ، فإنه توجد إشارة وخيدة عن أن أردب الفيوم كان يساوى أردبنا ونصف بكيل القاهرة (١٣٢) ، كما تشابه أمر هذه الاختلافات أيضا في المقاييس بالقصة والذراع (١٣٣) .

رابعاً - الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية :

لم تكن وسائل الحماية من الطبيعة في ذلك الزمان كافية بالقدر الذي يأمن معه الفلاحون غائلة الكوارث الطبيعية ، ومن ثم كان الفلاح مثل غيره من الناس تحت رحمة الطبيعة الى حد كبير .

١ - الكوارث الطبيعية :

(أ) أخطار الفيضانات المنخفضة والعالية :

كان تقصير النيل عن حد الوفاء أو زيادته عن الحد المطلوب ، يمثل خطراً حقيقياً على الحياة آنذاك ، ويسبب كارثة قومية يخشى الجميع من آثارها . ذلك أن النيل اذا قل عن الحد اللازم شرقت البلاد وفات أوان الزراعة ، كما كان اذا زاد عن الحد المطلوب أغرق البلاد ، كذلك كان استمراره فترة أطول من المفترضة يعني تأخر

الزراعة وما يتبع ذلك من فسادها . ويجدر بنا أن نشير إلى أن أخطار الفيضانات المنخفضة أو العالية لم تكن تكمن في التأثير على الزراعة فقط ، بل وما يترتب على فسادها من غلال ومجاعة ونفوق الماشية ، ثم يتبع ذلك كله من ظهور الأوبئة والطواعين ، نظرا لأن غالبية المجاعات والأوبئة التي ألت بمصر في ذلك العصر - وفي جميع العصور التي اعتمد الناس فيها على الفيضان - كانت مرتبطة بنهر النيل وفيضانه السنوي (١٣٤).

فمن أمثلة الفيضانات المنخفضة ما حدث سنة ٦٨٩ هـ (١٢٩٠ م) ، بسبب عدم وفاء النيل وتوقفه عند خمسة عشر ذراعا ونصف تقريبا ، فشرقت بلاد كثيرة وارتفع سعر الغلال . وكذلك ما حدث سنة ٦٩٤ هـ (١٢٩٠ م) ، من تقصير أقص مضاجع الناس ، لما ترتب عليه من مأساة ، فنسب هذا التقصير « . . . بدل العام بالأتراح ، عوضا عن الأفراح والاتزعاج بدلا من الانتهاج ، فابتدأ الغلاء في الغلال ، والفناء في الرجال والنساء . . . » وعم الفناء والموتان ، وكثر بسائر البلدان ، حتى أن بعض البلاد التي كانت مشحونة بالرجال والنسوان خلت من ساكنيها ، ولم يبق إلا النزر اليسير فيها وأما القاهرة ومصر . . . » (١٣٥) .

وكما شهدت البلاد انخفاض الفيضان سنة ٦٩٤ هـ ، شهدت انخفاضاً آخر في عهد المنصور « حسام الدين لاجين » ، الذي تولى قبل عودة الناصر « محمد بن قلاوون » للسلطنة للمرة الثانية ، وإن كان عهد الناصر « محمد » المشرق ، لم يخل من مثل هذه « الأنياال المنخفضة » ، وذلك حينما شح النيل سنة ٧٢٥ هـ (١٣٢٥ م) فشرقت البلاد ووقع الغلاء بسائر الديار المصرية (١٣٦) . كما تكرر نقص مياه الفيضان في عهد خلفائه ،

مثلما حدث سنة ٧٧٥ هـ (١٣٧٤ م) ، وهى السنة التى اعتبرها المؤرخون سنة « الشراقى العظيم » (١٣٧) ، لعظم ما حدث فيها من جفاف وغلاء ، وكأن ذلك كان تمهيدا لما سيحدث فى الدولة المملوكية الثانية .

اذ أن جميع الانخفاضات التى مرت بنا فى الدولة الأولى ، كانت أخف وطأة من نظيراتها فى الدولة الثانية ، بسبب تصدى سلاطين الدولة الأولى لها ، وبسبب قوة المرافق ، ووجود مخزون طبيعى لمواجهة السنوات المجدة . وقد ابتدأت هذه الكوارث فى الدولة الثانية فى عهد السلطان « فرج » سنة ٨٠٦ هـ (١٤٠٣ م) ، فكان جفافا لم تشهد البلاد له مثيلا ، وأعقبه الغلاء المفرط والوباء ، لذلك اعتبر المؤرخون أن هذه السنة هى أولى سنوات المحن التى خربت بسببها الديار المصرية ، بسبب تقصير النيل وغيره من الأسباب ، وهو ما دفع « المقرئى » الى تأليف كتابه « اغاثة الأمة بكشف الغمة » (١٣٨) . وما زاد من سوء حال البلاد أن النقص لم يقتصر على هذه السنة ، بل استمر بصورة متقطعة لمدة خمس عشرة سنة « ٠٠٠ فشرقت الأراضى الاقليل ، وعظم الغلاء والفناء فباع أهل الصعيد أولادهم من الجوع وصاروا أرقاء مملوكين وشمل الخراب الشنيع عامة أرض مصر وبلاد الشام من حيث يصب النيل من الجنادل الى مجرى الفرات » (١٣٩) .

وقد توالى المحن على البلاد فى السنوات التى يقصر فيها النيل عن حد الوفاء ، فى الدولة الثانية خصوصا بعد ما زاد المطلوب من مياه الفيضان لبلوغ الحد اللازم - كما مر بنا - ، كما حدث فى سنوات ٨٢٧ هـ (١٤٢٤ م) ، و ٨٣٠ هـ (١٤٢٧ م) ، و ٨٣٧ هـ (١٤٣٤ م) وذلك فى عهد « برسباى » فقط ، وكذلك

ما شهدته البلاد من تقصير النيل فى سنوات ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ هـ (١٤٤٨ - ١٤٥٠ م) على التوالى ، فى عهد « جقمق » ، فأشرفت البلاد على الخراب ، حيث خلت القرى من أهلها الذين وردوا على القاهرة ، وصاروا أفواجا فى طرقات القاهرة مع الفقر ، فمات منهم الكثير من شدة القحط (١٤٠) .

وفى سنة ٨٧٢ هـ (١٤٦٧ م) لم يزد النيل شيئا فى آوان الزيادة ، فقلق الناس لذلك مع ما هم فيه بالأرياف من جور العريان ونقص الزروع ، وان كان الله من عليهم بالزيادة فيما بعد فسروا سرورا زائدا (١٤١) ، وهذا يظهر مدى احساس الفلاحين وشعورهم بالكتابة والحزن بمجرد أن يرهص بأن النيل لن يوفى هذه السنة ، فما بالناس لو حدث ! .

على أننا يجب أن نفهم أن الكارثة لم تكن تحدث من عدم وفاء النيل فقط ، ولكن قد يحدث أن يوفى الفيضان ، ثم ينقص كثيرا بمجرد فتح السدود ، أو أن المياها لا تمكث على الأرض المدة اللازمة ، وفى مثل هذه الحالات كان الفلاحون يعجلون بالزراعة ، مما كان يؤدى الى فساد الزروع بسبب زراعتها قبل أوانها ، كما كانت تتعرض لمخاطر الفئران والديدان وغيرهما من الآفات ، التى كان من المفترض أن الفيضان يطهر الأرض منها (١٤٢) .

وبالنسبة للفيضانات العالية ، فلم يكن الحال بأحسن منه فى الفيضانات المنخفضة ، فعلى سبيل المثال زاد النيل أربع مرات فى سلطنة الناصر « محمد » ، الى ثمانية عشر ذراعا ، فحصل منه غاية الضرر ، وتقطعت الجسور وغرقت الطرقات والبلاد ، كما تغرق الزراعات الصيفية مثل القصب والقلقاس والنيلة ، وكذلك يتلف من الغلال الكثير فى الأجران و « المطامير » (١٤٣) .

وكان الخلل الممتد إلى السريخ الذي يهوم به السلاطين ، هو
التيابة إلى جميع الدوله بفتح الراء والياء بفتح الراء
القبلي والبحري ، وذلك تصريف المياه إلى « البحر المنح » ما أمكن
ذلك (١٤٤) . وكان اشتهت هذه الكوارث ما حدث في سنة ٧٦٤ هـ
(١٣٦٢ م) . حين زاد النيل إلى تسعة عشر ذراعاً الا قليلاً ،
فغرقت الاقصاب والمعاصر كثير من شئون الغلال « ٠٠٠ » وصارت
المرائب لا تجد بزاً تضرب فيه الوتد من قوص إلى القاهرة ، وغرقت
الفيوم لانقطاع جسرهما « ٠٠٠ » (١٤٥) ، كذلك حدث في سنة
٧٦١ هـ (١٣٦٠ م) ان بلغ النيل إلى ما يقارب أربعة وعشرين
ذراعاً ، وهو مبلغ عظيم « انقلب » منه جسر الفيوم ، وتقطعت
الطرقات وأمتنع الناس عن السفر ، وظنوا أن الله أرسل عليهم
الطونان ، وكان أكثر المضارين من هذا الفيضان ، الفلاحين نظراً
لتهجر الأراضي لطول مكوث المياه عليها (١٤٦) .

وفي أواخر الدولة الأولى شهدت البلاد ثلاثة ارتفاعات
للفيضان في عهد السلطان الأشرف « شعبان بن حسين » ، فكان
يحدث للفلاحين مثل ما ذكرنا ، ومما يظهر هلع جماهير الناس
من هذه الزيادة ، أن السلطان عندما يعلم ببوادر هذه الزيادة
المدمرة ، كان يأمر بمنع المنادة اليومية على مقدار زيادة النيل
زمن الفيضان (١٤٧) .

وإذا انتقلنا إلى الدولة المملوكية الثانية ، فسنجد ارتفاع
الفيضان في سنة ٧٨٤ هـ (١٣٨٢ م) أول سنوات حكم
« برقوق » ، حيث تجاوز عشرين ذراعاً ، فغرقت مواضع كثيرة ،
وتهدم العديد من المنازل ، وتقطعت الجسور كلها حتى عجز
الفلاحون عن سدها ، ويكفي أن نقرأ رسالة من أحد المعاصرين في

وصف ما حل بالبلاد من جراء هذا الفيضان ، لنرى صورة قائمة لما حدث من تهديم الدور ، واندثار العنيد من القرى ، وتشرد الفلاحين ٠٠٠ (١٤٨) ، ثم تكرر ما حدث هنا في السنة التالية . وكذلك في سنة ٧٩٧ هـ (١٣٦٥ م) فكان طوفانا (١٤٩) .

وفي سنة ٨٢٥ هـ (١٤٢٢ م) زاد النيل عن الحد فأغرق أكثر الأراضي و « الغيطان » ، فرسم السلطان « برسيای » للأمرأ بالتواجد على الجسور لحفظها ، خوفا من أن يطرق البلاد الغرق على حين غفلة ، على الرغم من كسر السدود قبل الأوان ، ومع ذلك استمر النيل في هذه السنة ثابتا لمدة أطول من المعتادة ، فحصل بثباته غاية الضرر ، وتعذر الزرع في ميعاده (١٥٠) ، وكذلك حدث في سنة ٨٢٩ هـ (١٤٢٦ م) في عهد « برسيای » ولم يختلف الأمر كثيرا عما مر بنا في الفيضانات التي أتت بعد ذلك (١٥١) .

ومع عظم الأضرار التي لحقت بالفلاحين من جراء الفيضانات المرتفعة عن الحد اللازم ، إلا أنها ظلت باستمرار أقل تأثيرا من الجالات التي يقل فيها الفيضان ، ففي حالات الزيادة ربما زرع الأرض ، وإن كان ذلك بعد فوات الأوان فإنه لم يمنع من نجاح بعض الزراعات ، أما في حالات النقص ، فإن الأرض كانت تشرق ولا تجد سبيلا إلى الزراعة ، هذا فضلا عن أن حالات الغلاء كانت تتبع النقص في الغالب دون الزيادة .

(ب) فساد الزروع :

ومن بين الكوارث التي كانت تحل بالفلاحين في القرى ، فساد الزروع الذي تنوعت أسبابه ، مثل فسادها بسبب الدود

الذى كان يتولد فى الأرض فى أثناء انكشافها فى أول فصل الخريف، حين تحرث الأرض وتعفن لكثرة ما يلقى فيها من البذور وروث الحيوانات ، لذلك فإن الفيضان كان حين لا يمكن على الأرض المدة اللازمة ويهبط بسرعة فان الزرع تكون فريسة للدود ، خصوصا عندما يكون فى الجو بعض الحرارة قبل دخول فصل الشتاء ، مثلما حدث سنة ٧٢٨ هـ (١٣٢٨ م) ، حين وقع فى زرع أرض مصر آفة الدود فى آوان الزرع ، مما أدى الى اتلاف ما يصل الى النصف فى بعض البلاد ، وطبيعى أن ترتفع الأسعار عقب حدوث ذلك (١٥٢) ، وكان البرسيم دائما أول الزراعات تعرضا للتلف ، بسبب الدود ، كما حدث سنة ٨٢٢ هـ (١٤١٩ م) حين أتلّف الدود الكثير منه ، لدرجة أنه أتلّف بناحية « طهرمس » (١٥٣) وقرية بجانبها من أعمال الجيزة ، ألف وستمئة فدان من البرسيم بالاضافة الى بعض القمح (١٥٤) .

واذا تتبعنا حالات فساد الزرع ، التى كثرت بسبب الدود ، فسنجد أن أهم أسبابها ، هو سرعة هبوط النيل وسرعة بذر البذور قبل الأوان خصوصا وقت الحر ، وطبيعى أن يكون القمح والبرسيم الذى يزرع فور انحسار الماء عن الأرض ، هما أكثر المحاصيل تعرضا للفساد بسبب الدود ، ولذلك كثيرا ما أعيد بذره أكثر من مرة (١٥٥) ، وحتى عندما كان الزرع ينضج على خير ويحصد فلم تكن العاقبة دائما حسنة ، فربما تعرضت الغلال وبخاصة القمح فى المخازن الى الفساد بسبب السوس (١٥٦) .

ولم تكن الغلال أيضا فى ذلك العصر بمنأى عن افساد الجراد لها ، وكذلك « المقاتى » من الخيار والبطيخ والقرع وغير ذلك من الزروع (١٥٧) .

على أن أهم أسباب أحداث الفساد والفناء في الزروع ، هي
الفئران بما عرف عنها من شدة انلافها للزروع وسرعه اهلاته ،
خصوصا في العصور التي لم يكن يعرف فيها المبيدات الحشرية ،
ولا وسائل مكافحة المتقدمة ، سواء للفئران أو لغيرها من الآفات
مثل السوس والدود والجراد ، ولذلك احدثت الفئران في ذلك
العصر الكثير من الكوارث بافسادها للزروع ، كما حدث سنة
٦٩٦ هـ (١٢٩٧ م) ، حينما كانت تسابق الحصاديين الى الزرع ،
على قول أحد المؤرخين ، ولذلك فلم يتحصل من الزرع في تلك
السنة الا اليسير (١٥٨) ، وهكذا أخذ خطر الفئران واجتياحها
للمحاصيل يتكرر بسبب كثرتها في ذلك العصر ، الى درجة أن
حراس زروع بعض القرى قتلوا في أيام قلائل في سنة ٧١٤ هـ
(١٣١٤ م) ، مليونين وستمئة وستين ألف فأر (١٥٩) .

وتذخر مصادر العصر المملوكي بالكثير من تلك الأمثلة التي
تصور مدى ما كان يعانيه الفلاح ، بسبب أكل الفئران للمحاصيل
سواء كانت في الأرض ، أو في الأجران (١٦٠) ، تلك المعاناة التي
استمرت حتى نهاية العصر ، حيث يذكر « ابن اياس » أن من
بين الأسباب التي أدت الى غلاء أسعار الغلال وندرتها في سنة
٩١٧ هـ (١٥١١ م) ، كانت الفئران ، فيقول : « ٠٠٠ ثم حدث
أمر الفأر تسلط على الجرون وصار يقرض القمح والشعير وهو في
سنبله . وهذا الفأر أمر من الله تعالى لا يقدر أحد على رده
ولا يطاق لكشرته » (١٦١) .

كذلك كانت الظروف الجوية السيئة التي تتعرض لها
الزراعات في بعض الأحيان سببا آخر في فساد المحاصيل ، نظرا
لأنها كانت تتعرض لظروف جوية سيئة مرتين في السنة ، أما أن

تمر على خير ، أو أن تكون شديدة فتضر الزرع وربما قضت عليه . المرة الأولى فى الشتاء وما فيه من الصقيع والبرد الذى يتساقط على الزروع فيتلفها ، والمرة الثانية فى الربيع وما يهب فيه من رياح الخماسين المثربة الحارة من الغرب والجنوب فتجفف الزرع وتحرقه ، حتى وإن كان فى الأجران .

ولدينا الكثير من الأمثلة التى تطالعنا بها المصادر بالحالات التى تعرض فيها الزرع لتساقط البرد الذى تراوح وزن الحبة منه فى ذلك العصر ، ما بين خمسين درهما ومائة درهم ، وما بين أوقية أو أوقيتين أو أكثر ، وفيها ما هو فى قدر بيضة الحمامة ، وربما تساقط برد وزن كل واحدة منها أحمشة رطلا (١٦٢) ، وقد كان ضرر هذا البرد بالغاً حتى أن محصول الفول كان يسود ويجف بسببه ، فيحمل من الحقل ليوقد فى الأفران (١٦٣) ، وفى بعض الأحيان كان يتعاطم هذا الضرر ويتلف غالب ما زرع من البرسيم فى أرض مصر ، بالإضافة الى الكثير من أشجار البساتين ، حتى شجر الجميز ، كما أهلك ما زرع من الفول « فى البدرى » عن آخره فى سنة ٨٧٠ هـ (١٤٦٥ م) (١٦٤) .

وإذا تجاوزت الغلال الشتوية برد الشتاء وصقيعه ، فإن ذلك لا يعنى أنها أصبحت فى مأمن ، فقد كان عليها أن تتجاوز أيضا رياح الخماسين الساخنة ، التى تهب من الصحراء الغربية وقت ادراك المحاصيل (١٦٥) ، فقد كانت هذه الرياح ساخنة جدا حتى أنها كانت « تقدح » النار فى الأجران ، كما أنها كانت اذا هبت على الغلال فى الحقول ، تسببت فى « هيف الزروع » بمعنى أن تجف الغلال وتتساقط قبل أوان الحصاد ، لذلك كان لا يحصل منها عند الدراسات الا القليل ، وربما حصل منها أقل

من نقاويها ، وفى تلك الحالة كان الفلاح يتركها فى الحقل بغير حصاد (١٦٦) ، ولم يقتصر أثر هذه الرياح على المحاصيل الشتوية فقط ، بل قد يمتد ضررها الى تأخير زراعة المحاصيل الصيفية بسبب شدةها واستمرارها ، مما يجعلها سببا فى ظهور الغلاء (١٦٧) .

(ج) فناء الثروة الحيوانية :

وأىضا كان من بين الكوارث الطبيعية التى نزلت بالفلاحين فى ذلك العصر ، كثرة الفناء فى الثروة الحيوانية ، وهى كارثة لا تقل عن فناء الزروع ، لما هو معروف من مدى احتياج الفلاحين للثروة الحيوانية للمساعدة فى الزراعة ، وتوفير الطعام ، وتسليمه الخراج . وقد تعددت أسباب هذه الكارثة ، التى كان أهمها انتشار الأوبئة بين الماشية ، خصوصا فى الأبقار التى كان عليها مدار الزراعة ، لذلك كان الفناء فى الأبقار بالذات يمثل كارثة فادحة للفلاح ، نظرا لما يترتب على موتها من توقف السواقي وتعطل الزراعة الصيفية ، وكذلك جميع الأعمال التى تحتاج الى طاقة حركية ، وكان يزيد الطين بلة أن باقى أنواع الماشية لم تكن تؤدى هذه الأعمال بكفاءة الأبقار نفسها ، كما حدث سنة ٦٨٥ هـ (١٢٨٦ م) ، وسنة ٧٠٠ هـ (١٣٠٠ م) وهى أكثر السنوات التى وقع فيها الفناء فى الأبقار ، وأىضا سنة ٧٦٤ هـ (١٣٦٣ م) ، ثم سنة ٩٧٤ هـ (١٣٩٢ م) وهى السنة التى كاد اقليم مصر يخلو فيها من البقر ، وكذلك سنة ٨٤١ هـ (١٤٣٨ م) (١٦٨) . ولم يكن الوباء يثرب بالبقر دون سواه من الماشية ، فكثيرا ماكن يأتى ليفتك بالبقر مع غيره من أنواع الماشية الأخرى ، مثل

الجاموس والأغنام (١٦٩) ، وان كان هذا لم يمنع من إصابة الجاموس أو الأغنام بالوباء دون البقر ، كل نوع على حدة .

ولم تكن الأوبئة هي فقط المسؤولة عن هلاك الماشية ، بل ان غزارة الأمطار فى بعض الأحيان وتساقط الثلوج على الماشية بأنواعها ، خصوصا الأغنام - التى يبدو أنها كانت توضع فى أماكن غير مسقوفة - كانت تؤدى الى موتها (١٧٠) . كما أسهمت الظروف الاقتصادية السيئة التى عمت البلاد فى الدولة الثانية ، فى حلول الكوارث بالفلاحين ، فقد كان من الطبيعى أن تموت الأبقار والأغنام وغيرها، بسبب عدم وجود المراعى والعلف (١٧١) .

ونستطيع أن نلتمس عظم ما كان يصيب الفلاحين من كارثة قناء الثروة الحيوانية ، اذا علمنا أن هذه الكارثة كانت تعم حتى لا تترك للفلاح طيوره الداجنة ، فبالإضافة الى الأمراض المعروفة التى كانت تصيب الدجاج فى أى وقت فتأتى عليه جميعه حتى لا يبقى منه شئ، وهو الأمر الذى تكرر كثيرا فى ذلك العصر (١٧٢) ، فان « ذوات الجناح » كانت شديدة التأثر بما يصيب البلاد من ظروف جوية مضطربة ، خصوصا فى فصل الشتاء ، فتموت بسبب الأمطار والبرد ، كما حدث سنة ٨٣٢ هـ (١٤٢٩ م) فى بعض نواحي الوجه القبلى ، وفى سنة ٨٦٥ هـ (١٤٦١ م) فى قرى الشرقية وبعض قرى المنوفية والغربية ، وفى قليل من قرى البحيرة (١٧٣) . وأخيرا يجب ألا ننسى أن نحل العسل كان يمثل جزءا من الثروة بالنسبة للفلاح ، وأن موته بسبب عدم وجود المراعى ، أو بسبب الوباء (١٧٤) ، كان يمثل كارثة أيضا للفلاحين فى القرى .

٢ - الأزمات الاقتصادية :

(أ) غلاء الأسعار :

وأول هذه الأزمات الاقتصادية التي كانت تلم بالبلاد في ذلك العصر ، كان الغلاء المتكرر الذي يبدأ فور توقف زيادة الفيضان ، فقد كان الغلاء مرتبطا ارتباطا وثيقا بفيضان النيل ، فحينما وجدنا النيل يقصر عن الحد اللازم ، وجدنا الأخبار تعقب ذلك مباشرة بأن الناس اضطروا الى استهلاك المخزون من الغلال بسبب تأخر الزراعة ، أو قلة محصولها في هذا العام ، بل وربما اضطروا الى أن يستهلكوا التقاوى أيضا ، هذا بالإضافة الى مسارعة من عنده فائض من الغلال الى تخزينه ضمنا لقوته وقوت عياله في أثناء الأزمة المرتقبة ، كما يسارع التجار الى تخزين الغلال ، طمعا في الحصول على أكبر ربح عندما ترتفع الأسعار ، ونتيجة لهذا كله يشتد الإقبال على شراء الغلال في حين يقل المطروح منها ، ويظهر الى الوجود ما يعرف باسم (السوق السوداء) على حد التعبير المعاصر (١٧٥) .

ولم تكن كارثة فيضان النيل سواء بانخفاضه أو ارتفاعه ، هي السبب الوحيد المسئول عن أحداث الغلاء ، فقد وجدت أسباب أخرى لحدوث الغلاء في الغلال والبقول وغيرها من السلع ، منها قنصاد الزروع للأسباب التي تعرضنا لها سواء الأحوال الجوية السيئة ، أو تعرضها للآفات الحشرية ، أو أن تزداد كلفة الحرث والزراعة بسبب ارتفاع أسعار التقاوى وأجور العمال ، وزيادة الخراج ، وكثرة المغارم والمظالم على الفلاحين ، فترتفع بالتالي اثمان الغلال لأن « . . . الخسارة يأبأها كل واحد طمعا . ولا يأتيها طوعا » (١٧٦) . كما كان الغلاء يحدث بسبب ما كان يسود البلاد

من انتشار قطاع الطريق، وكثرة الاضطرابات السياسية الداخلية،
التي كان أهم عواملها عصيان العربان وفسادهم في البلاد ومنعهم
حمل الغلال من البلاد أو اليها، خصوصا في الدولة الثانية (١٧٧) .

وان كان هذا لا يمنع من أن الحكومة كثيرا ما أسهمت في
احداث الغلاء بسبب فسادها وانعدام نفوذها ، وكثرة اقتتال
طوائف المماليك في الشنق الثاني من العصر ، وظهور حرب
الشوارع ، كل هذه الأسباب كانت تؤدي الى وجود الأزمات
الاقتصادية وتعمل على ظهور الغلاء ، بالاضافة الى تكرار موت
الفلاحين بكثرة في الأوبئة والطواعين ، وعدم وجود من يزرع
الأرض فتندر الغلال (١٧٨) .

ويكفي للدلالة على عظم الغلاء الذي كان في اضطراد مستمر ،
أن نذكر أن ثمن أردب القمح الذي كان خمسة دراهم وستة دراهم
في سنة ٧٢٦ هـ (١٣٢٦ م) (١٧٩) ، والذي أدركه « القلقشندي »
في سنة ٧٨٠ هـ (١٣٧٨ م) بخمسة عشر درهما (١٨٠) ، أصبح
ثمنه في سنة ٨٧٤ هـ (١٤٦٩ م) ألف ومائتي درهم (١٨١) ،
وعلى هذا يمكن أن نقيس أسعار باقي الغلال والبقول ، نعم ان مثل
هذه الأثمان لم تكن ترتفع إلا في أثناء الغلاء ، لكن قفزات الأسعار
أوقات الغلاء ، لم تكن تتراجع بسهولة .

وربما قيل ان مثل هذا الغلاء لم يكن يوجد الا في المدينة
دون القرية ، التي من المفترض أن يكون لدى أهلها ما يكفيهم ،
إلا أن هذا الكلام مردود بدليل ، أن الأسعار في الريف كانت في
بعض الأحيان أعلى من الأسعار في القاهرة (١٨٢) ، ربما لأن
ما يتبقى للفلاح من الغلال لم يكن يكفي أكثر من عامه ، ولذلك
يضطر للمشاء في السنوات المجذبة ، أو أن يتم السطو على غلال

النواحي كما حدث في أثناء غلاء سنة ٧٣٧ هـ (١٣٣٧ م) ، حين أرسل الناصر « محمد بن قلاوون » الى ولاية الأعمال أن يركبوا بأنفسهم الى جميع النواحي ، ويحملوا ما بها من غلال ولا يدعون جرنًا واحدًا فيه غلة ، حتى يحمل ذلك كله الى القاهرة ثم يحضر أصحابها لقبض أثمانها بالسعر الذي حدده السلطان (١٨٣) .

(ب) المجاعات والأوبئة وتأثيرها على الاقتصاد الريفي :

كذلك تعرض الريف المصرى فى عصر سلاطين المماليك لمجموعة من المجاعات والأوبئة . وكان أشد هذه المجاعات خطرا ، هى التى تظهر بسبب تقصير الفيضان ، أو زيادته زيادة مفرطة ، فيتأخر الزرع وتندر الأقوات ويعم القحط ، ويضطر الناس من قسوة الجوع الى أكل القحط والكلاب والحمير ، وربما اضطروا الى أكل جيف الانسان والحيوان ، ومع ذلك نجد الناس يتساقطون فى الطرقات جوعا (١٨٤) . وقد لا يتمالك الناس أنفسهم من شدة الجوع ، فينقضوا على الحقول ليأكلوا المحاصيل خضراء (١٨٥) ، أو يضطروا الى أكل الجراد ليقتاتوا به من شدة الجوع (١٨٦) . وربما لا يجد الفلاحون شيئا من هذا أو ذاك ، فيتركون قراهم ليزدحموا بشوارع القاهرة ، للحصول على المعونات التى توزع هناك (١٨٧) .

وبذلك يتضح دور المجاعات فى خراب القرى ، بسبب هجرة الفلاحين لها أو موتهم من شدة الجوع ، أو اضطرارهم بسببها الى بيع أولادهم ليقتاتوا بأثمانهم ، أو يبيعونهم لمن يعولهم ويستطيع أن يطعمهم ، حتى ولو صاروا عبيدا وجواري (١٨٨) .

ولا يمكن التحدث عن المجاعات دون أن نقرنها بالآوبئة
والطواعين التي تعرضت لها مصر قاطبة في تلك الفترة . والتي
تتلخص أسبابها وأحداثها في الغالب في توقف زيادة النهر في
زمن الفيضان ، وما يتبع ذلك من تأخر الزراعة أو انعدامها ،
ارتفاع الأسعار ، ثم حدوث المجاعة التي تفنى الكثيرين جوعا ،
وتمتلىء الطرقات بجثث الانسان والحيوان التي تجيف فتنتشر
منها الأمراض الوبائية لتفنى الألوف وتوارى بهم التراب (١٨٩) .

وقد كانت هذه الأوبئة والطواعين كثيرة ومتتالية ومتقاربة
الى حد يصعب معه الحديث عن كل منها على حدة ، لذلك فاننا
سنختار منها بعض النماذج الخاصة بالريف ، لنظهر أثرها على قوة
العمل فيه وانهاكها لاقتصاده بسبب موت الفلاحين وخلو القرى
من أهلها . مثلما حدث سنة ٦٧٢ هـ (١٢٧٣ م) في الوباء الذي
انتشر « في الأعمال البرانية عن القاهرة ومصر » ، والذي كان من
أثره أن خلت القرى وأطراف المدن من أهلها (١٩٠) . ومنذ ذلك
التاريخ لم تنقطع الأوبئة والطواعين عن مصر - ولو بشكل متقطع -
حتى مجيء « الوباء الأسود » سنة ٧٤٨ ، ٧٤٩ هـ (١٣٤٨ م) ،
ذلك الوباء الذي اجتاح الغرب والشرق فلم يبق ولم يذر ، ويكفى
للدلالة على ما حل بالقرى فيه « أن الولي كان لا يجد من يشكوا اليه ،
وكان القضاة اذا أتاه من يريد الاشهاد على شخص لا يجد من
العدول أحدا الا بعد عناء لقتلهم ومات الفلاحون بأسرهم
الا قليل ، فلم يوجه من يضم الزرع » (١٩١) .

ولم يكن نصيب القرى في الدولة المملوكية الثانية من
الأوبئة ، أقل منه في الدولة الأولى ، فنجد على سبيل المثال أن
الشرقية والغربية شهدتا في سنة ٨٠٠ هـ (١٣٩٨ م) فناء

عظيما ، حتى أن قراهما خلت من سكانها ، وأغلقت دور كثيرة بسبب كثرة الأموات الذين كانوا يدفنون من كثرتهم في مقابر جماعية بغير غسل أو كفن ، أو يلقون في النهر (١٩٢) . كما شهدت بلاد الصعيد بأسرها طاعونا في سنة ٨٠٨ هـ (١٤٠٥ م) . أخربها وأخلاها من أهلها (١٩٣) .

وفي عهد السلطان الأشرف « برسباى » (٨٢٥ - ٨٤١ هـ / ١٤٢٢ - ١٤٣٨ م) شهدت البلاد سلسلة من الأوبئة المتتالية ، كان أشدها وباء سنة ٨٣٣ هـ (١٤٣٠ م) ، الذى يقرر « ابن تغرى بردى » أنه لم يدرك مثله بمصر ، وقراها ، فانتشر فى كل البلاد بحريها وقبلها ، مثلما انتشر فى القاهرة والفسطاط وضواحيهما ، وامتد خطره حتى شمل الأسماك فى قاع النهر والبحار (١٩٤) ، ويكفى للدلالة على ما حل بالقرى فى هذا الوباء أنه كان يفنى فى القرية أو الكفر الواحد ، كل يوم ستمائة انسان (١٩٥) .

ولم تنقطع عن مصر هذه الأوبئة والطواعين التى أخذت تتوالى حتى نهاية ذلك العصر - وبخاصة فى فصل الربيع بسبب رياح الخماسين - منها ما حدث فى طاعون سنة ٨٦٤ هـ (١٤٦٠ م) ، الذى كان من أمرة « . . . فى القرى أنه اذا وقع بقرية يفنى غالب من بها ، ثم ينتقل الى غيرها وربما اجتاز ببعض القرى ولم يدخلها فسبحانه يفعل ما يريد » (١٩٦) . أما خماسين سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م) فكانت خماسين مباركة لم يظهر فيها من الطاعون شيء . لا بالقاهرة ، ولا بأعمال مصر قاطبة (١٩٧) .

الهوامش

- (١) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٠١ - ٢٠٤ : النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ : القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٦ - ٤٤٨ : المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٨٥ - ١٨٦ نشر دار التحرير) .
- (٢) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٧٣ ، ٧٦ ، ٨٦ ، ١٣٣ .
- (٣) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٤٨ .
- (٤) « سرياقوس » من القرى القديمة التى كانت فى العصر الأيوبرى تابعة لأعمال الشرقية ، أما فى العصر المملوكى فقد أصبحت من أعمال القليوبية ، وهى الآن تابعة لمركز شبين القناطر ، محافظة القليوبية (ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ١٤٥ ، ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٠ : محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، ج ١ ، ص ٣٥) .
- (٥) وثيقة ٥/٣٠ دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) ، نقلا عن كتاب تذكرة النبىه ، تحقيق د. محمد أمين ، الملاحق ، ج ٢ ، ص ٣٧٣ ، ٣٧٢ .
- (٦) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٣٥ : وانظر أيضا ، القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٢٩٦ .
- (٧) المسعودى : مروج الذهب ومعادن الجوهر ، (القاهرة) ١٩٦٦ م ، ج ١ ، ص ٢٥٧ .
- (٨) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١٠ (نشر دار التحرير) .

- (٩) الصيرفي : نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٠٥ .
- (١٠) المقرئى « السلوك » ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١٠٨٩ : ابن تغرى بردى .
منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٦٧٧ ، ابن اياس : بدائع الزهور .
ج ٢ ، ص ١٢٢ .
- (١١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٧٣ .
- (١٢) القلقشندى : صبيح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٢٩٦ : قاسم عبده قاسم :
النيل والمجتمع المصرى ، ص ١٤ ، ١٥ : عبد العال عبد المنعم الشامى ، نظم
الرى والزراعة فى مصر الاسلامية ، ص ١٩ ، ٢٠ .
- (١٣) القلقشندى : صبيح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٢٩٦ .
- (١٤) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٧٤ : المقرئى : المواعظ والاعتبار ،
ج ١ ، ص ١٠٩ : قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ، ص ١٤ .
- (١٥) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ : ابن شاهين : زبدة
كشف الممالك ، ص ١٢٩ .
- Quatrmere : Histoire des sultans mamlouks de l'Egypte (Paris,
(1837), vol., 2, pp. 152-153.
- (١٦) قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ، ص ٢٣ .
- (١٧) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٥٣ : المقرئى ، المواعظ والاعتبار ،
ج ١ ، ص ١١١ ، ١١٢ (نشر دار التحرير) .
- (١٨) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٠٦ : عبد العال عبد المنعم
الشامى : نظم الرى والزراعة ، ص ٣٠ ، ٣١ .
- (١٩) ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ٢١٧ - ٢٣٢ : قاسم عبده قاسم :
النيل والمجتمع المصرى ، ص ١٩ : عبد العال عبد المنعم الشامى : نظم الرى
والزراعة ، ص ٢٢ .
- Dopp : L'Egypte au commencement du Quinzieme siecle (٢٠)
(Le caire 1950), p. 21.
- (٢١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١١ ، ١١٢ (نشر دار
التحرير) .
- (٢٢) عبد العال عبد المنعم الشامى : نظم الرى والزراعة ، ص ٢٥ .
- (٢٣) القلقشندى : صبيح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٣٠٨ .

- (٢٤) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ١١ .
- (٢٥) قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ، ص ٢١ .
- (٢٦) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ٣٤ .
- (٢٧) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ١٤٧ : ابن اياس : بدائع الزهور ج ٥ ، ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ .
- (٢٨) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ .
- (٢٩) عبد العال عبد المنعم : نظم الري والزراعة ، ص ٢٦ .
- (٣٠) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢١ ، ص ٣٣٠ : ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ج ٢ ، ص ٥٧٠ (نشر محمد كمال الدين) .
- (٣١) العينى : عقد الجمان ، حوادث سنة ٨٢٠ هـ ، ص ٣٠٢ (نشر القرموط) .
- (٣٢) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٥١٠ .
- (٣٣) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٤٤٩ (نشر بوير) ٩ .
- (٣٤) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٥٢١ .
- (٣٥) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٧ ، ص ٣٧٥ .
- (٣٦) ابن تغرى بردى ، منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٥١٢ (نشر بوير) .
- (٣٧) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٠٨ .
- (٣٨) قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ، ص ١٣ .
- (٣٩) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ .
- (٤٠) عبد العال عبد المنعم الشامى : نظم الري والزراعة ، ص ٩٨ .
- (٤١) الشربينى : هن القحوف ، ص ١٥٧ : والجرن هو محل درس الفول والقمح ، ويقال جرن فلان اليوم زرعه أى نقله من الحقل ووضعه فى هذا المكان فوق بعضه مثل الكوم ، وياخذ من جوانبه شيئاً بعد شئ ويدرسه بالنورج (انظر المصدر نفسه والصفحة نفسها) .

- (٤٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٨٨ - ١٩٠ . (نشر دار التحرير) .
- (٤٣) الادنى : الطالع السعيد ، ص ٢٦ : القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٩٧ : ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٩٣ .
- (٤٤) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٩٢ : ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٣ ، ٤٤ .
- (٤٥) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٩٩ : المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٤٦٩ .
- (٤٦) النورى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .
- (٤٧) الشربىنى : هز القحوف ، ص ١٠٢ .
- (٤٨) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٥ : العينى : عقد الجمان ، ج ٤ ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٥ ، ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ : السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .
- (٤٩) الشربىنى : هز القحوف ، ص ٥١ .
- (٥٠) عن هذه القرى انظر ، ص ٨٢ حاشيات رقم ١ ، ٢ ، ٣ .
- (٥١) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٠٤ .
- (٥٢) العينى : عقد الجمان ، ج ٢٣ ، ص ٣٩٨ (مخطوط) : الشربىنى : هز القحوف ، ص ٩٤ .
- (٥٣) النورى : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ص ٤١٦ ، ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٢٧ ، ص ٢٧٨ .
- (٥٤) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٥٨٢ .
- (٥٥) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ٥٥ ، ٥٦ .
- (٥٦) الشربىنى : هز القحوف ، ص ٦١ .
- (٥٧) السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٧٦ : ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٤ .
- (٥٨) الشربىنى : هز القحوف ، ص ٦٨ .
- (٥٩) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٣٣١ .
- (٦٠) الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣١٢ .

- (٦١) الشرييني : هن القحود . ص ١٧٨ .
- (٦٢) النويرى : نهاية الارب ، د . ٨ ، ص ٢٤٧ .
- (٦٣) . المقريزى : السلوك ، ج ٥ ، ق ٢٠ ، ص ٧٠٩ . ص ١٧٧٣ .
- (٦٤) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٧٩ .
- (٦٥) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٣٦ .
- (٦٦) النويرى : نهاية الارب ، د . ٨ ، ص ٢٢٨ : القلقشندى : ج ٣ ، ص ٤٤٩ .
- (٦٧) المقريرى : السلوك ، ج ٥ ، ق ٢ ، ص ٦٦٣ .
- (٦٨) ابراهيم على طرخان : ألقطاع فى الاسلام اصوله ونظ التاريخية المضرية . مجلد ٦ ، ص ٦٥ .
- (٦٩) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ١ .
- (٧٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ١٠٢ .
- (٧١) الشرييني : هن القحوف ، ص ١٩٢ .
- (٧٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤١ ، ٢ .
- (٧٣) « الدواليديب » : جمع دولات ، وهى كلمة تطلق على السو القصص ، واشباهها من الصناعات التى تحتاج الى الأدوات العجلية عزل القطن والحريز وغيرها (المقريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ حاشية رقم ٢- تحقيق د / محمد مصطفى ، زيادة) .
- (٧٤) عن هذه الصناعات انظر بالتفصيل . النويرى : نهاية الار ص ٢٦٧ - ٢٧١ .
- (٧٥) انظر على سبيل المثال : ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٤٠ تاريخ الفيوم ، ص ٦ ، ٧ ، ١٠٧ .
- (٧٦) . المقريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١١٦ : ق ٢ ، ٤٣١ .
- (٧٧) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٩٠ .
- (٧٨) ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٣٩ .

- (٧٩) النابلسي . تاريخ الفيوم . ص ٨ ، ٣٢ ، ١٠٨ : المقرئزي : السلوك .
ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٠٢ : المواعظ والاعتبار . ج ١ . ص ٤٦٨ : السيوطي .
حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٧٣ .
- (٨٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٥ .
- (٨١) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٣٩ : ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ،
ج ١٤ ، ص ٩ .
- (٨٢) الشيزري : نهاية الرتبة في طلب الحسبة . ص ٧١ : ابن الاخوة :
معالم القرية في احكام الحسبة ، ص ١٣٦ : وانظر أيضا : قاسم عبده قاسم :
دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، ص ١٤٢ .
- (٨٣) المقرئزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٧ .
- (٨٤) نفسه ، ج ١ ، ص ١٨٨ .
- (٨٥) النويري : نهاية الأرب ، ج ٣٠ ، ص ١٨٠ ، ١٨١ : المقرئزي :
المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٥ : السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ١٠٢٠ :
ابن حجر انباء الغمر ، ج ٦ ، ص ١٣٥ .
- (٨٦) ابن اياس . بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤١ .
- (٨٧) الادفوي : الطالع السعيد ، ص ٥٢٢ : ٦٢١ .
- (٨٨) السيوطي : حسن المحاضرة : ج ٢ ، ص ١٥٦ : كلوت بك : لمحة
عامة الى مصر : ترجمة محمد مسعود ، ط ٢ (القاهرة) ١٩٨٢ م ، ج ٣ ،
ص ١١٣٧ : قاسم عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، ص ١٤١ .
- (٨٩) الادفوي : الطالع السعيد ، ص ٤٣ .
- (٩٠) المقرئزي : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٩٢ : الشربيني :
هز القحوف ، ص ٢١ .
- (٩١) النابلسي : تاريخ الفيوم ، ص ١٤٥ : السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ،
ص ١٧٣ .
- (٩٢) وثيقة ٥/٣٠ دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) ، نقلا
عن كتاب تذكرة النبوة ، تحقيق د . محمد أمين ، الملاحق ، ج ٢ ، ص ٣٧٣ .
- (٩٣) ابن ممتي : قوانين الدواوين ، ص ٢٧٧ : وثيقة ٦/٤٠ دار الوثائق
بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) ، نقلا عن كتاب تذكرة النبوة ، تحقيق
د . محمد أمين ، الملاحق ، ج ٣ ، ص ٤١٤ .

- (٩٤) الشربيني : هز القحوف ، ص ١٥٢ .
- (٩٥) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ١٣٦ .
- (٩٦) ابن جبير . رحلة ابن جبير ، تحقيق د. حسين نصار ، (القاهرة) ١٩٥٥ م ، ص ١٢ ، ١٣ : المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٢٤ .
- ٦٢٤ .
- (٩٧) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٧٧ .
- (٩٨) المقرئى : السبلوك ، ج ٣ ، ق ٣ ، ص ١١٣٤ ، ١١٤٥ .
- (٩٩) على سبيل المثال انظر . ابن بطوطة الرحلة ، ص ٢٢ ، ٤١ ، ٤٢ .
- ابن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الامصار ، ج ٥ ، ص ٤٩ ، ٥١ ، ٦٣ .
- ٦٨ .
- (١٠٠) محمود عودة : القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، (القاهرة) ١٩٧٢ م ، ص ٧٧ .
- (١٠١) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ٦٤ .
- (١٠٢) وثيقة ٥/٣٠ دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) :
نقلا عن كتاب تذكرة النبيلة ، تحقيق د. محمد امين ، الملاحق ، ج ٢ ، ص ٣٧٤ ، ٣٧٥ .
- (١٠٣) ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٤ : المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٨٥ ، ٥٢٣ .
- (١٠٤) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ٥٩ .
- (١٠٥) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٣٢ .
- (١٠٦) انظر : النابلسى : كتاب تاريخ الفيوم ، حيث وجد فى جميع القرى تقريبا حانوت أو أكثر .
- (١٠٧) كولتون : عام العصور الوسطى فى النظام والحضارة ، ترجمة د. جوزيف نسيم يوسف ، (القاهرة) ١٩٦٤ م ، ص ٥١ .
- (١٠٨) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ١٣٩ .
- (١٠٩) سعيد عاشور : المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

- (١١٠) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٥٨٠ (نشر دار التحرير) .
- (١١١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١١٤ .
- (١١٢) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٤٩٨ (نشر محمد كمال الدين) : ج ٣ ، ص ٤٩٩ - ٥٠٠ (نشر بوير) .
- (١١٣) العيى : عقد الجمان ، ج ٢ ، ص ١٩٠ .
- (١١٤) ابن بطوطه : الرحلة ، ص ٢٢ : وانظر كذلك :
Dopp : L'Egypte au commencement, p. 23.
- (١١٥) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٢١ .
- (١١٦) الصيرفى : انباء الهصر ، ص ٢٨ .
- (١١٧) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٢٢٥ : ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٧ ، ص ١٨٧ .
- (١١٨) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٥٦٩ ، ٥٧٠ :
ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٢ ، ٤٣ .
- (١١٩) ابن تغرى بردى : النجم الزاهرة ، ج ٨ ، ص ١٤٩ : ابن اياس :
بدائع الزهور ، ج ٣ ، ٣٣١ .
- (١٢٠) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٠٩ ، ٧١٠ : ابن اياس :
بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٩٥ ، ٣٥٥ ، ٤٢٩ .
- (١٢١) الصيرفى : انباء الهصر ، ص ٢٣٩ : ابن اياس : بدائع الزهور
ج ٣ ، ص ١٢٦ : الشربينى : هن الخوف ، ص ٢٣ : ٢٨ .
- (١٢٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ١٣٨ ، ١٤١ .
- (١٢٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨١ : ابن اياس :
بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٢ ، ٤٤ .
- (١٢٤) الصيرفى : زهو النفوس ، ج ٣ ، ص ١٥٥ .
- (١٢٥) قاسم عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الاجتماعى ،
ص ٦٤ ، ٦٥ .
- (١٢٦) المقرئى : الخاتمة الامة ، ص ٦٩ .
- (١٢٧) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٤٣٩ : ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٧ ، ص ٢٩٩ .
- Foljak : Feudalism in Egypt, p. 66.

- (١٢٨) الشربيني : هن القحوف ، ص ١٩٠ .
- (١٢٩) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٠٥ : الشربيني : هن القحوف ، ص ١٩ ، ٢٠ .
- (١٣٠) ابن الاخوه : معالم القرية فى أحكام الحسبة ، ص ٨١ .
- (١٣١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤١ : السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٧١ .
- (١٣٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٦٩٠ : كما ذكر ابن حجر ان احدى وسبعين اردبا بكيل الفيوم تعادل مائة اردب بكيل القاهرة (ابن حجر انباء الغمر ، ج ٢٥ ، ص ١٣٥) .
- (١٣٣) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٢ ، ٤٤٣ .
- (١٣٤) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٦٠ .
- (١٣٥) العيني : عقد الجمان ، ج ٣ ، ص ٢٧٥ .
- (١٣٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٥٧ .
- (١٣٧) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١١ ، ص ٢٢٩ .
- ٣٣٠ .
- (١٣٨) نفسه ، ج ١٢ ، ص ٢٠١ .
- (١٣٩) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٩٩ (نشر دار التحرير) .
- (١٤٠) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٣٢٧ ، ٣٢٩ .
- ٣٣٤ (نشر محمد كمال الدين) .
- (١٤١) ابن تغرى بردى : منتديات من حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٦٥١ (نشر بوبر) .
- (١٤٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٤ : ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٧ ، ص ٣٢٤ : الصيرفى : انباء الهجر ، ص ١٧ .
- (١٤٣) « الطامير » جمع مطمويه ، وهى الجفرة فى الأرض التى يخزن فيها القمح وغيره من الغلال .
- (١٤٤) العيني : عقد الجمان ، ج ٢٣ ، ق ٣ ، ص ٤٠١ (مخطوط) .
- (١٤٥) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٥٨ .

- (١٤٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٥٦٩ ، ٥٧٠ .
- (١٤٧) نفسه ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٠٥ .
- (١٤٨) انظر الملحق الثالث .
- (١٤٩) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٨٤٢ .
- (١٥٠) الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٩ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٨٣ .
- (١٥١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ ، ج ٣ ص ١٣٤ .
- (١٥٢) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٣٠ ؛ ابن حجر : انباء الغمر . ج ٨ ، ص ١٥٠ .
- (١٥٣) « طهر مس » من القرى القديمة التى وردت بالاسم نفسه من أعمال الجيزة فى قوانين الدواوين ، وكذلك التحفة السنية . وظلت بهذا الاسم حتى عرفت باسم « كفر طهرمس » فى العصر العثمانى ، وهو اسمها الحالى ، وهي تابعة لمركز الجيزة محافظة الجيزة (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٦٢ ؛ ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٤٠ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ج ٢ ، ص ١٦) .
- (١٥٤) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٥١٠ ، ٥١١ . الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٥٣ .
- (١٥٥) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١٧٦ ؛ العيى : عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ق ٤ ، ص ٦٠٦ (مخطوط) ؛ السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٣٥٣ ؛ محمد فتى الشاعر : الشرقية فى عصرى سلاطين الايوبيين والمماليك ، ص ٨٨ .
- (١٥٦) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٣١ .
- (١٥٧) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٨٦ ؛ محمد الشاعر : الشرقية فى عصرى سلاطين الايوبيين والمماليك ، ص ٨٩ .
- (١٥٨) العيى : عقد الجمان ، ج ٣ ، ص ٣٦٧ .
- (١٥٩) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٧ ؛ العيى : عقد الجمان ، ج ٢٣ ، ق ١ ، ص ٥٧ (مخطوط) .

(١٦٠) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ : ج
ص ٢٣٠ : ق ٢ ، ص ٧٧٨ ، ٨٥٩ ، ق ٣ ، ص ١١٣ ، ١٤٠ ،
العيسى : انباء الغمر ، ج ٧ ، ص ١٨٦ .

(١٦١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢١٧ .

(١٦٢) العيسى : عقد الجمان ، ج ٢٣ ، ق ٣ ، ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ()
ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٧ ، ص ٣٢٠ : ابن اياس : بدائع
ج ٤ ، ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

(١٦٣) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١٢٢٠ .

(١٦٤) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣
(نشر بونز) .

(١٦٥) طيغنا الجركلمش : الفلاحة المنتخبة ، ص ١٣ (مخطوط)
(١٦٦) النهيرى : نهاية الارب ، ج ٣٠ ، ص ٤٢ ، ٤٤ (مخطوط)
يقماق : الجوهر الثمين ، ج ٢ ، ص ١٣١ .

(١٦٧) العيسى : عقد الجمان ، ج ٣ ، ص ٣٠٠ ، ج ٢٥ ، ق ٤
(مخطوط) : ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٨ ، ص ٨ .

(١٦٨) انظر : المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٧٧٣ : الد
الجمان ، ج ٤ ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ : ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٣ ،
ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١١ ، ص ٢٦ : ابن دقماق
الثمين ، ج ٢ ، ص ١٦٤ : الصيرفى : انباء الهجر ، ص ١٢٥ :
بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٨١ .

(١٦٩) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٧٠٧ ، ٧٠٩ .
اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٣٨ .

(١٧٠) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٤٠ : ق ٢ ، ص
ج ٣ ، ق ١ ، ص ٢١ ، ٢٢ : ج ٤ ، ق ١ ، ص ٤٤٠ : العيسى : عقد
ج ٢٣ ، ق ٣ ، ص ٣٩٨ (مخطوط) : ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٧ ، ص
ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٦٠٦ : ابن
بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

(١٧١) المقرئى : اغاثة الامة ، ص ٤١ - ٤٣ : ابن تغرى بردى
الزاهرة ، ج ١٥ ، ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

- (١٧٢) ابن اياس : بدائع الزهور . ج ٤ ، ص ١٤٩ .
- (١٧٣) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٩٠ : ابن تغرى بردى ،
النجوم الزاهرة . ج ١٦ ، ص ٢٢٨ .
- (١٧٤) الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٤١٧ .
- (١٧٥) قاسم عبده قاسم . دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى . ص ١٦٠ .
النيل والمجتمع المصرى ص ٥٣ ، ٥٤ .
- (١٧٦) المقرئى : اغاثة الامة . ص ٤٥ ، ٤٦ .
- (١٧٧) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة . ج ١٦ . ص ٣٧ : منتخبات من
حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ : ٦٧٨ ، ٦٧٩ : الصيرفى . انباء
الهر ، ص ١٧ .
- (١٧٨) المقرئى : اغاثة الامة ص ٤٦ ، ٤٧ : ابن اياس بدائع الزهور .
ج ١ ، ق ٣ ص ٥٣٠ .
- (١٧٩) المقرئى . السلوك ، ج ٢ ، ق ١ . ص ٢٧٨ .
- (١٨٠) القلقشندى صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٤٤٣ ، ٤٤٤ .
- (١٨١) الصيرفى . انباء الهر ، ص ١٥٩ .
- (١٨٣) ابن اياس . بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٩٣ ، ٧٠٥ .
- (١٨٣) المقرئى : السلوك ، ج ٢ . ق ٢ ، ص ١٩٥ . ٢٩٦ .
- (١٨٤) المقرئى : اغاثة الامة ص ٣٦ .
- Dopp : L'Egypte au commencement .. , p. 20.
- (١٨٥) المقرئى . اغاثة الامة . ص ٢٥ ، ٢٦ : السلوك ، ج ٤ . ق ١ .
ص ٣٣٥ .
- (١٨٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ص ٢٩١ .
- (١٨٧) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .
- (١٨٨) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ١١٣٥ .
- (١٨٩) قاسم عبده قاسم . النيل والمجتمع المصرى ، ص ٦٧ .
- (١٩٠) التويرى : نهاية الأرب ، ج ٣١ . ص ٢٩٣ . ٢٩٤ . ابن اياس
بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٣٨٩ . ٣٩٠ .

- (١٩١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ص ٢٠٢ : وانظر كذلك : قاسم عبده قاسم : الأيوبيون والمماليك (بالاشتراك مع ، د . على السيد على) ، (القاهرة) ١٩٩٥ م ، ص ١٦١ - ١٩٣ .
- (١٩٢) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٣٩٧ ، ٣٩٨ : الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ٤٧٢ : محمد فتحى الشاعر : الشرقية فى عصرى سلاطين الأيوبيين والمماليك ، ص ٨٧ .
- (١٩٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٣ ، ص ٥٢ .
- (١٩٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٥ ، ص ١٥٦ .
- (١٩٥) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٨٣٦ .
- (١٩٦) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ١٣٨ .
- (١٩٧) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢١ .

الفصل الخامس

الحياة الاجتماعية

- سكان القرية (الفلاحون • العربان المستفلحون •
- الماليك) - الطعام والملبس والمسكن (الطعام •
- الملابس • المسكن) - الأسرة والحياة اليومية
- العادات والتقاليد - وسائل التسلية - الاحتفالات
- الاجتماعية - الوضع الاجتماعى للفلاح - علاقة
- العربان بأهالى القرى •

أولا : سكان القرية :

فى البداية ونحن نتحدث عن الحياة الاجتماعية فى القرية ،
يجب علينا أن نرسم صورة سكانية ، للقرية آنذاك ، لكى نتعرف
على النوعيات والمزيج المتألف - أو المختلف - الذى تكون منه
سكان القرية فى عصر سلاطين المماليك اذ أن القرية لم يقتصر
سكانها على الفلاحين فقط - وان كانوا الغالبية العظمى - بل ان
الفلاحين أنفسهم لم يكونوا نسيجاً دينياً واجتماعياً واحداً •

١ - الفلاحون :

تتشكل سكان القرية المصرية فى عصر المماليك - كما فى كل العصور - فى الأساس من الفلاحين ، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين ، اذ أن المسيحيين انتشروا فى قرى مصر آنذاك الى درجة أن معظم سكان بعض هذه القرى كانوا من المسيحيين (١) ، كما وجدنا أن كل سكان بعض قرى أخرى فى ذلك العصر من المسيحيين فقط (٢) * وان كان ذلك فى بلاد الوجه القبلى على وجه الخصوص ، الذى كان « غالب أهله نصارى » (٣) ، الذين حرصوا على المحافظة على عوائدهم ، واستعمال اللغة القبطية فيما بينهم ، فقد كان نصارى الصعيد حتى ذلك العصر « ٠٠٠ ونساء نصارى الصعيد وأولادهم لا يكادون يتكلمون الا القبطية الصعيدية » (٤) ، فعلى سبيل المثال كان أهالى قرية « درنكة » (٥) من الصعيد كلهم من النصارى يعرفون اللغة القبطية يتحدث بها الصغير والكبير ويفسرونها بالعربية (٦) ، على العكس من نصارى بلاد الوجه البحرى ، الذى يتضح من أعداد كنائسهم هناك (٧) ، أنهم كانوا أقل عددا من المسيحيين فى بلاد الوجه القبلى .

أما وجود اليهود فى القرى ، فقد كان فى حكم النادر ، نظرا لأن سكنى القرى يرتبط فى الغالب بالعمل بالزراعة التى تحتاج الى « عزوة » وعدد كبير من الأفراد فى العائلة الواحدة ، فى حين كان اليهود أقلية فى مصر كلها ، وهذا واضح من عدد معابدهم فى أنحاء مصر (٨) ، وافتخار صاحب كتاب « الطالع الصعيد » بأن اقليم الصعيد الأعلى كله من قنا الى أسوان ، لا يوجد به من اليهود سوى عشرة أنفس أو أقل (٩) .

ولم يكن جميع الفلاحين الموجودين فى القرية فى عصر
سلاطين المماليك من أصيل أهلها ، ولذا فقد اعتبر أن فلاحى القرية
الأصليين فلاحون « قرارية » تميزا لهم عن الفلاحين « الطوارىء » ،
وهم المزارعون النازحون من جهات أخرى ، مرتحلين من قراهم
الى القرى التى يجدون بها متوافرا من الأراضى الزراعية ، فينتقلون
زراعتها على أن يلتزموا بدفع الخراج المفروض عليها ، شأنها شأن
الفلاحين القرارية (١٠) . وقد كان ارتحال الفلاحين الطوارىء
من قراهم ونزولهم فى قرى أخرى ، شيئا طبيعيا ويحدث بكثرة
فى ذلك العصر - خصوصا من الأراضى سيئة التربة الى الأراضى
الخصبة - ، فنجد أن أحد المعاصرين الذى قام بحصر قرى الفيوم
وسكانها ، يهتم بحصر السكان « النائين » عن قراهم (أى
(النازحين) و « المنتجعين » بها (١١) (أى الطوارىء) .

٢ - العربان المستفلحين :

العربان المستفلحون هم العربان الذين سكنوا القرى
واتخذوا الفلاحة معاشا لهم ، يزرعون الأرض ويخرجون الخراج
الى الجهات المقطعة لها أراضيتهم ، مخالفين بذلك سنة البداوة التى
ظل عليها باقى العربان حتى ذلك الحين . ومن هؤلاء العربان
المستفلحين فى ذلك العصر سكان قرى منخفض الفيوم التى كان
« أكثر أهلها العرب ٠٠٠ وليس فيها من الحضر الا النزر اليسير
ولعلها البلدتان أو الثلاث ٠٠٠ » (١٢) ، ومما يدل على أنهم
عربان مستفلحون وليسوا عربان طاعة مقطعين ، أنه لم توجد قرية
واحدة فى الفيوم ولا جزء منها مقطوع للعربان آنذاك (١٣) .

وكان لسلطين الدولة المملوكية وأمرائها دور مهم فى
استفلاح العربان ، مثل السلطان الناصر « محمد بن قلاوون »

الذى أنزل « مقداد بن شماس » أحد مشايخ العربان فى قرية « الناصرية » التى استجدها على خليج الاسكندرية ، بأولاده وهم ثمانون أو أكثر ، فأقام مقداد هناك وعمر تلك الجهات ، واستمر نسله من بعده بها (١٤) . كما اشتهر عن الأمير « يشبك الدوادار » جلبة لبعض قبائل العربان من الصعيدي واسكانه لهم فى قرى المضواحي خارج القاهرة (١٥) .

وبالفعل اندمج هؤلاء العربان فى القرى مع الفلاحين « ... وصار أكثرهم صاحب معاش وأهل زراعة وفلاحة وماشية وضرع » (١٦) ، بل وأصبح منهم مشايخ قرى ، وقضاة ، وفقهاء ريف ، وخولة للبلاد (١٧) . وصارت الدولة تنظر لهم النظرة نفسها التى نظت بها للفلاحين المتمثلة فى المهانة والاحتقار ، فأصبح العربان « ... ليسوا عند السلطان فى الذروة ولا فى السنام ، اذا كانوا أهل حاضرة وزرع » (١٨) ، وبالتدريج بدأ هؤلاء العربان المستفلحون ينسبون أصلهم وبدادتهم ، حتى صاروا معدودين من جملة فلاحي مصر (١٩) ، وتركز معظم هؤلاء العربان المستفلحين فى بلاد الوجه القبلى ، وفى البحيرة والشرقية من الوجه البحرى (٢٠) .

ولكن على الرغم من أن العربان المستفلحين ذابوا فى القرى وانخرطوا فى الفلاحة واكتسبوا الكثير من العادات والتقاليد من الفلاحين القرارية ، فانهم ظلوا - على الأقل حتى ذلك العصر - محتفظين ببعض العادات والتقاليد القديمة ، فعلى سبيل المثال ظلوا ينطقون « القاف » « كاف » ، كما ظلوا على عدم احترامهم للسلطة ، وعدم الخضوع للنظام ، بالاضافة الى عدائهم القديم للمماليك ، وغير ذلك من الأفعال ، التى أدت الى اختلاط الأمر على الحكومة ، فاعتبرتهم عرباناً فى كثير من الأحيان .

ومن أمثلة ذلك ما حدث فى سنة ٧٠٠ هـ (١٣٠٠ م) فى سلطنة الناصر « محمد بن قلاوون » الثانية حين استغل العربان المستفلحون فى الصعيد ، فرصة هزيمة السلطان فى الشام أمام ملك التتار ، ومنعوا الخراج ، فخرج اليهم الأمير « شمس الدين سنقر الأعسر » (ت ٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ م) وأوقع « ٠٠٠ بكير من بلاد الصعيد الكبسات ، وقتل جماعة من المفسدين ، وأخذ سائر الخيول التى ببلاد الصعيد ، فلم يدع فرسا لفلاح ولا بدوى ٠٠٠ ، وتتبع السلاح الذى مع الفلاحين والعربان فأخذه عن آخره وأخذ الجمال ، ٠٠٠ فسكن ما كان بالبلاد من الشر ، وذل الفلاحون ، وأعطوا الخراج » (٢١) .

ولكن ما فعله الأمير « شمس الدين » لم يكبح جماح العربان والمستفلحين الذين انتهزوا فرصة زعزعة أركان الدولة بهزيمة السلطان ، وتعاضموا فى الفساد واتسع نطاق تمردهم حتى شمل غالب بلاد الصعيد ، فخرج اليهم فى السنة التالية أى سنة ٧٠١ هـ (١٣٠١ م) عشرون أميرا من أمراء الألوف بمماليكهم وأنباغهم . مما يشى باتساع نطاق الثورة وخشية المماليك منها فأحاطوا ببلاد الصعيد وضربوا عليها حلقة كحلقة الصيد ، ووضعوا السبف فى كل من قابلهم صغيرا كان أو كبيرا حتى النساء ، فكانوا اذا أمسكوا رجلا يريدون قتله « ٠٠٠ فيقول الرجل حضرى ، فيقولون له : قل (دقيق) ، فاذا قالها (دكيك) يقتلونه ، واذا قال (دقيق) يتكونه ٠٠٠ » ، كما أسروا فى هذه الحركة من العربان المستفلحين « ٠٠٠ نحو ألف وستمائة لهم فلاحات وزروع ٠٠٠ » ، وقد نزلت كارثة كبرى ببلاد الصعيد من جراء هذه الثورة ، حتى « ٠٠٠ خلت بلاد الصعيد من أهلها بحيث صار الرجل يمشى فلا يجد فى طريقه أحد ، وينزل القرية فلا يرى الا النساء والصبيان ٠٠٠ » (٢٢) .

ومع ما حل بالعربان المستفلحين فى قرى الصعيد من جراء هذا التمرد فانهم فعلوا الشيء نفسه فى سلطنة الصالح « صالح ابن محمد بن قلاوون » (٧٥٢ - ٧٥٥ هـ / ٣٥١ - ١٣٥٤ م) ، وذلك فى سنة ٧٥٤ هـ (١٣٥٣ م) فخرج اليهم السلطان بنفسه ومعه سائر الأمراء ، وفى مقدمتهم الأمير « شيوخو العمرى » (ت ٧٥٨ / ١٣٥٧ م) أحد أمراء الألوف ، « ٠٠٠ فصار الأمير شيوخو يقطع رأس كل من رآه من الفلاحين يقول (دكيك) ، فما زال يقطع رؤوس العربان والفلاحين الذين بضياح الصعيد ، حتى بنى من رؤوسهم عادة مصاطب وآذن على شاطئ بحر النيل » ، وعندما عاد السلطان الى القاهرة أمر أن ينادى « ٠٠٠ بأن فلاحا لا يركب فرسا ، ولا يشترى سلاحا ، ولا سيفا ، ولا رمحا » (٢٣) .

٣ - المماليك :

رأينا فى الحديث عن علاقة المقطع بالأرض أنها لم تكن علاقة ود ، وكيف أنه لم يكن يسمح للأمراء بالاقامة فى اقطاعاتهم ، كما أنهم أنفسهم لم يحبذوا هذا . أما بالنسبة للمماليك من الأجناد فإن الأمر اختلف ، حيث وجدنا أجناد الخلقه على وجه الخصوص يقيمون فى أوقات السلم فى اقطاعاتهم لمباشرة الادارة الاتحائية ، وربما اضطروا الى العمل بأيديهم فى الحقول فى بعض الحالات ، ولم يكن السلاطين يعارضون ذلك ، على أن يحضروا الى القاهرة وقت الحاجة اليهم ، لذلك فاننا وجدنا تكرار الأوامر الى ولاية الأقاليم ، أو خروج الرسل الى النواحي ، لجمع أجناد الحلقة من نواحي الريف ، سواء للعرض العسكرى ، أو للخروج فى حملات حربية لقتال الأعداء ، أو اخماد فتنة فى بلاد الشام ، أو لغير ذلك (٢٤) . كذلك يبدو أن جزءا كبيرا من مماليك الأمراء أقاموا فى اقطاعات أساتذتهم - التى لهم نصيب منها - لتولى شئون

الادارة المحلية (٢٥) ، لذلك كان الأمراء يظهر ون التبرم عند ضاب
الأجناد من النواحي ، خصوصا وقت تحصيل الخراج ، حتى وان
كانت الحاجة ماسة لهؤلاء الجند (٢٦) .

وهكذا يظهر أن المماليسك في ذلك العصر شكلوا جزءا
ولو بسيطا من سكان القرية ، ربما كان عددهم قليلا ، كما انهم
لم يقيموا هناك بصورة مستمرة بسبب تكرار خروجهم للحرب ،
ولكن هذا لا ينكر أنهم أقاموا في القرية وشكلوا جزءا من سكانها
آنذاك ، على أنه يجب أن نلتفت الى أننا لم نعد نسمع عن تواجد
هؤلاء الأجناد في القرى بعد سنة ٨١٩ هـ (١٤١٦ م) - وائل
الدولة الثانية - وثمة فئة أخرى وجدت في القرية في ذلك العصر ،
وهي العبيد الذين وجدوا للخدمة ، عند تجار الريف وذوى السار
وعلماء الدين من المشايخ والفقهاء والقضاة ، وهذا واضح من
الأخبار التي وردت عن أعداد العبيد والجواري الذين كان يأبى
بهم موظفو الدولة من الأقاليم ، عند معادرتهم للأعمال
بالنواحي (٢٧) .

ثانيا - الطعام والملبس والمسكن :

١ - الطعام :

ننتقل الآن الى الحديث عن الأركان الأساسية للحياة
الفلاحين ، والتي تمثلت في الطعام والملبس والمسكن ، وأول هذه
الأركان بالطبع هو الطعام الذي لم يخرج على من العصور في القرية
عن أنواع محدودة تطهى بطريقة واحدة وأول هذه الأطعمة
« الكشك » ، وهو طعام مركب من القمح والحب ، ويختلف من
مكان لآخر حسب طريقة الطهى ، فطريقة عمله في بلاد السواحل

أفضل من طريقة طهييه فى قرى الوجه البحرى ، أما أهل الصعيد
فان كشكهم يشبه كشك الوجه البحرى فى عدم الجودة ، بل
اسوأ ، فهم يطهونه من غير تصفية بالخل فقط ، ولذلك فليس
له طعم ولا لذة ويصير متن « النخالة المطبوخة » (٢٨) .

ومن أفخر مأكول أهل الريف « البيسار » ، وهى مكونة من
الفول المدشوش والملوخيا الجافة ، وهو « ٠٠٠ » غالب مأكولهم .
خصوصا فى رمضان . وقت الفطور والسحور « ٠٠٠ » (٢٩) ،
كذلك كان من أشهر طعام الفلاحين آنذاك « العدس بجبته » الذى
يسمى فى قرى السواحل « بغلية » (٣٠) و « الفول المدس » ،
ويؤكل بخبز الذرة الجاف ، أو بخبز النعير ، وربما لا يجد الفلاح
الخبز « فيسف » منه بدون خبز (٣١) . ومن طعام الفلاحين أيضا
« الخبيزة » ، وهى غالب طعام الفلاحين مدة اقامتها عندهم ، ويبدو
أن ذلك كان بسبب أنهم « ٠٠٠ » لا يكلفونها شيئا ما عدا البصل
والشيرج وشيء يسير من الكزبرة « اذ أنها تنبت فى أطراف الزروع
وعلى حواف الحقول ، وربما نبتت فى المقابر (٣٢) . ومن أهم أطعمة
الفلاحين فى قرى الوجه القبلى الملوخيا و « الويكة » الباميا ، وهما
غالب مأكول أهل الصعيد ، فهم يأكلون فى السنة ستة أشهر ويكة ،
وسنة أشهر ملوخيا (٣٣) ، ولذلك فأننا نرجح أن أى نوع منهما
كان يطهى وهو جاف لفترة طويلة من تلك المدة .

وان كان أهل الصعيد عرفوا بكثرة أكل الملوخيا والباميا ،
فان أهل بلاد الوجه البحرى عرفوا هم الآخرون باستهلاك كميات
كبيرة من « القلقاس » خصوصا فى الشتاء ، حيث كان يطهى هناك
باضافة « الحلبة » ، التى كانت تضاف أيضا للعدس ، وربما أكلت
خضراء مثل الفول الأخضر (٣٤) .

ومن أطعمة الفلاحين أيضا « البليلة » التي لم تكن كما نعرفها الآن، وإنما كان أهل الريف يطهونها بوضع القمح في « البوتنه »، وربما أضافوا إليه ما تيسر من الحمص، ويغمرون ذلك كله بالماء، ويضعونه على النار حتى إذا نضج يقلون لها بالبصل وزيت الشيرج، والآكابر منهم من يضعون فيها بعض القلقاس الذي هو من مأكولات فصل الشتاء وألذ ما يؤكل في هذا الفصل (٣٥) .

أما « مفروكة اللبن » فكانت من أفخر أنواع الطعام عند الفلاحين وإن كانت مكلفة، لذلك فهي في حكم النادر يتمناها الفلاح دائما . وهي عبارة عن وضع الفطير المصنوع من الدقيق الأبيض الناعم وهو ساخن في اناء، ويصب عليه الحليب حتى يغمره ويمتزج به ويصير الفطير ليينا مثل الشريد سهل الأكل لذيد الطعم (٣٦) .

وبخلاف هذه الأنواع السابقة كان الفلاحون يستهلكون الكثير من أنواع البقول والخضروات على اختلاف أنواعها، مثل الطماطم والقرع والخيار والخس والرجلة والشمام (٣٧) .

أما اللحوم فقد كانت لديهم المقادير الوفيرة من لحوم الطيور الداجنة، وإن كانت الحالة الاقتصادية تفرض عليهم الاقتصاد في استهلاكها، أما اللحم الحيواني فقد كانوا « لا يأكلونه إلا من العام إلى العام » (٣٨) . ولكن الفلاحين عرفوا لحم السمك والتممونه بكثرة، سواء كان طازجا أو مملحا، سيما بعد انحسار فيضان النيل وصيده بالشباك التي توضع في أفواه الترع والخلجان عند عودة المياه، أو الأسماك التي تبقى في البرك والمستنقعات التي تتخلف عن الفيضان، فينزل أولاد الفلاحين يصطادونها بأيديهم، ويملحون بعضها، ويأكلون البعض الآخر طازجا (٣٩) .

ويجب علينا أن نعلم أن معظم أنواع الطعام التي ذكرناها، وجد مثلها في المدن ولكن مع فارق جوهري ومهم، وهو أن طريقة

الطهى والاعداد فى القرية . كانت أسوأ أنواع الطهى وأردأ طرق الاعداد . لا لجهل الفلاحين وتخلفهم فقط ، ولكن لمجهزهم المادى أيضا ، وعدم توفر لديهم ما ينفقونه على طعامهم الأساسى فما بالناس بالفخر منه ، والدليل على ذلك قول « الشربينى » الذى نقل لنا معظم أنواع طعام الفلاحين وطرق طهيها فى ذلك العصر : « . . . وأهل مصر (القاهرة) يرغبون فى هذا النوع (الملوخيا) حتى أن منهم من ينفق على طعام الملوخيا فى ابتداء أمرها جملة دراهم » ، وكذلك يقول عن « الخبيز » : « وألذ مأكولها فى بلاد المدن لأنهم يكلفونها فيصير لها فى المأكول لذة . . . وقالوا فى الطعام كله كلف تجد » (٤٠) .

ومن أطعمة الفلاحين غير المطهية ، الجبن القريش والبصل ونحو ذلك مما هو عادة الفلاحين فى أفخر مأكولهم ، بالإضافة الى متى الجبن الأزرق الذى مرت عليه فترة طويلة « . . . حتى صار يقطع ذنب الفأر من سدة حرارته وقوة ملوحته » ، ويؤكل عادة بالبصل ، فتدمع عين الفلاح من حرارة المش ورائحة البصل ، والمتيسر الحال من الفلاحين من يضع على المش قليلا من الزيت الحار والبصل المخروط والليمون ومنهم من يأكل بالكراث (٤١) .

ومن أحب الأطعمة لنفوس الفلاحين « الفسيخ » ، وهو على نوعين من السمك، الأول يقال له « البورى » ، والثانى « الطوبار » ، والفسىخ عند نساء الأرياف والكفور وقع عظيم ، وشهرة خاصة ، خصوصا أنهن لا يرونه الا فى أيام الفيضان حين يأتى اليهن من بلاد السواحل مثل دمياط ورشيد فى المراكب التى تصعد حتى آخر بلاد الصعيد ، ويشترونه بالقمح والدراهم ، ويعصرون عايه الليمون ويأكلونه حتى وهم يسيرون فى الشوارع والأسواق (٤٢) .

والخبز عند الفلاحين معظمه « الكعك » الذي يعتبر جزءاً أساسياً من « الضيافة » المفروضة للمقطعين ، ويصنع هذا الكعك من جريش الحنطة ثم يجفف ، وهو أكثر أكل الفلاحين السنة كلها ، وكذلك كان يوجد جبز « البتاو » الذي يصنع من القمح أو الشعير ، وإن كانت الأحوال الاقتصادية السيئة تفرض عليهم أحياناً أن يقتاتوا بالذرة لسوء حالهم (٤٣) . واستمر الفلاحون في ذلك العصر وبعده بكثير لا يعرفون من أنواع المشروبات سوى الماء القراح (٤٤) .

وعرف الفلاحون في ذلك العصر عدة أنواع من الأطعمة الحلوة منها « الأرز باللبن » الذي انتشر بكثرة في قرى شمال الدلتا والفيوم والسواحل لكثرة الأرز واللبن هناك ، وأطيب أنواعه ما وضع عليه السمن البقري ، ويؤكل بالعجوة بدلا من السمن أحياناً . أما في بلاد الريف فانه « يشبه الطين اليابس » ، عكس بلاد البحر الذين يصنعونه من اللبن الخالص ، ويضعون فيه القليل من الأرز (٤٥) . ومن أنواع الحلويات أيضاً « المصبوبة » التي تصنع في بلاد الريف من دقيق الحنطة ، أما أهل بلاد الأرز فيصنعونها من دقيق الأرز ، والمصبوبة تشبه القطايف التي كانت تصنع من دقيق القمح ولا ندرى هل كان يصب عليها العسل في الريف ، كما كان يحدث في المدن ؟ أم لا ؟ (٤٦) .

كذلك أكثر أهل بلاد الصعيد من أكل التمر والحلوى المصنوعة من قصب السكر (٤٧) ، نظراً لتوفرهما هناك ، كما اشتهرت مصر كلها وبلاد الوجه القبلي على وجه الخصوص بالحلوى التي تسمى « النيدة » ، وهي النيدة الموصوفة التي لا تصنع إلا في مصر ، من دقيق القمح والعسل (٤٨) .

٢ - الملابس :

أما الملابس فإن الفلاح فى ذلك العصر كان يقضى غالب وقته وليس عليه ما يستتر جسده سوى أطمار بالية رثة من « لبدة مشرطة » و « خلقة مقطعة » ، مما يجعله (شبه عارى) « ٠٠٠ » كما هو دأب الفلاحين فى غالب أوقاتهم الكبير منهم عليه ما يستتر العورة لا غير « (٤٩) » .

ويبدو أن هذه هى ملابس الفلاحين فى أثناء العمل فى الحقل الذين يقضون فيه معظم أوقاتهم ، فقد وجدنا لديهم أنواعا أخرى من الملابس ، مثل « الأردنية » (جمع رداء) التى كانت تصنع من الكتان (٥٠) ، وكان الفلاح يلبس فوقها « الزمط » ، وهو زنط يشبه المعاطف الطويلة مسدود من الأمام ومتصل بطاقيّة تغطى الرأس ، وكثيرا ما كان الفلاحون يلبسون فوق الرداء الكتان عباءة سوداء من الصوف ، وتسمى « الجبة » و « القباء » و « البردة » ، وهى عبارة عن ثوب من الصوف السميكة الخشن ، وهى تشبه الزنط مع المبالغة فى اتساع الأكمام ويلبسها الفلاحون فى الوجهين القبلى والبحرى (٥١) .

وكان الفلاحون يلبسون فوق رؤسهم « القحف » وهو طاقيّة طويلة تصنع من الصوف أو من شعر الماعز ، وكذلك كانوا يلبسون شيئا يقال له « الطرطور » وهو عبارة عن غطاء للرأس ، واسع من جهة الرأس ضيق من أعلاه ويكون قصيرا عن القحف ، ولذلك ربما لبسوا القحف فوق الطرطور ، هذا غير « اللبدة » وهى تشبه القحف ، وإن كان الفلاحون يفضلون لبس « القايف » على لبس اللبدة ، نظرا لأن القايف التى تصنع من القطيفة كان لها رونق وبهجة بخلاف للبدة (٥٢) . كما كان الفلاحون يلبسون

فوق غطاء الرأس « الكبر » وهو الشمال أو الشيد الذى يلفه الفلاح حول رأسه ، وهو من الكتان ، أو القطن ، ويكون لونه فى الغالب أصفر مثل لون نوار البرسيم (٥٣) .

كما كان الفلاح فى عصر المماليك يلبس فى قدميه شيئاً يسمى « الحدودة » ، وهو حذاء يصنع من الجلد بمقدار القدم من أسفل وله سيور من الجلد أيضاً تلف فوق القدم ، وغالب لبيسه يكون فى أثناء عمل الفلاح فى الحقل ، لذلك كان الفلاح يلبس حذاء آخر فى المناسبات كالأعياد ، وهذا الحذاء هو « الوطا » (٥٤) . كذلك اشتهر الفلاحون بلبس « الزربون » وهو حذاء كان يغطى القدم كله وجزءاً من الساق ، بخلاف الحدودة والوطا ، وكان هذا الزربون يسمى أيضاً « مركوب » و « جواد » و « ترجيل » (٥٥) .

أما نساء الفلاحين ، فانهن كن يلبسن القمصان القطنية ، وفوقها جبة من الصوف تشبه جبة الرجل مع وجود اختلاف ، وهو أن أكمام جبة النساء كانت مفرطة فى الاتساع والطول الى درجة أنها كانت تسع الرجل يدخل ويخرج منها (٥٦) ، وهى الأكمام نفسها التى نادى الفقهاء المعاصرون ، بعدم المبالغة فى اتساعها ، نظراً لما يترتب على ذلك من ظهور المحرمات (٥٧) . وكانت المرأة تضع فوق رأسها منديلاً ملوناً ، وطرحة كبيرة (٥٨) .

وعن حلى النساء القرويات فى ذلك العصر ، فانهن عرفن لبس الأطواق الفضية التى كانت تعرف عندهن باسم « الضامن » هذا فضلاً عن لبس « المدلات » أو « المضنات » وهى سلاسل فضية تعلق على الأصداء وترخى الى الصدر ، وتجمل فى آخرها بجلاجل من فضة وبرق ونحو ذلك (٥٩) ، كذلك اتخذت نساء

الأرياف الأقرط ، والخلاخيل من الحديد والنحاس المطلى
بالقصدير (٦٠) .

أما صغار الأولاد من الفلاحين ، فكانوا باستمرار أنصاف
عرايا ، وان كنا نسمع أن أولاد أهل الريف كانوا يلبسون « الكر »
أيضا (٦١) مما ينم عن أنهم عرفوا الملابس الساترة أيضا مثل
آبائهم .

والحقيقة أننا لا نستطيع أن نشابه ملابس الفلاحين في
القرى بملابس سكان القاهرة ولا نقتبس منها ، نظرا لأن ملابس
الفلاحين كانت تختلف تماما عن ملابس أهل القاهرة في ذلك
العصر ، بدليل أن المؤرخين كانوا إذا أرادوا وصف أحد من
الفلاحين ، أو أرادوا أن يوصموه بالعار ، قالوا على سبيل المثال :
« ... فكانت عمامته عمامة الفلاحين وكلامه كلام الفلاحين كأنه
قحف جاء من وراء المحراث » (٦٢) . كذلك يصف « ابن اياس »
الماليك الذين تخفوا في أثناء الفتح العثماني لمصر ، خوفا من
السلطان العثماني وجنوده ثم ظهروا ، فيقول : « ... فظهر منهم
الجم الغفير وهم في أسوأ حال ، في زى الفلاحين وعليهم زموط قرع
وبرد سود وقمصان بأكمام كبار ، فاذا رأيهم أحد فلا يفرق بينهم
وبين الفلاحين » (٦٣) . وأخيرا يجدر بنا أن نشير الى أن هذه
الملابس كانت ملابس الفلاحين جميعا ، سواء كانوا مسلمين
و مسيحيين وان كان المسيحيون من الفلاحين في ذلك العصر ،
قد تميزوا كما في القاهرة بلبس العمام الزرقاء (٦٤) .

٣ - المسكن :

قبل الحديث عن المسكن فى القرية ، يجدر بنا أن نشير فى عجلة الى الشكل العام للقرية التى حوت هذا المسكن ، حيث اتخذت مواقع القرى فى ذلك العصر - وقبله وبعده - شكل القرية الخطية (٦٥) ، بمعنى أن القرى كانت تنشأ على طول طرق المواصلات المهمة التى تمثلت فى النهر آنذاك - لذلك فقد أخذت القرى شكلا خطيا موازيا لمجرى النهر وفرعيه فى مصر ، فى انتظام وتناسق واتصال لفت نظر الرحالة المسلمين والأوربيين الذين زاروا مصر فى العصر المملوكى (٦٦) .

وإذا فكرنا فى النزول الى إحدى هذه القرى ، فأول ما نجده فى بدايتها النخيل وأشجار الجميز والسنت والصفصاف الذى يتمايل على المجرى المائى ، ونلمح على البعد بيوت الفلاحين الصغيرة القصيرة التى يزيد فى طولها أبراج الحمام المتراصصة فوق المنازل (٦٧) ، وإذا دخلنا فى الكتلة السكنية للقرية نفسها ، فأننا لن نجد لها فى تناسق القرى ، بل سنجد مجموعة من أكواخ حقيرة متلاصقة لا تقوم على أى مواصفات صحية ، والطرق ضيقة وملتوية يتفرع منها مجموعة من الأزقة غير النافذة (٦٨) ، وفى نهاية القرية أو بعيدا عنها بقليل توجد جبانة القرية (٦٩) ، والذى يغلب على الظن أنها كانت فى الجهة القبلىة منها ، كما هو موجود الآن فى معظم القرى . وقد اصطلح فى ذلك العصر على أن يستثنى من بيع القرى أو وقفها ، مساكن الفلاحين وطرقاتهم ومقابرهم (٧٠) .

وإذا حاولنا أن نتعرف على المواد التى يتكون منها المنزل ، فسنجد أنها مكونة من مواد بسيطة للغاية ، تمثلت فى معظمها من الطوب اللبن ، ومسقفة ببعض أخشاب السنت أو أفلاق النخيل

والجريد ، الذى يوضع فوقه الغاب والحطب وأكوام القش (٧١) ، ويعلى المنزل « طواف » مصطفة بجوار بعضها من أقراص الروث الجاف الذى تصنعه نساء الأرياف ، مكونة بذلك سورا يحيط بسطح المنزل (٧٢) ، سم يقوم الفلاحون بتلييس المنزل كله « بالوحل » ، وهو عبارة عن طين مختلط بروث الماشية والطيور يقوم النساء بخلطه فى « معجنة » كبيرة « . . . » ويسموا مجموع ذلك وحلا . . . ، ثم انهم يجعلوه جواليس ويلبسون به بيوتهم وافرانهم وربما جعلوا منه مداود للبقر وغير ذلك مما يحتاجوا اليه ، (٧٣) .

وعن تقسيم المنزل من الداخل ، فانه كان يحتوى على زريبة للمواشى ، بالاضافة الى غرفة أو غرفتين على الأكثر يطلق على الواحدة منها اسم « القاعة » وعادة ما يوجد بوسط المنزل سلم خشبى يوصل الى السطح ، الذى ربما وجد به غرفة صغيرة مقامة من أقراص الروث الجاف مثبتة بالوحل (٧٤) ، ومن الملاحظ أن منازل الفلاحين كانت خالية من المراض ، ويبدو أنهم لم يفكروا فيه على الاطلاق ، نظرا لاستعاضتهم عنه بالزريبة أو سطح المنزل ، أو حتى أكوام الروث التى وجدت أمام المنازل وحول القرية (٧٥) .

والمفروشات فى منازل الفلاحين فى ذلك العصر تكاد تكون معدومة . نظرا لأن الفلاح كان يقوم فى الغالب بفرش « القاعة » بالنار والقصل الذى ينام عليه ، أو يقوم بفرشها بالحصيرة الباردة التى لا يقتنى غيرها ، يجلسون ويأكلون وينامون عليها ، رار كانت العادة الغالبة هى النوم فوق الفرن . ومن كان منهم من كان الحال ربما يقتنى كساء عريضا طويلا مصنوعا من الصوف بخطوط مختلفة الألوان يطلق عليها اسم « العباءة » يجعلونه

فراشا فى الصيف ، وغطاء فى الشتاء ، وهى افخر ما عند أهل الأرياف من الفراش والغطاء (٧٦) . ولم يكن الفلاحون وماشييتهم يسكنون تلك المنازل الرثة وحدهم ، بل زاحمهم سكان آخرون ، من الهوام والحشرات التى كانت تكثر فى منازل الفلاحين ، والتى تمثلت فى الباعوض ، والقمل ، والصيبان ، والبراغيث التى كانت تسكن أيضا ملابس الفلاحين (٧٧) .

أما الأدوات التى كانت تستخدمها النساء فى الأرياف ، لطهى الطعام وحفظه ، فانها تمثلت فى الرحا لطحن القمح والشعير والذرة ، ثم « القفة » ، بالاضافة الى « الزلعة » و « المحلبة » و « المترد » و « الشالية » التى كانت غالب أوانى الريافة ، وكلها عبارة عن أوان فخارية مختلفة الأشكال والأحجام (٧٨) . وكان الطعام يطهى فى الفرن الذى يصنع من الطين لخبز الخبز ، ويترك له فتحة فى أعلاه من أجل تدميس الفول وطبخ البيسار وتقمير البتاو ونحو ذلك ، ويوقد هذا الفرن بأقراص الروث الجاف والكرس و « قش الغيطان » الذى كان يوقد به أيضا « الكانون » الذى كان وسيلة الطهى الأولى فى مصر آنذاك (٧٩) .

هذا بالنسبة للمنزل فى القرية وما يشتمل عليه ، أما الخدمات الاجتماعية هناك ، فقد تمثلت فى الطاحونة ، وهى طاحونة عامة ، كل من يريد أن يطحن الحبوب بها كان عليه أن يستعمل ما شئته أو دابته لكي تعمل ، وكانت هذه الطاحونة شنيئا أساسيا فى القرية ، حتى أنها كانت جزءا رئيسيا فى انشاء القرى الجديدة وتعميرها (٨٠) . كما وجد ببعض القرى الحمامات العامة ، وان كان ذلك قد اقتصر على قرى ضواحي القاهرة أو التى تجاورها (٨١) .

ثالثاً - الأسرة والحياة اليومية :

من المعروف ان الأسرة تتكون من الأب والام والاولاد .
واهمهم بالطبع والذي يقع عليه العبء الأكبر فى الحياة هو الأب ،
الذى يبدأ يومه حينما يبدأ الفجر فى نشر أجنحته البيضاء على
أطراف القرية ، فيبدأ الفلاحون فى التدفق من أكواخهم الى الحقول ،
مصطحبين معهم ما شئتهم لترعى نبات الأرض ، فى حين يقوم الفلاح
بعمله اليومي المعتاد ، سواء كان ربا أو حرثا أو بذرا ، أو لتنظيف
الزروع من النباتات العالقة ، أو حصاد (٨٢) ، مستغلا فترة
انتصاب الشمس فى السماء وقت الظهيرة ، ليركن الى جزع شجرة
فى أول الحقل ، لتحمية بظلالها هو وماشيته النحيلة من حرارة
الشمس ، ليواصل العمل المضنى بعد قليل ، لذلك لا عجب أن
كان منظر الفلاح فى الحقل فى ذلك العصر كما وصفه أحد
المعاصرين « ٠٠٠ رجل فلاح يحرق وعلى رأسه لبدة مشرطة ولا يس
خلقة مقطعة ترى عورته منها ٠٠٠ وقد أسود قفاه من الحر وتكشف
قدماء من الحفا وشدة البرد وهو فى حالة مكربة ٠٠٠ ينشأ
الشخص منهم على التعب والنصب والهم والغم والطرود
والجري » (٨٣) .

وفى آخر النهار كان الفلاحون يعودون من الحقول ، يسرون
بجوار الماشية التى تسير فى بطء وتراخ وكأنها مجعدة من تعب
النهار ، مثل الفلاح الذى يكون كالمستقيم وهو يجرج جسده
جرا (٨٤) ، هذا فضلا عن عمله فى صيانة الجسور قبل الفيضان ،
أو عمله فى السخرة فى أثناء الفيضان وغمر الأرض بالمياه ، فتستكثر
المولة على الفلاح أن يأخذ قسطا من الراحة فى هذا الوقت من
السنة ، فنجد المباشرين يجمعون الفلاحين مقيدى فى الجبال

للعمل فى أى مكان يكون بعيدا عن الأهل والمأوى - كما سنرى
بعد قليل - .

وتأتى الأم فى الأسرة بعد الأب ، ولكنها فى ذلك العصر
كانت لا تقل عنه - ان لم تكن تزيد - تحملا لعبء الحياة اليومية
ومشقتها ، فعليها جلب مياه الشرب من النهر أو الترعة ، وغسل
الملابس فيها ، وعليها أيضا عمل « جواليس الطين » اللازمة
لبيوتهن ، - كما كانت « ٠٠٠ » كثيرة الشغل فى لزق البجلة « ،
بالإضافة الى ارضاع الأولاد وطهى الطعام واعداده لزوجها
وأولادها (٨٥) ، هذا بالإضافة الى عملها فى الحقل مع زوجها كما
هى عادة نساء الفلاحين من « ٠٠٠ » أنهن يسرحن فى الغيط لتشتغلن
بالزرع والقلع وتلقيط البجلة الناشفة ونحو ذلك « (٨٦) . كذلك
أسهمت المرأة الريفية فى ذلك العصر بنصيب وافر فى الحرف
القروية ، نظرا لاشتغالهن بالغزل والنسيج فى منازلهن (٨٧) .

أما أولاد الفلاحين فى القرى ، فقد قاموا بدور مهم أيضا فى
الحياة اليومية الشاقة ، فهم يقودن الماشية الى الحقل فى الصباح
ويساعدون آبائهم فى الزراعة ، ومنهم من يقوم برعى الأغنام
متعودا على السير فى الحر حافيا عريانا ، وربما قام بحمل الروث
الرطب على رأسه من الحقل الى المنزل فى أسرع وقت قبل أن
يجف ، فتسيل الرطوبة المتحللة من الروث على وجهه ، وقد يعم
ما يسيل منها بقية جسده ، كما هى عادة أبناء الأرياف « ٠٠٠ »
لأن الشخص من أولاد الفلاحين ينشأ من حين ولادته الى أن يموت
فى البجلة والطين وشيل الزبل ونحو ذلك « (٨٨) .

وبالجملة فان أولاد الفلاحين فى ذلك العصر ، أسسهموا
بنصيب وافر فى العمل اليومى الشاق (مما كان يدفع الفلاحين
الى الاكثار منهم) ، ويلخص أحد المعاصرين حال أبناء الفلاحين
بقوله « وأما أولادهم فانهم مثل أولاد الهنود ، أو أولاد القروء ،
دائما فى شلاتيت ، وشراميط ، ترى الواحد منهم ، دائما مكشوف
الرأس ، غارقا فى الجلة والساس ، ونومه فى المدود ، وشربه
من المترد ، وأكله من الجلة ولعبه حول العجلة ، ، ، ، دائما فى
سخامة وهبابة ، عمره فى الدناسة وأمه فى نجاسة ، واذا درج
فى الحارة ، لا يعرف غير الطبلية والزمارة ، والطرء ورا الشور
والعجل ، وسخامه فى الجلة والوحل لا يلبس على طهارة قميصا ،
وعيشه دائما فى تنغيص ، خالى من التنظيم ، وكلهم قحوف من
قحوف الريف » (٨٩) .

رابعا - العادات والتقاليد :

عرف المجتمع الريفى فى مصر فى عصر سلاطين المماليك
- كما فى غيره من العصور - بمجموعة من العادات والتقاليد
الاجتماعية التى يرجع الكثير منها الى عصور متقدمة - على وجه
الخصوص العصور الوثنية - وأول هذه العادات عادة الأخذ
بالنار ، وهى عادة قديمة متأصلة فى ريف المجتمع المصرى ، وقد
ذكر أحد المعاصرين عن الفلاحين أن « القتل عندهم مثل
الديون » (٩٠) . وقد كانت هذه الظاهرة أكثر انتشارا فى قرى
الوجه القبلى ، لذلك خرجت المناشير تحض نائب الوجه القبلى ،
على مصالحة الفئات المتناحرة ، وأخذ اليهود من بعضهم لبعض ،
فان لم يرضخوا فعليه عقابهم على هذه الجناية بالعندل
والقسطاس (٩١) .

ومن هذه العادات أيضا ، عادة النياحة على المتوفى ، والللطم على الوجه والصدر ، ودهن الوجوه بالسواد ، وكانت هذه العادة - وما زالت - منتشرة فى جميع أنحاء مصر مدنها وقراها ، فلم يكن يتم دفن الميت قبل أن « ٠٠٠ تفعل الأمور الكفرية التى ترتكبها النساء من أعمال الجاهلية من اللطم على الخدود وشق الجيوب والنياحة ، ودعوى الجاهلية » ، لذلك تخصصت بعض النساء لفعل هذا العمل وتنظيمه ، وربما استعانوا فى عمله بالدفوف والطارات (٩٢) .

كذلك وجدت مجموعة من العادات مثل اعتقاد الفلاحين فى التماثيل الفرعونية والرومانية والبطلمية التى تنشرت فى النواحي ، بأن لها قدرة خارقة ، وأنها تشفى المرضى خصوصا اذا اقتنوا شيئا من أثرها ، لذلك فأننا نجد أهالى البلاد يتوافدون لزيارة هذه التماثيل ، سيما اذا كانت ذات صيت ذائع (٩٣) . ومن العادات أيضا ، عادة خروج النساء والبنات يضربن على الأواني النحاسية ويغنين ، لكى تطلق بنات الحور سراح القمر ، اذا خسف جرمه (٩٤) . كما كان من عادة الفلاحين القاء مخلفاتهم وأقذارهم ، بالاضافة الى الجيف فى النهر والترع (٩٥) ، على نحو ما هو منتشر الآن فى قرى مصر .

كذلك شماع بين الفلاحين الاعتقاد بظهور الجن وسماع كلامهم وكثرة شرهم ، واختطافهم لمن انفرد من الفلاحين (٩٦) ، ولذلك دفعتهم هذه الاعتقادات فى قدرات الجن غير العادية التى تتجاوز الزمان والمكان فى أقل وقت الى الاعتقاد فى السحر ، وما تبع ذلك من ظهور بعض المستخفين بقول الناس من الدجالين والمشعوذين أرباب التنجيم والسحر (٩٧) ، الذين انتشروا فى طبقات المجتمع المصرى كله آنذاك ، وقد كانت النساء على وجه

الخصوص هن اكثر المنرددين عليهم فى ذلك العصر ، لذلك خرجت أوامر السلاطين بمنح المنجمين من ممارسة أعمالهم والقبض عليهم وضربهم بسبب افسادهم لحال النساء (٩٨) .

كما كان للسحر والسحرة تأثير نفاذ فى قلوب المصريين من جميع الطبقات حتى الطبقة الأرستقراطية الحاكمة فى القلعة ، فقد كثرت الشكاوى والطعون من نساء السلاطين أو أمهاتهم لنظرائهن بعمل السحر لهن أو لأولادهن لضررهم (٩٩) ، فما بالنا بالفلاحين الذين كانوا أقل ثقافة وأطوع انقيادا للمخرافات ، لذلك كانت هذه الظاهرة متمكنة منهم فى القرى ، وكانت تصطبغ بالصبغة الدينية ، عندما يقوم بتنفيذها بعض الرجال المتدينين فى القرية أمثال المتصوفين (١٠٠) ، كما أسهم رجال الدين المسيحي فى القرى بنصيب كبير فى عمل السحر (١٠١) . وفى المقابل ظهر للوقاية من هذا السحر والأضرار الأخرى كالحسد ، الأحجية والتعاويد والتماائم . فقد كان كل شئ عند الفلاحين يعالج بالأحجية تأثير فعال فى دفع الحسد ، حتى ولو كانت التعويذة عبارة عن احدى أسنان عنز مذبوح تعلق للطفل لتمنع عنه النظرة (١٠٣) .

ومن العادات الاجتماعية التى انتشرت فى الريف المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، ما حدث من تخصيص حارات هناك لسكن البغايا ، لممارسة الدعارة ، وما يتبع ذلك من شرب الخمر وتعاطى الحشيش وارتكاب الموبقات الأخرى (١٠٤) ، لذلك تكررت أوامر السلاطين طوال العصر المملوكى بمنع هذه المنكرات من سائر أنحاء الدولة المملوكية ، وخصوصا فى مصر من أسوان الى العريش (١٠٥) .

خامسا - وسائل التسلية :

كان للفلاح فى عصر سلاطين المماليك بعض وسائل التسلية التى يروح بها عن نفسه من تلك الوسائل وأحبها الى نفس الفلاح « السمر » الذى كان له مكانة خاصة عند الفلاحين حتى أصبح من عاداتهم ، حيث كان يتخذ شكل حلقات ليلية ، تكون فى أغلب الأوقات عند الساقية ، يتحدثون فيها عن أحوال الزمان اقباله وادباره (١٠٦) .

ومن وسائل التسلية لدى الفلاحين ، مجموعة من اللعبات التى كانوا يتبارون فيها أو يمضون بها الوقت ، أهمها لعبة التحطيب التى كانت تسمى فى ذلك العصر « اللبخة » - كما مربنا - والتى كانوا يلعبونها خصوصا فى الأعياد والاحتفالات السارة . أيضا كان هناك بعض اللعبات الذهنية المسلية ، مثل لعبة يطلق عليها حاليا « اللص الملعون » (١٠٧) . كما كانت توجد لعبة « السيجا » التى يقبل الفلاحون على اللعب بها أكثر من فئات الشعب الأخرى (١٠٨) .

كما نال الفلاحون قسطا من وسائل التسلية المسموعة والمنظورة فى ذلك العصر ، مثل الاستماع الى القصص الشعبى أو السير ، التى انتشرت فى ذلك العصر انتشارا واسعا عند جميع فئات الشعب المصرى . بحيث كان « الشاعر » أو « الناسخ » أو « الحكوى » يجلس فى الطرقات أو فى أماكن مخصصة ، ويجتمع حوله العامة على هيئة حلقة لسماع سيرة « عنتره » أو الأميرة ذات الهمة « أو قصة « أبى زيد الهلالى » أو سيرة « الظاهر بيبرس » ، وغيرهم من الأبطال والشجعان (١٠٩) . أما « خيال الظل » فكانت التسلية العامة المفضلة لدى جميع طبقات المجتمع

فى عصر سلاطين الممالىك ، وكانت تؤدى عن طريق اشخاص خيال الظل الورقية التى تعرض من وراء ستار مسلط عليه ضوء من الخلف ، تمثيلات ساخرة بها ألفاظ نابية تخرج عن الاحتشام والذوق أحيانا ، وقد يهاجم أصحاب هذه اللعبة بعض الشخصيات الكبرى ، التى يبدو أنهم بالغوا فى السخرية منها الى درجة دفعت السلطان « جقمق » ، يحضر أصحاب خيال الظل من سائر أنحاء البلاد ، ويحرق جميع ما معهم من الأشخاص المصنوعة للخيال ، ويأخذ عليهم العهد بعدم عملها مرة ثانية (١١٠) ، ولكن هيهات !

كما كانت موالد أولياء الريف - التى سنتحدث عنها فى الفصل التالى - فرصة طيبة للتسلية وادخال السرور على قلوب الفلاحين .

ولا ننسى ونحن فى هذا المجال أولاد الفلاحين وأطفالهم ، الذين كان لهم النصيب الأكبر دائما من وسائل التسلية ، بحكم صغر سنهم وعدم ادراكهم لما هم فيه من هموم ، فقد كان الأولاد فى ذلك العصر - كما فى جميع العصور - مجموعة من اللعبات الخاصة بهم ، التى كانوا يلعبونها عند عودتهم من الحقول وقبل أن تظلم الدنيا ظلما حالكا ، ومن بين هذه اللعبات ، لعبة « أبو رياح » وهى لعبة يصنعها الأولاد من بوصة طويلة ويثبت فى نهايتها أربع ورقات على أربع قطع صغيرة من البوص ، ويقوم الولد بالجري بها بسرعة لتدور (١١١) . كذلك كانوا يؤدون لعبة تعرف باسم « الطراشة » وهى لعبة يلعبها الأولاد فى السامر ، وهى عبارة عن « فرقة » يمسكها أحد الأولاد ويقوم بالعدو بها خلف أقرانه ليضربهم بها اذا لحق بهم (١١٢) . أيضا كانت توجد لعبة « الدارة » وهى لعبة يلعبها أولاد الريافة بعد الغروب ، بحيث

يجلس ولد منهم على قرافيصه ، ويجلس ولد آخر كذلك ويجعل ظهره فى ظهر الأول ، ويدور باقى الأولاد حولهما يضربونهما ، فاذا أمسك أحدهما ولداً أجلسه مكانه ، ويقوم هو فيدور مع باقى الأولاد (١١٣) .

سادساً - الاحتفالات الاجتماعية :

ولنا الآن أن نتطرق الى احتفالات الفلاحين فى المناسبات الاجتماعية السارة ، والتي لم يصلنا من أخبارها فى عصر المماليك ، سوى اشارات قليلة وربما جاءت بصورة عرضية فى معرض الحديث عن موضوعات أخرى ، كما هى العادة فى الأزمنة التى ظل فيها السلطان وحاضرتة ، محور الأحداث التى أرخ لها المؤرخون .

وأول هذه الاحتفالات ، الاحتفال بالزواج ، حيث يبدأ الاحتفال به قبل الزفاف بمدة ، فيقوم العريس بشراء ملابس جديدة وكذلك مركوباً وفحفاً جديدين ليوم الزفاف ، كما كان عليه أن يشتري ثوب الزفاف للعروس ، والذي يكون من القطن الأبيض ، بالإضافة الى شراء طرحة وحذاء (١١٤) . أيضاً كان على العروس أن تقوم بشراء ما يلزم البيت الجديد من المفروشات ، والأدوات البسيطة ، التى تتكون معظمها من الأواني الفخارية ، وأهمها « المترد » وهو اناء من فخار أحمر « ٠٠٠ » وهو غالب أواني الريافة خصوصاً فى أعراسهم « (١١٥) » .

وفى يوم الزفاف ، كانت العادة بعد أن يحصل أهل العرس على اذن ضامنه المغنى بالغناء والضرب على الدفوف ، أن يدور الشباب بالعريس دورة فى القرية ، وأمامه الشعراء يمدحون تصاحبهم الربابات والطبول ، وحول العريس « الجدعان تخبط

بالنباييت « ثم بعد هذه الدورة يأتون الى المكان المعد للاحتفال ، فيقدم لهم الكشك والفول المدمس والأرز باللبن ، ويجلس العريس مع المدعوين على حصير ، منتظرين حضور العروس ، التي يذهب الشعراء لاحتضارها بالغناء وعزف الرباب ، فتأتى العروس متزينة بالحناء وغيرها من ألوان الزينة « وخلفها الصبايا بالزغاريط تصيح ، والجدة ان تمشى بالمصاييح ، ويرشوا عليها الملح خوف النظرة « ، وعندما تصل الى مكان الاحتفال تجلس على مكان مرتفع ، ثم يقوم العريس بكشف وجهها ، فيأتى الشعراء بالطبول والدفوف ، وينشدونها من الأشعار والغناء ما هو مناسب مثل :

يا عروسة يا أم غالى انجلى ولا تبالى
وأيضاً :

يا عريس قم خذ عروستك واطلع بها فوق العلالى
وافرشوا القبة وناموا فوقها جنح الليالى
» » » » »

تصلحى له يا عروسة ثم أمرك بالكمال

وبعد أن يفرغ الغناء ، يقوم رجل ويده شعلة ويقول :
« هاتوا النقود صاحب العرس بقى فى أمان ، هاتوا يانساء
ياجدعان » ، فيعطيه كل شخص بحسب حاله . وبعد ذلك
يدخلونهما الى البيت وتكون الغرفة مفروشة بالتبن ، وربما يكون
ظهر الفرع عوضاً عن ذلك ، ويضعون لهما وسائد محشوة بقشر
البصل ، ويسرجون لهما مصباحاً بالزيت ، ويغلقون عليهما
الباب « ويدقوا لهم بالحجارة على الأعتاب ، فان أخذ وجهها هنوه

والا جرسوه ، وهتكوه » . وفى اليوم التالى (يوم الصباحية)
يجتمع أصحاب العريس ، ويحكمون عليه أن يقدم لهم العيش
والمشى ويقضى معهم طول النهار ويسمون هذا اليوم « يوم الهروبة » ،
وبعد ثلاثة أيام يخرجون العروس ويكشفون وجهها للمرة الثانية ،
ويجمعون النقوط مرة أخرى (١١٦) .

ومع عدم وصول معلومات عن الاحتفال بالولادة أو السبوع ،
إلا أن ما وصلنا من أخبار عن ضامنات المغاني والأفراح فى
الأقاليم ، تشير الى اقامة الاحتفالات فى مثل هذه المناسبات ،
حيث يورد « المقريزى » : « ٠٠٠ ولا تقدر امرأة وان جلت أن
تنفس الا باطلاق من الضامنة ولا تضرب فى عرس أو ختان أو نحو
ذلك الا باطلاق من الضامنة » (١١٧) ، مما يرجح معه أن الاحتفال
بالولادة والسبوع فى القاهرة ، كان يوجد شبيه له - ولو بصورة
مصغرة - فى القرى . حيث كان زوج المرأة الحامل يذهب الى
الداية للاتفاق معها على أجر معلوم ، فاذا ما وضعت الأم مولودها
أقبلت النساء تزغردن مع ضرب الدفوف والرقص ، ولا شك أن
السرور كان يتضاعف اذا كان المولود ذكرا ، فاذا تم للوالد
ما تمناه كان عليه أن يقسم وليمة يدعو فيها الأهل
والأصدقاء (١١٨) .

كذلك اعتاد الفلاحون فى ذلك العصر الاحتفال
بالسبوع (١١٩) ، الذى كان يحتفل به احتفالا مبهجا ، فتلبس
أم المولود أبهى ما عندها من الثياب ، وتطوف فى أنحاء المنزل
يحيط بها الأطفال يحملون الشموع فى شبه موكب ، والداية
أمامهم تحمل المولود ، وأمام الداية امرأة أخرى تحمل اناء به شئ
من الملح المخلوط بالكمون تنشره فى المنزل يمينا ويسارا ، فى

الوقت نفسه الذى يحرق فيه البخور ، ولا بد من عمل بعض
الاطعمة فى هذا اليوم ، ويفرق منها على الاهل والجيран
والمعارف (١٢٠) . لكن الظروف الاقتصادية التى عاشها الفلاح ،
كانت كثيرا ما تمنعه من عمل هذا الاحتفال بكل مظاهره .

ولا شك أن الفلاحين بالغوا مثل باقى طبقات المجتمع فى
الاحتفال بالختان (١٢١) ، يؤكد ذلك ما ورد فى كلام
« المقرئى » عن ضامنة المغانى ، من أن الفلاحين كانوا يقيمون
هذا الاحتفال بالدفوف والطبول وغيرها من أنواع الملهى . وان
كان سكان الريف اعتبروا دائما أن فترات موالد الأولياء ، هى
خير الأوقات وأنسبها لاجراء عملية ختان الأولاد تبركا بصاحب
المقام (١٢٢) فى حين نرجح أن عملية ختان البنات كانت تتم
بواسطة الداية ، ويحدث ذلك فى طى الكتمان .

سابعاً - الوضع الاجتماعى للفلاح :

كانت النظرة الاجتماعية للفلاح فى عصر سلاطين المماليك
نظرة قاسية ، تمثلت أول ما تمثلت فى وصف المعاصرين الفلاح
بالجهل والتأخر وخشونة الطبع وقذارة المظهر وانحطاط الاسلوب
والتصرف جاء ذلك فى جميع المؤلفات المعاصرة ، ومن يتصفح
كتاب « هن القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف » ، يدرك أن
هذا الكتاب لم يؤلف الا لاثبات هذه الصفات فى الفلاح ، بل
ربما استعان المؤرخون المعاصرون ببعض أبيات من الشعر
للاستشهاد على ذلك ، فكتب « ابن اياس » (١٢٣) يقول :

ورب قحف قد أتى لنا به الدهر غلط
سألت عنه قيل لى هذا من النخل سقط

كما كتب « الشربيني » (١٢٤) أيضا يقول :

لا تصحب الفلاح لو أنه نافجة أرياحها صاعدة
ثيرانهم قد أخبرت عنهم بأنهم من طينة واحدة

وكتب أيضا يقول :

أهل الفلاحة لا تكرمهم أبدا فان اكرامهم فى عقبه ندم
يبدو الصياح بلا ضرب ولا ألم سود الوجوه اذا لم يظلموا ظلموا

كما لم ينس « الشربيني » أن يسخر من القرى كما سخر
من ساكنيها فكتب (١٢٥) يقول :

لا تسكن الأرياف ان رمت العلاء ان المذلة فى القرى ميراث
تسبيحهم هات العلف حظ الكلف علق ثورك جءك المحراث

لذلك لا عجب اذا عبر العلامة « ابن خلدون » عن نظرة
معاصريه زمن المماليك ، عن الفلاحة وأهلها بقوله « . . . الفلاحة
معاش المستضعفين . . . ويختص منتحله بالمذلة » (١٢٦) . ومع
أن أحد المعاصرين عندما حاول تقسيم طبقات المجتمع المصرى فى
عصر المماليك ، جعل الفلاحين أهل الزراعات والحرث سكان
القرى والريف القسم الرابع من أقسام المجتمع ، الذى قسمه
الى سبعة أقسام (١٢٧) . فان بعض الآراء الجديدة ترى أن
« المقرئى » : وضعهم فى درجة متقدمة عن درجتهم الحقيقية ،
اذ أن الحقائق تثبت أن الفلاحين فى ذلك العصر ، كانوا من
ناحية المستوى الاقتصادى - على الأقل - أقل ممن جاء بعدهم فى
الترتيب (١٢٨) .

وهكذا يتضح أن النظرة الاجتماعية للفلاح كانت نظرة مهينة تجلت بصورة سافرة في علاقة المماليك - الذين اعتبروا أنفسهم أصحاب البلاد - بهم ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها على سبيل المثال * أن أمراء المماليك اعتبروا أن ارسالهم لقتال الفلاحين من الأمور المهينة التي تدعوهم للشورة على ولي الأمر (١٢٩) . ومن هذه الأمثلة أيضا أن أحد المماليك اشترى قمحا من ساحل بولاق ولم يجد ما يحمله عليه ، ولكنه وجد شخصا من الفلاحين الصعائدة « ومعه حمار و « زكينة » فأراد ان يأخذها منه ولكن الفلاح رفض ، فضربه المملوك على رأسه ضربا مبرحا حتى سال دمه ، فأغمى على الفلاح الذي سقط في الماء فمات « وراحت على من راح » (١٣٠) .

كما اعتبر المؤرخون أن الحالة التي يصل فيها المماليك الى الاهانة من الفلاحين ، هي الحالة التي يصلون فيها الى الإدراك الأسفل من انحطاط القدر والاهانة التي ليس بعدها اهانة (١٣١) ، ذلك أن الفلاحين استغلوا بعض فترات انتكاسة المماليك للتعبير عن كراهيتهم لهم . فقد كان اذا حدث وتجرأ أحد من العوام على أحد المماليك صاح فيه « اخرس يا فلاح يا كلب » (١٣٢) ، كما أنه اذا صادف وارتقى رجل أصله من الأرياف الى أحد المناصب الكبرى في الدولة ، غضب المماليك وصاحوا « أما كان في ممالك السلطان من يعتمد عليه الا هذا الفلاح » (١٣٣) . وخير مثال لذلك أن المؤرخ « ابن تغرى بردى » (الذى ينتمى لطبقة المماليك) يعرض بالوزير « محمد الببساوى » الذى أصله من قرية « ببسا الكبرى » (١٣٤) من الصعيد ، بعد أن يتحدث عن سوء سيرته - وهى كذلك - فيصيبه بسهم جراح آخر نظرا لأنه من الفلاحين ويقول : « ... هذا مع انحطاط قدره وجهله ووضاعته وسفالة

أصله ٠٠٠ » ، كما وصفه بأنه « ٠٠٠ أحد الأعوام الأوباش الأطراف
السوقة ٠٠٠ » (١٣٥) .

كل هذا غير ما مر بنا - في الفصل الأول - عن كيفية تعذيب
الولاة ونوابهم للفلاحين تعديبا لا ينم عن أنهم كانوا يعذبون أناسا
لهم كرامة وحقوق اجتماعية - ان لم تكن شرعية - ، بالاضافة الى
إنتهاك الأمراء والجنود لبرص الفلاحين ، وعدم تعففهم عن ارتكاب
الفاحشة حتى مع الصبيان الذين يختطفونهم من الطرقات في أثناء
خروجهم الى الريف (١٣٦) . بل ان المقطعين وحائزي الأرض
الزراعية من المماليك ، اعتبروا أن الفلاحين جزء من الاقطاع . له
أن يعدل معهم أو يظلمهم دون أن يحق لولى الأمر التدخل (١٣٧) .

ولم يكن السلاطين أنفسهم بعيدين عن هذه النظرة الجاحدة
للفلاحين ، فقد رأينا كيف أن الغربان اذا استفلحوا ، يصيرون
عند السلطان فلاحين « لا فى الثروة ولا فى السنام » كما تكرر
خروج المناشير والتواقيع والأوامر من قبل السلطان الى النواب
والولاة ، بعدم السماح لأحد من الفلاحين بركوب الخيل ، ولا يشتري
سلاحا ولا يستعيره ولا يجمله ، ولا حتى يحمل عصا مجلية بالحديد ،
بالاضافة الى علم السماح لهم بلبس مئزر أسود ، ولا زنط
أحمر (١٣٨) .

هذا على الرغم من توصيات المصلحين فى ذلك العصر الى
المماليك ، بأن يرأفوا بحال الفلاحين ويشكروا الله على أنهم لم
يخلقوا فلاحين « فمن حق الله سبحانه وتعالى عليهم وشكر نعمته
اللطيف بالفلاحين فلو شاء الله تعالى لقب الفلاح جنديا والجندي

فلا حياء . فاذا كان لا يشكر نعمة الله تعالى على أن رفعه على درجة
الفلاح فلا أقل من أن يكفى الفلاح شره وظلمه » (١٣٩) .

ويبدو أن ما مر بنا جميعه أثر فى نفوس الفلاحين ، حتى
أصيبوا بمركب الشعور بالنقص ، يظهر ذلك من أن أحد علماء
الأزهر فى القرن العاشر الهجرى (السادس عشر الميلادى) تزوج
من إحدى القاهريات ، فلما قدمت أمه من الريف لزيارته ، تنكر
لها لئلا تعرف زوجته أنه ابن لفلاحة ، وهددها بالضرب ان علم أحد
بذلك (١٤٠)

ثامنا - علاقة العربان بأهالى القرى :

كانت علاقة العربان بأهالى القرى فى عصر المماليك علاقة
سيئة دائما، تمثلت فى التعدى والسلب والنهب والقتل والتخريب
من قبل العربان العصابة ، والاحتقار والاشمئزاز من قبل عربان
الطاعة (١٤١) .

وطوال العصر المملوكى حتى مقتل « طومان باى » ، لم يكف
العربان عن التعبير عن حقدهم على المماليك ، ولم يتركوا فرصة تمر
دون أن يخلقوا للحكومة والأهالى المتاعب المتنوعة (١٤٢) . ، والتي
تمثلت فى محاولة احداث الاضطرابات المستمرة والاخلال بالأمن ،
وتخريب اقتصاديات البلاد . التى كان للمماليك النصيب الأكبر
منها - والمتمثلة فى الثروة الزراعية ، وادراكهم أهميتها
الاستراتيجية لدولة خربية اقطاعية فى ذلك العصر ، لذلك فقد
خرج العربان على المماليك فى صورة التعدى على الزراعات وافسادها
وشن الهجمات على القرى وتخريبها وسلب جميع ما بها من أموال
وغلال ، خصوصا اذا أحسوا من الدولة بالضعف ، وكانت هذه

الأعمال تحدث من العربان العصاة على وجه التحديد ، الذين وصفهم « المقریزی » بأنهم « قوم لا خلاق لهم ولا ذمام » (١٤٣) .

والأمثلة المريعة لما فعله العربان بالفلاحين ، من قتل الأنفس والنسب ونهب الغلال وحرق الأجران كثيرة ومتواترة ، ولكننا سنكتفى ببعض الأمثلة الخاصة ببعض القرى ، محاولين أن نرسم صورة لتلك المأساة وأثرها على الفلاحين . منها على سبيل المثال ما حدث سنة ٨٥٧ هـ (١٤٥٣ م) حين قدم أهالي قرية « منية غمر » (١٤٤) إلى القاهرة ، في عهد السلطان المنصور « عثمان بن جقمق » . ٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م) ، للشكوى من نهب العربان أيأهم حتى صارت بلدهم خرابا ونزحوا عنها (١٤٥) . أيضا ما ورد في كتاب أحد الأمراء المكلفين بحرب العربان العصاة في إقليم البحيرة سنة ٨٦٨ (١٤٦٤ م) إلى السلطان « خشقدم » . أن قرى البحيرة آل أمرها إلى الخراب بسبب أفعال العربان الخارجين عن الطاعة هناك ، وأنها أشرفت على الخراب . ونزح غالب أهلها عنها ورحلوا إلى أقاليم الشرقية والغربية (١٤٦) . ويكفي أن نقرأ القصة التي أوردها « ابن تغرى بردى » عما حدث لأحد الفلاحين من قرية « قليب أبيار » (١٤٧) من المنوفية ، الذي شارب على القتل بسبب عدم أرضائه لرجل من العربان (١٤٨) .

وجدير بنا أن نذكر أن معظم هذه الأحداث التي وقعت من العربان ، كانت في الدولة الثانية - كما هو مبين من التواريخ - ولا حاجة بنا أن نذكر أن ذلك كان بسبب ضعفها واضطراب الأحوال الداخلية في عهدها ، بخلاف ما كان يحدث في الدولة الأولى ، من اذلال العربان ، وخروج كبار الأمراء لردع حركاتهم وحسم مادتهم ، وربما خرج السلطان بنفسه إليهم كما حدث

سنة ٧١٣ هـ (١٣١٣ م) من خروج الناصر « محمد ابن قلاوون » (١٤٩) .

أما في الدولة الثانية ، فقد كان يكفي أن يسمح العربان بمرض السلطان ، أو ضعف شخصيته ، أو سفره خارج مصر لأي سبب من الأسباب ، لنجدهم يتحفزون في جميع الأقاليم للثورة ، فضلا عن أعمال النهب والتخريب وقطع الطريق على المسافرين ، وما يتبع ذلك من اضطراب الأمور واختلال الأمن (١٥٠) . كما استغل العربان في مصر فرص هزيمة الجيش المملوكي ، فاستسلطون على القرى مستغلين ضعف الغطاء الأمني في القاهرة وفي الأقاليم ، آمنين من خروج الحملات التأديبية ، وأشهر هذه القرى بالطبع فرصة هزيمة المماليك في الشام على يد العثمانيين سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م) ، فعاث العربان فسادا في ضياع الشرقية وغيرها من النواحي ، فنهبوا الفلاحين « ... ولم يبقوا لهم مواشى ولا بقرا ولا غنما ، حتى أخذوا صبيغة النساء ، وقتل من الفلاحين في هذه الحركة ما لا يحصى عددهم » (١٥١) .

وهكذا عاش الفلاحون في القرى في ذلك العصر بين شقى الرحا ، فالمماليك من أمامهم يفرضون عليهم المغارم في كل حين ، وينتزعونها من عظامهم ولحمهم ، والعربان من خلفهم ينهبونهم من وقت لآخر ، دون أن يستطيعوا دفعهم ، ويصف « الأسدى » المعاصر ذلك الحال بقوله : « ... وصار الفلاحون قفا بين اثنين لا يستطيعوا أن يرضوا الجهتين فأهل الدولة أمامهم يطلبون منهم ما لهم وما ليس لهم ، والعرب المحاربون من خلفهم وعن أيمنهم وعن شمائلهم لا يسعهم لكل أحد الا الطاعة والاكرام ، واستمر عليهم هذا الحال ودام ... » (١٥٢) .

وفي الحقيقة أن الدولة رغم اختلال أمرها في الشق الثاني من العصر ، لم تكن بعيدا عن هذه الأحداث تماما ، ولكنها تدخلت لحماية الفلاحين وحماية مصالحها قبل كل شيء ، فمن الإجراءات التي قامت بها الدولة لكف أذى العربان عن الفلاحين . محاولة تأليب قبائل العربان على بعضها ، حتى تنشغل فيما بينها عن الالتفات لتخريب البلاد . وكذلك محاولة استدراج بعض القبائل إلى الطاعة بالعفو عن زعمائها واعطائهم الأمان ، هذا فضلا عن محاولة الدولة مهاجمة مناطق العربان بين الحين والآخر لتخريبها وقتل الكثيرين منهم ، حتى لا تستقيم أحوالهم (١٥٣) . وربما قامت الدولة بالقبض على بعض مشايخ العربان المفسدين وقتلهم وسلبخهم وحشو جلدتهم بالقطن أو التبن ، والطواف بهم في القرى لردع أمثالهم وطمأنة الفلاحين (١٥٤) ، كما كانت النصائح تخرج للنبواب والولاء في مناشير توليتهم ، بضرورة مراقبة حركة العربان ومنعهم من اقتناء الخيل وأدوات القتال (١٥٥) ، كما كان السلطان يقوم بتدعيم حاميات الأقاليم بالمزيد من الجند ، كلما عزم على الخروج من البلاد أو أحس بطمع العربان (١٥٦) .

ولكن كل هذه الإجراءات لم تكن تنجح في كل الأحوال . خصوصا وأن بعض الأمراء كانوا يحمون هؤلاء العضاة في إقطاعاتهم (١٥٧) ، مما كان يدفعهم أيضا إلى القيام بأعمال قطع الطريق على المسافرين من الفلاحين وقتلهم ، بل ومهاجمة القرى وفرض الاتاوات عليها (١٥٨) ، وذلك على الرغم من النصائح التي خرجت للعربان العصاة بكف أذاهم عن المسلمين ، والتخلي عن عاداتهم القبيحة من قطع الطرق وما يتبعه من سفك الدماء (١٥٩) . لذلك لم يكن أمام الدولة بد من خروج النجيدات والحملات الحربية لتأديب العربان العصاة ، تلك الحملات التي

خرجت عن الحد في الكثرة ، خصوصا في الدولة الثانية . ولكن للأسف لم يكن الكثير من هذه الحملات ينجح ، ولا يترتب عليها سوى تخريب البلاد التي تدور على أرضها المعارك ، أو التي يفر العربان إليها ويرجع الأمراء » بغير طائل سوى تخريب البلاد ونهبها « (١٦٠) .

عن علاقة العربان العصاة بالفلاحين ، أما علاقة عربان الطاعة بهم ، فمع أنها كانت أخف وطأة مما مر بنا إلا أنها لم تكن علاقة ود واحترام ، فمع أن السلاطين اعترفوا بزعامة ونفوذ عربان الطاعة على المناطق التي يسكنونها وما جاورها من قرى الفلاحين ، وحلجوا على رؤساء هذه القبائل الخلع ولوهم ذلك بصفة قانونية من قبل الدولة (١٦١) ، فقد وجدناهم أحيانا يفعلون بالفلاحين أفعالا أشد من العصاة مع دعواهم الطاعة « (١٦٢) ، كما أن العربان المستقلين الذين اعتبروا أنفسهم أفضل من الفلاحين القرارية ، كانوا يتسلطون عليهم لدرجة أنهم كانوا « . . . يجعلون أذلالهم (أي الفلاحين) من سننهم الجارية عليهم « (١٦٣) .

على كل حال لم تكن علاقة عربان الطاعة بالفلاحين علاقة عداوية دائما ، ولكنهم مع ذلك ظلوا يحسون بالتمييز والأفضلية عن الفلاحين ، ونظروا إليهم باحتقار شأنهم شأن المماليك إذ اعتبروا أن من حقهم أخذ من يشاءون من بنات الفلاحين ، وحتى وإن كان بغير زواج ، بل وقتل من امتنع عن تزويج ابنته لمن يطلبها منهم (١٦٤) ، في حين لم يسمح الأعراب للفلاحين بالزواج من نسائهم قط (١٦٥) ، ولا حتى التطلع إليهن ، فقد روى أن أحد فقهاء الريف من قرية « القصر » (١٦٦) ، كان صديقا لابن أحد مشايخ العربان بالوجه القبلي في ذلك العصر ، فنقل الوشاة

للفقيه أن الأمير العربى سمع أنه يتطلع الى زوجته ، فحينما سمع
الفقيه ذلك أخذ « الختمة » وتوجه على الفور الى هذا الأمير البدوى ،
وأقسم له أنه ما رأى زوجته ولا سمع صوتها ، وعلى الرغم من أن
الأمير لم يكن قد بلغه شيء عن ذلك ، فإنه قال : « يا فقيه لا تقم
الليلة هنا تروح روحك ، فخرج وأقام بالاسكندرية الى أن مات
بها » (١٦٧) .

الهوامش

- (١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ .
نشر دار التحرير .
- (٢) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ١٣ ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٨١ ، ٥٨٢ .
- (٣) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ٢٣ .
- (٤) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٦١ (نشر دار التحرير) .
- (٥) « درنكه » من القرى القديمة ، وردت فى قوانين الدواوين من أعمال
الأسبوطية ، ووردت فى التحفة السنية باسم « أدرنكه وريفه » من أعمال
السيوطية ، وهى الآن قرية « درنكة » مركز أسبوط محافظة أسبوط (ابن ممتى :
قوانين الدواوين ، ص ١٠٧ : ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٨٥ :
محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، ج ٤ ، ص ٨٢٧) .
- (٦) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٨١ (نشر دار التحرير) .
- (٧) قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١٣٠ .
- (٨) نفس المرجع ، ص ١٣٧ .
- (٩) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٤٤ .
- (١٠) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٤٩ .
- (١١) انظر النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٤ .
- (١٢) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ١٢ .
- (١٣) ابن الجيعان : التحفة السنية ، (الجزء الخاص بقرى الفيوم) .
ص ١٥٠ - ١٥٨ .

(١٤) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٢٩ .

(١٥) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٦٢٢ .
ولم تكن حركة استفلاح القبائل العربية فى مصر وسكانها القرى واتخاذها للفلاحة
معايشا حركه محدثة فى العصر المملوكى ، بل انها بدأت منذ ايام الحيدى الاموى
« هشام بن عبد الملك » ، ووصلت هذه الحركة الى اقصى اتساع لها حين امر
الخليفة العباسى « المعتصم بالله » واليه على مصر باسقاط العرب من الديوان
وقطع اعطيانهم سنة ٢١٨ هـ ، وبذلك فقد العرب آخر امتياز لهم على المصريين
واضطروا الى اتخاذ الفلاحة مهنة فعلية لهم (سيدة اسماعيل كاشف : الارض
والفلاح على مر العصور ، ص ١٨٦) .

(١٦) المقرئى : البيان والاعراب ، ص ٢١ ، ٤٢ . المواعظ والاعتبار ،
ج ١ ، ص ٤٢٣ .

(١٧) المقرئى : البيان والاعراب ، ص ٢١ ، ٦٢ .

(١٨) القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٧ ، ص ١٦٠ .

(١٩) المقرئى : البيان والاعراب ، ص ٧٣ . وانظر كذلك حاشية رقم
١١١ فى الصفحة نفسها ، تعليق الشيخ حسن العطار أحد علماء القرن التاسع
عشر الميلادى (ت ١٨٣٤ م) .

(٢٠) القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٠٠ .

(٢١) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٩١٤ .

(٢٢) عن هذه الاحداث بالتفصيل انظر : النويرى : نهاية الارب ، ج ٣٠ ،
ص ٢ (خطوط) : المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٩٢٠ - ٩٢٣ ،
العينى : عقد الجمان ، ج ٤ ، ص ١٧٢ - ١٧٧ : ابن تغرى بردى : النجوم
الزاهرة ، ج ٨ ، ص ١٤٩ - ١٥٤ .

(٢٣) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٥٥٠ . ٥٥١ .

(٢٤) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٤٢٩ ، ٥١٩ ، ٥٤٤ : ق ٣ ،
ص ٨٧٩ : ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٩٩ ، ٥١٧ ، ج ٣ ، ق ٣ ، ص ١٠٢٧ ، ج ٤ ،
ق ١ ، ص ٣٢٦ .

(٢٥) ابراهيم على طرخان ، النظم الاقطاعية ، ص ٢٢٤ .

(٢٦) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ١٠ ، ص ١٦١ .

(٢٧) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٤٥٠ : الصيرفى : نزهة
النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٦٤ : ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٣١ ، ٣٢ :
الشربى : من القحوف ، ص ١٥٠ .

(٢٨) الشربى : من القحوف ، ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٥٢ .

(٣٠) نفسه ، ص ١٧٠ .

(٣١) الشربى : من القحوف ، ص ١٥٤ ، ١٥٣ .

(٣٢) نفسه ، ص ١٦٦ .

(٣٣) نفسه ، ص ١٥٠ .

(٣٤) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨١ : الشربى : من
القحوف ، ص ١٦٩ .

(٣٥) الشربى : من القحوف ، ص ١٦٠ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ١٨٢ .

(٣٧) كلوت بك : لحة عامة الى مصر ، ج ٢ ، ص ٦٦ .

(٣٨) الشربى : من القحوف ، ص ١٥٠ : محمود أبو دويه : حياة القرى .
ص ١٣٥ .

(٣٩) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ : الشربى : من
القحوف ، ص ١٩٦ .

(٤٠) الشربى : من القحوف ، ص ١٥٦ ، ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٤١) المصدر نفسه ، ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(٤٢) الشربى : من القحوف ، ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٤٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨١ : السلوك ، ج ٤ ،
ق ٤ ، ص ٢٥١ : ق ٢ ، ص ٦٠٣ : محمود أبو رية : حياة القرى ،
ص ١٣٥ .

(٤٤) كلوت بك : لحة عامة الى مصر ، ج ٣ ، ص ٢١ .

(٤٥) الشربى : من القحوف ، ص ١٧٣ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .

- (٤٧) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨١ .
- (٤٨) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٤ : ابن شاحين : زبدة كشف الممالك ، ص ٣٣ : ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٢ .
- (٤٩) الشربيني : هن القحوف ، ص ١١٠ ، ٦٢ .
- (٥٠) المصدر نفسه ، ص ١٧ .
- (٥١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٨٢ : الشربيني : هن القحوف ، ص ١٦ ، ١١١ .
- (٥٢) الشربيني : هن القحوف ، ص ١٧٦ .
- (٥٣) المصدر نفسه ، ص ٦٩ ، ٧١ .
- (٥٤) الشربيني : هن القحوف ، ص ٧٠ .
- (٥٥) المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ .
- (٥٦) أحمد عبد الرزاق : المرأة في مصر المملوكية ، (القاهرة) ١٩٧٥ م ، ص ١٧٥ .
- (٥٧) ابن الحاج : كتاب المدخل الى تنمية الاعمال بتحسين النيات والتنبيه على بعض البدع والعوائد التي انتحلت وبيان شناعتها وجثها - المعروف بكتاب المدخل - ، (القاهرة) ١٩٢٩ م ، ج ١ ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .
- (٥٨) الشربيني : هن القحوف ، ص ١٧١ .
- (٥٩) أحمد عبد الرزاق : المرأة في مصر المملوكية ، ص ١٦٢ ، ١٦٤ .
- (٦٠) الشربيني : هن القحوف ، ص ٦٤ .
- (٦١) المصدر نفسه ، ص ٦٩ .
- (٦٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٧ : وانظر كذلك الضيرى : نزهة النفوس ، ج ٤ ، ص ٨٤ .
- (٦٣) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٠٨ .
- (٦٤) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٥٣ .
- (٦٥) على قواد أحمد : علم الاجتماع الريفي ، ص ٦٠ .
- (٦٦) ابن جبير : الرحلة ، ص ١٢ ، ٢٧ : ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٣٢ ، ٣٤ : طافور : الرحلة ، ص ٦٢ .

(٦٧) النابلسي : تاريخ الفيوم ، ص ١٦٣ - ١٦٥ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .
Schieffer : Voyage du magnifique et très illustre chevalier
Domenico trevisan (Paris : 1864), p. 179.

(٦٨) الشربيني : هن القحوف ، ص ١١٣ : على فؤاد أحمد : علم الاجتماع
الريفى ، ص ١٦٨ .

(٦٩) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ١٩٤ .

(٧٠) وثيقة ٢٠/١٢٢ دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) :
وثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، نقلا عن ، عماد أبو غازي : المرجع السابق ، الملاحق ،
ص ١٧٨ : ٢٨١ .

(٧١) النابلسي : تاريخ الفيوم ، ص ١٧٤ : المقرئى : المواعظ والاعتبار .
ج ١ ، ص ٢٠٥ : السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٧٦ .

(٧٢) الشربيني : هن القحوف ، ص ١٤٦ .

(٧٣) المصدر نفسه ، ص ٥٧ .

(٧٤) نفسه ، ص ٥٣ .

(٧٥) الشربيني : هن القحوف ، ص ٤٧ ، ٦٨ ، ١٩٩ ، ٣٠٠ .

(٧٦) نفسه ، ص ٢٥ ، ٣٥ ، كلوت بك : لحة عامة الى مصر ، ج ٣ ،
ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٧٧) الادفوى الطالع السعيد ، ص ٤٤ : الشربيني : هن القحوف ،
ص ١١٣ .

(٧٨) الشربيني : هن القحوف ، ص ١٤٤ ، ١٦٣ .

(٧٩) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٤٧٣ : ابن اياس : بدائع
الزهور ، ج ٤ ، ص ٨٤ ، وشكل القرية والمنازل التى نتكلم عنها فى ذلك العصر
لم تتغير فى الواقع لعدة قرون بعده ، فيصف أحد المحدثين قرية فى أوائل القرن
العشرين الميلادى ، ويعتبرها نموذجا لقرى مصر كلها فيقول : « القرية النموذجية
هى كل ما يلى : كومة من سباح فى الأرض ، قام عليها الكوام متلاصقة من اللبن ،
سقفوها بالخشب والقصب ، وحملوها بالعلف والحطب ، وجعلوها بشرفات
الروث اليابس ، ثم جعلوا ظهورها مراحض للحاجة ، ويطونها مسرعا عجاجة
لشتى الأوالف والدواجن ، من الكلاب والقطط ، والعجول والدجاج والبط ، ثم
جمعوا بين قاعة الانسان وزريبة الحيوان فى فناء واحد ، فالحديث يمتزج

بالخوار ، والمضع يشبه الاجترار ، والرجل والثور ، والمرأة والبقرة . والطول والعجل يعيشون سواسية . . . لا يؤديك الى هذه الدويرات الحمى مسلك واسع . ولا طريق مشروع . انما هي طوائف . تفتحت كل طائفة منها على زقاق صيق غير نافذ ، ولن تستطيع الدخول في هذا الزقاق الا من الطريق الدائر حول القرية . وقد يشق البلدة بمنفذ صاعد هابط ، منحدر متعرج وعر ولكنه بين الفجوات والحفر يكون أشبه بسراط الحق بين مزلق الفتنة . من مقالة للأستاذ أحمد حسن الزيات ، نشرت في جريدة الرسالة سنة ١٩٣٥ م . نقلا عن (محمد عبد الغنى حسن : الفلاح في الأدب العربي : ص ١٢٦ ، ١٢٧) .

(٨٠) ابن ايس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٥٨ .

(٨١) المقرئ : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٤٤٢ : الصيرفي مره . النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٩ : السخاوي : التبر المسبوك ، ص ٢٢٠ .

(٨٢) Lane-Poole : Social life in Egypt (London, 1883), p. ٤4-70.

(٨٣) الشربيني : هن القحوف ، ص ١١ .

(٨٤) محمد عبد الغنى حسن : الفلاح في الأدب العربي ، ص ٩٢ .

(٨٥) أحمد عبد الرازق : المرأة في مصر المملوكية ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ . محمود أبو رية : حياة القرى ، ص ١٤٢ .

(٨٦) الشربيني : هن القحوف ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٨٧) الصيرفي : انباء الهجر ، ص ٣٩ : الشربيني : هن القحوف ، ص ٣٠ ، ١٩٩ ، ١٠٠ .

(٨٨) الشربيني : هن القحوف ، ص ٦٢ : وانظر كذلك : Schefer : Voyage du magnifique ... , p. 179.

(٨٩) الشربيني : هن القحوف ، ص ٩ .

(٩٠) المصير نفسه : هن القحوف ، ص ٦ ، ٢٠٠ .

(٩١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٤٢٠ .

(٩٢) الصيرفي : انباء الهجر ، ص ١٢٤ : ابن اياس . بدائع الزهور ج ٤ ، ص ٧٦ .

(٩٣) التابلسي : تاريخ الفيوم ، ص ٦٦ ، ٦٧ .

(٩٤) المصيرفي : انباء الهجر ، ص ٣٦٦ .

- (٩٥) النابلسي : تاريخ الفيوم ، ص ١٠ ، ١١ .
- (٩٦) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٤٠ (نشر دار التحرير) .
- (٩٧) محمود أبو رية : حياة القرى ، ص ٢٨ .
- (٩٨) سعيد عاشور : المجتمع المصري ، ص ٢٢٦ .
- (٩٩) انظر : المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٨٤ : ابن تغر بردى .
النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ٤٩ : حوادث الدهور ، ج ١ ، ص ١٧٠ (نشر
محمد كمال الدين) .
- (١٠٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٨٧ : محمود أبو رية :
حياة القرى ، ص ٢٢ .
- (١٠١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٨٢ (نشر دار
التحرير) .
- (١٠٢) محمد عبد الغنى حسن : الفلاح في الأدب العربي ، ص ١٢٨ .
- (١٠٣) الشربيني : هن القحوف ، ص ١٧١ : كلوت بك : لمحة عامة الى
مصر ، ج ٢ ، ص ٦١ .
- (١٠٤) قاسم عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، ص ١٥٥
أحمد عبد الرازق : المرأة في مصر المملوكية ، ص ٣٥ - ٣٧ .
- (١٠٥) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٢٠ ، ص ١٦٤ : المقرئى : السلوك ،
ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ : السبتي : عقد الجمان ، ج ١ ، ص ٤٢٦ :
ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٢ ، ص ١١١٢ : منتخبات من حوادث
الدهور ، ج ٣ ، ص ٤٢٤ : ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ،
ص ١٦٦ ، ١٦٧ .
- (١٠٦) الشربيني : هن القحوف ، ص ١٦ وما بعدها .
- (١٠٧) وتفصيل هذه اللغية كما يصفها الادفوى : هي أن تكتب عدة وريقات ،
واحدة يكتب فيها « شخص صاحب متاع » وأخرى يكتب فيها « لص » والورقات
الأخرى يوضع فيها نقطة أو نقطتان فأكثر على عدد اللاعبيين ، فإذا جاءت الورقة
المكتوب فيها شخص صاحب متاع لأحدهم يقول : « يا جماعة ضاع لي كذا وكذا ،
وأريد شخصا أو شخصين - على قدر ما يخطر لي - يجزر لي اللص » فيقوم من
اختاره أو اختارهم على حسب النقاط الموجودة في وريقاتهم بتخمين من اللص
من بين الموجودين (الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٥٠٢) .

- (١٠٨) كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ، ج ٢ ، ص ٩٢ ، ٩٣ .
- (١٠٩) السبكي : معيد النعم ، ص ١٢١ : ابن تغرى بردى : التجوم الزاهرة .
- ج ١٦ ، ص ٣٤٩ : سعيد عاشور ، المجتمع المصرى ، ص ١٢٠ ، ١٢١ .
- (١١٠) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور : ج ٢ ، ص ٣٢٩ (نشر محمد كمال الدين) .
- (١١١) الشربيني : هن القحوف ، ص ١١٧ .
- (١١٢) المصدر نفسه ، ص ٧١ .
- (١١٣) نفسه ، ص ١٦٧ .
- (١١٤) الشربيني : هن القحوف ، ص ١٧ .
- (١١٥) المصدر نفسه : ص ١٦٣ .
- (١١٦) انظر عن هذا الاحتفال بالتفصيل ، الشربيني : هن القحوف ، ص ١٠ ، ١١ ، وانظر أيضا محمود أبو رية : حياة القرى ، ص ٨٩ ، ٩٣ .
- (١١٧) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ١ ، ص ٢٦٦ .
- (١١٨) أحمد عبد الرازق : المرأة فى مصر المملوكية ، ص ١٢٢ - ١٢٤ .
- (١١٩) الشربيني : هن القحوف ، ص ١٦ .
- (١٢٠) أحمد عبد الرازق : المرأة فى مصر المملوكية ، ص ١٢٥ .
- (١٢١) Lane : An Account manners and customs of the modern Egyptians, (London 1860), p. 37
- (١٢٢) عرفة عبده على : مواليد مصر المملوكية (القاهرة) ١٩٩٥ .
- ص ٥٨ .
- (١٢٣) بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٧٧ .
- (١٢٤) هن القحوف ، ص ٦ .
- (١٢٥) الشربيني : هن القحوف ، ص ٧ .
- (١٢٦) ابن خلدون : المقدمة . (الاسكندرية) ب ١٥ ، ص ٨٥ .
- (١٢٧) المقرئى : اغاثة الأمة ، ص ٧٢ ، ٧٣ .
- (١٢٨) Lane-poole : A History of Egypt in middle Ages, (London, 1936), p. 252-253.

سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٦ : قاسم عبد قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٢ .

(١٢٩) انقريزى : السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٦٤٤ .

(١٣٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٥٠ ، ٥١ .

(١٣١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٦٢٨ ، ج ٣ ، ص ٧٨ .

(١٣٢) سيرة الظاهر بيبرس ، (القاهرة) ١٩٩٦ م المجلد الاول ، ج ٦ ،

ص ٤٩ .

(١٣٣) نقلا عن سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص ٥٧ .

(١٣٤) « بيا الكبرى » : من القرى القديمة وردت فى قوانين الدواوين باسم « بيا الكبرى » من أعمال البهنساوية ، وكذلك فى التحفة السنية ، ولكن منذ سنة ١٩٠٠ م حذفت من اسمها كلمة الكبرى ، فأصبحت « بيا » بغير تمييز ، وهى الآن قاعدة مركز بيا ، محافظة بنى سويف (ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ١١٩ : ابن الجيخان التحفة السنية ، ص ١٦٣ : محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، ج ٣ ، ص ١٢٧) .

(١٣٥) جاءت هذه العبارات رغبرها فى معرض كتابات ابن تغرى بردى ، الذى ترجم للوزير محمد البياوى المتوفى سنة ٨٦٩ هـ (١٤٦٥ م) ، فذكر أن أصله من قرية بيا الكبرى - المذكورة بأعلى - كان يعمل بها خفيرا ، وقيل راعيا ، وقيل غير ذلك . ثم قدم القاهرة ، فصار صبيا عند أحد موردى اللحم المرتب للمالوك السلطانية الى القلعة ، ثم تقلبت به الأحوال حتى أصبح هو مورد اللحم الوحيد الى القلعة ، فلما سمع السلطان « خشقدم » بسعة ماله ولاء فظروا الدولة سنة ٨٦٧ هـ (١٤٦٣ م) ، ثم لما شغرت الوزارة فى السنة التالية طلبه السلطان خشقدم وولاه الوزارة ، ولكنه مات غريقا فى حادث غرق احدى المراكب فى السنة التالية (ابن تغرى النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ٣٤٠ ، ٣٤١ : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٥٨٠ ، ٥٨١ : وانظر أيضا :

Ahmad Abd Al-Raziq : le vizrat Et les vizirs D'Egypte Au temps des mamluks, en Extrait ds Annales Islam alagique, t-xvi (le caire, 1980), pp. 212-227.

(١٣٦) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٧٧٢ .

(١٣٧) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٤٠٠ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(١٣٨) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٠٠ ، ٤٠٦ : العيني .
عقد الجمان ، ج ٤ ، ص ٢٩٣ : ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ،
ص ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ج ٢ ، ص ١٧ ، ١٧٣ ، ١٨٦ .

(١٣٩) السبكي : معيد النعم ، ص ٥٤ ، ولا شك أن هذا الكلام يعبر عن النظرة
الاجتماعية الحقيقية للفلاح : نذاك .

(١٤٠) سعيد عاشور . المجتمع المصري . ص ٥٧ .

(١٤١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٧٤ - ١٧٦ .

(١٤٢) DOOP : L'Egypt au commencement ... , p. 9.

(١٤٣) المفريزي : البيان والاعراب ، ص ٦٢ .

(١٤٤) هي ميت غمر الحالية . كانت من القرى القديمة التي وردت في قوانين
الدواوين ولكن باسم « منية غمر وحمام » من أعمال الشرقية ، أما في التحفة
السنية ، فقد وردت منفصلة باسم « منية غمر » من أعمال الشرقية أيضا وقد
حرفت كلمة « منية » الى « ميت » وأصبح اسمها « ميت غمر » ابتداء من سنة
١٢٢٨ هـ ، وهي الآن مدينة ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية (ابن مماتي .
قوانين الدواوين ، ص ١٧٦ : ابن الجيعان « التحفة السنية » ، ص ٤٤ : محمد
رهزي : القاموس الجغرافي ، ق ٢ ، ج ١ ، ص ٢٦٣) .
(١٤٥) السخاوي : التبر المسبوك ، ص ٤٦ .

(١٤٦) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٤٥٨
(نشر بيور) .

(١٤٧) هي من القرى القديمة اسمها الأصلي « قليب العمال » ، وردت في
قوانين الدواوين باسم « قليب » من أعمال جزيرة بني نصر . ووردت في التحفة
السنية باسم « قليب » فقط من أعمال أبيار وجزيرة بني نصر ، وقد أطلق عليها
اسم « قليب أبيار » لقربها من مدينة أبيار (ابن مماتي : قوانين الدواوين ،
ص ١٦٩ : ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١١٥ : محمد رمزي : القاموس
الجغرافي ، ق ٢ ، ج ٢ ، ص ١٢٦ ، ١٢٧) .

(١٤٨) انظر الملحق الثالث .

(١٤٩) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٣٦ .

(١٥٠) انظر المقرئى . السلوك ، ج ٤ ، ق ص ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ٢٧٠ : ابن اياس ، ج ١ ، ق ٢ . ص ٤٨٣ .

(١٥١) لمزيد من المعلومات عن هذه الأحداث انظر ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٧٩ - ٨٢ ، وانظر كذلك عن أحداث مشابهة فى حالات هزائم أخرى ، ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٦٥٣ . ٦٧٢ (نشر بوير) .

(١٥٢) الاسدى ك التيسير والاعتبار ، ص ٩٤ .

(١٥٣) انظر ما فعله الأمير ينيك فى بلاد الوجه القبلى سنة ٨٧٤ هـ (١٤٦٩ م) من شوى العريان بالنار وسلخ بعضهم ، ودفن البعض الآخر أحياء فى التراب ، وقتل آخرين بالخوازيق (ابن اياس . بدائع الزهور ، ج ٢ . ص ٤٣) .

(١٥٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ٢١٦ ، ٢١٧ : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٤٢٠ ، ٤٢١ : الصيرفى : انباء الهصر . ص ٢٣٢ ، ٧٥ .

(١٥٥) القلقشندى : صبح الأعشى . ج ١١ ، ص ٤٣٣ .

(١٥٦) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ١ ، ص ١٩٢ : ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٤ .

(١٥٧) انقلشندى . صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٤٣٧ : المقرئى . السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٦٥ .

Sato : the Evolution of the Iqta ... , p. 101.

(١٥٨) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٩١ ، ٦٩٢ : ابن تغرى بردى . حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ ، ٤٩٥ .

(١٥٩) السبكى : معيد النعم ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

(١٦٠) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٣٧ .

(١٦١) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٤٠١ (نشر محمد كمال الدين) .

(١٦٢) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٤٩٨ (نشر بوير) .

(١٦٣) النابلسى تاريخ الفيوم ، د ١٢ ، ١٣ ؛ وانظر أيضا ، ابن تفرى
بردى . منتخبات من حوادث الدهور . د ٣ ، ص ٤٥٨ .

(١٦٤) سيرة الظاهر بيبرس ، مجلد ١ ، ج ٦ ، ص ٥٩٣ .

(١٦٥) Lane : An Account of the manners , p. 195.

(١٦٦) قرية « القصر » المقصود: هنا هى التى وردت فى قوانين الدواوين
باسم « قصر بنى كليب » من أعمال القوصية ، ووردت فى التحفة السنية باسم
« قصر كليب - وهو قصر بنى شادى » . وهى الآن تعرف باسم « القصر » فقط
تابعة لمركز نجع حمادى من محافظة قنا (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٧١ .
ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٩٤ ؛ محمد رمزى . القاموس الجغرافى ،
ق ٢ ، ج ٤ ، ص ١٩٤ ، ١٩٥) .

(١٦٧) الادفوى : الطالع السعيد . ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

الفصل السادس

الحياة الدينية والنشاط الثقافي

الحياة الدينية • المؤسسات الدينية – علماء الدين
ودورهم في القرية – انتشار التصوف – الاحتفالات
الدينية – النشاط الثقافي (أماكن التعليم • المعلم •
نوع التعليم • تدرج الأولاد في التعليم • تعليم أولاد
أهل الذمة) •

أولا – الحياة الدينية :

١ – المؤسسات الدينية :

وجدت المؤسسات الدينية المعدة لعبادة الفلاحين في القرى ،
سواء كانوا مسلمين ، أو مسيحيين ، أو يهودا – أينما وجدت
المؤسسات الدينية اليهودية في القرى – وقد تمثلت هذه المؤسسات
في عصر الماليك ، في الجوامع والمساجد والزوايا للمسلمين ،
والكنائس والأديرة للمسيحيين ، والمعابد لليهود • ويأتى في
مقدمة هذه المؤسسات بالطبع الجوامع ، وذلك تبعا للنسبة العددية

الكبيرة للمسلمين ، ومن المعروف أن شرط وجود الجامع هو أن تقام فيه خطبة الجمعة ، لذلك نص المعاصرون عند ذكرهم للجوامع فى القرى ، على أن كل جامع من هذه الجوامع « تقام فيه الجمعة » (٢) . ولم يكن بمنع وجود جامع فى القرية من وجود المسجد الذى لا تقام فيه صلاة الجمعة ، لذلك فقد كان الجامع هو الأساس ، ومع ذلك وجدنا بعض القرى لا يوجد بها سوى مسجد ، وان كان ذلك قد اقتصر على القرى غير المأهولة بعدد كبير من الأهالى ، أو القرى التى تنتج عن الزحف العمرانى ، والتى أطلق عليها « المناشى » (٣) (جمع منشأة) .

ويعنينا هنا أن الجوامع انتشرت فى العصر المملوكى فى كل قرى مصر ، تلك الجوامع التى كانت جزءا لا يتجزأ من القرية ، بحيث أن المعاصرين دأبوا على ذكر الجامع فى بداية الحديث عن معالم أية قرية (٤) ، كما أن الجامع كان أول شئ يشيد فى ذلك العصر عند اختطاط القرى الجديدة (٥) . ومن الطبيعى أن الجوامع كانت تستثنى هى الأخرى من بيع القرية أو وقفها ، كما كان يحدث مع مساكن الفلاحين وطرقاتهم ومقابرهم (٦) .

وفى الواقع أن هذه الجوامع فى الدولة المملوكية الثانية ، لم تكن تامة العمارة كاملة المرافق ، حيث نقل المعاصرون أن الحالة العمارة لهذه الجوامع كانت رثة ، بسبب تدهورها وعدم فرشها بالاضافة الى وجود مساحات كبيرة منها غير مسقفة (٧) ، ومهما قيل عن كثرة الأوقاف على المؤسسات الدينية فى العصر المملوكى ، وكيف وصلت هياكل هذه الجوامع الى هذه الحالة فى القرى فى ضوء مثل هذه الأوقاف ، فإن الأمر يتضح اذا علمنا أن الأوقاف ، اقتصر على المؤسسات الدينية فى القاهرة ، التى تسابق فيها

الأمراء ورجال الدولة في التظاهر بالشراء والانفاق عليها ببذخ ، بالإضافة الى ازدياد الأوقاف الشخصية في أواخر العصر المملوكي على حساب الأوقاف الخيرية ، خصوصا بعد فساد الدولة وانعدام الرقابة على الأوقاف . كل ذلك فضلا عن الخراب الذي شهدته البلاد منذ بداية الدولة الثانية ، وما تبع ذلك من خراب القرى وخلوها من أهلها ، وعدم اهتمام الفلاحين بأمور دينهم ، وما تبع ذلك كله من خراب الجوامع وتهدمها . لذلك لم يكن « المقرئى » مبالغا حين ذكر في حوادث سنة ٨١٥ هـ (١٤١٢ م) عند الحديث عن خراب البلاد ، أن بلاد الصعيد وحدها خرب فيها في سنوات قليلة أكثر من أربعين جامعا كانت تقام فيها خطبة الجمعة (٨) .

ولعل هذه الحالة التي وصلت اليها الجوامع في القرى ، هي التي دفعت بعض الأمراء ورجال الدولة الى إعادة اعمار « . . . الجوامع بالقرى والنواحي والضواحي والبلاد » (٩) فقد كانت الجوامع هامة جدا ، فهي فضلا عن أنها مكان لتأدية فريضة الصلاة ، ومكان للتعليم أحيانا ، فإن هذه الجوامع كانت وسيلة الاعلام الأولى للفلاحين في ذلك العصر ، فمن على منابرهم كانوا يعلمون بتغير الخلفاء والسلاطين بالدعاء لهم ، وكذلك تغيير الولاة بقراءة توافيع ومناشير توليتهم ، ومن على هذه المنابر أيضا كانت تعلن أخبار النصر أو البشرى بشفاء السلطان أو عودته من السفر سالما ، وأهم ما كان ينتظره الفلاحون ليسمعوه من فوق هذه المنابر هي « المسامحات » التي كانت تعلن بمسامحة الفلاحين ببواقي الخراج ، أو الغاء بعض المكوس والمغارم (١٠) . هذا فضلا عن الدور الاجتماعي الذي كانت تؤديه الجوامع في القرى في الدولة الثانية ، على وجه الخصوص بعد خراب البلاد وافتقار أهلها

وعدم وجود دور للمضيافة - كما كان فى الدولة الأولى - فقد كان على الغريب اذا أمسى عليه الليل وهو فى إحدى القرى أن يلجأ الى جامعها ليبيت فيه ليلته (١١) .

ومن المؤسسات الدينية الاسلامية التى وجدت أيضا فى القرى فى عصر السلاطين المماليك ، « الزوايا » (١٢) ، ومع أن وجود هذه الزوايا يكون فى الغالب فى البرارى ، فاننا وجدنا الكثير من هذه الزوايا فى ذلك العصر فى القرى (١٣) ، أو على الأكثر بجوارها ، ومن أشهر هذه الزوايا التى وجدت فى القرى فى عصر المماليك ، وكانت مقصدا لزيارة السلاطين والأمراء والعلماء والغرباء ، زاوية الشيخ « محمد بن عبد الله المرشدى » (ت ٧٢٧ هـ / ١٣٣٧ م) ، التى وجدت فى قرية « بنى مرشد » (١٤) . ولما كانت هذه الزوايا تقام فى الأساس للتفرغ للعبادة سيما لمن اشتهر بالكرامات والمكاشفات ، فقد وجدنا أن الأمراء يقيمونها فى الكثير من القرى لمن يعتقدون فيهم الصلاح (١٥) أو أن هؤلاء المشايخ كانوا يقيمونها بأنفسهم (١٦) .

ومع أن الأساس فى انشاء هذه الزوايا هو الاختلاء للصلاة والتعبد ، وتقديم الطعام للواردين اليها والمجتازين بها (١٧) ، فان الأهالى انتفعوا بمن وجد فيها من الصالحين ، بما يلقيه من دروس الوعظ والارشاد والمداومة على الأوراد (١٨) . لكن للأسف فان أتباع الطرق الصوفية - كما سنرى بعد قليل - أدخلوا على هذه الزوايا الكثير من البسع ، وعمل حلقات الذكر بالرقص والغناء ، وضرب الدفوف وعزف المزامير و « الشبابة » (١٩) .

ولم تكن هذه الزوايا دائمة الوجود ، فهي ترتبط فى الغالب بوجود صاحبها ، فكثيرا ما نجد أن صاحب هذه الزاوية الذى يموت ، يدفن فيها ، ثم يبدأ الناس فى زيارة هذا الشيخ بعد وفاته كما كانوا يزورونه فى حياته ، وشيئا فشيئا نجد أن هذه الزاوية تحولت الى ضريح أو مقام فى القرية يتوافد الناس لزيارته من كل مكان (٢٠) .

وبجوار الجامع والمسجد والزاوية وجد فى القرية الكنيسة ، فالكنيسة هى أقدم هذه المؤسسات ، نظرا لأن العرب فتحوا مصر وغالب أهلها نصارى كما هو معروف ، فترك المسلمون مؤسساتهم الدنية كما هى تمشيا مع روح السماحة وقواعد الفتح الاسلامى ، ومن المنطوق أن الكنائس كانت متناثرة فى جميع أنحاء مصر مدنها وقراها . وعلى الرغم من استمرار دخول المصريين فى الاسلام طوال العصر الاسلامى حتى دولة المماليك ، فان الكثير من مؤسسات المسيحيين بقيت كما هى الا ما كان حرب أو تهديم ، لذلك فلم تكن معظم قرى مصر فى عصر المماليك تخلو من كنيسة ، بل وجدنا بعض القرى يوجد بها كنيسة أو ثلاث بل وأربع (٢١) ، ومن الطبيعى أن الطقوس التى كانت تقام فى هذه الكنائس كانت على المذهب البعقوبى الذى هو مذهب غالب المسيحيين فى مصر (٢٢) .

واذا كانت المحن والنكبات التى نزلت بالمسيحيين فى مصر فى عصر سلاطين المماليك ، شديدة الأثر فى تقليل أعداد الكنائس فى مصر كلها ، فان تأثيرها فى القرى كان أشد ، نظرا لأن هذه النكبات انتهت بخلو قرى كثيرة من الكنائس ، وقد تمثلت هذه النكبات فى عمليات الهدم المتكرر للكنائس ، التى كان أشهرها وأكثرها اتساعا ما حدث فى سنة ٧٢١ هـ (١٣٢١ م) من هدم

كنائس اقليم مصر ، والتي تهدم فيها الكثير من الكنائس فى القرى برواية من حضر من المسافرين بالوجهين البحرى والقبلى (٢٣) .
هذا بخلاف الحالات الفردية التى كان يتم فيها هدم كنيسة احدى القرى مثل كنيسة بلدة « شبرا الخيام » (٢٤) من ضواحي القاهرة ، التى هدمت فى ذلك العصر ثلاث مرات (٢٥) .

كما تمتثل هذه النكبات أيضا فى غلق الكنائس بالنواحي ،
والتي كانت تنتهى فى الغالب بهدمها نظرا لأنفة المسلمين من
اعادة فتحها مرة أخرى ، كما حدث لكنيسة قرية
« بوالنمرس » (٢٦) من الجيزة ، التى تحولت بعد هدمها الى
مسجد (٢٧) . ومن المنطقي أن هذا الحديث يفرض علينا الإشارة
الى الحالات التى كانت تزداد فيها أعداد المساجد بالقرى على
حساب الكنائس . والتي كان أشهرها حين يسلم المسيحيون
بالأرياف بأعداد كبيرة ، وما يتبع ذلك من تحويل الكنائس الى
مساجد (٢٨) . ومن الطبيعي أن هذا كله بالاضافة الى خراب
الكنائس تلقائيا بتحريم الفقهاء لاعادة ترميمها ، كان يؤدي الى
تهدم الكثير من الكنائس بالقرى ، الى درجة أن يقوم المسيحيون
هناك بتحويل أحد البيوت الى كنيسة يتعبدون فيها ، كما حدث
فى « أبى تيج » بالوجه القبلى ، و « سمنود » بالوجه البحرى (٢٩) .

ولا نفهم من هذا أن الكنائس اختفت أو بدأت تتلاشى من
القرى فى ذلك العصر، فعل الرغم من أن المقرئى ذكر أن الكنائس
الموجودة فى زمنه بالوجه البحرى بما فى ذلك مدينة الاسكندرية
تسع عشرة كنيسة ، بما فيها من الخراب والمخفى والمحدث ، فإن
هذا الاحصاء ليس مقبولا (٣٠) ، ودليل ذلك أن « ابن شاهين »
الذى جاء بعد « المقرئى » ، يذكر أن بالوجه القبلى فقط من

الكنائس والأديرة - التي تناقصت في ذلك العصر - ما يقارب من الألف (١٣) ، وهذا الرقم صائب الى حد كبير نظرا لمتناسبه مع عدد القرى ، التي لم يكن الكثير منها يخلو من كنيسة في ذلك العصر .

أما الأديرة التي كانت موجودة من قبل شأنها شأن الكنائس فقد وجدت في ذلك العصر منتشرة في طول البلاد وعرضها ، سواء في الوجه القبلي أو البحري أو منخفض الفيوم (٣٢) ، وان كانت في الوجه القبلي تفوق أعدادها في القسمين الآخرين ، حيث انتشرت الأديرة في بلاد الصعيد على ضفتي النيل ، وان كانت في الضفة الشرقية أكثر عددا وعمارة ، نظرا لعمارة هذا الجانب من الوادي وتركز البلاد فيه ، على العكس من الضفة الغربية ، مما يدل على أن هذه الأديرة كانت موجودة في ذلك العصر بالقرى وبجوارها ، وليست في الفيافي والقفار فقط ، ومما يدل على ذلك أن قرية « أدركة » بالصعيد كان بجوارها سبعة أديرة متصلة (٣٣) ، كما أن الكثير من الأديرة وجدت في القرى وتسمت بأسمائها ، خصوصا في قرى الصعيد ومنخفض الفيوم (٣٤) . ويبدو أن ذلك كان بسبب ضيق المساحة هناك ، بخلاف الوجه البحري حيث اتساع رقعة الأرض ، لذلك كانت الأديرة في الوجه البحري بعيدة نسبيا عن القرى وإلى هذه الأديرة كان يذهب الفلاحون جميعا من مسيحيين ومسلمين ، ملتجئين وصف العلاج لأمرضهم - نظرا لأن الكثير من الرهبان كان على دراية بالطب - ، كما كانوا يذهبون إلى هناك من أجل السحر والحصول على الأحجية . بالإضافة إلى الدور الديني الذي كانت تقوم به الأديرة للمسيحيين ، فإننا نجدهم يتوافدون عليها يحملون إلى رهبانهم البندور والقرايين (٣٥) ، أو ليشاركوهم الاحتفال بأعياد هذه

الأديرة ، فقد كان لمعظم الأديرة أعياد يحتفل بها الرهبان وينساركيم فيها النصرارى من أهل القرى وغيرها ، سواء التريبيين منها أو البعيدين (٣٦) .

وفى الواقع كان هذا يحدث فى الأديرة التى بقيت حتى ذلك الوقت ، اذ أن الخراب كان قد عرف طريقه الى أديرة ديار مصر فى ذلك العصر ومن قبله ، مما أدى الى تلاشيها من معظم القرى فيما بعد . وذلك وضع طبيعى ، فلقد كان هذا هو الشيء المتوقع منذ بداية الفتح الاسلامى ، وبدء دخول قبض مصر فى الاسلام ، حيث أدى تناقص أعداد المسيحيين الى انهيار حركة الرهبنة والديرية - التى انطلقت من مصر الى العالم كله - وترتب على ذلك ، قلة عدد الرهبان فى الكثير من الأديرة التى بقيت ، حتى أصبح لا يوجد فى بعضها أكثر من راهب الى ثلاثة فى عصر المماليك . وليس ذلك بسبب تدهور الحركة الديرية وهجرها فقط ، بل أيضا بسبب الحالات التى كانت تتعرض فيها الأديرة للهدم ، كما حدث سنة ٧٢١ هـ (١٣٢١ م) ، حين قام أهل القرى والنواحي بتخريب العديد من الأديرة ، حين فر الرهبان منها خشية على أرواحهم من الأحداث التى وقعت فى هذه السنة (٣٧) .

وليس أدل على اندثار الأديرة وخرابها وقلة عددها فى ذلك العصر من عبارة « المقريزى » التى يقول فيها : « ٠٠٠ أديرة الوجه القبلى هى متلاشية آيلة الى الدثور ، بعد كثرة عمارتها ووفرة أعداد رهبانها وسعة أرزاقهم ، وكثرة ما كان يحمل اليهم ، وأما الوجه البحرى فكان فيه أديرة كثيرة خربت وبقي منها بقية » (٣٨) .

وبالنسبة للمؤسسات الدينية اليهودية في القرى في عصر سلاطين المماليك ، فإننا ذكرنا عند الحديث عن سكان القرية أن اليهود لم يتواجدوا في القرى بشكل دائم بأعداد كبيرة لأسباب كثيرة أهمها عدم مزاولتهم للنشاط الزراعي ، ومع ذلك فإننا وجدنا لليهود في ذلك العصر معبدتين في قريتين من قرى مصر ، أولهما في قرية « دموة » (٣٩) من الجيزة ، وثانيهما في قرية « جوجر » (٤٠) من الغربية ، وإذا علمنا أن هذين المعبدتين كانا اثنتين من مجموع أحد عشر معبدا لليهود في مصر كلها آنذاك ، سهل علينا أن ندرك أن وجودهما في هاتين القريتين لم يكن لوجود جاليات يهودية كبيرة هناك ، وإنما لارتباط المكانين بمعتقدات سامية في قلوب اليهود (٤١) . على كل حال لم تنته العصر المملوكي في مصر قبل أن تنال يد الهدم من أشهر وأهم وأقدس هذين المعبدتين لدى اليهود ، وذلك حين توجه السلطان الناصر « محمد بن قايتباي » (٩٠١ - ٩٠٤ هـ / ١٤٩٦ - ١٤٩٨ م) الى « دموة » ليهدم « كنيسة » (معبد) اليهود هناك بنفسه سنة ٩٠٣ هـ (١٤٩٧ م) (٤٢) .

٢ - علماء الدين ودورهم في القرية :

وكان لابد لهذه المؤسسات الدينية من مجموعة من علماء الدين ، الذين عليهم مدار اقامة الشعائر وتفقيه الناس في أمور دينهم والاجابة عن أسئلتهم واستفساراتهم ، سواء بالنسبة للمسلمين أو المسيحيين . ويأتى في مقدمة علماء الدين المسلمين في القرية الخطيب الذى « يخطب الناس ويذكرهم في الجمع والأعياد ونحوهما » (٤٣) ، الى جانب الامام الذى يؤم الناس فى الصلوات الخمس ، وعلى الرغم من أن المصادر أشارت الى وجود الخطيب والامام فى جامع القرية الواحد (٤٤) ، بالاضافة الى ضرورة وجود

فقيهه (واعظ) فى كل قرية ليعلم الناس أمور دينهم (٤٥) ،
فالواقع يدل على أن هذه الوظائف جميعها كثيرا ما كانت تجمع
لشخص واحد فى القرية (٤٦) ، بل ان وظيفة الخطابة كثيرا
ما أضيفت الى قضاة القرى آنذاك (٤٧) .

ولم يكن لهؤلاء الخطباء والأئمة الذين يعينون من قبل
القضاة ونظار الأوقاف (٤٨) . مرتب عيني ، وانما كانت تخصص
لهم قطعة أرض زراعية من الأوقاف الموقوفة على هذه الجوامع ،
أو قطعة من أراضي الرزق، المخصصة للخطابة فى كل قرية (٤٩) ،
ويبدو أن هذه الأرزاق كانت مدرة للأموال - خصوصا فى الدولة
الأولى - الى درجة جعلت فقهاء القرية الواحدة يتنازعون
خطابتها (٥٠) .

والى جانب قيام الفقيه أو الخطيب بعمله فى اقامة الشعائر ،
كان عليه أن يقوم بأعمال أخرى ، منها اذاعة التقاليد والمراسيم
التي يرسلها السلطان الى النواحي لتذاع على المنابر ، كما كان
عليه القيام بمهمة دفن الموتى بعد اقامة صلاة الجنازة عليهم، كذلك
كان يلجأ المسيحيون الى الخطيب لإعلان اسلامهم واشهاره (٥١) ،
هذا فضلا عن قيام الكثيرين من خطباء الجوامع بتعليم أبناء الفلاحين
وتحفيظهم القرآن ، بالإضافة الى اشرافهم على الأوقاف والرزق
الموجودة فى النواحي، التي كان أكثرها بأيدي فقهاء الريف (٥٢) .

وجدير بنا أن نشير الى أن فقهاء القرى ، لم يكونوا على
درجة واحدة من العلم والتفقه طوال العصر المملوكى ، فبينما نجد
« الادقوى » وغيره ممن عاصروا دولة المماليك فى بدايتها، يترجمون
لكثير من خطباء القرى ويصفونهم بالعلم والتفقه والعفة

والبلاغة (٥٣) ، نجد أن هؤلاء الفقهاء فى أواخر العصر قد صاروا
مجموعة من أوباش الناس ، لا يفقهون حتى أبسط أمور الدين (٥٤) .
وعلى الرغم من التحامل المعروف عن « الشريينى » على الريف
وفقائه ، فإننا لا ننكر أنه لمس كبد الحقيقة ، عندما وصم فقهاء
الريف بالجهل ، ويؤيد ذلك ما أورده « المقرئى » على لسان أحد
رجال الدولة المعاصرين للمناصر « محمد بن قلاوون » من أن « . . .
فقهاء الأرياف لا يدرون الفقه ، يسمون أنفسهم الخطباء ولا يعرفون
كيف يخطبون ، ولا يقرءون القرآن » (٥٥) . كما نجد أن « ابن
ياس » يتهم على فقهاء الريف فى زمنه بقوله : (٥٦)

فقيه ريف يقول : انى برعت فى العلم والرواية
فقلت لا شك أنت عندى تصلح للمدرس والدراسة

ولا شك أن هذه الحالة التى وصل اليها فقهاء وخطباء
الأرياف من الجهل وعدم المعرفة ، كانت من العوامل الأساسية
التى آثرت بشكل مباشر على الشكل العام لتدين أهالى القرى
— على وجه الخصوص فى الدولة الثانية — ، وذلك بشهادة أحد
المعاصرين ، الذى يشير الى ذلك بقوله : « . . . (فلاحين الريف)
ينشأ الشخص منهم على التعب والنصب والهم والغم والطرد
والجرب وقله الدين والجهل ولا يجد من يرشده للعبادة والصلاة
فيصير فى هذه الحالة » (٥٧) . على كل حال سواء كان علماء
الدين فى القرى ممن يعلمون ، أو ممن يجهلون ، فإنهم كانوا سواء
فى معاملة المماليك السيئة لهم ، حينما كانوا ينزلون الى الأقاليم
لنهب الأموال وجمع الخيول (٥٨) .

والى جانب الفقهاء الذين كانوا يقومون بأعمال الخطابة والامامة والوعظ فى القرية ، كان يوجد المؤذن ، الذى كان لابد أن يكون عارفا بالأذان وعليه رفعه فى الأوقات الخمسة المعروفة شرعا ، كما كان عليه أن يصعد المئذنة أو الى أعلى مكان فى المسجد ليسبح الله بصوت مرتفع قبل آذان الفجر بفترة ، بالإضافة الى التكبير خلف الامام (٥٩) ، وكان المؤذن يتقاضى راتبه من ريع قطعة أرض تخصص له ، مثله مثل الخطيب ، وكذلك « القيم » الذى خصص له قطعة أرض رزقه هو الآخر (٦٠) ، مقابل قيامه بحراسة المسجد وتأدية أعمال الخدمة والنظافة والتطهير .

أما اذا انتقلنا الى رجال الدين المسيحي ودورهم الدينى فى القرية ، فأننا سنجدهم مرتبين فى السلك الكهنوتى الى درجات ، أولهم « الأسقف » ، وهو نائب البطريرك ، لذلك يبدو أنه كان يشرف على مجموعة من القرى أو على اقليم كامل ، وكان من مهامه عمل « الرقاع » وهى كشوف بأسماء جوالى المسيحيين الرواتب والطوارىء ومن بلغ منهم الحلم ومن مات ومن أسلم ، ويقدمها الى البطريرك الذى يقدمها للجهات المختصة (٦١) ، ثم « المطران » وهو بمثابة قاضى المسيحيين يقضى فى المنازعات التى تنشأ بينهم خاصة دون أن يكون أحد طرفيها مسلما ، ثم « القسيس » الذى يقرأ للمسيحيين الأناجيل والمزامير ، وهو المسئول عن عقود الزواج بمساعدة الشماس (٦٢) ، ثم يأتى « الجاثليق » وهو عندهم مقيم الصلوات ، وربما ضمت وظيفة الجاثليق للقسيس ، ويأتى فى النهاية « الشماس » وهو بمثابة قيم (أى خادم) الكنيسة (٦٣) .

٣ - انتشار التصوف :

ومن مظاهر النشاط الدينى فى مصر فى العصر المملوكى التصوف (٦٤) ، ومن المعروف أن التصوف الاسلامى الذى عرف

في مصر منذ نهاية القرن الثاني الهجري ، ظل تصوفاً فردياً حتى بداية الدولة الأيوبية في مصر على يد « صلاح الدين » الذي رأى أن يحارب المذهب الفاطمي الشيعي بسلاحه نفسه ألا وهو التصوف ، فضلاً عن هدفه الثاني . وهو استمرداه لامتصاصه في الدعوة لمحاربة الصليبيين (٦٥) . وعلى الرغم من الجهود التي بذلها « صلاح الدين » وخلفاؤه في نشر التصوف ، إلا أنه ظل هادئاً قليل الأثر ، ولم يشتد تياره في الحياة الدينية والاجتماعية إلا في عصر المماليك (٦٦) .

اذ أن الظروف السياسية الخارجية التي عاشتها دوله المماليك ، بإضاعة إلى الأحوال الداخلية ، كانت عاملاً أساسياً في تمهيد التربة لوفود الكثير من مشايخ الصوفية في القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) . مثل « أبي الحسن الشاذلي » ، و « أبي العباس المرسي » ، و « أبي القاسم القباري » ، و « السيد أحمد البدوي » ، فوجدوا عامة المصريين في ضيق وكمد بسبب سطوة المماليك وضغطهم على عامة الشعب ، فضلاً عن كثرة الفتن الداخلية واختلال الأمن ، هذا عدا كثرة المجاعات والأوبئة ، مما دفع الكثيرين إلى الدخول تحت لواء مشايخ الصوفية (٦٧) .

ولم تلبث أن انتشرت أفكار وكرامات ومعجزات هؤلاء الأولياء والمشايخ ، وكثر أتباعهم في طول البلاد وعرضها ، ينفذون تعاليمهم ويقرءون أورادهم وأذكارهم ، وأصبحوا يعرفون بأتباع الطرق التي وصلت في عصر المماليك إلى ستة وثلاثين طريقة (٦٨) . فوجدت « الطريقة الشاذلية » ، و « الطريقة الرفاعية » ، و « الطريقة الدسوقيية » ، و « الطريقة الأحمدية » ، وأصبح لكل طريقة أعلام خاصة يتميزون بها (٦٩) ، كما أصبح لكل منها « نقيب » (٧٠) .

ولا يعنيننا هنا تتبع حرّكه التصوف التى تركّزت فى القاهرة والفسطاط وما يتبع ذلك من انشاء العديد من بيوت خصصت للصوفية أطلق عليها « خوانق » ، و « ربط » ، و « زوايا » بقدر ما يعنيننا تتبع أخبار الظلال التى ألفت بها هذه الحركة على أقاليم مصر ، وأثرها على الفلاحين فى القرى ، فقد نظر الفلاحون - شأن باقى طبقات الشعب - لكل من اتصف بالزهد والتعبد والصلاح النظرة نفسها التى نظر بها لمؤسسى الصوفية الأوائل فى عصر الماليك ، خصوصا أن الكثير من هؤلاء الزهاد أسسوا لأنفسهم الزوايا فى النواحي والقرى (٧١) ، ورأى الفلاحون أن أصحاب هذه الزوايا لا يقلون فى اظهار الكرامات والمعجزات والمكاشفات عن من سبقهم من مؤسسى الطرق ، فحيكت القصص حول كراماتهم ومعجزاتهم واستطاعتهم الاتيان بكل غريب ، وتجاوزهم للزمان والمكان بما تعجز عن تخيله الأذهان ، خصوصا وأن المدلسين من الصوفية عملوا على نشر هذه الكرامات بين الناس (٧٢) ، فهرع اليهم المريدون والمعتقدون من كل مكان لزيارتهم يلتمسون بركتهم (٧٣) .

وحينما كان يتوفى هؤلاء المشايخ والأولياء ، كان الأتباع والمريدون يرفضون أن كراماتهم بطلت ، ان لم ينكروا أنهم توفوا بالفعل (٧٤) ، لذلك لم نلبث قبورهم وزواياهم التى كانوا يدفنون فيها أن تتحول الى أضرحة تحاط بهالة من القداسة ، وتقام فوقها القباب (٧٥) ، وقد زادت تلك الأضرحة فى ذلك العصر « ... بالديار المصرية وجميع أقاليمها ... ما لو أردنا ذكره ل طال الشرح » (٧٦) وأصبح لها ناظر عام يوليه السلطان للاشراف عليها وتعيين سيدنتها وخدامها (٧٧) .

وكان الفلاحون يبجلون هؤلاء الأولياء أمواتا كما قدسواهم
أحياء ، ولذلك جعلوا هذه الأضرحة قبلة لزيارتهم وأماكن مباركة
تنذر لها الندور ، وتتلى عندها الدعوات التي يطلبون شفاعته صاحب
المقام لقبولها ، وربما اختلط الأمر على بعض السذج فيدعون هؤلاء
الأولياء أن يقضوا لهم حاجاتهم من شفاء مريض أو قضاء مطلبه
أو نحو ذلك . وقد بالغ الجهلاء في ذلك حتى أن أحد المؤذنين
زاد « . . . في الآذان ببعض القرى السلام بعد الآذان على شخص
من المعتقدين الذين ماتوا » (٧٨) ، كما أن أحد أتباع الطرق
الصوفية في القرى ، كان إذا أتم الصلاة يمس وجهه شطر ضريح
« السيد أحمد البدوي » ودعاه بقوله : « كن لي يا أبا الفرجات
وتقبل عبادتي ويسر لي رزقي » (٧٩) .

وهكذا أصبح التصوف عبارة عن الاتيان بكل غريب وعجيب
واظهار الكرامات ، وما تبع ذلك من نبجيل وتقديس الأولياء في
حياتهم ومماتهم ، فبالغ الناس في ذلك وأقاموا لهم الموالد السنوية
لتكريمهم وأحياء ذكراهم في الجهة أو البلدة التي قبروا فيها ،
بصرف النظر عن معرفتهم لتاريخ مولدهم على وجه التحديد ،
خصوصا وأن الكثير من هؤلاء المشايخ كانوا مغمورى السيرة في
شبابهم ، فما بالنا بالمعلومات عن صباهم أو طفولتهم أو حتى
مولدهم . وفي الحقيقة أن ما كان يحدث في مثل هذه الموالد من
الأفعال القبيحة المزرية ، والخروج عن الحد في التهتك ، وما يحدث
فيها من حضور أرباب الملاحى والمغانى وتخصيص أماكن للفساد ،
وما ينتج عن ذلك كله من اختلاط الرجال بالنساء ، سواء في
الوجه القبلى أو البحرى (٨٠) ، لم يكن من التصوف ، ولا من الدين
في شيء .

وقد زادت هذه المفاصد التي تحدث في الموالد عن الحد ،
مما جعل السلطان الظاهر « جقمق » يأمر في سنة ٨٥١ هـ
(١٤٤٧ م) بمنع عمل هذه الموالد في الأرياف ، وان كان صرح
بعملها في العام التالي (٨١) .

ومن أغرب طقوس الصوفية ، حفلات الذكر التي يطلقون
عليها « الوقت » ، أو « الميعاد » ، أو « السماع » ، والتي كانت
تقام على وجه الخصوص في الزوايا ، والتي كانت تعمل بالدفوف
والمزممار وغيرها من آلات الطرب ، وما يصاحبها من الرقص والغناء ،
والمدح الذي كان يتولاه شخص يقال له « القوال » ، التي اشتهرت
بلدة « النحريرية » بين بلدان الوجه البحري بتخصصها بوجود
هؤلاء القوالين والمادحين بها في ذلك العصر (٨٢) ، على نحر اشتهار
مدينة « طنطا » بوجود أمثالهم فيها في الوقت الحالي . ولعل
ما كان يحدث في حلقات الذكر من المفاصد والخروج عن الشرع ،
هو الذي جعل السلطان الظاهر « جقمق » (٨٤٢ - ٨٥٧ هـ /
١٤٣٨ - ١٤٥٣ م) يلتفت الى نداء « ابن تغري بردي » بعدم
جواز هذا العمل ، ويأمر بمنعه من الزوايا (٨٣) ، سيما بعدما
رأى السلطان ، أن رجلا ممن يقيم هذه المواعيد في القرى ، تطرف
وادعى النبوة (٨٤) .

وأخيرا يجدر بنا أن نشير الى أن موقف الفلاحين في القرى
من حركة التصوف هذه ، لم تتجاوز الاعتقاد في الأولياء والدراویش
والتماس بركاتهم ومعجزاتهم ودعواتهم في حياتهم ، وزيارة
أضرحتهم بعد وفاتهم للاستعانة بهم في قضاء حوائجهم ، ثم
المشاركة في موالدهم ، في حين لم ينخرطوا في الطرق ، بمعنى أن
السواد الأعظم منهم لم يكونوا أتباع طرق ، إذ أن اتباع إحدى

الطرق، فى ذلك العصر كان يتطلب لبس الخرقة ، ثم الابتعاد عن الحياة المادية والانقطاع للعبادة ، وهو الأمر الذى اقتصر على جماعات قليلة تتناسب مع أعداد الزوايا واتساعها فى القرى .

٤ - الاحتفالات الدينية :

بالطبع كان لكل من المسلمين والمسيحيين فى ذلك العصر أعيادهم الدينية التى كان يحتفل بها كل منهما على طريقته ، وعلى الرغم من أن مصادر ذلك العصر أسهبت فى وصف هذه الاحتفالات فى العاصمة ، دون باقى أقاليم الديار المصرية ، فاننا سنحاول أن نتلمس طريقاً ننفذ منه الى التعرف على كيفية احتفال المصريين بها خارج العاصمة (أى فى القرى) ، مستعينين بمظاهر تلك الاحتفالات كلما ضمنت علينا المصادر بالاشارات اليسيرة التى أوردتها عن احتفال الفلاحين بها .

ونبدأ باحتفالات المسلمين التى أطلق المعاصرون على غالبيتها اسم « مواسم » وسنرتبها على أشهر السنة الهجرية التى ارتبطت أعياد المسلمين بها . وأول هذه الاحتفالات هو الاحتفال بيوم « عاشوراء » وهو اليوم العاشر من شهر المحرم ، وجرت العادة فى هذا الموسم بالتوسعة فى النفقة والتصدق على الفقراء والمساكين الذين يخرجون لجمع الصدقة فى هذا اليوم ، وكان من أهم مظاهر هذا الاحتفال ضرورة ذبح الدجاج وطهى حبوب القمح واعداده فى أطباق تسمى « عاشوراء » ، وهو الذى ما تزال له بقايا حتى الآن (٨٥) .

وفى شهر ربيع الأول من كل سنة كان الناس يحتفلون بالمولد النبوى ، بأن يحيوا ليلة الثانى عشر من هذا الشهر

باجتماع قراء القرآن والمنشدين ، بالاضافة الى اقامة حلقات الذكر ، وهذه الحلقات كانت من ضرورات الاحتفال بهذه المناسبة فى زوايا الصوفية ، كما كان يفعل الشيخ « عماد الدين اسماعيل الانابى » (ت ٧٩٠ هـ / ١٣٨٨ م) بزاولته فى قرية « أنبوبة » (٨٦) من البجيزة ، ولا شك أن احتفال الصوفية بالمولد النبوى كان يضاف عليه لمسة من لمساتهم المهرجانية التى تخرجهم وتخرج من يشاركونهم فيه عن جادة الصواب ، بما يرتكبونه فى الخيام التى يقيمونها حول الزوايا (٨٧) ، فهم يفعلون ذلك فى موالد الأولياء وآل البيت ، فما بالناس بمولد صاحب البيت نفسه ﷺ .

أما الاحتفال بأول شهر رجب فكان من المواسم المهمة لدى المصريين ، والذى كان من أبرز صور الاحتفال به فى الأرياف - كما فى المدن - شراء تماثيل الحلوى للأطفال ، وهذه التماثيل مصنوعة من السكر على هيئة خيول وسباع وقطط وغيرها من صور الحيوانات التى « تمتلئ أسواق البلدين مصر والقاهرة وأريافهما بهذا الصنف » ويقوم بشرائها الغنى والفقير (٨٨) . ولا شك أن الاحتفال بليلة الاسراء والمعراج كان يتم بما يشابه الاحتفال بأول شهر رجب وليلة النصف من شعبان ، التى كان يتخذ الاحتفال بها مظاهر الاحتفال بعاشوراء وأول شهر رجب نفسها من التوسعة فى النفقة وعمل المأكولات ، بالاضافة الى شراء التماثيل المصنوعة من السكر (٨٩) . وربما زاد أهل الوجه البحرى على ذلك بأنهم كانوا يأتون من جميع القرى فى ليلة النصف من شعبان للاحتفال بها عند قبر « شطا » فى قرية « شطا » (٩٠) .

ومن الاحتفالات الدينية المهمة بالنسبة للمسلمين فى عصر الماليك وبعده ، وهو الاحتفال برؤية هلال رمضان ، ومن حسن

البحظ أن « ابن بطوطة » الذى زار مصر فى ذلك العصر ، شاهد ما كان يحدث فى الأقاليم فى تلك الليلة ، حيث روى صورة ما رآه فى مدينة « أبيار » (عاصمة إقليم أبيار وجزيرة بنى نصر) من اجتماع فقهاء البلدة والمتعممين والرجوه ، عند قاضى البلدة بعد صلاة العصر ، فى يوم التاسع والعشرين من شعبان الذى يسمونه « يوم الركبة » ، فاذا تكاملوا ركب القاضى ومن معه ، يتبعهم جميع من بالمدينة من الرجال والنساء والصبيان ، الى أن ينتهوا الى مكان مرتفع خارج البلدة معد لذلك ، فينزل فيه القاضى ومن معه يرتقبون الهلال ، فاذا رأوه يعودون الى البلدة بعد صلاة المغرب والناس يحملون الشموع والمشاعل والفوانيس ، ويوقد أصحاب الحوانيت الشموع فى حوانيتهم ، فاذا ما وصل القاضى الى داره انصرفوا جميعا الى دورهم (٩١) ، ولا شك أن هذه الصورة التى رسمها لنا « ابن بطوطة » ، كانت تتكرر فى جميع مدن البلاد ، بدليل الأخبار التى كانت تصل الى القاهرة من مختلف الأقاليم عن رؤية الأهلة (٩٢) ، واذا كانت ثمة اختلافات طفيفة بين المدن والقرى عن كيفية الاحتفال بالرؤية ، فإن الشكل العام للرؤية كان واحدا .

ومن أهم الاحتفالات الدينية عند المسلمين ، الاحتفال بالعيدين ، عيد الفطر ، وعيد الأضحى ، والاحتفال بالعيد بن يكاد يكون متطابقا ، فيما عدا بعض الاختلافات الطفيفة ، ففي العيدين ، كانت النساء تبدأن فى الاستعداد للعيد بتجهيز الكعك قبل العيد بعدة أيام ، كما تمتلئ به أسواق الأرياف (٩٣) ، ومع طلوع نهار يوم العيد يتوجه الرجال لأداء صلاة العيد يهللون ويكبرون حتى يصلوا الى المسجد أو الساحة ، وبعد الانتهاء من الصلاة يتوجهون الى المقابر لزيارة الموتى من الأقارب قبل أن يرجعوا الى أهليهم .:

وفى هذا اليوم كان الفلاحون يرتدون أفخر ما عندهم من الثياب ، من لبدة أو قحف ، وشد ورداء بالاضافة الى الوطا ، كما أن النساء يكن فى أزهى ملابسهن والتي ربما كانت ملابس العرس - اذا كن حديثى العهد بالزواج - بالاضافة الى الزينة التى كان من جملتها تصفيف شعرهن بالزيت الحار ، أما الأولاد فان الآباء كانوا يحرصون على تخليقهم وتخليق ملابسهم الجديدة بالزعفران .

وفى هذا اليوم كانت الأسر تحرص على تبادل الزيارة والتهانى بالعيد ، وربما اجتمعت بعض هذه الأسر فى أحد البيوت ، للاحتفال بالعيد على طريقتهم بالغناء ونقر الدفوف والرقص . وفى عيد الأضحى كان يقوم بعض المتيسرين من الفلاحين بطهى الكثير من «البيسار بجوار اللحم أو سقط الذبائح ، ويدعون الأقارب والمعارف والكثير من « جدعان » شباب القرية ، الذين يستغلون فرصة تواجدهم فى هذا اليوم «السعيد» ، فيمرحون بالغناء و « يخبطوا بالنباييت » بعد أن يتناولوا طعام العيد الفاخر ، ويأكلوا الكثير من «الترمس المملح والمقل» (وهو الفول المنبت على النار) الذى يعتبر فاكهة الريافة ويتهادون به فى الأعياد (٩٤) .

وكما كان للمسلمين أعيادهم الخاصة بهم ، كذلك عدت مصادر ذلك العصر مجموعة من أعياد المسيحيين ، منها سبعة أعياد يسمونها أعياد الكبار ، وسبعة أعياد يسمونها أعياد صغارا (٩٥) . وهذه الأعياد مرتبة على شهور السنة الشمسية . والأعياد الكبار هى « عيد البشارة » ويحتفلون به فى التاسع والعشرين من شهر برمهاث (آذار / مارس) ، و « عيد الزيتونة » وهو « عيد الشعانين » وهى كلمة معناها بالعربية التسبيح ، والعيد الثالث الأعياد الكبار هو « عيد الفصح » ثم « عيد خميس الأربعين »

وهو اليوم الذى يعتقد المسيحيون أن السيد المسيح قام فيه وصعد الى السماء بعد أربعين يوما من الوفاة ، والعيد الخامس هو « عيد الخميس » ويسمونه « عيد العنصرة » ويحتفلون به فى السادس والعشرين من شهر بشنس (أبار / مايو) ، أما العيد السادس فهو « عيد الميلاد » الذى يحتفل فيه المسيحيون بمولد السيد المسيح فى يوم التاسع والعشرين من شهر كيهك (كانون أول / ديسمبر) ، وآخر الأعياد الكبار هو « عيد الغطاس » ، الذى يحتفلون به فى شهر طوبة (كانون ثان / يناير) بغمس الأولاد فى المياه على الرغم من شدة البرودة .

أما الأعياد الصغار فهى : « عيد الحتان » ، و « عيد الأربعين » ، و « عيد خميس العهد » ، و « عيد سبت النور » ، و « عيد حرد الحدود » و « عيد التجلى » ، وأخيرا « عيد الصليب » .

ولا شك أن الفلاحين المسيحيين فى القرى كانوا يحتفلون بهذه الأعياد مثلما كان يحتفل بها المسيحيون فى القاهرة ومصر (الفسطاط) ، يؤكد ذلك ما يذكره « المقريزى » عندما يتعرض لوصف عيد الميلاد من الأعياد الكبار ، فيقول : « وأدركنا الميلاد بالقاهرة ومصر وسائر اقليم مصر موسما جليلا . . . » . هذا الموسم الذى كان من أهم معاملة شراء التماثيل البديعة ، والشموع الملونة بالألوان الزاخرة ، التى لا يبقى أحد من الناس فى مصر كلها مهما كانت حالته المادية ، الا ويشترى لأولاده ، وأهله من هذه الشموع التى يسمونها « الفوانيس » (٩٦) ، مما يتم عن مشاركة المسلمين أيضا فى هذه الاحتفالات .

كما يتعرض « المقريزى » لمظاهر الاحتفال بـ « عيد خميس العهد » من الأعياد الصغار ، والذى كان يسمى أيضا عيد « خميس

العدس » ، فى الأقاليم بقوله : « وأدركنا خميس العدس هذا فى القاهرة ومصر وأعمالهما من جملة المواسم العظيمة ، فيباع فى أسواق القاهرة من البيض المصبوغ عدة ألوان مما يتجاوز حد الكثرة ٠٠٠ » (٩٧) ، وبالفعل فإنه بخلاف مظاهر هذا الاحتفال فى القرى ، فإن الفلاحين كانوا يخزنون الكثير من البيض لبيعه فى هذا الموسم بزيادة عن ثمنه (٩٨) .

هذا عدا الاحتفالات بالأعياد الكثيرة الخاصة بالكنائس والشهداء المسيحيين والقديسين المدفونين بها (٩٩) ، والتي كانت تتخذ فى غالب الأحيان أشكالا تشبه موالد الأولياء والمشايخ المسلمين . كما كان للأديرة أيضا احتفالات خاصة مثل دير « المخطس » بجوار بحيرة البرلس فى شمال الدلتا ، الذى كان « ٠٠٠ » يحج إليه نصارى الاقليم القبلى والبحرى كما يحجون كنيسة القمامة (القيامة) بالقدس ، وكان ذلك فى عيده فى شهر بشنس (أيار / مايو) من كل سنة (١٠٠) .

والى جانب الأعياد الدينية الشرعية الأربعة عشرة التى مرت بنا ، بالاضافة الى أعياد الكنائس والأديرة والشهداء ، كان للمسيحيين أعياد أخرى غير شرعية تتخذ شكل المواسم العادية ، وهى « عيد النوروز » ، أو « النيروز » ، وهو عيد رأس السنة القبطية فى أول شهر توت (أيلول / سبتمبر) ، ولكن مظاهره اقتصر على العاصمة والمدن الكبرى (١٠١) . بخلاف « عيد الشهيد » الذى شارك فيه عامة المصريين من المدن والقرى ، فضلا عن أنه كان يعمل فى إحدى القرى ، وعيد الشهيد هذا هو عيد يحتفل به المسيحيون فى اليوم الثامن من بشنس (أيار / مايو) ، حيث كان المسيحيون يزعمون آنذاك أن النيل لا يزيد فى كل

سنة الا بعد أن يلقوا فيه ، تابوتا به اصبع أحد شهدائهم القدماء ، كانوا يحتفظون به فى كنيسة قرية « شبرا » (١٠٢) ، التى كان يحتفل فيها بهذا العيد ، فيتوافد اليها جميع نصارى مصر بما فيهم « ٠٠٠ النصارى من جميع القرى » ، كما كان يخرج للاحتفال به أيضا عامة أهل القاهرة على اختلاف طبقاتهم ، فتنصب الخيام على شواطئ شبرا وفى الجزائر المقابلة لها فى النيل ، ولا يبقى صاحب لهو ولا مغنى ولا مغنية الا ويحضر الى هذا الاحتفال ، كما يحضره جميع النساء العاهرات والشواذ من الرجال ، ويتخذ الاحتفال الذى يستمر ثلاثة أيام شكل المهرجان ، فالمشاعل تنير الليل ، والفرسان وغيرهم يرقصون بخيولهم على أنغام الطبول والزمور ، ويتجاهر هناك بكل أنواع المعاصى والفسوق ، وربما يقتل بسبب ذلك شخص أو شخصان أو أكثر ، كما أن الخمر التى كانت تباع فى هذه الأيام الثلاثة ، كانت من الكثرة بحيث أن فلاحى شبرا كانوا لا يتمون سداد خراجهم الا من بيع هذه الخمر . ومع أن هذا الاحتفال ألغى للمرة الأولى سنة ٧٠٢ هـ (١٣٠٢ م) فى سلطنة الناصر « محمد بن قلاوون » والثانية ، الا أنه أعاده مرة ثانية فى سلطنته الثالثة ، لأسباب غريبة خاصة به ، فاستمر الاحتفال بهذا العيد الى سنة ٧٥٥ هـ (١٣٥٤ م) ، حين ألغاه السلطان الصالح « صالح بن محمد بن قلاوون » (٥٧٢ - ٧٥٥ هـ / ١٣٥١ - ١٣٥٤ م) ، بأن أحرق هذا الاصبع وذر رماده فى النيل ، لتنتهى بذلك مظاهر هذا الاحتفال الى الأبد (١٠٣) .

ثانيا - النشاط الثقافى :

فى الواقع لم يكن النشاط الثقافى فى القرية فى ذلك العصر نشاطا واسعا ، ولم يكن يشمل جميع جوانب الثقافة ، وانما اقتصر فى الغالب على عملية التعليم ، بل وعلى مرحلة وجيزة

منه ، وهى مرحلة التعليم الابتدائى أو الأولى الذى تناسب مع امكانيات القرية المصرية حتى وقت قريب ، وعلى الرغم من قلة المعلومات عن الحركة التعليمية فى القرية فى عصر المماليك ، فأننا سنحاول تتبع هذه العملية ، التى لم تكن نحتاج فى ذلك العصر الى أكثر من مكان للتعليم ، ومعلم .

وقد تمثل مكان التعليم فى القرية فى عصر المماليك كما كان قبله فى الدول الإسلامية فى « الكتاب » أو « المكتب » كما يحدو لمصادر ذلك العصر أن تسمية ، على أننا يجب ألا نفهم أن الكتاب قام وحده بهذا الدور ، فقد شاركه فى ذلك ، تلك المؤسسة الدينية العظيمة التى أنشئت لتصلح لكل شىء ينفع المسلم ، ألا وهو المسجد الذى وجدنا بعض المعلمين يدرسون فيه فى القرى فى ذلك العصر (١٠٤) . ومع أن احدى الوثائق المسجلة بتاريخ ٧ من ذى القعدة سنة ٧٥٩ هـ (١٣٥٨ م) تفاجئنا بأنه كان يوجد « مدرسة » فى احدى القرى (١٠٥) ، فانا لا نستطيع أن نعمم ذلك على جميع القرى التى لم يكن بها أكثر من الكتاب فى ذلك العصر ، ولا حتى بعده لعقود كثيرة من السنوات ، لذلك فأننا نقابل هذا الخبر بكثير من الحذر ، ونرجح أن هذا الاسم (أى المدرسة) أطلق على كتاب كبير ، أو على جامع فى تلك القرية كان يعقد فيه حلقات للتدريس على غرار المدارس آنذاك .

وتشير المصادر الى أن الآباء الذين كانوا يرغبون فى تعليم أولادهم ، كان عليهم أن يلحقوهم بالكتاب فى سن عشر سنوات (١٠٦) وربما أقل من ذلك ، ولم تكن القرية استثناء من القاعدة العامة فى عصر المماليك ، وهى اختصاص الكتاتيب بالصبيان دون البنات (١٠٧) ، بل ولا نالت البنات فى القرى

قسطا من التعليم فى منازلهن ، على نحو ما حدث لبعض البنات فى مدن الاقاليم التى خرجت منها بعض العالمات المحدثات الفاضلات فى ذلك العصر (١٠٨) .

وكان الذى يقوم بتعليم الأولاد فى الكتاب ، المعلم الذى أطلقت عليه المصادر اسم « المكتب » أو « المؤدب » أو « الفقيه » (الكلمة التى حرفت فيما بعد الى فقى) ، الذى يفهم من بعض الروايات أن سلطته على الصبى كانت أكبر من سلطة الوالد ، بدليل أن احدى السيدات عندما أرادت أن تشتكى ابنها الذى يؤذيها ، لم تشتكيه لأبيه ، وإنما ذهبت تشتكيه للمؤدب (١٠٩) .

والى جانب المؤدب كان يوجد فى الكتاب « العريف » وهو الذى يساعد المؤدب فى تعليم الأولاد (١١٠) ، ومعاونة الأطفال المتخلفين عن زملائهم ، بالاضافة الى مهمته فى مراجعة ألواح الأطفال فى حالة غياب المؤدب (١١١) . وفى الكتاب اتصفت العلوم التى يتعلمها الأولاد بالطابع الدينى واللغوى ، والتى لم تكن تزيد عن تعليم الأولاد مبادئ القراءة والكتابة وبعض فنون الخط ومبادئ الحساب الى جانب الأساس وهو حفظ القرآن وبعض الأحاديث (١١٢) .

ولم يكن المؤدب وحده هو المسئول عن تعليم أولاد القرية ، فقد كان أئمة وخطباء وقضاة القرى - خصوصا فى الدولة الأولى - من علماء الدين المتفقيين فيه ، بالاضافة الى اشتهار الكثير منهم بعلوم اللغة والشعر ، فشاركوا بتعليم أبناء القرى ما تيسر من علوم اللغة من نحو وعروض وأدب ، فضلا عن تحفيظ الأولاد بعض كتب الفقه والتفسير (١١٣) ، كما شارك فى تعليم الأولاد أيضا ،

بعض العلماء الفضلاء الذين سكنوا القرى طوال حياتهم ، أو الذين عادوا الى قراهم ، بعد ان كبر سنهم لى يلحدوا بها كما ولدوا فيها (١١٢) . وهؤلاء غير المشاهير من علماء العصر الذين سكنوا النواحي والاقاليم ، والذين كان الأولاد بعد أن يشهد عودهم يتعلمون على أيديهم ، علوماً أوسع من التى درسوها فى الكتاب أو خارجه ، فهم على سبيل المثال يحفظون القرآن فى الكتاب ، ولكنهم يقرءونه بالقراءات السبع على هؤلاء العلماء ، ويعطينا « السخاوى » المعاصر أمثالا كثيرة لهؤلاء استبايخ والعلماء الذين قابل بعضهم بنفسه فى أثناء جولانه العلمية فى الأقاليم (١١٥) . وبعد أن يتم أولاد الفلاحين تعليمهم الأولى وحفظ القرآن فى القرى ، كان على من يرغب منهم فى استكمال التعليم ، أن يلحق بإحدى مدارس المدن المجاورة ، فقد شهد ذلك العصر من بناء المدارس « ما ملأ الأخطاط وشحنها » (١١٦) ، تلك المدارس التى بالغ فى انشائها السلاطين والأمراء المماليك ومن تبعهم من أصحاب الوظائف الدينية والديوانية ، فامتألت مدن الأقاليم بهذه المدارس ، التى لا نستطيع أن نحصيها فى هذا المجال الضيق ، ولكن يكفى أن نذكر أن « ابن بطوطة » الذى طاف بالبلاد فى ذلك العصر ، لم يترك وصف مدينة نزلها دون أن يذكر أن بها مدرسة أو أكثر ، لا يكاد يشذ عن هذه القاعدة ، سواء فى عواصم الأقاليم ، أو المدن الصغيرة بها (١١٧) .

وتعطينا المصادر الأمثلة الجيدة عن انتقال بعض أولاد الفلاحين من الذين حفظوا القرآن فى قراهم الى مدن أقاليمهم ، للحاق بإحدى المدارس . التى مثلت المعاهد العليا أو الجامعات فى ذلك العصر . فنشغوا واشتهروا وشغلوا الوظائف الكبرى (١١٨) ، وهؤلاء غير الأولاد الذين حالفهم الحظ ، فانتقلوا القاهرة لاستكمال تعليمهم على يد مشاهير علماء الزمان فى

أحدى مدارسها الشهيرة ، أو فى الجامع الأزهر الذى خصص فيه مكان لأبناء القرى عرف بـ « روائى الريافة » (١١٩) ، وكان هؤلاء يحصلون بالفعل على تعليم أفضل ، ومناصب دينية وديوانية مرموقة ، وما يتبع ذلك من تيسير سبل الشهرة والأثراء (١٢٠) . ومن هؤلاء برزت أسماء أفراد وأسران كثيرة أسهموا فى الحركة الفكرية فى عصر سلاطين المماليك أمثال : « النويرى » و « القلقشندى » و « السبكى » و « السخاوى » و « البلقينى » و « البيجورى » و « القبساتى » و « المليجى » و « القمولى » و « والطنبدى » و « الونائى » و « الدميرى » ، وغيرهم كثير ممن ينتسبون الى قرى أخرى .

هذا عن تعليم أولاد الفلاحين من المسلمين ، أما بالنسبة لتعليم أولاد المسيحيين فإن طريقة تعليمهم لم تكن تختلف كثيرا عن طريقة تعليم أولاد المسلمين ، فأبناء المسيحيين كانوا يتعلمون أيضا فى المكاتب أو الكتاتيب الخاصة بهم ، كما أن تعليمهم كان يتميز بالطابع الدينى أيضا ، فهم يتعلمون فى هذه الكتاتيب مبادئ الدين المسيحى ، وبعض قصصهم الدينى ، بالإضافة الى مبادئ اللغة العربية ، فضلا عن تعليمهم بعض العلوم التى برعوا فيها والتى بسببها اكتسبت مكاتبهم شهرة خاصة مثل علم الحساب ، وهو ما يفسر احتكار المسيحيين فى ذلك العصر للوظائف الكتابية والحسابية ، لذلك ربما أخرج بعض المسلمين أولادهم من مكاتبهم ليرسلوهم الى تلك المكاتب لكى يتعلموا فيها الحساب (١٢١) مما كان يجعل المسيحيين يضيفون الى مكاتبهم وظيفة تحفيظ القرآن ، بسبب وجود أولاد المسلمين ، فكان الأولاد المسيحيون يحفظون القرآن هم الآخرون ، لذلك خرجت الأوامر - خصوصا فى فترات نكبات أهل الذمة - بمنع المسيحيين من تحفيظ القرآن لأولادهم (١٢٢) .

الهوامش

- (١) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٢٧١ .
- (٢) النابلسي : تاريخ الفيوم ، ص ٢١ .
- (٣) المصدر نفسه ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ .
- (٤) انظر على سبيل المثال ، النابلسي : تاريخ الفيوم ، ص ٣٢ ، ١٧٦ ؛
المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٣٨٥ ، ج ٢ ، ص ٥٢٤ ، ٥٢٨ ،
٦٢٤ (نشر دار التحرير) .
- (٥) النويري : نهاية الأرب ، ج ٣٠ ، ص ١٥٢ ؛ المقريزي : المواعظ
والاعتبار ، ج ١ ، ص ٣٤٤ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ،
ص ٤٥٨ .
- (٦) وثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، نقلا عن ، عماد أبو غازي : المرجع السابق ،
الملاحق ، ص ٢٨١ .
- (٧) الشربيني : هن القحوف ، ص ٣٣ .
- (٨) المقريزي : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
- (٩) الصيرفي : انباء الهصر ، ص ١٧٣ ؛ السخاوي : التبر المسبوك ،
ص ١٢٧ .
- (١٠) النويري : نهاية الأرب ، ج ٣٠ ، ص ١١٦ .
- (١١) الشربيني : هن القحوف ، ص ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٨ .
- (١٢) « الزوايا » جمع « زاوية » ونشأت هذه الزوايا في الأصل ملحقة
بالمساجد ، ولكنها تطورت الى أبنية صغيرة للعبادة وسكن أخذ الصوفية (فحمد

كمال الدين عز الدين على : الحركة العلمية في مصر في دولة المماليك الجراكسة .
(بروت) ١٩٩٠ م . ص ٦٠ ، حاشية رقم ١٨) .

(١٢) النابلسي : تاريخ الفيوم ، ص ١٧٦ : ابن تغري بردي . منتخبات من
حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٧٢١ ، السخاوي . التبر المسبوك ، ص ١٢٧ .

(١٤) هي من القرى القديمة . وردت بالاسم نفسه في قوانين الدواوين من
أعمال السراوية . ووردت في التحفة السنية باسم « منية بن مرشد » من أعمال
قوة والمزاحمييتين . وهي حاليا باسم « منية المرشد » تابعة لمركز قوة من
محافظة الغربية (ابن مماتي . قوانين الدواوين ، ص ١٨٩ : ابن الجيعان .
التحفة السنية . ص ١٢٧ أ محمد رمزي ، القاموس الجغرافي . ق ٢ . ج ٢ .
ص ١١٦) .

(١٥) ابن تغري بردي . النجوم الزاهرة ، ج ١١ ، ص ١١٨ . ١١٩ .

(١٦) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤١٧ : ابن تغري بردي . منتخبات
من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٧٢١ .

(١٧) السبكي . معيد النعم . ص ١٢٦ : ابن بطوطة الرحلة ،
ص ٢٧ .

(١٨) المقريزي السلوك ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٦٨٥ ، ٦٨٦ : ابن حجر
انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٢٨٢ : ج ٩ ، ص ٢٠ : السخاوي ك التبر المسبوك
ص ٢٢٨ .

(١٩) المقريزي . السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٢٧٦ : العيني عقد الجمان .
ج ٢ ، ص ٨٥ : السخاوي : التبر المسبوك : ص ٢٥٠ ، و « الشيابة » آلة من
آلات النفخ تتخذ من القصب المجوف . ويقال لها « اليراع » أيضا . وربما
عبر عنها بالزمار العراقي (ابن فضل الله : التعريف بالمصطلح الشريف . تحقيق
د . محمد حسين شمس الدين . ص ٢٨٥ . حاشية رقم ٢) .

(٢٠) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٢٩ : ابن تغري بردي . النجوم الزاهرة .
ج ١١ ، ص ١٩٣ : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٧٢١ (نشر بوبر) .

(٢١) النابلسي . تاريخ الفيوم . ص ٢٢ ، ٢٣ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٩٩ ، ١١٥ .
المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٥٧٩ - ٥٨١ (نشر دار التحرير) .

(٢٢) « اليعاقبة » هم الذين يعتقدون أن الله واحد قديم وأنه لم يكن جسم
ولا انسان ، ثم تجسم وتأنس . في حين يعتقد « الملكانيين » أن الله اسم لثلاثة

معان وأنه واحد ثلاثة وثلاثة واحد (المقرئى . المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٥١ : وانظر أيضا : قاسم عبد ، قاسم . أهل الذمة ، ص ١٠٢ ، ١٠٤) .

(٢٣) العينية : عقد الجمان ، ج ٢٢ ، ق ٢ ، ص ٢٧٦ (مخطوط) .

(٢٤) هى من القرى القديمة التى وردت فى قوانين الدواوين باسم « -بيرا الخيمة من الضواحي من أعمال الشرقية ووردت فى التحفة السنية باسم شبرى الخيمة وهى شبرى الشهيد » من أعمال الضواحي ، وقد اشتهرت باسم شبرى الخيمة أو الخيام نسبة الى الخيام التى كانت تنصب فى عيد الشهيد كل سنة ، وهى الآن شبرى الخيمة الحالية من ضواحي القاهرة من جهة الشمال (ابن مماتى . قوانين الدواوين ، ص ١٥٢ : ابن الجيعان . التحفة السنية ، ص ٧ : محمد رمزي : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، ج ١ ، ص ١٢ ، ١٣) .

(٢٥) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٨ ، ص ٤٢١ : ابن اياس . يدافع الرهور . ج ١ ، ق ١ ، ص ٥٦٥ - ٥٦٧ ، ق ٢ ، ص ٥٩٥ : الصيرفى نزهة النفوس . ج ٢ ، ص ٢٨٢ .

(٢٦) « أبو النمرس » من القرى القديمة وردت بالاسم نفسه فى قوانين الدواوين من أعمال الجيزة ، ووردت باسم « أبو النمرس » من أعمال الجيزة أيضا . فى التحفة السنية ، وهى تعرف حاليا بهذا الاسم وهى من قرى مركز الجيزة . التابع لمحافظة الجيزة (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١١٨ : ابن الجيعان التحفة السنية . ص ١٣٨ : محمد رمزي : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، ج ٢ ، ص ٣) .

(٢٧) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ١ ، ص ٣٤٠ ، ٣٤١ ، وانظر عن حالات مشابهة ، الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٣٢٥ : المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٢٨) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٥٤٨ - ٥٥٠ (نشر دار التحرير) .

(٢٩) 'المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٥٨٢ ، ٥٨٣ : وانظر أيضا . قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١٣٠ .

(٣٠) قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(٣١) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ٣٣ .

- (٢٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٥٢ - ٥٥٨ : النابلسى .
تاريخ الفيوم ، ص ٢٢ .
- (٢٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٦٠ ، ٥٦١ وعن قريه
« أدركة » انظر ص ١٢٢ ، حاشية رقم ١ .
- (٢٤) انقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٥٦ - ٥٥٨ : النابلسى .
تاريخ الفيوم ، ص ١١٥ ، ١١٨ ، ١٣٤ .
- (٢٥) سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص ٤٧ .
- (٢٦) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٥٢ ، ٥٥٥ ، ٥٥٩ (نشر
دار التحرير) .
- (٢٧) العينى : عقد الجمان ، ج ٢٣ ، ق ٢ ، ص ٢٧٨ (مخطوط) عن هذه
الاحداث بالتفصيل انظر : ترتون : اهل الذمة فى الاسلام . ترجمة د . حسن حبشى ،
(القاهرة ، ١٩٩٤ م ، ص ٦٥ - ٧٨ .
- (٢٨) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٦٢ (نشر دار التحرير) .
- (٢٩) « دموه » من الفرى القديمة وردت فى قوانين الدواوين باسم « دموه
والطين بها » من أعمال الجيزية ، وفى التحفة السنية وردت باسم « دموه » فقط
من أعمال الجيزية ، ومع أن الأستاذ محمد رمزى ذكر أنها اندثرت فإنه
عاد وأكد أنها القرية التى تسمى حاليا « منيل شيحة » التابعة لمركز الجيزة ،
من محافظة الجيزة (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٢٨ : ابن الجيعان
التحفة السنية ، ص ١٤٤ : محمد رمزى : القاموس الجغرافى : ق ١ ، ص ٢٥٤ ،
ق ١ ، ج ٢ ، ص ٢٠ - ٢٢) .
- (٤٠) بى فريه « جوجر » الحالية مركز طلخا محافظة الغربية ، وردت بهذا
الاسم فى قوانين الدواوين من أعمال السمنودية . وأيضا فى التحفة السنية من
أعمال الغربية (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٢٥ : ابن الجيعان : التحفة
السنية ، ص ٧٥ : محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، ج ٢ ،
ص ٨٦) .
- (٤١) قاسم عبده قاسم : اهل الذمة ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .
- (٤٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ .
- (٤٣) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٥ ، ص ٤٦٢ .
- (٤٤) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ١٢٦ .

- (٤٥) السبكي . معيد النعم . ص ٢٢ : المقرئى . السلوك ، ج ٤ ' ق ٢ ، ص ١٠٢١ .
- (٤٦) الشريبنى : هن القحوف ، ص ٣٣ .
- (٤٧) عيد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين الممالك ، ج ١ . ص ١٨٧ .
- (٤٨) انفلثشندى : صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٣٩ .
- (٤٩) البابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ١١٣ : ابن حبيب . تذكرة النبىة ، ج ٢ ، ص ٣٧٦ : المقرئى ، المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ١٩٦ ، السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٣٤٥ . ٣٤٦ : انظر . ابن الجيعان : التحفة السنية ، بشكل عام حيث لم تخل قرية من القرى من قطعة أرض رزقة لمن بها من علماء الدين .
- (٥٠) الادھوى . الطالع السعيد . ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ .
- (٥١) داسم عبده قاسم : أهل الامة ، ص ١٧١ . ١٧٢ .
- (٥٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ١٩٦ ، ٥٢٨ (نشر دار التحرير) .
- (٥٣) ابن جبیر : الرحلة . ص ١٢ : الادھوى . الطالع السعيد ، ص ١٦٢ . ٢٦٦ ، ٢٨٤ ، ٣٠٣ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ - ٣١٧ ، ٤١٤ ، ٤٤٠ ، ٤٧٦ ، ٥٠٦ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ابن حبيب : تذكرة النبىة ، ج ٢ ، ص ١١١ . ١١٢ .
- (٥٤) الشريبنى : هن القحوف ، ص ٣٣ - ٤١ .
- (٥٥) المقرئى : المواعظ والاعتبار . ج ٣ ، ص ١٩٦ (نشر دار التحرير) .
- (٥٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٧٧ .
- (٥٧) الشريبنى . هن القحوف ، ص ١١ .
- (٥٨) الدينى . عقد الجمان ، ج ٤ ، ص ١٣٨ ، ١٣٩ .
- (٥٩) وثيقة ٤/٢٥ دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) . نقلا عن تذكرة النبىة ، تحقيق د . محمد أمين ، ج ٢ ، الملاحق ، ص ٤٠٨ ، ٤٠٩ : الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ٦٧ .
- (٦٠) انابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ١١٣ .
- (٦١) انويرى : نهاية الأرب . ج ٨ ، ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .
- (٦٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٥٣ (نشر دار التحرير) .

- (٦٣) عن هذه الوظائف انظر، القلقشندي . صبح الاعشى ، ج ٥ ، ص ٤٧٢ - ٤٧٤ ؛ قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١٠٧ - ١٠٨ ، ويذكر المقرئى ان المطران فوق الأسقف وليس العكس (المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٥٢) .
- (٦٤) يقال ان المعنى اللغوى للتصوف مشتق من الصفاء نظرا لتمييز أصحابه بصفاء القلوب ، أو من الصوف الخشن الذى تميزوا بلبسه علامة على التقشف . اما المعنى الاصطلاحي فهو : « العكوف على العبادة والانقطاع الى الله تعالى والاعراض عن زخرف الدنيا وزينتها والزهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال ونجاء والافراد عن الخلق فى الخلوة للعبادة » (ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٣٢٨) .
- (٦٥) قاسم عبده قاسم . ماهية الحروب الصليبية . القاهرة ، ١٩٩٣ م . ص ٢٠٣ .
- (٦٦) محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية . ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
- (٦٧) سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٨٩ ، ١٨٠ .
- (٦٨) قاسم عبده قاسم . دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى . ص ٤٧ .
- (٦٩) Volders : Ahmad Al-Badawi, in Encyclopaedia of Islam. vol I.
- (٧٠) المقرئى . السلوك . ج ٢ . ق ٢ . ص ٩١٢ . ابن حجر . انباء الغمر . ج ٢ ، ص ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ج ٩ ، ص ١٩٠ .
- (٧١) النابلسى . تاريخ الفيوم . ص ٣٩ . ابن بطوطة . الرحلة . ص ٣٠ .
- ٤٠٤١ : الادفوى . الطالع السعيد . ص ١٨٦ . الصيرفى . انباء الهجر . ص ٨٢ .
- (٧٢) محمود أبو رية : حياة القرى ، ص ٤٧ .
- (٧٣) ابن حجر : انباء الغمر . ج ٢ ، ص ٤٤ ؛ ابن تغرى بردى . النجوم الزاهرة ، ج ١١ ، ص ١١٨ ، ١١٩ ، الصيرفى ، انباء الهجر . ص ٨٢ .
- (٧٤) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٧٢٤ .
- (٧٥) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٨ . ص ٣١١ . محمود أبو رية . حياة القرى ، ص ٥٠ .
- (٧٦) ابن شاهين : زبدة كشف المالك ، ص ٣٨ .
- (٧٧) الذويرى . نهاية الأرب ، ج ٣٠ . ص ١٤٥ .
- (٧٨) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ١٥٥ (نشر دار التحرير) .

- (٧٩) الشربيني : هز القحوف ، ص ٨١ ، ٨٢ .
- (٨٠) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٧٢٤ : ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١١٤ ، ١٣٢ .
- (٨١) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ : ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ .
- (٨٢) انظر على سبيل المثال ، المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ، ص ٩١٤ : ج ٤ ، ق ١ ، ص ٢٩٧ ، ٥١٦ : ق ٢ ، ص ٨١٦ : الصيرفى . نزهة النفوس ، ج ٤ . ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ .
- (٨٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١١ ، ص ٣١٥ : السخاوى . التبر المسبوك ، ص ٢٢٠ .
- (٨٤) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٩ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٨ .
- (٨٥) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٥٦ ، قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١١٧ .
- (٨٦) هى من القرى القديمة ، وردت فى المصادر بأسماء مختلفة منها « انبوية » و « انبابة » و « منبابة » ثم حُرقت الى امبابة ، وهى الآن مدينة « امبابة » قاعدة مركز امبابة التابع لمحافظة الجيزة (محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ، ج ٣ ، ص ٥٦ ، ٥٧) .
- (٨٧) المقرئى . السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٥٧٦ .
- (٨٨) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ١٩ .
- (٨٩) ابن الحاج : المدخل ، ص ٢٩٩ .
- (٩٠) يقال أن شطا كان ابنا لرجل اسمه الهاموك خال المقوقس ، وكان الهاموك حاكما لمدينة « دمياط » عند الفتح العربى لمصر ، فأسلم شطا وساعد العرب فى فتح دمياط ، كما قام بجمع الأعوان من قرى البرلس والدقهلية لاعانة المسلمين على فتح مدينة تنيس ، ولكنه استشهد فى المعركة فى ليلة النصف من شعبان بعد أن أبلى بلاء حسنا ، فقبِر حيث استشهد ، فعرف المكان الذى قَبِر فيه باسم شطا على اسمه (المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٢٢) ، ثم تطور المكان حتى صار قرية تعرف بقرية « شطا » وهى الآن بالاسم نفسه تابعة لمركز فارسكور ، من محافظة الدقهلية (المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٢ : محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، ج ١ ، ص ٢٤٣) .

- (٩١) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٢٨ ، ٢٩ .
- (٩٢) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٨٢٥ ؛ ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٩ ، ص ٦٠ ؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ١ ، ص ١٨١ ؛ السخاوى : التبر المسبوك ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٤٧ .
- (٩٣) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٦٤٩ ؛ المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٦٦٩ ؛ الشربينى : هز القحوف ، ص ٣١ ؛ قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١١٦ .
- (٩٤) ابن الحجاج : المدخل ، ج ١ ، ص ٢٨٦ ؛ وانظر بصفة خاصة . الشربينى . هز القحوف ، ص ١٦ - ٢٠ ؛ ٢٠٠ - ٢٠٢ ، ٢١٢ ، ٢١٣ .
- (٩٥) الفلقشندي : صبح الاعشى . ج . ص ٤٢٥ - ٤٢٩ ؛ المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٩٤ - ٥٠١ ؛ قاسم عبده قاسم : اهل الذمة ، ص ١٢٠ - ١٢ ؛ دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ .
- (٩٦) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٩٦ ، ٤٩٧ ؛ قاسم عبده قاسم : اهل الذمة ، ص ١٦٤ .
- (٩٧) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٩٨ .
- (٩٨) الشربينى : هز القحوف . ص ٩٦ .
- (٩٩) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٥٨٠ - ٥٨٢ .
- (١٠٠) وان كان هذا الدير مدمر فى سنة ٧٤١ هـ (١٤٢٧ م) فى عهد السلطان برسبائى (ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٨ ، ص ٤١٢ ، ٤١٣ ، ج ٩ ، ص ٧٠٦) .
- (١٠١) انظر : المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٥٠١ - ٥٠٥ .
- قاسم عبده قاسم : اهل الذمة ، ص ١٦٢ - ١٦٤ .
- (١٠٢) عن هذه القرية انظر ، ص ١٥٧ ، حاشية رقم ٢ .
- (١٠٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٢٥ - ١٢٧ ؛ قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ، ص ٤٦ - ٤٨ ؛ اهل الذمة ، ص ١٦٠ - ١٦٢ ؛ دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٢٧ - ١٢٨ ؛ وان كان ابن اياس انفرد بين مصادر العصر المملوكى ، بأن الغاء هذا الاحتفال كان فى سنة ٧٥٩ هـ (١٣٥٨ م) فى سلطنة الناصر حسن الثانية (ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٦٥ ، ٥٦٦) .

- (١٠٤) الشربيني . هن القحوف ، ص ٣٧ .
- (١٠٥) وثيقة ٦/٣٧ دار الوثائق بالقاهرة (مجمعة المحكمة الشرعية) .
 نقلا عن كتاب تذكرة النبوة . تحقيق د . محمد امين . ج ٢ . الملاحق .
 ص ٣٤١ .
- (١٠٦) الشربيني : هن القحوف ، ص ٨ .
- (١٠٧) سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٦٩ .
- (١٠٨) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ .
- (١٠٩) الشربيني : هن القحوف ، ص ٣٣ .
- (١١٠) Ibrahim Safama : L'Enriegnement Islamaique En Egypte (le caire, 1939). p. 109.
- (١١١) سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٦٨ .
- (١١٢) محمد كمال الدين عز الدين . الحركة العلمية فى مصر ، ص ١٩ . ٢٠ .
- (١١٣) الادفوى . الطالع السعيد . ص ٣١٣ - ٣١٧ : العينى . عقد الجمان .
 ج ٢ ، ق ٢ . ص ١٦٣ (مخطوط) : السخاوى . التبر المسبوك ، ص ١٣٦ .
- (١١٤) :نظر عن النوع الأول من هؤلاء العلماء . الادفوى . الطالع السعيد ،
 ص ١٥٤ ، ٦٤٦ ، ٧٢ : ابن حبيب تذكرة النبوة ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ : العينى : عقد
 الجمان ، ج ٣ . ص ٢٩٢ : وعن النوع الثانى من هؤلاء العلماء انظر ، الادفوى
 الطالع السعيد ، ص ٣١٣ - ٣١٧ ، ابن حبيب تذكرة النبوة . ج ٢ . ص ١١١ .
 ١١٢ : العينى عقد الجمان ، ج ٣ ، ص ٢٥٤ (مخطوط) .
- (١١٥) السخاوى . التبر المسبوك ، ص ٣٠ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٥٤ ، ١٧٤ .
 ٢٩٨ : الذيل على رفع الامر . تحقيق محمد محمود صبيح . (القاهرة) ١٩٦٦ م .
 ص ٢٨ .
- (١١٦) الفلقستندى : صبح الأعشى . ج ٣ . ص ٣٦٤ .
- (١١٧) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٣١ ، ٤١ ، ٤٢ .
- (١١٨) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٨ ، ص ٢١٨ : الصيرفى
 نزهة النفوس ، ج ٤ ، ص ١٥٧ .
- (١١٩) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ٢ . ص ٤٥١ (نشر محمد
 سال الدين) .

- (١٢٠) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ : العينى :
- عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ق ٤ ، ص ٦٥١ ، ٦٥٢ (مخطوط) : ابن حجر : انباء
- الغمر ، ج ٤ ، ص ٢٩٧ - ٣٠٠ ، ج ٥ ، ص ١٠٧ - ١٠٩ : ابن قسرى
- بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١١ ، ص ٣٠٠ ، ج ١٧٩ ، ١٨٠ : حوادث الدهور ،
- ج ١ ، ص ١٢٨ (نشر محمد كمال الدين) .
- (١٢١) قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١٤١ - ١٤٣ .
- (١٢٢) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ص ٤١٨ .

الغاتمة

بعد أن درسنا القرية المصرية فى عصر سلاطين المماليك من كافة جوانبها ، يحق لنا أن نستنتج بعض النتائج التى خرجنا بها من هذه الدراسة .

أولها أننا رأينا كيف أن موظفى الادارة المركزية فى الأقاليم - وبخاصة الولاة - كانوا نقمة على الفلاحين فى القرى ، فعلى الرغم من أن الدولة استأمنت هؤلاء الموظفين على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم وسائر أحوالهم ، فإننا وجدناهم أسبق الناس الى التعدى على هذه الأشياء واغتصابها ، بل معاملة الفلاحين معاملة لا تليق بالآدميين ، مما كان له أسوأ الأثر على علاقة الفلاحين بحكامهم ، وهو ما كان يظهر فى صدارة ثورات وتمرد .

كذلك وجدنا أن الأرض الزراعية التى كانت - ومازالت - عماد الثروة ، يستحوذ المماليك عليها ، دون أصحاب البلاد الأصليين ، باستثناء فئة قليلة عملت فى خدمة المماليك ، فضلا عن تخصيص مساحات من الأراضى الزراعية، للنفقة على المؤسسات الدينية والتعليمية ، ومن يشرفون عليها أو يعملون فيها ، وهى

ما عرفت باسم الأوقاف سواء الأوقاف الحكومية ، أو الأوقاف الشخصية التي استغل المماليك شرعينها في إخفاء ما استنولوا عليه من أراض خلفها ، كما وجدناهم يستغلون أوقات اضطراب البلاد ، فيتملكون الأراضي الزراعية ، التي هي جزء من ثروة المسلمين عامة ، وذلك باختلاق حجج واهية .

ومع ذلك فإن علاقة المقطع بالأرض الزراعية لم تكن علاقة ود ، في ظل النظام الاقطاعي الذي وجد آنذاك ، فلم يكن المقطع مقيما في اقطاعه سواء بارداته أو رغما عنه ، كما انه لم يكن مهتما بعمارة الاقطاع - باستثناء حالات فردية - بقدر اهتمامه باستنزاف خبراته بكل الطرق . علما بأن علاقة المقطع بالأرض لم تكن الا حيازة ارتفاع ، بمعنى أن المقطع كان يقطع قطعة أرض تخرج خراجا بقدر الراتب الذي حدد له سواء كان أميرا أم جنديا ، وهذا الخراج هو ما أطلق عليه في المصطلح المملوكي « الايجار » وليس صحيحا ما هو شائع من أن الفلاح في العصر المملوكي كان يدفع ايجارا للمقطع ، وخراجا للدولة . وهذا لا ينفي أن الفلاحين في ذلك العصر تحملوا غير الخراج الكثير من المكوس والمغازم للسلطان والمقطعين ، مما كان يجعل الفلاح في حالة عجز دائم عن سداد ما عليه ، مما أجبر الكثير من الفلاحين على الفرار وخراب القرى ، وما تبع ذلك من تأثير سيء على اقتصاد البلاد .

ورأينا أيضا أن النظام الاقطاعي المملوكي منح المقطعين سلطات قضائية وتنفيذية في نطاق اقطاعاتهم ، ولكن المقطعين لم يحسنوا استغلال هذه السلطات لاقامة علاقة طيبة بينهم وبين الفلاحين تسير وفق منظومة دينية واجتماعية يحترم فيها الفرد ، بل استغلوا هذه السلطات في انزال أشد أنواع العذاب بالفلاحين ، واستغلالهم بشتى الطرق ، دون الاهتمام بأحوالهم .

أما إذا انتقلنا الى أهم ما استنتجناه من حياة القرى الاقتصادية ، فسنجد أن الاقتصاد القروى فى ذلك العصر ، ظل كما هو من قبل ، بل وكما استمر من بعد اقتصادا يقوم على أساليب الزراعة ونظم الرى البدائية ، بالإضافة الى الأساليب نفسها فى تربية الثروة الحيوانية . كما وجدنا أن النشاط الحرفى لم يكن يتعدى كونه نشاطا بدائيا يقوم على أساس سد احتياجات الفلاحين من المواد المصنعة البسيطة ، ووجود أصحاب الحرف الأساسية . أما التبادل التجارى بين الفلاحين وبين القرى فكان ضئيلا يقوم على تبادل السلع الاستهلاكية البسيطة بالإضافة الى القليل من السلع الغذائية معتمدا فى أغلب الأوقات على نظام المقايضة البدائى . وان كان دور القرى فى التبادل التجارى مع المدن والقاهرة على وجه الخصوص ، من أهم ما يميز دور لقرى المنتجة على دور المدن المستهلكة ، وهو ما كان يظهر بوضوح فى أثناء الأزمات الاقتصادية ، والأوبئة والطواعين التى كانت تؤثر تأثيرا مباشرا على اقتصاد القرية ، بما يترتب عليها من خلو قرى بأكملها من أهلها ، وهو ما كانت له آثار وخيمة على مصر كلها من أقصاها الى أقصاها .

ومن دراسة حياة الفلاحين الاجتماعية ، وجدنا أن حياتهم اليومية ، وأركان الحياة الأساسية من مآكل وملبس ومسكن وكذلك عاداتهم وتقاليدهم ، ووسائل تسليتهم ، واحتفالاتهم الاجتماعية ، هى الأشياء نفسها التى كانت موجودة فى القرى من قبل ذلك العصر بكثير ، وهى الأشياء نفسها التى مازلنا نجد لها وجودا فى القرى حتى اليوم ، وهذا ما يدعونا الى أن نقرر أن أى برامج لتطوير القرى لا تتوافق مع هذه الأشياء الضاربة بجذورها فى أعماق التاريخ ، والتى يحاول الفلاح قدر طاقته

الحفاظ عليها ، لن تنجح ما لم توضع هذه الأمور فى الاعتبار ،
بالإضافة الى العمل على تغيير النظرة الاجتماعية للفلاح ، التى
كانت موجودة فى عصر المماليك وما زالت لها بقايا حتى الآن - وان
لم تكن بالصورة نفسها فى الماضى - ، بأن الفلاح يتصف بخشونة
الطبع وقذارة المظهر ، والتأخر والجهل ، وهو ما انعكس على علاقة
الفلاحين بحكامهم من المماليك ، فأصبحت علاقة عداوة وتبادل
مشترك للكراهية ، خصوصا وأن هذه النظرة السيئة من المماليك
للفلاحين ، جعلت العربان - وهم بكل المقاييس الاجتماعية يأتون
فى مرتبة متأخرة عن الفلاحين - يتجرءون على الفلاحين ، ويتسلطون
عليهم ليذيقوهم أنواع الذل والهوان ، لاحساسهم بأنهم أفضل
منهم .

وفى الفصل الأخير وجدنا أن المؤسسات الدينية ظلت فى
حالة حسنة مادامت الأوقاف الموقوفة عليها كثيرة وتؤدي دورها
فى النفقة عليها . كما أن علماء الدين فى القرى كانوا من الفقهاء
العلماء الذين يقيمون الشعائر ويوعظون الناس ويفقهونهم فى
أمر دينهم ، ما زالت الأوقاف موجودة تؤدي دورها فى النفقة
عليهم ، ولكن حينما قلت الأوقاف الموقوفة على هذه المؤسسات
الدينية من جوامع وزوايا وغيرهما ، ومن يعملون فيها ، خربت
هذه المؤسسات وأصبحت غير صالحة لتأدية العبادات فى أكثرها .
كما أن علماء الدين الذين أحسوا فى أنفسهم قدرة على تأدية
واجبهم على أكمل وجه ، تركوا العمل فى هذه المؤسسات ورحلوا
الى الأماكن التى يجدون من ريع أوقافها ما يكفيهم النفقة على
أنفسهم وعلى من يعولونهم ، تاركين المجال فى الريف لكل مدع من
الجهلاء .

كذلك رأينا الفلاحين ينساقون - منلهم منل باقى طبقات المجتمع - وراء الطرق الصوفية ، ومدعى التصوف وأصحاب الكرامات الذين أدخلوا على التصوف الكثير من الخرافات ، مستغلين جهل الفلاحين وقلة نصيبهم من التعليم ، وما ترتب على ذلك من تقديس الشخصيات أحياء وأمواتا وإقامة الأضرحة والموالد لهم ، ضاربين بتعاليم دينهم عرض الحائط .

أما التعليم فى القرى ، فقد اقتصر على تحفيظ الأولاد القرآن الكريم بالإضافة الى تعليمهم مبادئ العلوم الدينية واللغوية فى الكتاتيب ، وهو ما كان يتفق مع امكانات القرية آنذاك ، ولكن النابهيين من أولاد الفلاحين لم يقصروا طاقاتهم عند حدود هذه الامكانات ، فوجدناهم يلحقون بالمدارس الموجودة فى مدن الأقاليم أو القاهرة - التى مثلت الجامعات والمعاهد العليا آنذاك - فينبغوا ، ويظهر منهم أفراد وأسر أثرت فى الحياة الفكرية والثقافية فى ذلك العصر .

الملاحق

الملحق الأول *

« نسخة تقليد بنيابة السلطنة بالوجه القبلي »

« الحمد لله مطلق التصرف فيما كان ممنوعا ، ومنطابق المتصوف ليكون قوله الصواب مسموعا ، وموسع نطاق المصرف في جميع ما تعين أن يكون له مجموعا . »

« نحمده حمدا يعذب يتبوعا ، وينبت بمزيد الشكر زروعا ، ويدر ضروعا ، ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تتفرع فروعا ، وتسكن جموعا وتسكت جموعا ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي أقوى لأهل الطغيان ربوعا ، وأجرى لعيون الزرد عليهم دموعا ، وأغرى القسى بالحنين اليهم وروعا ، وأسقط على لباتهم طيور السهام وقوعا ، ومهد البلاد بقتلاهم فآمن من خاف وأطعم من تشكى جوعا ، ﷺ وعلى آله وصحبة صلاة نعم درع الفجر بشفقها المخاق صدوعا ، وسلم تسليما كثيرا . »

(*) القلقشندي : صبح الأعشى في صناعة الانشا ، ج ١١ ، ص ٤٢٤ - ٤٢٨ .

« وبعد ، فانه لا يستقيم نجاح الأمور ، ويسندام صلاح الجمهور ، الا بتفقد احوال ولا تهم ، وتعهد سلوك الرعايا مع رعاتهم ، ورد مجموع كل عمل الى من لا يبيت طرفه فى مصالحهم مملوءا من الوسوسن ، ولا يقر له فى التنقل فى مهماتهم جواد فى رسن ، ولا تهدأ سيوفه فى الأغمار ما برقت بارقة فتن ، ولا يشرب الماء الا ممزوجا بدم ولا يبيت الا على دمن ، وكانت الديار المصرية المحروسة أحوج شئ الى هذا الموصوف ، وأكثر اضطرار الى ما نشاء له فى صلاح رعايا لوامع سيوف ، والوجه القبلى بها هو الجامع ما يزيد على السبعة الأقاليم ، الحائز من أهل الحضر والبادية لكل طاعن ومقيم ، قد امتد حتى كاد لا ينتهى الى آخر ، ولا يلمتهى بما يكتفه من بر مقفر وبحر زاخر ، فقد جاور بالأودية العميقة الحوت فى الماء وجاوره فى السماء برفعة الجبال ، وتطاول حتى اتصل طرفاه الجنوبي بالجنوب والشمال بالشمال ، وحوت مجاريه من النيل المبارك مأمدة الرزق الممتد ، وأمد المد المبيض على عنبره ثراها المسود ، وهو الوجه الذى تعرف فى كونر نياه نضرة النعيم ، وببهر حسنا من أول قطرة تقع من مرآه الجميل على وسيم ، قد حال فيه الماء محمرا كأنما يشرب ندى ورد الحدود ، وحلا كأنما ضرب الضرب فى لمى ريقه المورود ، وكان لا ينهض بأعبائه ، ويرد بالغيط متقرحة عيون رقبائه ، ويمنع كل منسر منسر يحذر أن ينشهب وذيل خبائه ، الا من تقدمت له درب يتعلم فى جليل الخطوب من مضائنها السيف المدرب ، ويقتدى فى دقيق التلطف بسياستها القلم المجرب ، وكان فلان هو الذى تتهادى كفايته الأعمال ، ويتعادى نفعه والسحب فلا يدرى لمن منهما التروى ولن الارتجال ، وقد ولى الأعمال البهنية وهى فى هذا الوجه الجميل أبهج صورة وأبهى فيما تكثر منافعة المشهورة ، فأضحى المغل فى بيادره يتبادر ، والاقبال بشكائر اقباله والمحل يتنازر ،

ومزدرعاتها تعرف سيماماها فى وجوهها من اثر سيجود الليل كزرع
أخرج شطأه فاستأزر ، فاقتضى حسن رأينا الشريف أن نطلق
تصرفه فيما جاوره من الأعمال ، وأن نمنع له يميننا باليمين
وشمالا بالشمال .

« فخرج الأمر الشريف العالى - ما زال يؤيد عز الدين ظهورا ،
ويتم له فى أعمال نورا - أن يكون فلان كاشفا ووالى الولاة بالوجه
القبلى بأجمعه : معطلة ومزدرعة ، وبره وبحره ، وعامره وقفره ،
وأهل حضره وباديته ، وأصحاب زرعه وماشيته ، على عادة من
تقدمه وقاعدته فى ذلك ، ليأمن المقيم والسالك ، ويجمع على
الطاعة من قبله هنالك ، وينتظم عقد عقائدهم المتهاك ، ويقوى
الله أجره ، والشرع الشريف يكون نهيه وأمره ، والإحكام والأحكام
هما ما هما فليحفظ زمامهما ، ولينفذ الى الأغراض سيمامهما ،
وليوصل الحقوق الى أربابها ، ويسهل المطالب على طلابها ، ولينصف
انصافا لا يشتكى معه حيف ، وليقم المهابة حتى لا يقدر على التعدى
طارق طيف ، وليجرد عزائمه فان من العزائم ما هو أمضى من
السييف ، وليحسن قرى النيل القادم فى كل قرية فانه ضيف .

« فعليك بما نأمرك به من تعبئة صفوف الجسور لأمداده .
والاستعداد لمجر عوالى صواريه ومجرى جياده ، وتفقد قبل قدومه
طريقه ، وأترك عن رى البلاد تعويقه ، وأقم الجسور ، فهى قيام
الجسور ، واحفر الترع فانها تراعى ، وأسفر له عن عرائس قراها
المجلوة وجريها كلما قسن له اصبعها يقيس ذراعا ، واقطع بايصال
حق كل ناحية اليها من الماء منازعة الخصوم ، ونبتهم أن الماء
قسمة بينهم لكل منهم شرب يوم معلوم ، ولا تدع به أحدا من أهل
المقاسيد ، ومن جرت لهم بسوابق الفتن عوائد ، ومن يتعزز برب
جاه ، ومن لا يكون له الى حماية اتجاه ، ومن خرج بوجهه الشر

مصرحاً ، أو ليا ب عقاب مسستفتحا ، أو وقف على درب أو قطع
 طريق ، أو توعده أهل رفاق أو أهل فريق ، أو أقدم على ضرر
 أحد في نفس أو مال ، أو خشيت له عاقبة في بداية أو مال ،
 أو نزل في بلد أمير ليتغطى بجناحه ، أو ترامى على عصابة يحمل
 منهم حد سلاحه ، فسل عليهم سيفك الماضي ، وأحسن إلى الناس
 إذا خشيت أن تسيء اليهم التفاضل ، ومن امسكته منهم فامض حكم
 الله فيهم وأقم الحدود على متعديهم ، وطهر الأرض بماء السيوف
 من أنجاسهم ، وعلق منهم أناسا بحبل الوريد إلى مدارج أنفاسهم ،
 وأصاب منهم على الجذوع من تناوح الرياح بسعفهم ، وأوثق منهم
 بالسلاسل والأغلال من التقضى جرائمهم ايصالهم في المقابلة إلى
 حد تلفهم . وأكرم قدوم من يرد عليك من الكارم ، وقرر بحسن
 تلقيك أنك أول ما قدمناه لهم من المكارم ، فهم سمار كل نادى ،
 ورفاق كل ملاح وحادى ، ولا بد أن يتحدث السمار وتتداول بينهم
 الأسمار ، فاجعل شكرنا دأب أسنتهم ، ومننا حليسه أعناقهم
 ومنحنا سببا لا يستجلب رفاقهم ، فهم من مواد الارقاق ، وجواد
 ما بحمل من طرف الآفاق ، وقد بقى من بقايا أهل العقائد الفاسدة .
 والمعاقد البائسة ، من يتعين اقعاد قائمهم ، والتيقظ لميقظهم والنوم
 عن نائمهم . ونحن نتبهاك على هذه الدقائق ، ونوقفك على أطرافها
 ولك رأيك إذا حقت الحقائق ، وطالع أبوابنا العالية بما أشكل
 عليك ، تنزل أنور هدايا أقرب من رجح نفسك اليك ، وأقدر حق
 هذه النعم فأننا وليناك منها ما لا يضاهى ، وليناك من بلادنا قبلة
 ترضاها ، وتوليناك حيث وجهت وجهك شطر المسجد الحرام ،
 ونوعت لك أرواح الحجاز وأنت في مصر وريفها العام ، والله
 تعالى يديم منك سيفا يردع مهمزه ، ويؤيد بك الدين فإنه بك
 يقوم جاهه ويدوم عزه ، والاعتماد على الخط الشريف أعلاه .
 ان شاء الله تعالى .

الملحق الثانى ★

، ومثال آخر فى ذلك (١) ، اشترى فلان بمرسوم السلطان من ركيل بيت المال المعمور القرية الفلانية أو الأرض الفلانية أو المكان الفلانى ، وحمل المال أو سومج به من ولى الأمر على ما اصطلاح عليه فى هذه الأحوال ، ثم أوقف ذلك وحبس وسبل على نفسه مدة حياته ، ثم على أولاده ونسله وعقبه ، أو جعل الحصنة من تلك التى قدرها كذا وقفا محبسا مسبلا على المسجد الفلانى أو المدرسة أو السبيل أو التربة أو غير ذلك ، وشرط كذا وكذا ، فانتقلت تلك الأماكن من ديوان الجيوش المنصورة الى ديوان الوقف المبرور الفلانى بعد أن شطب عليها ، ثم استولى على ذلك الوقف الناظر الفلانى ، فلما تمادى عليها الزمان ، وحصل الطمع من فلان وفلان ، وضعف الناظر عن القيام بما يجب من مصالح تلك الأماكن والدفع عنها ، أو عجز عن عمارتها لقصور حاله وقلة ماله أو نقص وجاهته وجاهه ، فاضطر الى اجارتها لمن له شيوكة وبسالة وجاه بغير أجرة مثلها ، وتسلمها المستأجر وعرف أصلها وفصلها وذاق حلاوة درها ، ووصل الى حاصل معروفها وبرها ،

(★) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٨ ، ٨٢ .

(١) فى معرض حديث الأسدى عن أسباب خراب البلاد والقرى .

فصار حريصا على استمرارها في يديه ، وربما دام انتقالها من جهة الوقف اليه ، فان منع ذلك عليه ، جار فيما حكم ، وأخذ غير ما هو له وظلم ، وجاء من جاء من بعده ففعل كفعله ، وكذلك الى أن خرب الوقف أو الموقوف عليه ، وفسد من ذلك ما وقع فيه التساهل ، الى أن وقع التفريط في الشرط والمشروط من اسباب حب الدنيا وطلب العاجل ، فاذا حال حال الوقف أو الموقوف عليه الى فساد ، طمع في استملاكه من له فيه مراد ، فاستبدله ممن له ولاية النظر عليه بمال ، وصار ذلك الوقف ملكا له على كل حال ، وزال ذلك المال المستبدل به اذ لا محقق خلفه ولا طالب ، ونسخ حكم الأول من كل جانب ، وصارت عين ذلك الوقف من أملاك فلان ، وانتقلت من فلان لفلان ، ومن فلان لفلان ، من بعد أن كانت أيضا وقفا على جهات مبرورة من العلماء والفضلاء والصدقات والاحسان . وكذلك استمر هذا الحال ، ودار في كثير من القرى والأماكن والديار ، وضاع بسبب ذلك ما ضاع ، ودثر ما خرب من البلاد والضياع ، لعدم النظر بالانصاف وسوء التدبير والطمع والاجحاف . وهذه الحوادث كلها من جملة الفساد على كل تقدير ، والله تعالى بكل شيء بصير » *

الملحق الثالث ★

« وكان فى اول هذه السنة (٨٧٢ هـ / ١٤٦٧ م) وقعة عظيمة بصعيد مصر بين يشبك بن مهدي الكاشف وبين يونس ابن عمر الهوارى قتل فيها خلائق من الطائفتين وانهزم فيها يشبك وابن عمر المذكور وقعة ثانية انكسر فيها أولاد بن عمر وانتصر يشبك وقتل منهم ٠ وأما الوجه البحرى من أسفل مصر فلم يبطل منه القتال البتة الا نادرا لا سيما بلاد الحرف من الوجه الشرقى ثم انتقل الشر ببلاد الجيزة والمنوفية والغربية من انتشار طوائف العرب فيها ومن قلة الحكام بها وعدم التفات السلطنة اليها لشغل السلطان (قايتباى) بما فيه من اضطراب دولته وما وقع لهساكره بالبلاد الحلبية مع شاه سوار وغيره وطال هذا الأمر بأرياف مصر حتى خرب أكثر قراها فهذا ما كان بصعيد مصر وأسفلها وأما اقليم البحيرة فشأنهم الحرب والقتال مع العرب دواما حتى شمل أكثر قراها الخراب ويحق لها أن تخرب فان اقليم الغربية والمنوفية جزيرة بين بحرين وهما أعمر بلاد مصر قد خرب الآن أكثر قراها

(★) - ابن تغرى بردى منتخبات من حوادث الدور . ج ٣ . ص ٦٥٣ -

فكيف أنت بأقليم البحيرة وغيرها ومن غريب ما اتفق لبعض قرى المنوفية و هي قرية قليب أبيار بالجزيرة وبعضها جار فى اقطاعى وهذه القرية المذكورة كانت قديما فى غاية العمر والاحترام عند العرب لكون بها قبر الشيخ عبد السلام القليبي وغير ذلك ومن جملة مقطعى هذا البلد رجل يسمى يشسبك أحد دوادارية السلطان الصغار وله بها فلاح فأرسل المذكور قاصده لأخذ خراجة من فلاحه بالقرية المذكورة فطبيب الفلاح جرنه ليبيعه ويعطى قاصده استاذة فبينما هو فى ذلك حصر الى الناحية بعض عرب بنى سالم وكلم هذا الفلاح بكلام فرد عليه بما لا يرضيه من غير فحش فما كان الا أن سمع جوابه نزل عن فرسه وألقاه الى الأرض وأراد ذبحه بسكين معه فجرحه من ظهره الى رقبتة وهو يظن أنه قد ذبحه وذلك فى الملاء من الناس قبيل الظهر فلما رأى الناس ذلك حملوه عنه فقام الفلاح من حرارة الفولاذ ساعيا الى داره فتبعه البدوى وبيده السلاح ليتم قتله حتى دخل داره فألقى الفلاح نفسه من داره الى دار أخرى وسار الى النحرارية فلما علم البدوى أنه فاته عاد الى جهة جرن الفلاح ونادى بأعلى صوته متى راح من هذا الجرن القدح الواحد نهبت جميع أجرانكم وتوجه لىأتى بما يحمل القمح عليه ثم عاد بعد ساعة وأخذ جميع ما بالجرن بتمامه وكماله واختلف فى مقداره فقتل ثلاثون أردبا وقيل ستة عشر وقيل أزيد من عشرين واستولى عليه ولم ينتطح فى ذلك شأنان فهذا نوع من أفعال العربان بالغربية والمنوفية وقس على هذا مع قلة محصول الزرع بسائر الوجه البحرى لا سيما القمح فانه فى غاية الخس حتى أن من غريب ما سمعته من النقات من نوع الخس أن رجلا استأجرت ثلاثة أفدنة بأرض النحرارية بشمانى أشرفية وبذر فيها

ثلاثة أرادب قمح لما زرعها بثلاثة أشرفية حسبما كان سعر القمح
يوم ذاك ثم تكلف عليها الى أن صارت فى البحر فلما فرغ أمرها
أحضر الكيل والكتالها فجاء محصول ما رمته من القمح ستة
وثلاثين قدحا فلزمه قد (كذا) فى حقها المدرك النحرارية أربعون
قدحا فأعطاه الرجل ما يحصل له وأسقط عنه المدرك الباقي وهو
أربعة أقداح وذهب الى داره بغير قمحه وليس هنا لخس الا باقليم
يحرى لا غير وأما الصعيد فكان لا بأس به فى هذه السنة » .

قائمة المصادر والمراجع

أولا - الوثائق :

- ★ مجموعة الوثائق : التى حققها الدكتور . محمد محمد أمين ، ونشرها بملاحق الأجزاء الثلاثة لكتاب « تذكرة النبیه فى أيام المنصور روبنيه - لابن حبيب » .
- ★ مجموعة الوثائق : التى حققها الدكتور محمد محمد أمين ، ونشرها فى كتابه « فهرست وثائق القاهرة حتى عصر المماليك » .
- ★ مجموعة الوثائق : التى حققها الباحث . عماد بدر الدين محمود أبو غازی ، ونشرها فى ملاحق رسالته لدرجة الدكتوراه ، بعنوان « دراسة دبلوماسية فى وثائق البيع من أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة مع تحقيق ونشر بعض الوثائق من أرشيفات القاهرة » . جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ م .

ثانيا - مصادر عربية مخطوطة :

- ★ ابن اياس (محمد بن أحمد اياس الحنفى) ت ٩٣٠ هـ .
- نسق الأزهار فى عجائب الأقطار (مخطوط مصور ميكروفيلىم رقم ١٢٨٨ ، معهد المخطوطات العربية) .
- ★ طيبيغا الجركلشى الشارتمرى (القرن الثامن الهجرى) .
- الفلاحة المنتخبة (مخطوط رقم ٢٢ زراعة - مصور ميكروفيلىم رقم ٤٢٠٠١ - دار الكتب المصرية) .
- ★ العينى (بدر الدين محمود العينى) ت ٨٥٥ هـ .
- عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان . من الجزء ٢٢ الى الجزء ٢٥ قسم (مخطوط رقم ١٥٨٤ تاريخ - ١٢ قسم مصور على مجموعة ميكروفيلىم تحت أرقام مختلفة - دار الكتب المصرية) .
- ★ مجهول .
- التذكرة فى تصرف السلاطان فى الأراضى وغير ذلك (مخطوط « كتب فى سنة ٨٦٦ هـ / ١٤٦١ م » رقم ٣٩١ مجاميع - مصور ميكروفيلىم رقم ٥٠٢٣ - دار الكتب المصرية) .
- ★ مجهول .
- رسالة شريفة متعلقة بالجرايات والأطيان المرصدة من بيت المال وعليها أجوبة أرباب المذاهب الأربعة ومتعلقة بطين

الفلاحة والرزق ايضا (مخطوط « كتب فى القرن الحادى
عشر الهجرى » رقم ٥٣٠ مجاميع - مصور ميكروفيلم رقم
٥٢٥٥ - دار الكتب المصرية) .

★ ابن نجيم (زين الدين ابراهيم بن نجيم الحنفى المصرى)
ت ٩٧٠ هـ .

— رسالة فى بيان الاقطاعات ومحلها ومن يستحقها (وهى
رسالة ضمن مجموعة رسائل لابن نجيم بعنوان « الرسائل
الزينية فى مذهب الحنفية » . مخطوط رقم ٣٣ مجاميع
- مصور ميكروفيلم رقم ٥٢٩٥ - دار الكتب المصرية) .

— رسالة المتحف المراضية فى الأراضى المصرية (وهى الرسالة
السادسة فى المخطوط رقم ٤٧٩ مجاميع - مصور
ميكروفيلم رقم ١٥٢٤٧ - دار الكتب المصرية) .

★ النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويرى)
ت ٧٣٣ هـ .

— نهاية الأرب فى فنون الأدب (مخطوط رقم ٥٤٩ معارف
عامة - الجزءان الثلاثون والواحد والثلاثون مصوران
بميكروفيلم رقم ١٧٩٢٥ - دار الكتب المصرية) .

ثالثا - مصادر عربية ومصرية مطبوعة :

★ ابن الأخوة (محمد بن محمد أحمد القرشى) ٧٢٩ هـ .

— معالم القرية فى أحكام الحسبة - عنى بنقله وتصحيحه
روبن ليوى ، (كمبردج) ١٩٣٧ م .

- ★ الادفوى (ابو الفضل كمال الدين جعفر بن تعلب) ت ٧٤٨ هـ .
- الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، تحقيق .
سعد محمد حسن ، الدار المصرية للتأليف والترجمة
(القاهرة) ١٩٦٦ م .
- ★ الاسدى (محمد بن محمد بن خليل) القرن التاسع الهجرى ،
معاصر للسلطان جقمق .
- التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن
التدبير والتصرف والاختيار - تحقيق د . عبد القادر أحمد
طليمات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربى (القاهرة)
١٩٦٨ م .
- ★ ابن اياس (محمد بن أحمد اياس الحنفى) ت ٩٣٠ هـ .
- بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، نشر محمد مصطفى ،
الطبعة الثالثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة)
١٩٨٢ - ١٩٨٤ .
- نزهة الأمم فى العجائب والحكم ، تحقيق د . محمد زينهم
محمد عزب ، الطبعة الأولى ، مكتبة مد بولى (القاهرة)
١٩٩٥ م .
- ★ ابن بطوطة (محمد بن عبد الله بن محمد بن ابراهيم اللواتى
الطنجى) ت ١٣٧٧ م .
- تحفة النظر فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (المشهور
برحلة ابن بطوطة) ، نشر دار التحرير ، (القاهرة)
١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .

★ ابن نغرى بردى (جمال الدين أبو المحاسن يوسف ابن
نغرى بردى) ت ٨٧٤ هـ .

— حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، الجزء الاول والثانى
بحقيق د . محمد كمال الدين عز الدين ، الطبعة الأولى ،
عالم الكتاب (بيروت) - ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م . الجزء
الثالث والرابع بعنوان منتخبات من حوادث الدهور فى مدى
الأيام والشهور ، بحقيق وليام بېر ، (كاليفورنيا)
١٩٣٣ م - .

— المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى (سبعة أجزاء مطبوعة) ،
الجزء الاول ، والثانى ، والرابع ، والسادس ، والسابع ،
تحقيق د . محمد محمد أمين ، الجزء الثالث والخامس ،
تحقيق د . نبيل محمد عبد العزيز ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب (القاهرة) ١٩٨٥ - ١٩٩٤ م - .

— النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة (١٦ جزء) ، وزارة
الثقافة والارشاد القومى ، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر ، (القاهرة)

★ ابن جبیر (محمد بن أحمد بن جبیر الكناني الأندلسي)
ت ٦١٤ هـ .

— رحلة ابن جبیر فى مصر وبلاد العرب والشام وصقلية عصر
الحروب الصليبية ، تحقيق د . حسين نصار ، مكتبة مصر
(القاهرة) ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م - .

★ ابن الجيعان (شرف الدين يحيى بن المقرابن الجيعان)
معاصر للسلطان قايتباى .

— التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية • نشر مورتيز ، مطبعة
بولاق (القاهرة) ١٣٩٦ هـ / ١٨٩٨ م — •

★ ابن الحاج (أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري
المالكي) ت ٧٣٧ هـ •

— المدخل الى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على البدع
والعوائد التي انتقلت وبيان شناعتها وجنحها (المعروف
بالمدخل ، ٤ أجزاء) • الطبعة الأولى ، المطبعة المصرية بالأزهر
(القاهرة) ١٣٤٨ هـ / ٠٠٠٠ •

★ ابن حبيب (الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب)
ت ٧٧٩ هـ •

— تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنية (ثلاثة أجزاء) • تحقيق
د • محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب
(القاهرة) ١٩٧٦ - ١٩٨٦ م — •

★ ابن حجر (أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني)
ت ٨٥٢ هـ •

— الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٨ أجزاء) •
دار الكتب العلمية (بيروت) بدون تاريخ — •

— انباء الغمر بأبناء العمر (٩ أجزاء) • تحقيق
السيد عبد الله بن أحمد مديحج ، طبع وزارة المعارف للحكومة
العالية الهندية (الهند) ١٣٨٧ - ١٣٩٦ هـ / ١٩٦٧ -
١٩٧٦ م — •

★ الحلبي (تقى الدين عبد الرحمن بن محب الدين محمد
التميمي الحلبي الشهير بابن ناظر الجيش) ت ٧٨٦ هـ •

— تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف • تحقيق • رودلف
فسلي ، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة
١٩٨٧ م —

★ ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون) ٨٠٨ هـ •
— المقدمة (لكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب
والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر) ،
دار ابن خلدون (الاسكندرية) بدون تاريخ •

★ ابن دقماق (صارم الدين ابراهيم بن محمد بن محمد أيدير
العلائي) ت ٨٠٩ هـ •

— الانتصار لواسطة عقد الأمصار (الجزء الرابع والخامس) •
مطبعة بولاق (القاهرة) ١٣٠٩ - ١٣١٠ هـ / ١٨٩٣ م —

— الجواهر الثمين في سير الملوك والسلطين (جزءان) •
تحقيق د • محمد كمال الدين عز الدين على ، الطبعة الأولى ،
عالم الكتب (بيروت) ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م —

★ السبكي : (تاج الدين عبد الوهاب السبكي) ت ٧٧١ هـ •
— معيد النعم ومبيد النقم • تحقيق • محمد علي النجار وآخرين ،
الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي (القاهرة) ١٤١٣ هـ -
١٩٩٣ •

★ السخاوي (محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر
ابن عثمان السخاوي) ت ٩٠٣ هـ •

- التبر المسبوك فى ذيل السلوك ، مطبعة بولاق (القاهرة)
١٨٩٦ م — .
- الذيل على رفع الاصر • تحقيق د • جودة هلال ومحمد محمود
صبيح ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر (القاهرة)
١٩٦٦ م •
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١٢ جزء) • نشر
دار الجيل (بيروت) ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م — •
- ★ سيرة الظاهر بيبرس (ثلاثون جزءا فى ثلاثة مجلدات) •
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة أدب الحرب ،
(القاهرة) ١٩٩٦ م — •
- ★ السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن السيوطى الشافعى)
ت ٩١١ هـ •
- حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة (جزآن) • طبعة
المطبعة الشرفية (القاهرة) ١٣٢٧ هـ — •
- ★ ابن شاهين (خليل بن شاهين الظاهرى) ت ٨٧ هـ •
- زبدة كشف الممالك وبينان الطرق والمسالك • تحقيق •
بولس راويس ، (باريس) ١٨٩٤ م — •
- ★ الشربينى (يوسف بن محمد بن عبد الجواد بن خضر
الشربينى) •
- هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف • مطبعة بولاق
(القاهرة) ١٢٧٤ هـ — •

- ★ الشيزرى (عبد الرحمن بن نصر الشيزرى) .
— نهاية الرتبة فى طلب الحسبة . تحقيق . السيد الباز
العرينى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة)
١٣٦٥ هـ / ١٩٤٦ م .
- ★ الصيرفى (الخطيب الجوهري على بن داود الصيرفى)
ت ٩٠٠ هـ .
— انباء الهصر بانباء العصر . تحقيق د . حسن حبشى ،
دار الفكر العربى (القاهرة) ١٩٧٠ م .
— نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان (أربعة أجزاء) .
تحقيق د . حسن حبشى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب
(القاهرة) ١٩٧٠ - ١٩٩٤ م .
- ★ طافور (بيروطافور) ت حوالى سنة ١٤٨٤ م .
— رحلة طافور فى عالم القرن الخامس عشر الميلادى .
ترجمة د . حسن حبشى ، دار المعارف (القاهرة) ١٩٦٨ م .
- ★ ابن عبد الظاهر (محيى الدين بن عبد الظاهر) ت ٦٩٢ هـ .
— تشرىف الأيام والعصور فى سيرة الملك المنصور . تحقيق
د . مراد كامل ، الطبعة الأولى ، الجمهورية العربية المتحدة ،
وزارة الثقافة والارشاد القومى (القاهرة) ١٩٦١ م .
- ★ العينى (بدر الدين محمود العينى) ت ٨٨٥ هـ .
— عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (عصر سلاطين المماليك ،
أربعة أجزاء مطبوعة) . تحقيق د . محمد محمد أمين ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة) ١٩٨٧ - ١٩٩٢ م .

— عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (الحوادث والتراجم من سنة ٨١٥ الى سنة ٨٢٤ هـ) • تحقيق د. عبد الرازق الطنطاوى القرموط ، الطبعة الأولى (القاهرة) ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م — •

★ فاريتما (لودو فيكودى فاريتما) •

— رحلات فاريتما (١٥٠٣ - ١٥٠٩ م) • ترجمه د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة الألف كتاب الثانى - (القاهرة) ١٩٩٤ م — •

★ ابن فضيل الله العمرى (شهاب الدين أحمد بن يحيى) ت ٧٤٩ هـ •

— التعريف بالمصطلح الشريف • تحقيق • محمد حسين شمس الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية (بيروت) ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م — •

★ القلقشندى (أبو العباس أحمد بن على) ت ٨٢١ هـ •

— صبح الأعشى فى صناعة الانشا (١٤ جزءا) • وزارة الثقافة والارشاد القومى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (القاهرة) ١٩١٩ - ١٩٢٢ م — •

★ ابن قيم الجوزية (شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أبى بكر) ت ٧٥١ هـ •

— أحكام أهل الذمة (جزآن) • تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية (بيروت) ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م — •

- ★ كلوت بك (أ . ب . كلوت بك) .
- ملحة عامة الى مصر (أربعة أجزاء) . ترجمة محمد مسعود ،
الطبعة الثانية ، دار الموقف العربى (القاهرة) ١٩٨٢ م - .
- ★ : الماوردى (أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى
البغدادى) ت ٤٥٠ هـ .
- الأحكام السلطانية والولايات الدينية . دار بن خلدون
(الاسكندرية) بدون تاريخ .
- ★ المسعودى (أبو الحسن على بن الحسين بن على المسعودى)
ت ٣٤٦ هـ .
- مروج الذهب ومعادن الجوهر (جزءان) . تحقيق
د . محمد مصطفى زيادة ود . جمال الدين الشيال ، مطبعة
لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة) ١٣٥٩ هـ /
١٩٤٠ م - .
- ★ المقرئى (تقى الدين على بن أحمد) ت ٨٤٥ هـ .
- البيان والاعراب عما بأرض مصر من الأعشاب . تحقيق
د . عبد المجيد عابدين ، دار المعرفة الجامعية (الاسكندرية)
١٩٨٩ م - .
- السلوك لمعرفة دول الملوك (أربعة أجزاء) . الجزءان
الأول والثانى (فى ٦ أقسام) تحقيق د . محمد مصطفى
زيادة ، (القاهرة) ١٩٣٦ - ١٩٥٨ م ، الجزءان الثالث
والرابع (فى ٦ أقسام) ، تحقيق د . سعيد عبد الفتاح
عاشور ، (القاهرة) ١٩٧٠ - ١٩٧٣ م - .

- المواظظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (ثلاثة أجزاء) .
نشر دار التحرير (القاهرة) بدون تاريخ .
- ★ ابن مماتي (الأسعد بن مماتي) ت ٦٠٦ هـ .
— قوانين الدواوين . جمع وتحقيق د . عزيز سوريال عطية ،
الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي (القاهرة) ١٤١١ هـ —
١٩٩١ م .
- ★ النابلسي (أبو عثمان النابلسي الصفدي الشافعي) ٦٦٠ هـ .
— تاريخ الفيوم وبلاده . دار الجيل (بيروت) ١٩٧٤ م .
- ★ النويري (شهاب الدين بن عبد الوهاب النويري) ت ٧٣٣ هـ .
— نهاية الأرب في فنون الأدب (٣١ جزءا مطبوعا) ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب (القاهرة) ١٩٢٣ - ١٩٩٢ م .

رابعاً : مراجع عربية ومعربة *

- ★ إبراهيم على طرخان (دكتور) .
— الاقطاع في الاسلام أصواته وتطوره (دراسة مقارنة) . المجلة
التاريخية المصرية ، المجلد السادس ، سنة ١٩٥٧ - .
- مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة (١٣٨٢ - ١٥١٧ م) .
سلسلة الألف كتاب ، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة)
١٩٦٠ م .
- النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى .
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (القاهرة) ١٣٨٨ هـ /
١٩٦٨ م .

- ★ أحمد عبد الرازق أحمد (دكتور) .
- البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (دراسة عن الرشوة) .
الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة) ١٩٧٩ م — .
- المرأة في مصر المملوكية . مكتبة الشريف وسعد رأفت
(القاهرة) ١٩٧٥ م — .
- ★ بتلر (د . ألفريد . ج . بتلر) .
- فتح العرب لمصر (جزءان) . ترجمة محمد فريد أبو حديد ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين
(القاهرة) ١٩٨٩ م — .
- ★ ترتون (أ . س . ترتون) .
- أهل الذمة في الاسلام . ترجمة د . حسن حبشي ،
الطبعة الثالثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة
تاريخ المصريين (القاهرة) ١٩٩٤ م — .
- ★ حسنين محمد ربيع (دكتور) .
- النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين . دار النهضة العربية
(القاهرة) ١٩٩٠ م — .
- ★ سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور) .
- الأرض والفلاح في مصر على مر العصور (بالاشتراك مع
مجموعة من الأساتذة) . الجمعية المصرية للدراسات
التاريخية (القاهرة) ١٩٦٣ م — .

— الظاهر بيبرس • سلسلة أعلام العرب ، مكتبة مصر
(القاهرة) ١٩٦٣ م - •

— المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك • دار النهضة
العربية (القاهرة) ١٩٩٢ م - •

★ السيد الباز العرينى (دكتور) •

— الحسبة والمحتسبون فى مصر المجلة المصرية التاريخية
المجلد الثالث سنة ١٩٥٠ م - •

— المماليك • دار النهضة العربية (بيروت) ١٣٨٦ هـ /
١٩٦٧ م - •

★ سيده اسماعيل كاشف (دكتورة) •

— مصر فى فجر الاسلام • الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
سلسلة تاريخ المصريين (القاهرة) ١٩٩٤ م - •

★ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور) •

— الريف المصرى فى القرن التاسع عشر • الطبعة الثانية ،
مكتبة مدبولى (القاهرة) ١٩٨٦ م - •

★ عبد العال عبد المنعم الشامى (دكتور) •

— نظم الرى والزراعة فى مصر الاسلامية • (القاهرة)
١٩٩٠ م - •

- ★ عبد المنعم ماجد (دكتور) •
 — نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر (جزءان) -
 مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة) الجزء الأول ١٨٧٩ م ،
 الجزء الثاني ١٨٩٨ م - •
- ★ عرفه عبده على •
 — موالد مصر المحروسة • الطبعة الأولى ، دار عين للنشر
 (القاهرة) ١٩٩٥ م - •
- ★ على ابراهيم حسن (دكتور) •
 — دراسات في تاريخ المماليك البحرية • الطبعة الثالثة ، مكتبة
 النهضة المصرية (القاهرة) ٠٠٠٠ •
- ★ على فؤاد أحمد (دكتور) •
 — علم الاجتماع الريفي • الطبعة الثالثة ، مكتبة القاهرة الحديثة
 (القاهرة) ١٩٦٦ م - •
- ★ عماد بدر الدين محمود أبو غازي •
 — دراسة دبلوماسية في وثائق البيع من أملاك بيت المال في
 عصر المماليك الجراكسة مع تحقيق ونشر بعض الوثائق
 الجديدة في أرشيفات القاهرة • رسالة دكتوراه غير منشورة ،
 جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ م
- ★ قاسم عبده قاسم (دكتور) •
 — أهل الذمة في مصر العصور الوسطى (دراسة وثائقية) •
 الطبعة الأولى ، دار المعارف (القاهرة) ١٩٧٧ م - •

— النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك • الطبعة الأولى ، دار المعارف (القاهرة) ١٩٧٨ م - •

— الأيوبيون والمماليك التاريخ السياسى والعسكرى (بالاشتراك مع د • على السيد على) • الطبعة الأولى ، دار عين للنشر (القاهرة) ١٩٩٥ م - •

— دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى (عصر سلاطين المماليك) • دار الشروق (القاهرة) ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م - •

— ماهية الحروب الصليبية • دار عين للنشر (القاهرة) ١٩٩٣ م - •

★ كولتون (ج • ج • كولتون) •

— عالم العصور الوسطى فى النظم والحضارة • ترجمة د • جوزيف نسيم يوسف ، دار المعارف (القاهرة) ١٩٦٤ م - •

★ محمد جمال الدين سرور (دكتور) •

— دولة بنى قلاوون فى مصر • دار الفكر العربى (القاهرة) ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م - •

★ محمد رمزى •

— القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين الى سنة ١٩٤٥ م (قسمان فى خمسة أجزاء وفهرست) • الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة) ١٩٩٤ م - •

- ★ محمد عبد الغنى حسن .
— الفلاح فى الأدب العربى . سلسلة المكتبة الثقافية ،
دار القلم (القاهرة) ١٩٦٥ م - .
- ★ محمد فتحى الشاعر (دكتور) .
— الشرقية فى عصرى سلاطين الأيوبيين والمماليك .
(بورسعيد) ١٩٩٧ م - .
- ★ محمد كمال الدين عز الدين على (دكتور) .
— الحركة العلمية فى مصر فى دولة المماليك الجراكسة .
عالم الكتب (بيروت) ١٩٩٠ م - .
- ★ محمد محمد أمين (دكتور) .
— الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ /
١٢٥٠ - ١٥١٧ م) . الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية
(القاهرة) ١٩٨٠ م - .
- فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك
(٢٣٩ - ٩٢٢ هـ / ٨٥٣ - ١٥١٦ م) .
- المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة ، بدون تاريخ .
— منشور بمنح اقطاع من عصر السلطان الغورى . المجلة
التاريخية المصرية ، المجلد الثامن والعشرون والتاسع
والعشرون ، سنة ١٩٨١ ، ١٩٨٢ م - .

★ محمود أبورية •

— حياة القرى • سلسلة المكتبة الثقافية ، الدار المصرية للتأليف
والترجمة (القاهرة) ١٩٦٦ م - •

★ محمود عودة (دكتور) •

— القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع • مكتبة سعيد رأفت
(القاهرة) ١٩٧٢ م - •

خامسا : مراجع بلغة أجنبية .

✧ Ahmed Abd Al-raziq :

- le Vizirat Et les vizirs d'Egypte Au temps des mamluks, « En Extrait des Annales Islamologique t. xvi » (le caire 1980).

✧ Dopp (p.h) :

- Le caire vupar les voyageurs occidentaux du moyen Age », Bulletin de la societe Rayale de Geographie d' Egypte tome 26, 1953 ». L'Egypte au commencement du quanzieme siecle, (le caire, 1950).

✧ Ibrahim Salāma :

- L'Enseignement Islamaque en.Egypte, (le caire 1939).

✧ Lane (E.) :

- An Account of tne manners and customs of the modern Egyptians (London 1868).

✧ Lane poole (S) :

- A History of Egypt in middle Ages, (London 1936).
- Social life in Egypt (London- 1883).

- ✧ Larrivaz (F) :
 - le saintes peregrination de Bernard de Breydenbach, (le caire 1904).
- ✧ Poliak (A. N.) :
 - Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon (London, 1939).
 - Same Notes on the Feudalism system of the mamlukes (London 1937).
- ✧ Quatremere (E.)
 - Histoire des sultans mamlouks de l'Egypte. 2 vols (Paris 1837).
- ✧ Quatremere (E.)
 - Histoire des sultans mamluk de l'Egypte, 2 vols (paris, 1837).
- ✧ Sato (t.) :
 - Iqta' Policy of Sultan Baybars I « in orient, volume xxii ». (tokyo, 1986), pp. 85-104.
 - the Evolution of the Iqta, system under the mamluks — An Analysis of al-rowk al-Husami and al-rowk al-Nasiri » mamoirs of the research Department of the toy Bunko, No. 37 » (tokyo, 1979), p.p. 99-131.

✱—Schefer

— Voyage du magnifique et tres illustre cheualier
Domenico trevian (Paris, 1864).

✱ Vollers (K.) :

— Ahmed al-badawi « Encyclopaedia of Islam vol,
1 ».

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
المقدمة	٧
دراسة تحليلية موجزة لأهم المصادر	١١

الفصل الأول

الادارة

أولاً : الادارة المركزية	٣٣
١ - الوالى	٢٨
٢ - كاشف الجسور	٤٨
٣ - الناظر	٥٢
٤ - القاضى	٥٤
٥ - المحتسب	٥٦
ثانياً : الادارة والقضاء فى القرى	٥٨
١ - شيخ البلد	٥٨
٢ - الخولى	٦١

الموضوع	الصفحة
٣ - الدلاء	٦٢
٤ - القياس	٦٣
٥ - قاضى القرية	٦٣
٦ - العدول	٦٦
٧ - الخفير	٦٧
الهوامش	٦٩

الفصل الثانى

حيازة الأراضى الزراعية

تمهيد	٨٣
أولا : أراضى الدواوين	٨٥
١ - أراض فى حيازة ديوان الوزارة	٨٥
٢ - أراض فى حيازة ديوان الخاص	٨٨
٣ - أراض فى حيازة الديوان المفرد	٩٠
٤ - أراض فى حيازة ديوان الذخيرة	٩٣
ثانيا : أراضى الاقطاعات	٩٤
١ - اقطاع أمراء المائة	٩٥
٢ - اقطاع أمراء الطبليخاناه	٩٧
٣ - اقطاع أمراء العشرات	١٠٠
٤ - اقطاع أمراء الخمسات	١٠٠
٥ - اقطاع أجناد الحلقة	١٠١

الفصل الثالث

١٣٥	أولاً : علاقة المقطع بالأرض
١٣٥	١ - توزيع الاقطاع
١٣٦	٢ - الإقامة في الاقطاع
١٣٧	٣ - تعمير الاقطاع
١٣٩	ثانياً : علاقة المقطع بالفلاح
١٣٩	١ - العلاقات المالية
١٣٩	(أ) الخراج

١٥٠	• • • • • (ب) المكوس
١٥٤	• • • • • (ج) المغارم
١٦٠	• • • • • ٢ - سلطات صاحب الاقطاع
١٦٢	• • • • • الهوامش

الفصل الرابع

الحياة الاقتصادية

١٧١	• • • • • أولا : النشاط الزراعى والثروة الحيوانية
١٧١	• • • • • ١ - النشاط الزراعى
١٧٢	• • • • • (أ) أنواع الأرض
١٧٥	• • • • • (ب) نظم الري
١٨٢	• • • • • (ج) المحاصيل الزراعية
١٨٤	• • • • • (د) أدوات الري والزراعة
١٨٥	• • • • • ٢ - الثروة الحيوانية
١٨٨	• • • • • ثانيا : النشاط الحرفى
١٩١	• • • • • ثالثا : التبادل التجارى ودور القرى الاقتصادية
١٩٨	• • • • • رابعا : الكوارس الطبيعية والأزمات الاقتصادية
١٩٨	• • • • • ١ - الكوارس الطبيعية
١٩٨	• • • • • (أ) أخطار الفيضانات المنخفضة والعالية
٢٠٣	• • • • • (ب) فساد الزرع
٢٠٧	• • • • • (ج) فناء الثروة الحيوانية

٢٠٩	٢ - الأزمات الاقتصادية
٢٠٩	(أ) غلاء الأسعار
	(ب) المجاعات والأوبئة وأثرها على الاقتصاد
٣١١	الريفي
٢١٣	الهوامش

الفصل الخامس

الحياة الاجتماعية

٢٢٧	أولاً : سكان القرية
٢٢٨	١ - الفلاحون
٢٢٩	٢ - العربان المستغلحين
٢٣٢	٣ - المماليك
٢٣٣	ثانياً : الطعام والملبس والمسكن
٢٣٣	١ - الطعام
٢٣٨	٢ - الملابس
٢٤١	٣ - المسكن
٢٤٤	ثالثاً : الأسرة والحياة اليومية
٢٤٦	رابعاً : العادات والتقاليد
٢٤٩	خامساً : وسائل التسلية
٢٥١	سادساً : الاحتفالات الاجتماعية
٢٥٤	سابعاً : الوضع الاجتماعي للفلاح

الصفحة

الموضوع

٢٥٨	• • • • •	ثامنا : علاقة العربان بأهالى القرى
٢٦٤	• • • • •	الهوامش

الفصل السادس

الحياة الدينية والنشاط الثقافى

٢٧٧	• • • • •	أولا : الحياة الدينية
٢٧٧	• • • • •	١ - المؤسسات الدينية
٢٨٥	• • • • •	٢ - علماء الدين ودورهم فى القرية
٢٨٨	• • • • •	٣ - انتشار التصوف
٢٩٣	• • • • •	٤ - الاحتفالات الدينية
٢٩٩	• • • • •	ثانيا : النشاط الثقافى
٣٠٤	• • • • •	الهوامش
٣١٥	• • • • •	الخاتمة
٣٢١	• • • • •	الملاحق
٣٢٣	• • • • •	الملحق الأول
٣٢٧	• • • • •	الملحق الثانى
٣٢٩	• • • • •	الملحق الثالث
٣٣٣	• • • • •	قائمة المصادر والمراجع

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر .
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة .
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة .
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى .
عليه عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ .
لمعى المطيعي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي .
د . عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية .
د . علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل .
د . محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية .
محمود فوزي ، ١٩٨٧
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية .
شكري القاضي ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير .
د . نبيل راغب ، ١٩٨٨

- ١٣ - أكنوبة الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية .
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر في عصر الولاة ، من التفتح العربي الى فساد المراقبة
الطولونية .
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي .
د . علي حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة
عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) .
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى .
د . محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية .
د . على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين .
د . أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين
سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى .
د . محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ .
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر .
جمال بدوى ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢ ، أمام التصوف
فى مصر : الشعراى .
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨

- ٢٤ - الصحافة الوفدية والفضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ، د .
نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د . أحمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيديين ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموظفون فى مصر فى عهد محمد على ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د . يوانان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

- ٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
فى ربع قرن ،
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر
العثمانى ،
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ .
د . عبد المنعم الدسوقي الجيمعى ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د . رفعت السعيد ، ١٩٩١
- ٤٢ - تكوين مصر عبد العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،
د . محمد عفيفى ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم : د . حسن
حبشى ، ١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١

- ٤٧ - تاريخ الفضاء المصري الحديث ،
د . لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الاسلامي .
د . زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الاعلى للثقافة ، في ابريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن
الثامن عشر ،
د . الهام محمد على ذهني ، ١٩٩٢
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د . محمد كمال الدين عز الدين علي ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني ،
د . محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشي ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن اقليم
المنوفية ،
د . حلمي أحمد شلبي : ١٩٩٢
- ٥٧ - مصر الاسلامية وأهل الذمة ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢

- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د . ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأس مالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التفتت
(١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،
لمعى المطيعي ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامي
تأليف : د . سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرا
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د . عبد الله
رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دوا
وثائقية ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩٧٧)
سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بال
الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية
جامعة عين شمس ، في ابريل ١٩٩٣) أعدها
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ، ١٩٦٣
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د. محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - أهل الذمة في الاسلام ،
تأليف : أ. س. قرتون ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ،
ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - أهل الذمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،
د. سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال
البريطاني) ،
د. سعيد اسماعيل علي ، ١٩٩٥
- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ، ١٩٩٤

- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى
نصر أكتوبر ،
د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة
الطولونية ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د . أحمد الشربيني ، ١٩٩٥
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ٢ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥

- ٨٨ - التدقيق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانىء المصرية فى العصر العثمانى ،
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة الاسلامية ،
د . نريمان عبد التريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمى
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د . نبیه بیومی عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
ج ٢ ،
د . سهر اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا .. الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدھا للنشر د . عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،
تأليف : مالکولوم کیر ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من
القرن التاسع عشر ،
د . ایمان محمد عبد المنعم عامر

- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د . محمد سيد محمد
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى -
الرومانى) ج ٢ ،
د . سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،
أ . د . عبد العزيز صالح ، أ . د . جمال مختار ،
أ . د . محمد ابراهيم بكر ، أ . د . ابراهيم نصحي ،
أ . د . فاروق القاضي ، أعدها للنشر : أ . د . عبد العظيم
رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد
كفافي ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير / جمال منصور
- ١٠٢ - الملقط جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ،
د . تيسير أبو عرجة
- ١٠٣ - رؤية الجبوتى لبعض قضايا عصره ،
د . على بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢) ،
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ -
١٩٨٧) ،
د . أحمد فارس عبد المنعم
- ١٠٦ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
فى ربع قرن ، ج ٢ ،
د . سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية فى العصر الحديث ،
تأليف : دليب هير ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال

- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النعاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النعاش
- ١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الانسلاامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ١ ،
د . البيومي اسماعيل الشرييني
- ١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة الانسلاامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ٢ ،
د . البيومي اسماعيل الشرييني
- ١١٢ - اسماعيل باشا صمدقى .
د . محمد محمد الجوادى
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره فى السودان (فى عصر الحكم المصرى) ،
د . اسماعيل عز الدين
- ١١٤ - دراسات اجتماعية فى تاريخ مصر .
احمد رشدى صالح
- ١١٥ - مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٣ ،
أحمد شفيق باشا
- ١١٦ - أديب اسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاء فى مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى
- ١١٨ - النظم المالية فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك .
د . البيومي اسماعيل
- ١١٩ - النقابات فى مصر الرومانية ،
حسين محمد أحمد يوسف

- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصرى الحديث
لويس جرجس
- ١٢١ - معركة الجلاء ووحدة وادى النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤)
د. محمد عبد الحميد الحناوى
- ١٢٢ - مصر للمصريين ج ٦
سليم خليل النقاش
- ١٢٣ - السيد أحمد البدوى
د. سعيد عبد الفتاح عاشور
- ١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن
د. محمد نعمان جلال
- ١٢٥ - مصر للمصريين ج ٧
سليم خليل النقاش
- ١٢٦ - مصر للمصريين ج ٨
سليم خليل النقاش
- ١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨)
ابراهيم محمد محمد ابراهيم
- ١٢٨ - معارك صحفية
جمال بدوى
- ١٢٩ - الدين العام (وآثاره فى تطور الدين المصرى)
(١٨٧٦ - ١٩٤٣)
د. بحبى محمد محمود
- ١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧)
سمير فريد
- ١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ - ١٩٥٨)
تأليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمر
- ١٣٢ - دار المندوب السامى فى مصر ج ١ ،
د. ماجدة محمد حمود

- ١٣٣ - دار المندوب السامي في مصر ج ٢ (١٩١٤ - ١٩٢٤)
د . ماجدة محمد حمود
- ١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثماني
مخطوطة « ضياء نامة » للدار ندلي
بقلم / عزت حسن أفندي الدار ندلي
ترجمة / جمال سعيد عبد الغنى
- ١٣٥ - اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيوة
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د . محاسن محمد الوقاد
- ١٣٦ - أوراق يوسف صديق
تقديم أ . د . عبد العظيم رمضان
- ١٣٧ - تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي
د . محمد عبد الغنى الأشقر
- ١٣٨ - الإخوان المسلمون
وجذور التطرف الدينى والارهاب في مصر - السيد يوسف
- ١٣٩ - موسوعة الغناء المصرى في القرن العشرين
محمد قاييسل
- ١٤٠ - سياسة مصر في البحر الأحمر .
في النصف الأول من القرن التاسع عشر - طارق
عبد العاطى غنيم .
- ١٤١ - وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك
لطفي أحمد نصار .
- ١٤٢ - مذكراتى في نصف قرن ج ٤
أحمد شفيق باشا .
- ١٤٣ - دبلوماسية البطالة في القرنين الثانى والأول ق م .
د . منيرة محمد الهمشرى .

- ١٤٤ - كشوف مصر الأفريقية
د. عبد العليم خلاف .
د. عهد الخديوى اسماعيل (١٨٦٢ - ١٨٧٩) -
- ١٤٥ - النظام الادارى والاقتصادى فى مصر
د. منيرة محمد الهمشرى .
فى عهد دقلديانوس (٢٨٤ - ٣٠٥ م) -
- ١٤٦ - المرأة فى العصر المملوكى
د. احمد عبد الرازق .
- ١٤٧ - حسن البنا (متى . كيف . ولماذا ؟)
د. رفعت السعيد .
- ١٤٨ - القديس مرقس وتأسيس كنيسة الاسكندرية
تأليف / د. سمير فوزى
ترجمة / نسيم مجلى
- ١٤٩ - العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر
د. حسام محمد عبد المعطى
- ١٥٠ - تاريخ الموسيقى المصرية أصولها وتطورها
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥١ - جمال الدين الأفغانى والتورة الشاملة
السيد يوسف
- ١٥٢ - انطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د. محاسن محمد الوقاد
- ١٥٣ - الحروب الصليبية (المقدمات السياسية)
د. عليا عبد السميع الجنزورى
- ١٥٤ - هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الاسلامية فى
العصور الوسطى
د. عليا عبد السميع الجنزورى

١٥٥ - عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر
١٨٨٣ - ١٨٠٥

د. عبد الحميد البطريق

١٥٦ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، الجزء الثالث في العصر
الاسلامي

د. سمير يحيى الجمال

١٥٧ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، الجزء الرابع في العصر
الاسلامي والحديث

د. سمير يحيى الجمال

١٥٨ - نائب السلطنة المملوكية في مصر (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ /
١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

د. محمد عبد الغنى الاشقر

١٥٩ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢ م) الجزء الاول

د. محمد فريد حشيش

١٦٠ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢ م) الجزء الثانى

د. محمد فريد حشيش

١٦١ - السيف والنار في السودان تأليف سلاطين باشا

١٦٢ - السياسة المصرية تجاه السودان

(١٩٣٦ - ١٩٥٣)

د. تمام همام تمام

١٦٣ - مصر والحملة الفرنسية

المستشار / محمد سعيد العشماوى

١٦٤ - الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ

(أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالجلس الأعلى للثقافة
بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة
القاهرة « ٢٠ - ٢١ ديسمبر ١٩٩٧ ») اعداد / د. عبد العظيم
رمضان .

١٦٥ - التعليم والتغيير الاجتماعى فى مصر فى القرن التاسع عشر -
سامى سليمان محمد السهم

١٦٦ - مذكرات معتقل سياسى

صفحة من تاريخ مصر
السيد يوسف

١٦٧ - الحركة العلمية والأدبية فى الفسطاط
منذ الفتح العربى الى نهاية الدولة الأخشيديّة
د. صفى على محمد

١٦٨ - مؤرخون مصريون من عصر الموسوعات
يسرى عبد الغنى

١٦٩ - مدن مصر الصناعيّة فى العصر الاسلامى الى نهاية عصر
الفاطميين

(٢١ - ٥٦٧ هـ / ٦٤٢ - ١١٧١ م)
د. صفى على محمد عبد الله

١٧٠ - القرية المصريّة فى عصر سلاطين المماليك
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
مجدى عبد الرشيد بحر

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٦٣٨٥ / ١٩٩٩

ISBN — 977 — 01 — 6544 — 1

هذا الكتاب يتناول موضوعاً من موضوعات الدراسات التاريخية الاجتماعية التي تواجه الكثير من الصعوبات، ويتمثل أهمها في ندرة المعلومات المتوافرة عن الموضوع في مصادره الأساسية، نظراً لأن المؤرخين حتى ذلك العصر كانوا ممن وقفوا أقلامهم على السلاطين والأمراء وحاضرتهم، اللهم إلا بعض الإشارات المتناثرة هنا أو هناك، مما جعلنا نعوص بين دفتي الكتاب الكبير المتعدد الأجزاء للحصول على تلك الإشارات القليلة، عن القرية أو الفلاح.

آملين بذاك أن نضع القرية المصرية على خريطة الاهتمام التاريخي والسياسي، لمقارنة اليوم بالأمس، والتعرف على ما نالته القرية من اهتمام - أو إهمال - على الرغم من عظم دورها في الحياة المصرية، وما حققته من تقدم حتى الآن.

To: www.al-mostafa.com